الإمارات الإسلامي
EMIRATES ISLAMIC

الابتكار والنزاهة

التقرير السنوي ٢٠٢٣

بسم الله
الرحمن الرحيم

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
رئيس مجلس الوزراء حاكم إمارة دبي

سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم
ولي عهد دبي

سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم
نائب حاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
في دولة الإمارات العربية المتحدة

خلق فرص للازدهار

نفخرُ بكوننا المصرف الإسلامي المفضل في دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ نقدم منتجات وخدمات مبتكرة تلائم احتياجات كافة شرائح المتعاملين.

جدول المحتويات

التقرير الاستراتيجي ٢-٣٧

٤ رسالة رئيس مجلس الإدارة
٦ رسالة الرئيس التنفيذي
٨ لمحة عنا
١٢ نموذج الأعمال
١٤ رسالة نائب الرئيس التنفيذي
١٨ لمحة عن السوق
٢٠ رسالة المسؤول الرئيسي للشؤون المالية
٢٢ مراجعة الأداء
- الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات
- الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات
- الخزينة والأسواق
٣٠ إدارة المخاطر
٣٦ قائمة الفروع وأجهزة الصراف الآلي

ملخص الممارسات البيئية والاجتماعية و الشركات ٣٨-٤٣

٤٠ رسالة رئيس الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والمسؤول الرئيسي للاستدامة للمجموعة
٤١ نهج الاستدامة
٤٢ إشراك أصحاب المصلحة في الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتقييم الموضوعات الجوهرية
٤٣ أبرز إنجازات العام

الحوكمة المؤسسية ٤٤-٩٣

٤٦ الحوكمة في لمحة
٤٨ رسالة رئيس مجلس الإدارة
٥٠ أبرز ملامح الحوكمة الرئيسية في عام ٢٠٢٣
٥٢ مجلس الإدارة
٥٤ الإدارة العليا
٥٨ نموذج الحوكمة المؤسسية
٦٠ تشكيل مجلس الإدارة
٦٢ قيادات مجلس الإدارة
٦٤ برامج التوعية المستمرة والتخطيط والتقييم لتعاقب الموظفين
٦٦ إدارة تضارب المصالح ومعاملات الأطراف ذات الصلة
٦٨ ملكية أعضاء مجلس الإدارة في الأسهم والسندات المالية العضوية في مجالس إدارة شركات متعددة
٧٠ إدارة المخاطر والرقابة الداخلية
٧١ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
٧٢ تقارير لجان مجلس الإدارة
٨٢ التنوع في الإدارة العليا
٨٣ تعويضات الإدارة العليا
٨٤ لجان الإدارة
٨٥ اجتماعات الجمعية العمومية
٨٦ المدقق الخارجي
٨٧ الخدمات المصرفية الإسلامية
٨٨ الإخلالات وأسبابها وتجنبها
٨٩ بيان المساهمات النقدية والعينية للمجتمع المحلي والحفاظ على البيئة
٨٩ التوطين
٩٠ علاقات المستثمرين وأداء الشركة
٩٣ التعاريف

تقرير مجلس الإدارة ٩٤-٩٩

التقرير الشرعي السنوي والإشعار الزكوي ١٠٠-١٠٣

التقارير المالية ١٠٤-١٦٢

١٠٦ بيان مدقق الحسابات المستقل
١١٠ بيان المركز المالي الموحّد للمجموعة
١١١ بيان الدخل الموحّد للمجموعة
١١٢ بيان الدخل الشامل الموحّد للمجموعة
١١٣ بيان التدفقات النقدية الموحّد للمجموعة
١١٤ بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحّد للمجموعة
١١٥ إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة

رسالة رئيس مجلس الإدارة ٤

ملخص الممارسات البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات ٣٨

حوكمة الشركات ٤٤

شرح للتقارير السنوية المتكاملة

يشمل هذا التقرير المتكامل النظرة العامة الاستراتيجية والتشغيلية، وملخص الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وتقرير حوكمة الشركات، والتقرير الشرعي، وتقرير مجلس الإدارة، والبيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

ويأتي هذا التقرير تتويجا للمراقبة والتقييم الصارمين لأنشطتنا عبر مجمل عملياتنا ووحدات أعمالنا وجهود الاستدامة.

التقرير الاستراتيجي

رسالة رئيس مجلس الإدارة

نسارع لتحقيق الإنجازات بتقوية القدرات

في عام ٢٠٢٣، حقق الإمارات الإسلامي أفضل أداء مالي في تاريخنا، مما يمهد الطريق لإنجازات أكبر في المستقبل.

نحن ندرك أن مكافحة التغير المناخي هو من أكبر التحديات التي يواجهها العالم اليوم وأكثرها إلحاحاً، حيث لن يتمكن العالم من تحقيق الحياد الكربوني إلا من خلال العمل الجماعي. وقطاع الخدمات المصرفية والمالية يؤدي دوراً حاسماً في دعم العودة إلى الحياد المناخي في كافة قطاعات المتعاملين. وباعتبارنا مصرفاً محلياً رائداً، من واجبنا المساهمة في تحقيق هذا الهدف العالمي الهام.

وفي إطار جهودنا الرامية لتحقيق أهداف الحياد الكربوني، وقعت مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني مؤخراً على تعهد الشركات المسؤولة مناخياً الذي أطلقته وزارة التغير المناخي والبيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة، والذي يتوافق مع التزامنا بدعم جهود خفض انبعاثات الكربون في الدولة.

تواصل المجموعة إقامة علاقات تعاون هادفة تركز على الاستدامة والابتكار مع الجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص الأخرى في إطار جهودنا للتخفيف من آثار التغير المناخي. كما أن إطار التمويل المستدام لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني منسجم مع المبادئ الواردة في دليل تمويل التحول المناخي وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

فيما ننطلق نحو المرحلة التالية من مسيرة الاستدامة، سنواصل تعزيز مكانتنا كمؤسسة خدمات مالية مبتكرة ومسؤولة بهدف دمج أفضل ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في جميع جوانب أعمالنا.

إننا نشعر بفخر كبير بإنجازاتنا المالية التي حققناها في عام ٢٠٢٣، وهو العام الذي أكد فيه الإمارات الإسلامي بشدة عن مكانته كأحد المصارف الإسلامية الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وبفضل خبراتنا والتزامنا بالابتكار على مستوى المصرف بكامل إداراته، استقطبنا الكثير من المتعاملين المؤثرين وأقنعنا أصحاب الحسابات الشخصية بالتحول إلينا لتلبية جميع احتياجاتهم المصرفية.

كما نفخر بموقفنا تجاه البيئة وجهودنا الهادفة لتغيير مفهوم القطاع المصرفي وجعله يتبنى رؤية أكثر وعياً ومسؤولية تجاه الاستدامة. ونتطلع لمزيد من العمل الإيجابي في المستقبل.

هذه الإنجازات الهامة ما كانت لتتحقق لولا حكمة قادتنا في دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة ودعم مجموعتنا وثقة شركائنا وموظفينا ومتعاملينا ومساهمينا. وبالنيابة عن مجلس الإدارة، أود اغتنام هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لمساهماتكم القيّمة في نجاح الإمارات الإسلامي في عام ٢٠٢٣.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس مجلس الإدارة

> «إننا في غاية الفخر بإنجازاتنا المالية في عام ٢٠٢٣، وهو عام أكد فيه الإمارات الإسلامي بشكل قاطع مكانته كأحد المصارف الرائدة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة.»
>
> **السيد/ هشام عبد الله القاسم**
> رئيس مجلس الإدارة

وأدت استثماراتنا في التكنولوجيا الجديدة وشراكاتنا الاستراتيجية دوراً رئيسياً في نجاحنا، حيث استقطبنا الكثير من المتعاملين من الأفراد والشركات الكبيرة. وتعزز التزامنا بالقضايا البيئية أكثر من أي وقت مضى، وسنبقى من رواد الاستدامة في القطاع المصرفي في المنطقة.

إن ما حققناه من تقدم وإنجازات استراتيجية في عام ٢٠٢٣ عزز قوتنا ومرونتنا في مواجهة تباطؤ الاقتصاد العالمي، كما أكد طموحنا وقدرتنا على تحقيق نتائج متميزة وإحراز تقدم كبير في جميع مجالات عملنا. ونفخر بالإعلان أن "الإمارات الإسلامي» أو « المصرف» " قد حقق أداءً مالياً استثنائياً في عام ٢٠٢٣، حيث سجل أعلى صافي أرباح له على الإطلاق بقيمة ٢٫١مليار درهم (بزيادة نسبتها ٧١٪)، مع نمو إجمالي الدخل بنسبة ٥٠٪، ونمو ودائع المتعاملين بنسبة ٩٪.

وبفضل خبرتنا الواسعة ومعرفتنا بوجود طلب على الخدمات المصرفية الإسلامية، كانت أمامنا فرصة لتخصيص المنتجات الحالية وإطلاق خدمات جديدة بشكل يجعل الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة أكثر فائدة للمتعاملين من المؤسسات ومتاحة بشكل أكبر للمتعاملين الأفراد. ونفخر أيضاً بشراكاتنا مع مؤسسة محمد بن راشد للإسكان وبرنامج الإسكان التابع لحكومة الشارقة لتقديم تمويل سكني متوافق مع أحكام الشريعة، مما يتيح لعدد أكبر من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة الحصول على تمويل لشراء أو بناء مسكن لهم.

بوصفنا مصرفاً إسلامياً، فإننا نسعى للمساهمة في تنمية المجتمع بشكل عام وتعزيز خلق الثروة بشكل منصف لضمان ازدهار الاقتصاد. في عام ٢٠٢٣، تبرعنا بمبلغ ٥٠٫٥ مليون درهم لمجموعة من المبادرات الخيرية من خلال صندوق الإمارات الإسلامي الخيري الذي يستند إلى المبادئ الشرعية الأساسية ويقدم المساعدات المالية لمن هم في أمس الحاجة إليها، مع التركيز على التبرعات من أجل الغذاء والسكن والصحة والتعليم والرفاه الاجتماعي. وكان التزامنا تجاه البيئة ومسؤولية القطاع المصرفي تجاه البيئة أحد جوانب التركيز الرئيسية للإمارات الإسلامي في عام ٢٠٢٣ الذي احتفلت فيه أيضاً دولة الإمارات العربية المتحدة بمناسبة "عام الاستدامة» حيث استضافت أهم المؤتمرات والتجمعات العالمية التي عقدت بشأن المناخ لذلك العام. وتأكيداً على تفانينا في هذا الأمر، دعمت مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، بما في ذلك الإمارات الإسلامي وديينيزنك وبنك لغف، مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (COP28) باعتبارها الشريك المصرفي الرئيسي.

رسالة الرئيس التنفيذي

العمل الإبداعي مع تحديد أهداف واضحة

«يسعى الإمارات الإسلامي للمساهمة في خدمة المجتمع من خلال تشجيع تنمية عادلة ومتساوية للثروة في ظل اقتصاد مزدهر»

السيد/ فريد الملا
الرئيس التنفيذي

في عام ٢٠٢٣، تجاوز الإمارات الإسلامي، ذراع الخدمات المصرفية الإسلامية الرائدة لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني وثالث أكبر مصرف إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة، جميع التوقعات وحقق أعلى أرباح في تاريخنا.

كما ارتفع التمويل المقدم للمتعاملين بنسبة ١١٪ وارتفعت ودائع المتعاملين بنسبة ٩٪ مما ساهم في ارتفاع الدخل وأدى، بفضل الإدارة الحكيمة لتكلفة المخاطر، إلى تحقيق أداننا الفائق للعام ٢٠٢٣. واصلنا أيضًا قيادة السوق بابتكار المنتجات الشرعية، بما في ذلك إصدار أول صكوك بقيمة الدرهم ١ مليار درهم.

في عام ٢٠٢٣ شهد نجاحاً غير مسبوق، حقق الإمارات الإسلامي أهدافه الرئيسية، مع التركيز بشكل متزايد على التكنولوجيا والخدمات الجديدة والاستدامة. وبصفتنا مصرفاً وطنياً رائداً، نحن ملتزمون بشكل راسخ بأهدافنا في أن نصبح المصرف الإسلامي المفضل للإماراتيين من خلال تقديم منتجات وخدمات جديدة ومبتكرة تناسب نمط حياتهم.

إنجازات تاريخية

احتفل قسم الخزينة والأسواق في عام ٢٠٢٣ بحدث يعتبر هو الأول من نوعه في تاريخ القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو إصدار صكوك عامة بقيمة مليار درهم، معززاً بذلك التزامنا بتعميق وتعزيز السيولة في سوق الصكوك بالعملة المحلية. وقد تجاوز الاكتتاب على هذا الإصدار الفريد الذي تبلغ مدته ثلاث سنوات حجم الإصدار بمقدار ٢,٥ ضعف، مما يظهر قوة سوق السندات المقومة بالدرهم ويؤكد ثقة المستثمرين العالميين الباحثين عن فرص متوافقة مع أحكام الشريعة في سوق السندات المقومة بالعملة المحلية.

ركّز قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات على استقطاب متعاملين جدد، وتوسيع محفظة منتجاته، واستخدام التكنولوجيا المصرفية، وتعزيز الأتمتة، وتحسين تجربة المتعاملين. كما جذب القسم استثمارات كبيرة جديدة، وعقد شراكات استراتيجية، ووقع مذكرات تفاهم، من بينها اتفاقيات مع مصرف الإمارات للتنمية وشراكة مع منصة الدفع الرقمية للشركات Kamelpay لتوفير حلول رقمية لحماية الأجور للموظفين ذوي الرواتب المنخفضة.

بناء القوة الرقمية

في إطار رحلتنا المستمرة نحو التحول الرقمي، قمنا باستثمارات استراتيجية في الحلول التكنولوجية التي تعزز عملياتنا المصرفية في المكاتب الأمامية والخلفية.

نظراً لأن الخدمات المصرفية باتت تعتمد بشكل متزايد على الهاتف المتحرك، قمنا بتعزيز قنواتنا الرقمية لتوفير مجموعة أوسع من الخدمات، بما في ذلك إطلاق تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك «+El» والخدمات المصرفية عبر تطبيق «واتساب». كما أبرمنا العديد من الشراكات واتفاقيات التعاون لتحسين ما نقدمه من حلول فريدة متوافقة مع أحكام الشريعة.

التزام راسخ بالاستدامة المالية والبيئية

يُعد الإمارات الإسلامي من أبرز المصارف الحريصة على حماية البيئة، فهو يلتزم بطموحات التنمية الوطنية والإقليمية، فضلاً عن الأهداف الدولية، مثل أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، كما يلتزم بالحد من تأثيره البيئي بما يتماشى مع المبادرة الاستراتيجية للحياد المناخي ٢٠٥٠ في دولة الإمارات العربية المتحدة.

نحن نلتزم بشكل تام بنهج مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني في الإشراف البيئي المسؤول على مستوى عمليات التمويل. وقد تجلى ذلك في تعاوننا مع المجموعة لنشر أول إطار للتمويل المستدام ومشاركتنا في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (COP28) بصفتنا ذراع الخدمات المصرفية الإسلامية في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني.

علاوة على ذلك، نواصل تقديم مجموعة واسعة من منتجات التمويل المسؤول التي تحفز نمو الأعمال في العديد من القطاعات الرئيسية.

دعم الأفراد والمجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة

بوصفه مصرفاً يعمل وفقاً لأحكام الشريعة، يسعى الإمارات الإسلامي للمساهمة في تنمية المجتمع من خلال دعم توليد الثروة بشكل منصف وعادل ودعم الازدهار الاقتصادي.

كما أننا ملتزمون بشدة بتطوير المواهب الإماراتية في مختلف إدارات المصرف وأقسامه. وفي هذا السياق، نفذنا في عام ٢٠٢٣ عدة مبادرات تهدف لزيادة عدد الإماراتيين الذين يشغلون مناصب مهمة في المصرف ودعم سياسة التوطين التي ينتهجها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وقد حقق المصرف أحد أعلى معدلات التوطين في القطاع المصرفي في الدولة، بنسبة ٣٦٪ من إجمالي عدد الموظفين.

بالإضافة إلى ذلك، شهدنا زيادة في نسبة المناصب القيادية التي تشغلها المرأة، حيث وصلت إلى ٢٥٪. وقمنا بالتوقيع على تعهد تسريع التوازن بين الجنسين في القطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة.

لقد واصلنا التأكيد على الحاجة لتطوير مهارات الموظفين، كما حافظنا على زخم مبادرات التعلم والتطوير للكفاءات الإماراتية من خلال العديد من البرامج.

جاهزية تامة لمواصلة التقدم

فيما نتطلع إلى عام ٢٠٢٤ والأعوام التي تليه، نحن على ثقة بأن الإمارات الإسلامي في موقع مثالي يتيح له اغتنام الفرص المتاحة في المجالات الاقتصادية والبيئية والرقمية المرتبطة بالقطاع المصرفي. وسنعمل على تحقيق أولوياتنا الاستراتيجية على صعيد أداء الأعمال، لا سيما على مستوى الخدمات المصرفية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الابتكار الذي سيعود بالنفع على متعاملينا في كل جانب من جوانب احتياجاتهم المصرفية. من خلال تبني نهج المجموعة في إعطاء الأولوية للتحول الرقمي، كما أننا نسعى للحفاظ على مكانتنا الرائدة في مجال الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

حقق الإمارات الإسلامي نجاحاً استراتيجياً متميزاً في عام ٢٠٢٣. وفيما نودع عاماً استثنائياً، أود أن أعرب عن جزيل الشكر لمجلس الإدارة على توجيهاته السديدة، ولموظفينا على جهدهم وتفانيهم، و لمتعاملينا على ثقتهم المستمرة في الإمارات الإسلامي. وستكون تلك الركيزة الراسخة منطلقاً لنا نحو تحقيق المزيد من القيمة المضافة لشركائنا الاستراتيجيين في الأعوام القادمة.

السيد/ فريد الملا
الرئيس التنفيذي

مبررات الاستثمار

الإمارات الإسلامي هو ذراع الخدمات المصرفية الإسلامية في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني وثالث أكبر مصرف إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث حجم الأصول بحلول نهاية عام ٢٠٢٣. نحن مستمرون في تحقيق عوائد جيدة بفضل قاعدة تمويلنا المستقرة والمنخفضة التكلفة وقوة علامتنا التجارية واستثمارنا في التكنولوجيا والابتكار.

نحن نسعى لأن نكون المصرف الرائد في تقديم المنتجات والخدمات المالية المبتكرة المتوافقة مع أحكام الشريعة. ونرى أنفسنا في موقع مثالي يتيح لنا الاستفادة من الفرص المتاحة في المجالات الاقتصادية والبيئية والرقمية المرتبطة بالقطاع المصرفي، ونطمح لمواصلة مسار النمو داخل دولة الإمارات العربية المتحدة وخارجها.

الريادة في تقديم الحلول المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة في دولة الإمارات العربية المتحدة

- أول مصرف في دولة الإمارات العربية المتحدة يصدر صكوكاً مقومة بالدرهم بقيمة مليار درهم.
- عقد شراكة مع برامج الإسكان الحكومية لتقديم تمويل سكني متوافق مع أحكام الشريعة.
- إطلاق حساب «إماراتي أبشر للأعمال» وتحسين حسابنا الرائد «حساب كنوز للتوفير».

قوة مالية تعزز الأداء

- أداء قوي يعتمد على ارتفاع الدخل والتكلفة المتزنة للمخاطر.
- نسب قوية لرأس المال والسيولة ومزيج الودائع.
- أرصدة مستقرة في الحسابات الجارية وحسابات التوفير تسهم في خفض تكلفة التمويل ودعم نمو الميزانية العمومية.
- نسبة تغطية قوية.

استثمار في التكنولوجيا والابتكار لتعزيز الرقمنة

- تعزيز الخدمات المصرفية الرقمية من خلال تطبيقنا الخاص بالخدمات المصرفية «+El»، والخدمات المصرفية عبر تطبيق «واتساب للدردشة المصرفية»، ومنصة «businessONLINE».
- تسريع الرقمنة من خلال الشراكات والتعاون.
- حوالي ٨١ رحلة متعاملين مُحسّنة من خلال أتمتة العمليات والتنفيذ المباشر للمعاملات.
- تنفيذ جهود الرقمنة والاستثمار فيها من خلال العمل المشترك مع مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني.

ملتزمون بالمسؤولية الاجتماعية تجاه متعاملينا ومجتمعاتنا وموظفينا

- التزام بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من خلال وضع إطار التمويل المستدام الخاص بنا.
- التبرع لمجموعة من المبادرات الخيرية من خلال صندوق الإمارات الإسلامي الخيري.
- خلق ثقافة تعزز مشاركة الموظفين ونمو المواهب.

لمحة عن الإمارات الإسلامي

تأسس الإمارات الإسلامي في عام ٢٠٠٤ لتقديم أعلى معايير الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهو يقدم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصممة للأفراد والشركات الصغيرة والكبيرة من خلال شبكاته المنتشرة في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة.

يُعد الإمارات الإسلامي ثالث أكبر مصرف إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث إجمالي الأصول، وهو شركة مساهمة عامة تمتلك مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني نسبة ٩٩,٩٪ من أسهمها.

١,٧٢٠
حجم الفريق

٤٠
فرعاً

الجوائز وشهادات التقدير

جوائز مجلة «ذا بانكر» للخدمات المصرفية الإسلامية
جائزة الصكوك الأكثر ابتكاراً

جوائز يوروموني للتمويل الإسلامي ٢٠٢٣
جائزة أفضل صفقة عقارية إسلامية

جوائز التمويل الإسلامي العالمية ٢٠٢٣
جائزة أفضل مصرف إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة

جائزة أفضل مصرف للخدمات المصرفية للأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة

جائزة أفضل مصرف للشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة

جائزة أفضل مصرف في إدارة النقد

جائزة أفضل مصرف في إدارة الخزينة

جوائز إسلامك فاينانس نيوز
جائزة أفضل مصرف للخدمات المصرفية للأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة

جائزة المصرف الأكثر ابتكاراً في دولة الإمارات العربية المتحدة

جائزة أفضل تداول رقمي في دولة الإمارات العربية المتحدة

جوائز مجلة إنترناشيونال فاينانس
جائزة المصرف الإسلامي الأكثر ابتكاراً في دولة الإمارات العربية المتحدة - ٢٠٢٣

جائزة أفضل مصرف إسلامي للشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة – ٢٠٢٣

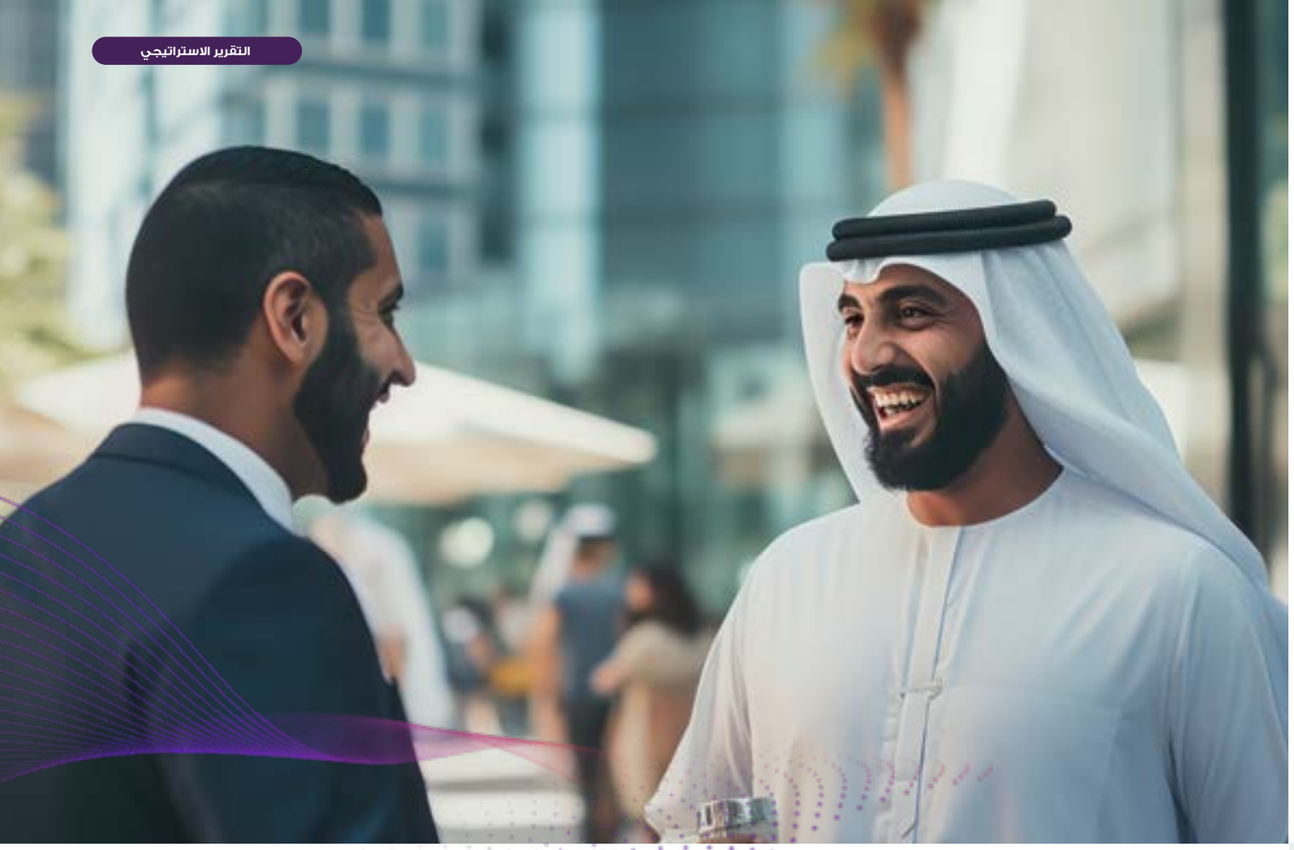

قطاعات الأعمال

الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات
وهي تشمل الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية الخاصة، والخدمات المصرفية المميزة والخدمات المصرفية للأعمال.

المنتجات والخدمات
- الحسابات الجارية
- حسابات التوفير
- حسابات الودائع
- بطاقات الائتمان
- حلول التمويل
- خدمات إدارة الثروات

الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات
وهي تشمل الخدمات المصرفية للشركات، والتمويل المشترك والمهيكل، والمؤسسات المالية.

المنتجات والخدمات
- التمويل لأجل
- تمويل رأس المال العامل
- التمويل التجاري
- تمويل المشاريع
- التمويل المشترك
- التمويل المهيكل
- حلول إدارة النقد
- الحلول الرقمية

الخزينة والأسواق
وهي تشمل مكتب إدارة الأصول والخصوم، المبيعات والهيكلة، والتدفقات والتنفيذ، ودعم إدارة الأعمال.

المنتجات والخدمات
- منتجات صرف العملات الأجنبية: المنصة الرقمية لصرف العملات الأجنبية، التداول الفوري للعملات الأجنبية، الوعد، والخيارات
- منتجات الودائع المعززة للعائد: وديعة بمعدل ربح متغير مع حد أدنى، وديعة بمعدل ربح متغير ضمن نطاق محدد، وديعة بمعدل ربح مرتبط بنطاق أسعار الصرف
- منتجات معدلات الربح: مبادلة معدلات الأرباح، تنفيذ أوامر تداول الأسهم، تنفيذ أوامر تداول وحدات صناديق الاستثمار، ودائع الوكالة، الصكوك

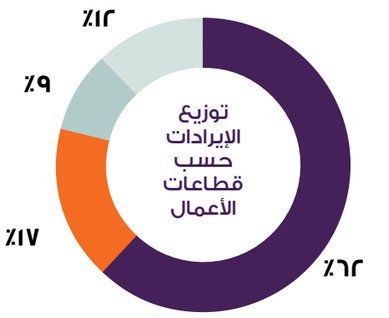

لمحة عنا تابع

إطار الهدف

الرؤية

أن نكون المصرف المتوافق مع أحكام الشريعة الأكثر ابتكاراً لمتعاملينا وكافة أفراد المجتمع

غايتنا

خلق فرص للازدهار

القيم

التعاون
الملكية
الدافع
الريادة

الاستراتيجية

تسريع زخم النمو من خلال إتاحة الفرص

أنظر صفحة رقم ١٥

تفعيل الاستراتيجية الرقمية كعرض قيم وأداة لتحقيق الكفاءة

أنظر صفحة رقم ١٥

تحصيل القيمة من التحاليل المتقدمة في جميع قطاعات الأعمال والدعم

أنظر صفحة رقم ١٦

ترسيخ الأداء العالي للمؤسسة وتثبيت مكانة الإمارات الإسلامي باعتباره جهة عمل مفضلة

أنظر صفحة رقم ١٦

الاستفادة من قوة المجموعة وجني ثمار التعاون

أنظر صفحة رقم ١٧

مؤشرات الأداء والإنجازات الرئيسية

الأداء المالي

- صافي الأرباح: ٢,١ مليار درهم، +٧١٪
- نسبة التكلفة إلى الدخل: ٣٧,٢٪
- إجمالي الأصول: ٨٧,٨ مليار درهم، +١٧,٥٪
- ودائع المتعاملين: ٦١,٣ مليار درهم، +٩٪
- نسبة رصيد الحسابات الجارية وحسابات التوفير إلى إجمالي الودائع: ٧٥,٨٪
- أول صكوك مقومة بالدرهم تصدرها مؤسسة مالية إماراتية

الأداء غير المالي

- التنفيذ المباشر للمعاملات: أتمتة ٨١ معاملة
- التغطية الرقمية: فتح الحسابات: +٩٠٪؛ بطاقات الائتمان: +٨٠٪
- عدد مستخدمي تطبيق El +: ٣٠٠,٠٠٠+
- نسبة التوطين: ٣٦٪
- نسبة المناصب القيادية التي تشغلها المرأة: ٢٥٪
- التبرعات الخيرية: ٥٠,٥ مليون درهم

نموذج الأعمال

من نحن

الهدف

خلق فرص للازدهار.

الهيكل التنظيمي

يتكون الإمارات الإسلامي، المصرف الرائد وذراع الخدمات المصرفية الإسلامية في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، من ثلاثة قطاعات أعمال وهي:

- الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات
- الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات
- الخزينة والأسواق

يرجى مراجعة الصفحة ٢٤ - ٢٩ لمزيد من التفاصيل

كيف نصنع القيمة المضافة

رأس المال

الأموال التي تم الحصول عليها من الأرباح المحتجزة للإمارات الإسلامي وحصة مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني.

ما يميز الإمارات الإسلامي:
الحفاظ على نسب رأس مال جيدة.

نسبة الشريحة الأولى من رأس المال (الأسهم العادية في الشريحة الأولى لرأس المال) في عام ٢٠٢٣، مقابل ١٧,٩ في عام ٢٠٢٢

٪١٨,٩

التمويل

الأموال المستلمة من الممولين وودائع المتعاملين.

ما يميز الإمارات الإسلامي:
قاعدة قوية من ودائع الأفراد وأرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير.

صافي هامش الربح في عام ٢٠٢٣، مقابل ٣,٤٪ في عام ٢٠٢٢

٪٤,٧

الأصول

بناء قاعدة أصول قوية وتطبيق ممارسات فعالة في إدارة المخاطر.

ما يميز الإمارات الإسلامي:
تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للمتعاملين.

إجمالي الأصول في عام ٢٠٢٣، مقارنة بـ ٧٤,٨ مليار درهم في عام ٢٠٢٢

٨٧,٨ مليار درهم

العائد على حقوق المساهمين

قياس ربحيتنا كنسبة إلى حقوق المساهمين.

ما يميز الإمارات الإسلامي:
من بين أعلى نسب العائد على الأسهم في السوق.

العائد على حقوق المساهمين في عام ٢٠٢٣، مقارنة بـ ١٣,٩٪ في عام ٢٠٢٢

٪٢٠,٥

الأرباح

الأرباح بعد حساب جميع النفقات، بما في ذلك المخصصات.

ما يميز الإمارات الإسلامي:
زيادة مستمرة في الأرباح مع إدارة التكاليف والمخاطر.

صافي الأرباح في عام ٢٠٢٣، مقارنة بـ ١,٢ مليار درهم في عام ٢٠٢٢

٢,١ مليار درهم

الدخل

الإيرادات من المنتجات التمويلية والاستثمارية ودخل الرسوم والعمولات.

ما يميز الإمارات الإسلامي:
ميزانية عمومية قوية ومنتجات وخدمات شاملة تحقق دخلاً مستقراً.

إجمالي الإيرادات في عام ٢٠٢٣، مقارنة بـ ٣,٢ مليار درهم في عام ٢٠٢٢

٤,٨ مليار درهم

القيمة المضافة المحققة لأصحاب المصلحة في عام ٢٠٢٣

المتعاملين

التركيز على المتعاملين هو أساس رؤيتنا واستراتيجيتنا، ونسعى باستمرار لتقديم تجربة متميزة للمتعاملين.

إجمالي المتعاملين النشطين

٨٠٠,٠٠٠≈

درجة رضا المتعاملين

٪٨٢

المجتمع

نسعى للمساهمة في تنمية المجتمع من خلال تعزيز خلق الثروة بشكل عادل وبناء اقتصاد مزدهر.

التبرعات الخيرية

٥٠,٥ مليون درهم

الحكومة

نعمل بتوافق مع رؤية الحكومة وأهدافها الاستراتيجية لتحقيق أثر اجتماعي واقتصادي طويل الأمد.

شراكات مع برامج الإسكان الحكومية

العمل على تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة وتنويعها

المستثمرون

نسعى جاهدين لتحقيق عوائد مرتفعة وقيمة عالية لمستثمرينا على المدى الطويل.

العائد على حقوق المساهمين

٪٢٠,٥

الموظفون

نستثمر في بناء مؤسسة عالية الأداء تعزز مشاركة الموظفين وتخلق ثقافة تقدمية وتدعم التوطين وتنمية المواهب.

نسبة المناصب القيادية التي تشغلها المرأة

٪٢٥

نسبة التوطين

٪٣٦

رسالة نائب الرئيس التنفيذي

استراتيجية للنمو المستدام

تتمثل رؤية الإمارات الإسلامي في التربع على قائمة مزودي المنتجات المالية المبتكرة المتوافقة مع أحكام الشريعة والتي توفر الجودة والقيمة العالية لمتعامليه ومساهميه وموظفيه والمجتمع.

يتيح لنا زخم نمونا المستمر وأداؤنا المالي المتميز في عام ٢٠٢٣ الاستفادة من الفرص الرئيسية في جميع أنحاء دولة الإمارات والمنطقة في السنوات المقبلة، مما يعزز النمو المستمر ويساعد على زيادة الحصة السوقية في جميع القطاعات والمنتجات والخدمات الرئيسية.

وبالنظر إلى المستقبل، يستعد «الإمارات الإسلامي» لاغتنام الفرص في المشهد الاقتصادي والبيئي والرقمي، وذلك بناء على زخمنا القوي ومسار نمونا، سواء داخل دولة الإمارات العربية المتحدة أو خارجها.

سنحقق ذلك من خلال تنفيذ استراتيجيتنا وإحراز تقدم في أولوياتنا الاستراتيجية من خلال الاستمرار في تحقيق أداء قوي لخط الأعمال الأساسي، لا سيما عبر قطاعات الخدمات المصرفية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات؛ مع صنع وزيادة القيمة لمتعاملينا من خلال المنتجات والخدمات المتميزة، مع الاستفادة من سمعتنا في المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
الابتكار الأول وتبني النهج الرقمي للمجموعة لدفع الابتكار في المنتجات والخدمات والكفاءات التشغيلية الداخلية.

وقد عملنا على تحقيق رؤيتنا والحفاظ على زخم نمونا من خلال التركيز على تنفيذ استراتيجيتنا ٢٠٢٣–٢٠٢٥، التي تقوم على الركائز الاستراتيجية الخمس التالية المتوافقة توافقاً تاماً مع التزاماتنا وطموحاتنا المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

السيد/ محمد كامران واجد
نائب الرئيس التنفيذي

> "مستعدون دائما في الإمارات الإسلامي لاغتنام الفرص في المشهد الاقتصادي والبيئي والرقمي."

تسريع زخم النمو عبر الاستفادة من الفرص المتاحة

بهدف تعزيز نهج المصرف الفريد من خلال التركيز على استقطاب المزيد من المتعاملين وتعزيز الوعي بالعلامة التجارية

تواصل جميع قطاعات أعمالنا تركيزها على زيادة الحصة السوقية، حيث نسعى لزيادة حصتنا من محفظة المتعاملين الحاليين وجذب متعاملين جدد إلى المصرف.

في قطاع الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات، حققنا نمواً مستمراً في الشريحة المتوسطة من السوق التي ما زالت محور تركيزنا الرئيسي، بينما توسعت أعمال المؤسسات المالية في عام ٢٠٢٣ ومن المتوقع تعزيز حضورها نحو مناطق جغرافية جديدة في عام ٢٠٢٤.

في نطاق الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات، تم إجراء بعض التعديلات على الخدمات المصرفية للموظفين لجذب المزيد من المتعاملين الأفراد. وسيتم تنفيذ المزيد من التحسينات لتعزيز إجراءات استقطاب المتعاملين. ومن المتوقع أيضاً استمرار نمو مبيعات الأفراد عبر القنوات العادية والرقمية.

في قسم الخزينة والأسواق، تم تأمين مصادر جديدة للإيرادات من خلال تحسين المنتجات القائمة وتوفير منتجات إسلامية مشتقة جديدة للمتعاملين. وسيستمر التركيز على تنويع مصادر التمويل والدخل، مع زيادة التركيز على المبيعات من خلال تعزيز التواصل مع المتعاملين والسعي للحصول على حصة أكبر من محافظهم.

تفعيل الاستراتيجية الرقمية كعرض قيم وأداة لتحقيق الكفاءة

بهدف تقليل نقاط الاتصال مع المتعاملين عن طريق الأتمتة والحلول المصرفية الرقمية السلسة التي تعزز تجربة المتعاملين

في عام ٢٠٢٣، واصلنا تعزيز حلولنا الرقمية التي تتيح للمتعاملين سهولة الوصول إلى مجموعة من المعاملات المصرفية عبر أحدث التقنيات والابتكارات. وأطلقنا التطبيق الجديد +EI للخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك. وهو يتضمن أيضاً منصتنا الجديدة والمبتكرة لإدارة الثروات الرقمية التي تسمح حالياً للمتعاملين بفتح حسابات استثمارية، وتداول أسهم الشركات المحلية والدولية، والتواصل مع مدير حسابهم، وكل ذلك مباشرة من خلال التطبيق. كما تم إطلاق منصتنا الرقمية المتكاملة BusinessONLINE التي توفر تجربة مصرفية متسقة للشركات بجميع أحجامها.

وشملت المبادرات الرقمية الناجحة الأخرى تعزيز استخدام منصة التداول الإلكترونية التي توفر للمتعاملين ومديري حساباتهم تجربة رقمية متكاملة ومحسنة في مجال صرف العملات الأجنبية، وتحديث خدماتنا المصرفية عبر تطبيق «واتساب» من خلال إضافة مجموعة من المعاملات والمزايا الجديدة، وتعزيز شبكة أجهزة الصراف الآلي وأجهزة الإيداع النقدي وأجهزة الصراف التفاعلي من خلال إضافة ميزات جديدة ومتطورة.

سنستمر في تقديم وتعزيز الحلول الرقمية المبتكرة لمتعاملينا التي تكمل شبكة فروعنا في جميع أنحاء الدولة، مع مواصلة تنفيذ أجندتنا وأهدافنا الرقمية وجني ثمار الرقمنة.

رسالة نائب الرئيس التنفيذي تتمة

ركائزنا الاستراتيجية الخمس تتمة

تعزيز القيمة المضافة من خلال التحليلات المتقدمة في جميع قطاعات الأعمال والدعم

بهدف الاستفادة من الفرص الخفية وإيجاد سبل جديدة للنمو

تبقى العمليات التحليلية المتقدمة وإدارة دورة الحياة عنصراً أساسياً لتحديد الفرص الجديدة، وقد حددنا في عام ٢٠٢٣ ثلاث فرص عبر قطاعاتنا سمحت لنا باستكشاف تدفقات الإيرادات المحتملة غير المستغلة وتعزيز الفرص المستمرة للبيع المتبادل. وسنواصل تعزيز فرص البيع المتبادل من خلال استخدام العمليات التحليلية لدعم زخم النمو المتسارع.

ترسيخ الأداء العالي للمؤسسة وتثبيت مكانة الإمارات الإسلامي كمكان مفضل للعمل

من خلال الاستثمار في تنمية موظفينا وتعزيز ثقافتنا

اتخذنا خطوات مهمة لإنشاء مؤسسة عالية الأداء وترسيخ مكانة الإمارات الإسلامي كمكان مفضل للعمل، بالتزامن مع تحسين ثقافتنا المؤسسية وتعزيز المرونة والتمكين والتنوع والشمول على مستوى المصرف.

نواصل التركيز على بناء مؤسسة عالية الأداء، حيث تتوزع المبادرات الهادفة إلى تحقيق هذا الطموح على أربعة محاور رئيسية وهي: **المشاركة** - ضمان التوافق مع أولويات المجموعة واستدامة المشاركة عبر نهج يبدأ من أعلى مستويات الهيكل التنظيمي وصولاً إلى أدنى مستوياته، **والثقافة** - الاستمرار في ترسيخ قيمنا ومبادئ عملنا، وتعزيز أجندة التنوع والشمول، والاستثمار في ترسيخ مكانة المصرف كمكان مفضل للعمل، **والتوطين** – تحقيق الأهداف الاستراتيجية الطموحة لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لاستخدامها كدليل لبلوغ أهدافنا التشغيلية والتوظيفية، **والمواهب** - تجديد استراتيجية التوظيف لدينا مع تنمية المواهب الحالية والاستثمار في تجهيز مرشحين للوظائف الرئيسية.

الاستفادة من قوة المجموعة وجني ثمار التعاون

من خلال تعزيز الإمكانيات وتوسيع الحضور الجغرافي

يتواصل تعاوننا النشط مع المجموعة لتسهيل تضافر الجهود المتبادلة في نطاق الفرص الرئيسية من خلال صقل المواهب والاحتفاظ بها وتسريع وتيرة الرقمنة وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

التركيز المستمر على الأداء وتحقيق تقدم كبير في الأعمال يعتمدان على التوافق في النماذج التشغيلية للأعمال بين الإمارات الإسلامي والمجموعة لتعزيز الكفاءة والوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد. ويشمل ذلك تبادل المعرفة والمهارات، والتعاون بين أقسام الدعم، وتحسين التخطيط المشترك والتطوير بين الوحدات، بما في ذلك الامتثال والشؤون القانونية والائتمان وإدارة المخاطر.

كما يشمل تركيزنا على تنفيذ أجندة رقمية مشتركة وتعزيزها على طريق الاستفادة من الاستثمارات على مستوى المجموعة لوضع الإمارات الإسلامي كطرف فاعل رئيسي في سوق الخدمات المصرفية الإسلامية الرقمية.

لمحة عن السوق

أظهر اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة وقطاعها المصرفي قوة ومرونة في عام ٢٠٢٣، وحققا نمواً عالياً على الرغم من التحديات الاقتصادية التي يشهدها العالم.

تباطؤ اقتصادي عالمي وارتفاع مستمر في معدلات التضخم

تباطأ النمو الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٢٣ نتيجة لتأثير معدلات التضخم المرتفعة والسياسات النقدية الصارمة على النشاط الاقتصادي. وكانت الاقتصادات المتقدمة هي الأكثر تأثراً بهذا التباطؤ، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي صمدت بشكل ملحوظ أمام أسعار الأرباح التي واصلت ارتفاعها بشكل كبير.

كان أداء الأسواق الناشئة جيداً نسبياً من حيث النمو، لكن قدرتها على تحمل الديون أصبحت موضع قلق متزايد لأن ارتفاع أسعار الأرباح وقوة الدولار الأمريكي يجعل من الصعب على البلدان التي تعاني من ديون عالية الوفاء بالتزاماتها بالسداد.

تباطأت وتيرة التضخم في عام ٢٠٢٣، ويعزى ذلك إلى حد كبير لانخفاض أسعار الطاقة والغذاء، إلى جانب السياسات النقدية الصارمة التي بدأت تؤثر على الطلب. ومن المرجح أن تكون أسعار الأرباح لدى البنوك المركزية الكبرى قد بلغت ذروتها أو اقتربت منها. ولكن مع بقاء معدلات التضخم أعلى من المستوى المستهدف في معظم الاقتصادات المتقدمة، يرفض مقرري السياسات بقوة توقعات السوق بخفض الأسعار في وقت مبكر اعتبارًا من الربع الثاني من عام ٢٠٢٤.

الاقتصاد العالمي
(النمو٪)

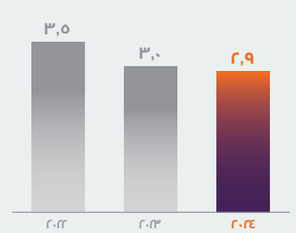

الاقتصادات المتقدمة
(النمو٪)

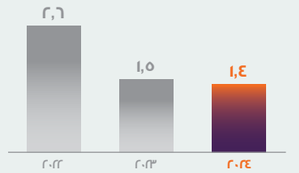

اقتصادات الأسواق الناشئة والدول النامية
(النمو٪)

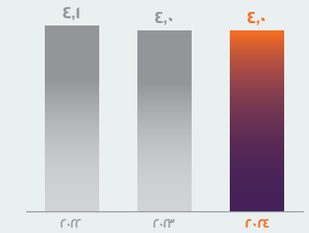

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، أكتوبر ٢٠٢٣

الإمارات العربية المتحدة: القطاعات غير النفطية تقود النمو في عام ٢٠٢٣

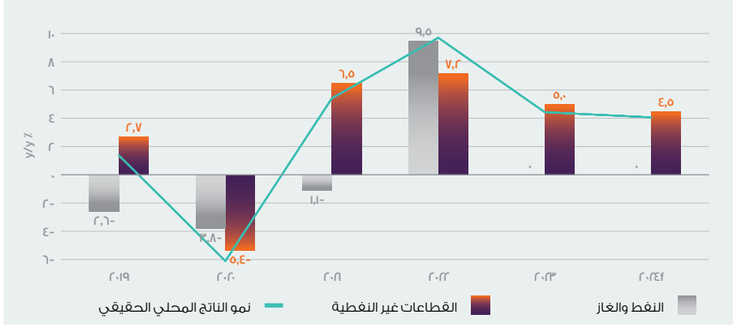

مصدر مخطط النمو في دولة الإمارات العربية المتحدة: هافر أناليتكس، أبحاث بنك الإمارات دبي الوطني

نمو قوي وتنويع مستمر في الاقتصاد الإماراتي

تتقدم دولة الإمارات العربية المتحدة بثبات نحو تحقيق نمو قوي، حيث من المتوقع أن تسجل القطاعات غير النفطية نمواً بنسبة ٥٪ في عام ٢٠٢٣. وقد صمد الطلب بشكل جيد على الرغم من ارتفاع أسعار الأرباح وتباطؤ الاقتصاد عالمياً. وتشير أعداد الطلبة المسجلين في المدارس ومشتركي الهاتف المتحرك إلى تنامي عدد السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة هذا العام، وقد يكون ذلك قد ساهم جزئياً في نمو الطلب الإجمالي، بالتزامن مع زيادة الإنفاق الحكومي.

كان السفر والسياحة من المحركات الرئيسية للنشاط الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام، وفي دبي تحديداً، خلال عام ٢٠٢٣. وحتى مع تراجع أحجام تجارة البضائع العالمية، استمر السفر الدولي في الانتعاش بعد الجائحة، ونتج عن ذلك ارتفاع في أعداد المسافرين عبر مطارات دبي وتسجيل نمو في قطاعي تجارة التجزئة والضيافة.

أدت تخفيضات إنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» + إلى الحد من إنتاج النفط الخام وأثرت على نمو الناتج المحلي الإجمالي الرئيسي في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠٢٣. ويقدر بنك مركز الأبحاث نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٦٪ في عام ٢٠٢٣.

تباطأ التضخم في عام ٢٠٢٣ نتيجة لانخفاض أسعار الطاقة وتباطؤ تضخم الخدمات. إلا أن النمو السكاني أسهم في رفع تكلفة السكن والسلع المُعمّرة، ويتوقع بنك الإمارات دبي الوطني أن يبلغ متوسط التضخم ٣,٥٪ في عام ٢٠٢٣.

ما زالت هناك شكوك كبيرة تحيط بالمشهد الاقتصادي لعام ٢٠٢٤، حيث يتفاوت النمو بين بلدان العالم وتتكاثر المخاطر الجيوسياسية. ومع ذلك، فإن المركز المالي القوي لدولة الإمارات العربية المتحدة وتقدمها في تنفيذ إصلاحات هيكلية سيستمر في دعم الاستثمار والنمو في عام ٢٠٢٤ والأعوام التي تليه.

الإمارات العربية المتحدة ستبقى مركزاً رئيسياً للتمويل الإسلامي

ترسخ القطاع المالي الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة على مر السنين. وهو يضم ستة مصارف إسلامية إماراتية، ومصرفين إسلاميين أجنبيين، و خمسة عشر مصرفاً تقليدياً لها نوافذ مصرفية إسلامية، وتسع شركات تمويل إسلامي، و اثنتا عشرة شركة تأمين إسلامي (تكافل).

وبفضل الظروف الاقتصادية المواتية، ستبقى دولة الإمارات العربية المتحدة مركزاً رئيسياً للتمويل الإسلامي، حيث من المتوقع أن يستمر نمو التمويل الإسلامي بوتيرة ثابتة بسبب الطلب المتزايد على منتجات التمويل الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي وحول العالم.

من المتوقع أن يواصل قطاع التمويل الإسلامي توسعه حول العالم في عام ٢٠٢٤، بالتزامن مع تباطؤ اقتصادي عالمي، مع نمو أصوله بنسبة ١٠٪ في عام ٢٠٢٣ (مقارنة بنسبة ٩,٤٪ في عام ٢٠٢٢، و١٢,٢٪ في عام ٢٠٢١). ويُعزى النمو المتوقع في عامي ٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٢٤ بشكل أساسي إلى الظروف المواتية في أسواق أساسية مختارة، إلى جانب إصدارات الصكوك الجديدة التي من المتوقع أن يتجاوز حجمها الصكوك التي استحق سدادها، خاصة مع زيادة إصدارات الصكوك المرتبطة بالاستدامة.

سنة مالية مميزة

كان عام ٢٠٢٣ عاماً مالياً متميزاً بالنسبة للإمارات الإسلامي، حيث حققنا أعلى أرباح في تاريخنا بقيمة ٢,١ مليار درهم، بزيادة نسبتها ٧١٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢، بالإضافة إلى دخل قياسي قيمته ٤,٨مليار درهم، بزيادة نسبتها ٥٠٪. كما حققنا نمواً في جميع قنوات الأعمال.

أبرز النتائج المالية

صافي الربح	نسبة كفاية رأس المال	نسبة التغطية
٢,١ مليار درهم	٢٠,١٪	١٣١,٧٪

لقد نجحنا في تحسين أدائنا في جميع عملياتنا، وحافظنا على قاعدة أصول قوية ومتنامية، حيث بلغ إجمالي الميزانية العمومية ٨٧,٨ مليار درهم.

كما سجلنا أعلى صافي أرباح على الإطلاق بقيمة ٢,١ مليار درهم في عام ٢٠٢٣، بزيادة كبيرة بنسبة ٧١٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢، بينما بلغ هامش صافي أرباحنا ٤,٧٪.

وارتفع إجمالي دخلنا بنسبة ٥٠٪ ليصل إلى ٤,٨ مليار درهم، فيما زادت النفقات بنسبة ١٥٪ لتصل إلى ١,٨ مليار درهم.

كذلك سجلنا زيادة في أرباحنا التشغيلية بنسبة ٨٢٪ وتحسناً، مقارنة بعام ٢٠٢٢.

نسبة التغير مقارنة بعام ٢٠٢٢

صافي الأرباح ٢,١ مليار درهم

٧١٪

هامش صافي الأرباح ٤,٧٪

١,٣٪

إجمالي الدخل ٤,٨٪ مليار درهم

٥٠٪

النفقات ١,٨٪ مليار درهم

١٥٪

الأرباح التشغيلية ٣,٠ مليار درهم

٨٢٪

وبلغ التمويل المقدم للمتعاملين لعام ٢٠٢٣ مبلغ ٥٣,٧ مليار درهم، بارتفاع بنسبة ١١٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢.

سجلنا أكبر نمو لنا في الذمم المدينة والودائع منذ عام ٢٠١٦. ويعزى الفضل في هذا الأداء القوي إلى ارتفاع الدخل والإدارة الحكيمة لتكلفة المخاطر، مما يعكس تحسن بيئة الأعمال والأطر الاستراتيجية والرقابة الفعالة.

بفضل قوة رأس المال والسيولة ومزيج الودائع، تمكّنا من دعم قاعدة متعاملينا المتنوّعة.

في عام ٢٠٢٣، بلغت ودائع متعاملينا ٦١,٣ مليار درهم، بزيادة قدرها ٩٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢. كما أننا نفتخر بأن لدينا أحد أكبر أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير التي تمثل نسبة ٧٥,٨٪ من إجمالي الودائع، مما يعني تكلفة تمويل منخفضة لدعم نمو ميزانيتنا العمومية.

بلغت نسبة الأسهم العادية في الشريحة الأولى لرأس المال ونسبة كفاية رأس المال ١٨,٩٪ و ٢٠,١٪ على التوالي لهذا العام. وقد تحسّن نمو إجمالي تمويل الإمارات الإسلامي خلال عام ٢٠٢٣، ومن دواعي فخرنا تعاظم الإنتاجية وعائد الأصول.

ثبتت مؤسسة فيتش الدولية للتصنيف الائتماني تصنيفنا طويل الأجل بدرجة «A+» مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتصنيفنا قصير الأجل بدرجة «F1»، ورفعت تصنيف قدرتنا على الاستمرار إلى «BB+».

بعد تحقيقنا أفضل نتائج في تاريخنا، نواصل الاستثمار في توسيع حضورنا الجغرافي وتعزيز نمونا المالي. وهذا، إلى جانب إنفاقنا على التكنولوجيا، يتجلى في زيادة الانفاق في عام ٢٠٢٣.

إجمالي الأصول

٨٧,٨ مليار درهم

تمويل المتعاملين

٥٣,٧ مليار درهم

ودائع المتعاملين

٦١,٣ مليار درهم

أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير

٧٥,٨٪ من الودائع

نسبة التمويل المتعثر

٦,٣٪

رأس المال: نسبة الشريحة الأولى من رأس المال

١٨,٩٪

ضمن جهودنا للحفاظ على مكانتنا كمؤسسة مالية إسلامية رائدة في دبي، ندرك الأهمية البالغة للاستثمار في الابتكار والفوائد التي يحققها لمتعاملينا الذين يمثلون محور كل ما نقوم به. كما ندرك أن توفير الخدمات المصرفية الأكثر ملاءمة وأماناً أمر بالغ الأهمية للاحتفاظ بالمتعاملين الحاليين واستقطاب متعاملين جدد.

انطلاقاً من طموحنا في تسجيل المزيد من الأرقام القياسية على صعيد الأداء المالي، سنواصل تنفيذ استراتيجيات التوسع والابتكار ونقدم مجموعة أكبر من الخدمات في كل قطاع من قطاعات أعمالنا. كما سنوفر قنوات أكثر فعالية ونطرح منتجات أكثر جاذبية لاستقطاب متعاملين جدد إلى الإمارات الإسلامي.

السيدة هدى سبيل عبدالله
الرئيس التنفيذي للشئون المالية

مراجعة الأداء
النظرة المالية العامة

الإيرادات والتكاليف

الإيرادات (مليون درهم)

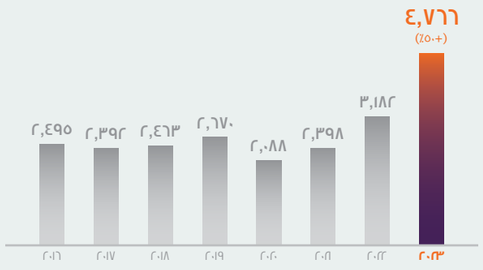

التكاليف (مليون درهم)

الأرباح

الأرباح التشغيلية قبل المخصصات (مليون درهم)

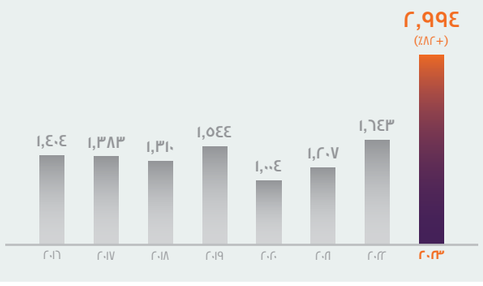

صافي الأرباح (مليون درهم)

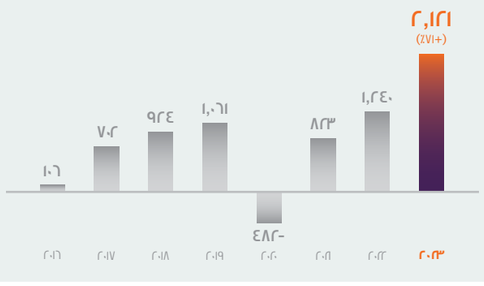

الأصول والتمويل

الأصول (مليار درهم)

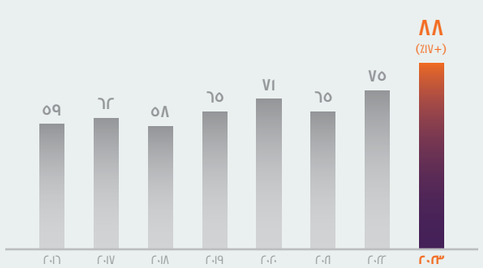

صافي ذمم أنشطة تمويلية مدينة (مليار درهم)

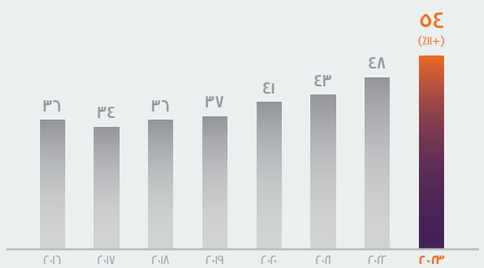

حسابات وحقوق ملكية المتعاملين

حسابات المتعاملين (مليار درهم)

حقوق ملكية (مليار درهم)

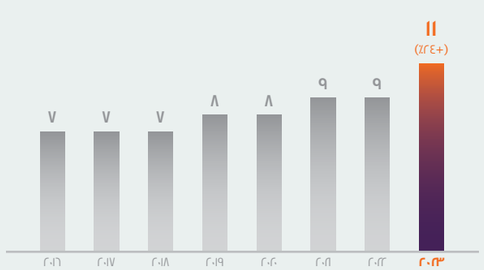

مصادر الدخل التشغيلي

(مليون درهم)

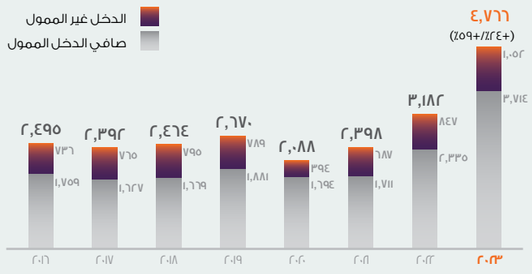

العائد على حقوق الملكية الملموسة

٪

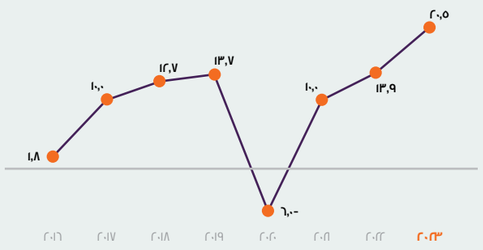

رأس المال

(مليار درهم)

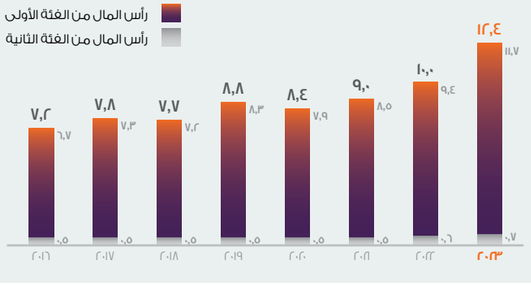

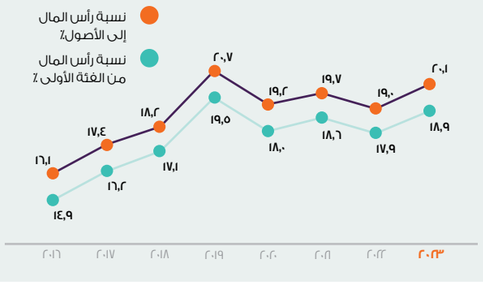

تحليل الميزانية العمومية

الأصول

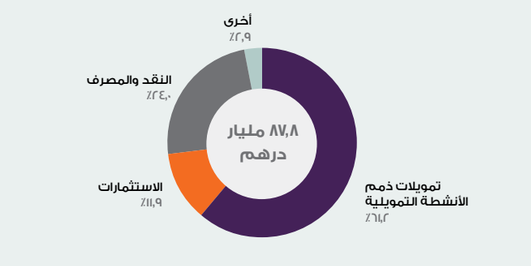

الالتزامات وحقوق الملكية

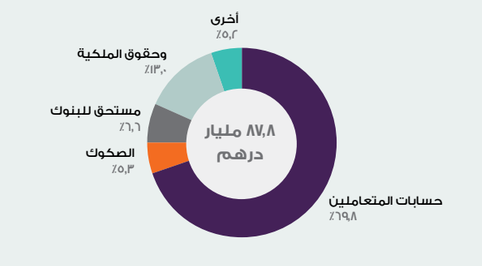

الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات

السيد/ محمد الهادي
رئيس قسم الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات بالإنابة

الدخل
٢,٩٧ مليار درهم
(+٣٧,٣٪ نمو سنوي)

الحسابات الجارية وحسابات التوفير
٧٨٪

صافي الأرباح
١,٠٩ مليار درهم
(+٠,٧٪ نمو سنوي)

ودائع المتعاملين
٤٩,٩ مليار درهم
(+١٤,٧٪ نمو سنوي)

صافي تمويل المتعاملين
٣٤,٧ مليار درهم
(+١١,٤٪ نمو سنوي)

المساهمة في دخل الإمارات الإسلامي
٦٢٪

"مع استمرار وتيرة نمونا المتسارع وتوسعنا الاستراتيجي في عام ٢٠٢٣، وفّر قسم الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات فرصاً أكبر لمتعاملينا الحاليين واستقطب عدداً لا يستهان به من المتعاملين الجدد للاستفادة من عروضنا. وقد أدت استثماراتنا في التنفيذ المباشر للمعاملات من خلال أتمتة العمليات والتكنولوجيا دوراً رئيسياً في تقديم مجموعة من الخدمات التي تتميز بكفاءة وفعالية أكبر من أي وقت مضى، وساهمت في الحفاظ على مكانتنا كأحد أبرز المصارف الأكثر تقدماً التي تقدم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية للأفراد"

لمحة عن قسم الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات

يدير قسم الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات قطاعات تمويل الأفراد والودائع، والخدمات المصرفية للأعمال التي تركز على الشركات الصغيرة والمتوسطة، والخدمات المصرفية المميزة، والخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الثروات بالمصرف.

- الخدمات المصرفية الشخصية هي محرك النمو الرئيسي لأعمال المصرف للأفراد، وتركز على خدمة المتعاملين العاديين والمتعاملين الجدد من ذوي الملاءة المالية العالية بالتزامن مع تغطية كافة الاحتياجات المصرفية الأساسية وتمويل المنتجات.
- الخدمات المصرفية المميزة هي خدمات حصرية مصممة لتلبية الاحتياجات الفريدة للأفراد من ذوي الملاءة المالية العالية، حيث يحصل متعاملونا على خدمات متخصصة ومجموعة واسعة من المزايا، بما في ذلك تعيين مديري علاقات مخصصين ومراكز للخدمات المصرفية المميزة وأسعار تفضيلية ومجموعة مختارة من منتجات إدارة الثروات المتوافقة مع أحكام الشريعة.
- نقدم لمتعاملينا من أصحاب الملاءة المالية العالية خدمات مصرفية خاصة تتيح لهم الوصول إلى خبراء ماليين متمرسين لدعم احتياجاتهم في مجال إدارة الثروات من خلال الاستشارات والوصول إلى الأسواق والمنتجات الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة.
- توفر الخدمات المصرفية للأعمال في الإمارات الإسلامي مجموعة واسعة من الحلول المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للشركات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث نقدم حسابات للشركات مع تمويل إسلامي قصير الأجل وطويل الأجل، وخدمات تجارية، ومعاملات صرف العملات الأجنبية، وحلول إدارة النقد من خلال مراكز متخصصة للخدمات المصرفية للأعمال في أبوظبي ودبي والشارقة.

في ديسمبر ٢٠٢٣، أصبح لدى الإمارات الإسلامي ٤٠ فرعاً ومكتب دفع واحد وأكثر من ٢١٦ جهاز صراف آلي في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة.

استراتيجية القسم

ينصب تركيزنا الاستراتيجي على الهدف الأساسي للمصرف في تسريع النمو من خلال استقطاب المتعاملين، وتوسيع خدماتنا المصرفية للموظفين، وتعزيز تغطية المبيعات في الخدمات المصرفية المميزة، وزيادة تغطية إدارة المخاطر في القطاعات المتميزة.

وزدنا تركيزنا في الرقمنة على المبادرات الرئيسية وزيادة التسويق وتعزيز الوعي بالعلامة التجارية لدى جميع المتعاملين المتميزين والخدمات المصرفية التجارية.

ضمن التزامنا المستمر بالحفاظ على خدمة متميزة للمتعاملين، واصلنا تجاوز التوقعات من خلال بوابتنا لإدارة المعرفة، ونموذج القنوات المتعددة، وشبكة إدارة الشكاوى المركزية.

علاوة على ذلك، استفدنا من التحليلات المتقدمة لإيجاد استخدامات جديدة لبيانات معاملات صرف العملات الأجنبية، ومباشرة طرق جديدة لتحقيق مبيعات إضافية لخدمات الثروات والأصول، وتعزيز أنشطتنا الحالية الهادفة لتحقيق مبيعات إضافية.

عزز الإمارات الإسلامي التزامه تجاه الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال إطلاق سلسلة المعرفة، في إطار مبادرة «التميز في الخدمات المصرفية» التي تقدم تحليلات سوقية متخصصة حول الاتجاهات والموضوعات الحالية.

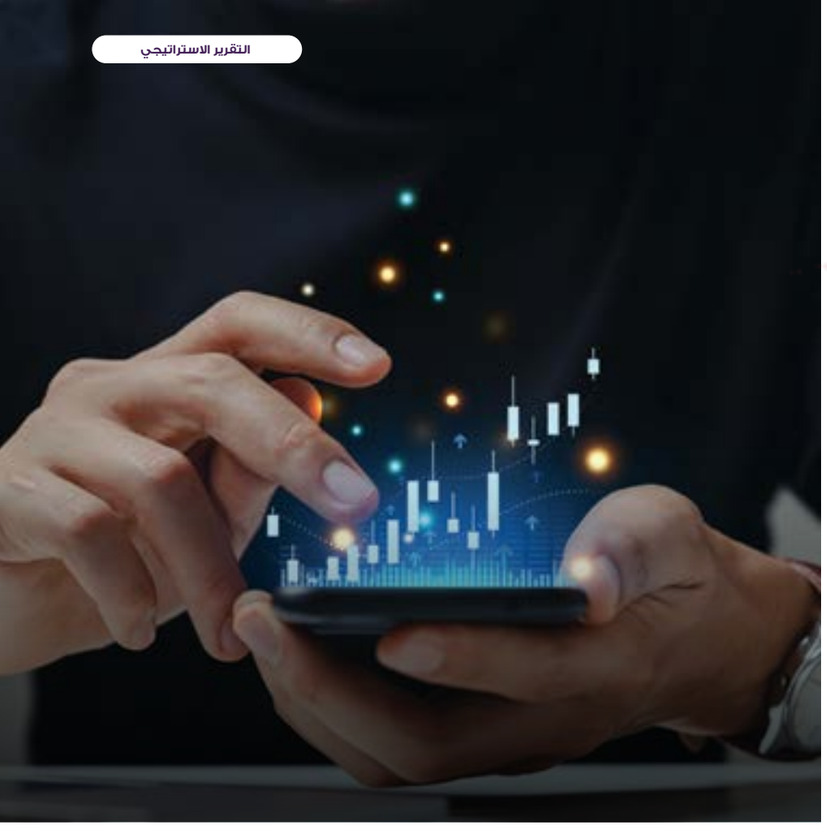

الشراكات الحكومية

بوصفنا الشريك المصرفي الحصري لمؤسسة محمد بن راشد للإسكان وبرنامج الشارقة للإسكان، قدمنا تمويلاً سكنياً يزيد عن ١,٦ مليار درهم في عام ٢٠٢٣، وفي ظل وجود قاعدة واسعة من متعاملي الخدمات المصرفية للأعمال في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة، وباعتبارها داعماً مالياً قوياً للمبادرات الحكومية الهادفة لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، تبقى وحدة الخدمات المصرفية للأعمال ملتزمة بتعزيز الفرص المتاحة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

المنتجات المبتكرة/الابتكار الرقمي

قمنا بإطلاق تطبيق الهاتف الجوال المحسّن «El+»، مما يوفر لمتعاملينا أكثر من ٧٥ خدمة مصرفية جديدة بشكل مريح عبر هواتفهم المتحركة.

وقد أصبح بإمكان متعاملينا حالياً فتح حسابات استثمارية وتداول الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عبر خاصية الخدمات الرقمية لإدارة الثروات الموجودة على تطبيق «El+» كما تم تحديث الخدمات المصرفية عبر تطبيق واتساب عبر المزايا الأسهل استخداما.

مع تركيز الابتكارات الرقمية أيضاً على الشركات الصغيرة والمتوسطة، أطلقنا منصة businessONLINE المتكاملة للشركات من كافة الأحجام التي توفر تطبيقاً للهاتف المتحرك يضم خدمات الحسابات الفورية المتعددة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

كما قامت وحدة الخدمات المصرفية للأعمال بتبسيط عملية فتح الحسابات الجديدة، حيث يتم ٨٥٪ من عمليات استقطاب المتعاملين الجدد عبر الخدمات المصرفية على الأجهزة اللوحية.

ولتعزيز تجربة متعاملينا بشكل أكبر وتقديم الخدمات الأكثر ملاءمة وشمولاً، تتضمن أجهزة الصراف الآلي وأجهزة الإيداع النقدي وأجهزة الصراف التفاعلي الجديدة والمحسنة أحدث الميزات التي تعزز شبكة فروعنا في جميع أنحاء الدولة. كما أطلقنا بوابة المعرفة الرقمية الجديدة وبوابة إدارة المعرفة الداخلية وبوابة رعاية المتعاملين مما ساعد في توفير حل أكثر كفاءة من حيث الوقت والتكلفة لكل من المصرف ومتعاملينا.

فضلاً عن ذلك، تم تقديم أكثر من ٧٠ خدمة مؤتمتة لموظفي مركز الاتصال والفروع الخاصة بنا لتمكينهم من تقديم أفضل مستوى من خدمة المتعاملين.

وتتيح منصتنا التجارية الإسلامية الجديدة SmartTRADE إجراء معاملات سريعة وفعالة لتقليل الوقت اللازم للتنفيذ وجعل التمويل التجاري الدولي أكثر ملاءمة وكفاءة وأماناً.

وفيما يتعلق بتسهيل التحويلات الخارجية للحسابات الشخصية، أضفنا المملكة المتحدة كبلد ثالث في خدمة التحويل السريع «كويك ريميت» للمتعاملين الأفراد الحاليين في تطبيق الهاتف المصرفي الجديد الخاص بنا.

مذكرات التفاهم/الشراكات

ضمن التزامنا تجاه المجتمع، قمنا بالتعاون مع مؤسسة الأوقاف وإدارة أموال القصر في دبي (أوقاف دبي) لتوزيع ٣ آلاف بطاقة ساند المسبقة الدفع بقيمة ٣ ملايين درهم على المستفيدين من الأيتام والأرامل وأصحاب الهمم وذوي الدخل المحدود.

قصة نجاح

من أجل زيادة عدد المتعاملين المحولة رواتبهم المستفيدين من الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية المميزة، قمنا بالاستثمار في إنشاء وحدات الخدمات المصرفية للموظفين وفرق تغطية المبيعات، مما أدى إلى نمو الحسابات وأصول الأفراد.

وشمل هذا عمل مديري العلاقات المصرفية للموظفين على استراتيجية المصرف الموحدة مع مديري علاقات الخدمات المصرفية للشركات لتلبية متطلبات متعاملينا الرئيسيين المتعلقة بدفع الرواتب.

علاوة على ذلك، تم تشكيل فريق مبيعات متخصص لتلبية احتياجات الاستحواذ والمبيعات الإضافية.

أبرمت وحدة الخدمات المصرفية للأعمال شراكة مع مصرف الإمارات للتنمية بشأن خطة ضمان ائتماني مشترك لدعم الشمول المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى إقامة اتفاقيات مع سلطات الترخيص والمناطق الحرة لفتح حسابات تجارية للشركات الناشئة.

مساهمة الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في أداء المصرف

يعد نمو ميزانيتنا العمومية بنسبة ثنائية الرقم المساهم الرئيسي، إلى جانب الحفاظ على هوامش صحية للمنتجات والتميز في تقديم الخدمات.

وكان للرقمنة وتركيزنا على أتمتة العمليات تأثير إيجابي كبير على أرباحنا التشغيلية.

جوائز العام ٢٠٢٣

جوائز أخبار التمويل الإسلامي

- أفضل مصرف للخدمات المصرفية للأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة
- المصرف الأكثر ابتكاراً في دولة الإمارات العربية المتحدة
- أفضل تداول رقمي

جوائز إنترناشيونال فاينانس أواردز

- المصرف الإسلامي الأكثر ابتكاراً
- أفضل مصرف إسلامي للشركات الصغيرة والمتوسطة

جوائز التمويل الإسلامي العالمية ٢٠٢٣

- أفضل مصرف إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة
- أفضل مصرف للخدمات المصرفية للأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة
- أفضل مصرف للشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة

الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات

فيفيك شاه
رئيس قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات

الدخل
٠,٨٣ مليار درهم
(+٣٠,٣٪ نمو سنوي)

صافي الأرباح
٦١٤ مليون درهم
(+٣٣٪ نمو سنوي)

المساهمة في دخل الإمارات الإسلامي
١٧٪

إجمالي الأصول
٢٧,٣ مليار درهم
(+٢٠٪ نمو سنوي)

الحسابات الجارية وحسابات التوفير
٦٦,٢٪

١١
حقق قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات في عام ٢٠٢٣ أعلى دخل له على الإطلاق، ويعكس ذلك بشكل واضح جهود الفريق وتفانيه في تعزيز حجم الأعمال. وإذا أضفنا إلى ذلك الاستثمار المتجدد في الرقمنة وتعزيز التعاون مع بنك الإمارات دبي الوطني، يمكننا أن نفخر بعام حافل بالنجاحات ونتطلع لإنجازات أكبر في الأعوام القادمة.»

لمحة عن قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات

يتولى قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات مسؤولية بناء العلاقات والحفاظ عليها مع كبار متعاملينا من الشركات والمؤسسات المالية في القطاعين العام والخاص. نحن نقدم خدمات متكاملة تشمل تمويل رأس المال العامل، والتمويل التجاري، وتمويل المشاريع، والتمويل المشترك والمهيكل، وخدمات إدارة النقد للشركات الكبيرة والمتوسطة، والمؤسسات المالية، والجهات السيادية والمؤسسات المرتبطة بالحكومة.

ومن أبرز إنجازاتنا في عام ٢٠٢٣ ما يلي:

- أعلى دخل سنوي للقسم منذ إنشائه
- زيادة كبيرة في صفقات التمويل المشترك
- التعاون مع مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني بشكل أسهم في تحسين تجربة المتعاملين
- تطوير إطار الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
- زيادة عدد منتجات المشتقات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة المتاحة للمتعاملين من الشركات

استراتيجية القسم

استثمر الإمارات الإسلامي مبالغ كبيرة في التحول الرقمي في وقت يشهد فيه القطاع المصرفي سباقاً لتطبيق أحدث الابتكارات. وفي عام ٢٠٢٣، دمجنا التكنولوجيا المصرفية الجديدة بشكل أكبر في جميع عمليات القسم، مما أدى إلى زيادة العمليات المؤتمتة ليس على مستوى النقد والتجارة فحسب، ولكن أيضاً في معاملات التمويل.

في إطار جهودنا لبناء قاعدة متعاملين أكثر تنوعاً، التزمنا بتحسين المنتجات وزيادة المبيعات الإضافية للمتعاملين، وبالتالي السعي لزيادة معاملات المتعاملين الجدد.

قصة نجاح

لطالما كان فريق الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات في المصرف رائداً على الدوام في تقديم الحلول والهياكل للمنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة ومن ضمنها التسهيلات الائتمانية المتجددة وهياكل المشاركة ومنتجات وخدمات النقد والتجارة، مما منحنا التفوق على منافسينا.

علاوة على ذلك، اعتمد قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات نهجاً ديناميكياً في تلبية احتياجات متعاملينا وتثقيفهم بالتطورات الجديدة في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية. لذلك أعدنا هيكلة قدراتنا للحفاظ على حضورنا القوي في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية وضمان مستوى عالٍ من رضا المتعاملين من خلال زيادة الحلول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتطوير هياكل متخصصة تتوافق مع أحكام الشريعة، ومواءمة منتجاتنا وخدماتنا الحالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مع أحدث التطورات في السوق.

نحن ندرك تماماً أن البقاء في الصدارة أمر ضروري في بيئة الأعمال الحالية التي تشهد تطورات متسارعة. لذلك نلتزم بتقديم تجربة أفضل للمتعاملين من خلال الحلول الرقمية. وقد تمكنا هذا العام من تحسين قنوات متعددة عبر الإنترنت في إطار استراتيجيتنا الخاصة بالرقمنة.

بشكل عام، كان ٢٠٢٣ عاماً ناجحاً لقسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات عبر عدة معايير.

الشراكات الحكومية

تعهدنا بتقديم الدعم لحكومة دبي وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال توفير التمويل للشركات والمؤسسات في مرحلة ما قبل الطرح العام الأولي ونفذنا هذا التعهد، وأبرمنا شراكة مع منصة بُنى لتعزيز وتسهيل المعاملات عبر الحدود في المنطقة العربية، ووضعنا إطاراً للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وغيرها من الأنشطة ذات الصلة، بما في ذلك المشاركة في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (COP28) كجزء من مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني.

المنتجات المبتكرة/ الابتكار الرقمي

- تطوير منصة businessONLINE
- مشروع «Simplify».
- تبسيط الإجراءات والعمليات
- خطاب الضمان الذكي والضمان الإلكتروني.
- جهاز الإيداع النقدي الذكي
- إطلاق خدمة التحويل السريع «كويك ريميت» بالتعاون مع بنك لويدز لإجراء التحويلات المالية بالجنيه الاسترليني. وتتيح هذه الخدمة تحويل الأموال عبر الإنترنت خلال ٦٠ ثانية، وهي متاحة على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع للمتعاملين الأفراد دون أي تكاليف إضافية.

مذكرات التفاهم/الشراكات

في إطار استراتيجيتنا الهادفة لتلبية احتياجات متعاملينا الرئيسيين المتعلقة بدفع الرواتب، عقدنا شراكة مع منصة الدفع الرقمية للشركات «Kamelpay» لتسهيل دفع رواتب الموظفين ذوي الأجور المنخفضة.

وقّع الإمارات الإسلامي والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات اتفاقيات لتعزيز تدفقات التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

مساهمة قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات في أداء المصرف

حصة الدخل ١٧,٤٪، حصة صافي الربح ٢٩٪.
لعب نمو إيرادات الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات بنسبة تزيد عن ٣٠٪ دورا هاماً في أن يحقق الإمارات الإسلامي عاماً قياسياً. وسجلت ذمم التمويل المدينة لدينا نموا صافيا مستقرا بنسبة ١٠,٤٪ إلى جانب نمو بنسبة ١١,١٪ في الحسابات الجارية وحسابات التوفير؛ مما ساهم بمبلغ ٦٥١,٥ مليون درهم في صافي الدخل من مستحقات المنتجات التمويلية والاستثمارية.

جوائز العام ٢٠٢٣

جوائز يوروموني للتمويل الإسلامي لعام ٢٠٢٣

- جائزة أفضل صفقة عقارية إسلامية

جوائز «وورلد فاينانس» للتمويل الإسلامي ٢٠٢٣

- أفضل مصرف في إدارة النقد

الخزينة والأسواق

السيد/ إبراهيم قايد
رئيس قسم الخزينة والأسواق

> "حقق قسم الخزينة والأسواق مجدداً أداءً قياسياً يشهد على جهودنا المتواصلة لتحقيق النمو وتوسيع نطاق خدماتنا ومنتجاتنا. ومن خلال إصدار أول صكوك مقومة بالدرهم من قبل مؤسسة مالية إماراتية، عززنا مكانتنا كمصرف رائد في مجال الخدمات المصرفية المتطورة."

الدخل
٤١,٥ مليار درهم
(+١١٩٪ نمو سنوي)

الصكوك والسندات
١٠,٤ مليار درهم
(+٤١,٨٪ نمو سنوي)

نسبة تمويل الودائع
٨٧,٧٪

صافي الأرباح
٣٩٥,٥ مليون درهم
(+١٥٨,٤٪ نمو سنوي)

المساهمة في دخل الإمارات الإسلامي
٩٪

لمحة عن قسم الخزينة والأسواق

يوفر قسم الخزينة والأسواق في الإمارات الإسلامي تغطية واسعة لأسواق المال وأسواق رأس المال وصرف العملات الأجنبية والمنتجات المشتقة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

- يؤدي مكتب إدارة الأصول والخصوم دوراً محورياً في المساهمة في صافي دخل المصرف الممول بالتزامن مع إدارة الفجوات في السيولة ونسبة الربح على المدى القصير والطويل.
- يتولى مكتب المبيعات والهيكلة مسؤولية التعامل مع تقلبات السوق المعقدة مستفيداً من مجموعة من المنتجات المشتقة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي تشمل الخيارات والوعد والمقايضات.
- يقدم مكتب التدفقات والتنفيذ خدمات التنفيذ على مستوى جميع قنوات المصرف ومتعاملي التعامل المباشر على العملات الأجنبية والأوراق النقدية والصكوك والأسهم والصناديق والسندات المهيكلة.
- مكتب دعم إدارة الأعمال هو فريق دعم لا يقوم بالتداول ويتولى مسؤولية الحوكمة الشاملة للمكتب الأمامي للخزينة.

استراتيجية القسم

تماشياً مع الاستراتيجيات الأساسية للإمارات الإسلامي في عام ٢٠٢٣، تمثل هدفنا بتعزيز قاعدة متعاملينا وتوسيع الخدمات ورقمنة عملياتنا بما يعود بالنفع على أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين. وقد ساعد هذا التركيز على التكنولوجيا على تبسيط العمليات وتعزيز الكفاءة.

ضمن سعينا إلى تحسين العلاقات مع المتعاملين الحاليين والاستحواذ على أعمال جديدة، أدت جهودنا المنسقة الهادفة لزيادة التواصل الفعال مع المتعاملين الاستراتيجيين إلى نمو أحجام المبيعات وزيادة المبيعات الإضافية في القطاعات الرئيسية. لقد وضعنا المزيد من الاستراتيجيات المخصصة التي وفرت للمتعاملين فرصة للتحوط بشكل فعال من المخاطر التي يتعرضون لها، وذلك لتخفيف آثارها، فضلاً عن توفير الفرص التي تتيح لهم تعزيز عوائدهم بشكل أكبر.

أدى تركيزنا على تحقيق إيرادات من صرف العملات الأجنبية وتداول المشتقات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى نجاحنا في تنفيذ سلسلة من الصفقات على مستوى الأعمال، بالإضافة إلى زيادة نشاط المتعاملين نتيجة لمبادرات المبيعات الناجحة لقسم الخزينة والأسواق.

قصة نجاح

حقق قسم الخزينة والأسواق إنجازاً تاريخياً في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية، مما يؤكد على التزامنا بالجهود التي تبذلها وزارة المالية لتحديد أسعار ربح مناسبة للصكوك المقومة بالدرهم. ونجح القسم في إصدار صكوك عامة بقيمة مليار درهم، وهو أول إصدار لصكوك مقومة بالدرهم من مؤسسة مالية إماراتية.

تجاوز الاكتتاب على هذه الصكوك التي تبلغ مدتها ثلاث سنوات حجم الإصدار بمقدار ٢,٥ ضعف، مما يمنحنا شهادة ثقة من جانب المستثمرين العالميين الباحثين عن فرص متوافقة مع أحكام الشريعة.

تتمثل أهدافنا الأساسية في تقديم أفضل المنتجات والخدمات لمتعاملينا بالتوازي مع تعزيز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة كمركز مالي في المنطقة من خلال دعم المبادرات الحكومية. وقد حققنا هذين الهدفين من خلال إصدار هذه الصكوك.

نتيجة لهذا الإنجاز المتميز، حصد الإمارات الإسلامي جائزة «الصكوك الأكثر ابتكاراً» ضمن جوائز مجلة «ذا بانكر» للخدمات المصرفية الإسلامية ٢٠٢٣.

المنتجات المبتكرة/ الابتكار الرقمي

تماشياً مع توجه المصرف نحو الابتكار الرقمي على مستوى المؤسسة، نفذ قسم الخزينة والأسواق مجموعة من التقنيات الجديدة لتعزيز العمليات الداخلية وتقديم منتجات متخصصة وخدمات أكثر فعالية وكفاءة لمتعاملينا بما يتناسب مع احتياجاتهم.

- أنواع مختلفة من مبادلة معادلة الربح
- اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس للمتعاملين من المؤسسات المالية
- تنفيذ صكوك وزارة المالية
- التنفيذ الفوري لمعاملات صرف العملات الأجنبية
- تنفيذ تطبيق SmartDEAL لموظفي المكاتب الأمامية

مساهمة الخزينة والأسواق في أداء المصرف

حصة الدخل ٩٪، حصة صافي الأرباح ١٩٪
أدى نمو إيرادات الخزينة والأسواق بنسبة تزيد عن ١١٩,٥٪ دوراً مهماً في تحقيق الإمارات الإسلامي أرقاماً قياسية هذا العام. سجلت محفظة الصكوك الخاصة بنا نمواً صافياً استثنائياً بنسبة ٤٤,٣٪، حيث أسهمت في المستحقات بمبلغ ٣٣٣,٤ مليون درهم.

جوائز العام ٢٠٢٣

جوائز «ذا بانكر» للخدمات المصرفية الإسلامية

- جائزة الصكوك الأكثر ابتكاراً.

«وورلد فاينانس» – جوائز التمويل الإسلامي ٢٠٢٣

- جائزة أفضل إدارة للخزينة

إدارة المخاطر

يعمل الإمارات الإسلامي بشكل استباقي على تحديد ومراقبة والتخفيف من آثار مجموعة واسعة من المخاطر التي قد تواجه تنفيذ استراتيجيته وأداء أعماله. ولدى المصرف أطر شاملة لحوكمة المخاطر وإدارتها يتم مراجعتها وتحديثها بانتظام وتُنفذ على كافة مستويات الهيكل التنظيمي لضمان معرفة كل قسم وكل موظف بالمخاطر المحتملة والمساهمة في التخفيف من آثارها.

إطار عمل إدارة المخاطر

يواجه المصرف مجموعة من المخاطر في إطار سعيه لتحقيق أهدافه الاستراتيجية، لذلك لدينا إطار عمل شامل لإدارة المخاطر يحدد نهجنا في إدارة المخاطر المالية وغير المالية ويسهم في الإدارة الفعالة للمخاطر على مستوى المصرف في جميع المراحل استناداً إلى ثقافتنا وقيمنا.

حوكمة المخاطر

يؤدي مجلس الإدارة دوراً حاسماً في الإشراف على نهج إدارة المخاطر على مستوى المصرف. ويتم هذا الإشراف بشكل رئيسي من خلال لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، والتي تشرف على وضع وتنفيذ إطار إدارة المخاطر. وتدعمها في هذا الدور لجنة المخاطر التابعة للمجموعة، التي تضم ممثلاً عن الإمارات الإسلامي للتأكيد على مسؤوليات إدارة المخاطر.

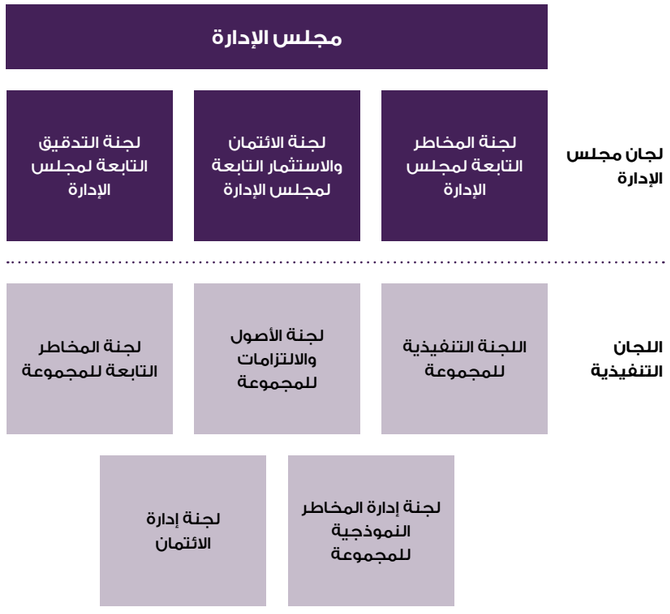

يتبنى المصرف في نهجه لحوكمة المخاطر نموذج خطوط الدفاع الثلاثة على النحو التالي:

1 خط الدفاع الأول

وحدات العمل (المسؤولة عن العلاقات والمنتجات) حيث تنشأ المخاطر، وتكون هذه الوحدات مسؤولة عن الإدارة المستمرة لهذه المخاطر، بما في ذلك تقييمها ومراقبتها والتخفيف من آثارها.

2 خط الدفاع الثاني

أقسام إدارة المخاطر والتمويل والامتثال، التي يكمل عملها نشاطات إدارة المخاطر في وحدات العمل من خلال مسؤوليات المراقبة وإعداد التقارير. وهي تتولى الإشراف على أنشطة المصرف التي تنطوي على مخاطر وتقوم بتقييم المخاطر والمشاكل المحتملة بشكل مستقل عن وحدات العمل. وتعزز هذه الأقسام أهمية دور الإدارة العليا ومديري وحدات العمل في تحديد وتوثيق المسؤولين عن إدارة المخاطر في إطار الموافقة على المنتجات والعمليات الجديدة وتقييم المخاطر بدقة.

3 خط الدفاع الثالث

يجري قسم التدقيق الداخلي المستقل والفعال مراجعة مستقلة وموضوعية لجودة وفعالية نظام الرقابة الداخلية وخطي الدفاع الأول والثاني في المصرف.

إدارة المخاطر تتمة

المخاطر الرئيسية

إطار إدارة المخاطر يحدد المخاطر الجوهرية التي يواجهها المصرف في سياق أنشطته المعتادة. وتخضع هذه المخاطر لعملية مراجعة وتحديث منتظمة لضمان محافظتنا على المرونة ومواكبة المتغيرات في بيئة العمل. وقد اعتمد المصرف بيان تحمل المخاطر يوضح المخاطر التي يمكن للمصرف تحملها و/أو التعرض لها في سياق مزاولة أعماله المعتادة.

يستند بيان الاستعداد لتحمل المخاطر إلى الأهداف الاستراتيجية للمصرف ويخضع للمراجعة مرة واحدة في السنة على الأقل، وهو يرصد بشكل مستمر درجة تعرض المصرف للمخاطر الرئيسية ويقارنها مع مستويات محددة مسبقاً لجميع مقاييس المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها المصرف. وتوجه تلك المقاييس عملية ضبط استراتيجية الأعمال والمتعاملين والمنتجات بما ينسجم مع درجة الإقبال على المخاطر بشكل عام. يوفر قسم إدارة مخاطر الشركات والمخاطر التنظيمية لمحة شاملة عن المخاطر الناشئة ويسهّل التنسيق بين الأقسام الرئيسية المعنية بإدارة المخاطر من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية بشكل متسق وفعال مع الالتزام بدرجة الاستعداد لتحمل المخاطر.

المخاطر الرئيسية	وصف المخاطر	الإشراف على المخاطر	مراقبة المخاطر وإعداد التقارير بشأنها
مخاطر الائتمان	يُقصد بهذه المخاطر تخلف المدينين عن سداد مديونياتهم وعدم وفائهم بالتزاماتهم بالسداد للمصرف. ويمكن أن يحدث هذا في قطاعات الأعمال المختلفة، مثل الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات، والخدمات المصرفية للأعمال، والخدمات المصرفية الخاصة، والخدمات المصرفية للأفراد.	يوجد هيكل حوكمة محدد بشكل واضح لإدارة مخاطر الائتمان، بما في ذلك مخاطر تركيز الائتمان ومخاطر البلدان ومخاطر التحويل. واللجان الرئيسية التي تشرف على مخاطر الائتمان هي لجنة المخاطر التابعة للمجموعة، ولجنة إدارة الائتمان، ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، ولجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة، وتدعمها وحدات ائتمان الشركات والأفراد. هناك كذلك منتديات وأنظمة وسياسات ومعايير وإجراءات وعمليات تدعم عمل هذه اللجان وترسم نهجاً شاملاً لإدارة مخاطر الائتمان في جميع مراحل دورة الائتمان، من مرحلة تقديم الطلب وصولاً إلى التسوية النهائية. يتبع المصرف سياسات تمويل حكيمة ويقوم بإجراء تعديلات وفقاً لأداء المحفظة والبيئة الخارجية. وهناك فريق مخصص للاسترداد من المتعاملين المتعثرين لضمان فعالية عمليات التحصيل والإجراءات التصحيحية. ولدى المصرف أدوات متطورة للتحذير المبكر ترصد أي مؤشرات على وجود مشاكل في محفظة التمويل بهدف اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.	يقوم المصرف بمراقبة المحافظ بشكل مستمر وتنفيذ استراتيجيات تراعي البيئة الخارجية، مع التركيز على النمو في جميع قطاعات الأعمال. وتغطي السياسة الائتمانية المدروسة التي وضعها المصرف جوانب مختلفة وتتضمن إجراءات للتحذير المبكر، وإجراءات للمراقبة، ودرجة إقبال القطاعات المختلفة على المخاطر. وهناك أطر للحد الائتماني لكل اسم وقطاع ومنطقة جغرافية (من بين أمور أخرى) تضمن عدم تجاوز المخاطر أو المخاطر المحتملة للحدود الداخلية أو التنظيمية. ويتبع المصرف معايير مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في تصنيف الأصول، ويلتزم بمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، بما يضمن الامتثال لتصنيف التعثر ومتطلبات المخصصات.
مخاطر الائتمان الطرف المقابل	يُقصد بها مخاطر حدوث إخلال من جانب الطرف المقابل في معاملة معينة قبل التسوية النهائية، حيث تتغير قيمة معاملات المشتقات في ظل التقلبات في عوامل مثل معدلات الربح وأسعار صرف العملات الأجنبية والأسهم والسلع. ويتعرض المصرف لمخاطر ائتمان الطرف المقابل من خلال أنشطة المبيعات والتداول وإدارة الميزانية العمومية.	تتم إدارة مخاطر ائتمان الطرف المقابل من خلال سياسة مخاطر ائتمان الطرف المقابل وتحت إشراف لجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة. وتقع مسؤولية إدارة هذه المخاطر على لجنة إدارة الائتمان، ولجنة المخاطر التابعة للمجموعة، ولجنة إدارة المخاطر النموذجية، التي تشرف على السياسات والمنهجيات وإطار الحد الائتماني.	تجري مراقبة مخاطر ائتمان الطرف المقابل يومياً مع مقارنتها بالحدود المعتمدة. وتخضع هذه الحدود لمراجعة سنوية وفقاً لسياسات الائتمان والإجراءات المتبعة وتفويض صلاحيات الاعتماد. كما تُنفذ مراجعات مرحلية إذا استدعت الضرورة ذلك نتيجة لتغيير في الجدارة الائتمانية للطرف المقابل أو في خطط عمله.
مخاطر الأسواق	هي المخاطر التي تنشأ نتيجة للتغيرات في العناصر المتغيرة للسوق مثل معدل الربح، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وهوامش الائتمان، وأسعار الأسهم، وأسعار السلع، وارتباطاتها وتقلباتها الضمنية. ويتعرض المصرف لمخاطر الأسواق من خلال أنشطة التداول وخدمة المتعاملين وإدارة الميزانية العمومية.	تقوم لجنة إدارة الاستثمار ولجنة الأصول والخصوم ولجنة المخاطر التابعة للمجموعة، وكلها من لجان الإدارة العليا، بدعم المصرف في إدارة مخاطر الأسواق. وهي تضع سياسة إدارة مخاطر الأسواق وإطار المنهجية الذي يحكم الإقبال بحكمة على مخاطر الأسواق، مع الاعتماد على أنظمة القياس والمراقبة والضوابط الداخلية. وتدعم هذه اللجان في تنفيذ مهامها وحدة إدارة مخاطر ائتمان الأسواق والخزينة بالمصرف، التي تساعد المصرف على تفعيل إطار إدارة مخاطر الأسواق لتسهيل مزاولة الأعمال مع ضمان مستوى مناسب من الإشراف والرقابة على المخاطر.	توضع استراتيجية إدارة مخاطر الأسواق وحدود مخاطر الأسواق بناءً على درجة إقبال المصرف على المخاطر واستراتيجيات أعماله (مع مراعاة ظروف الاقتصاد الكلي وأوضاع الأسواق). وتتولى وحدات دعم مستقلة مراقبة مراكز مخاطر الأسواق في محفظة تداول الخزينة يومياً ومقارنتها بحدود مخاطر الأسواق المعتمدة والمخصصة لكل سوق.

المخاطر الرئيسية	وصف المخاطر	الإشراف على المخاطر	مراقبة المخاطر وإعداد التقارير بشأنها
مخاطر إدارة الأصول والخصوم	يُقصد بإدارة الأصول والخصوم الإدارة الاستراتيجية لهيكل الميزانية العمومية للمصرف ومتطلبات السيولة، وهي تشمل إدارة مصادر السيولة وتنويعها، ومعدل الربح، والمخاطر الهيكلية المرتبطة بصرف العملات الأجنبية.	تتولى لجنة الأصول والخصوم مسؤولية إدارة مخاطر الميزانية العمومية للمصرف ومخاطر السيولة فيه. ويدعمها في مهام الإدارة اليومية مكتب إدارة الأصول والخصوم، وتخضع لإشراف مستقل من وحدة إدارة مخاطر ائتمان الأسواق والخزينة ووحدة إدارة الأصول والخصوم - التمويل.	ترفع وحدة إدارة مخاطر ائتمان الأسواق والخزينة ووحدة التمويل تقارير شهرية إلى لجنة الأصول والخصوم وتقارير ربع سنوية إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة حول معايير إدارة الأصول والخصوم، التي تشمل السيولة، ومخاطر معدل الربح في السجل المصرفي، والمخاطر الهيكلية المرتبطة بصرف العملات الأجنبية.
مخاطر رأس المال	هي مخاطر تغير تكوين رأس مال المصرف أو انخفاض مستواه بشكل يجعله غير كافٍ لدعم استراتيجيته والوصول إلى الحدود التنظيمية المطلوبة. وينفذ المصرف بشكل دوري إجراءات شاملة لتقييم كفاية رأس المال وإعداد التقارير بشأنها بهدف تقدير متطلبات رأس المال بناءً على أصوله. وتشمل هذه الإجراءات إعداد تقارير رأس المال وفقاً للمتطلبات التنظيمية (الركيزتين الأولى والثالثة)، وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، واختبار الجهد (الركيزة الثانية).	يطبق المصرف سياسة لإدارة رأس المال تتضمن آليات وإجراءات لضمان الحفاظ على مستوى مناسب من رأس المال. وتتولى لجنة التدقيق ولجنة المخاطر التابعتان لمجلس الإدارة الإشراف على عملية إعداد تقارير رأس المال التنظيمي، وتدعمهما وحدة التمويل ووحدة إدارة مخاطر الشركات والمخاطر التنظيمية.	يُعد المصرف تقارير ربع سنوية حول كفاية رأس المال التنظيمي، وينفذ عملية تقييم داخلي لكفاية رأس المال بشكل سنوي. ويتماشى ذلك مع الإرشادات الصادرة عن مصرف المركزي أو هيئة الرقابة المعنية الإمارات العربية المتحدة، حيث تجري مقارنة نتائج المصرف مع الحدود التنظيمية الدنيا وبيان الإقبال على المخاطر.
المخاطر التشغيلية	هي مخاطر الخسارة نتيجة لعدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو نتيجة لأحداث خارجية.	تتولى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة الإشراف على المخاطر التشغيلية، وتدعمها لجنة المخاطر التابعة للمجموعة في الإشراف على إطار العمل و على المستندات والسياسات والمنهجية. وتنفذ وحدة إدارة المخاطر التشغيلية الإطار العام لإدارة المخاطر التشغيلية، الذي يشمل إدارة مخاطر الاحتيال، والمخاطر السيبرانية، ومخاطر الاستعانة بمصادر خارجية، وإدارة استمرارية الأعمال. وتعمل الوحدة بشكل وثيق مع وحدات الأعمال في المصرف وشركاته التابعة لرفع مستوى الوعي بالمخاطر التشغيلية، حيث يجري تحديد المخاطر الرئيسية ومناقشتها في اجتماعات الأقسام المعنية بالمخاطر التشغيلية ولجنة المخاطر التابعة للمجموعة. ويشكل ذلك أساس أنشطة إدارة المخاطر التشغيلية في المصرف.	تقوم وحدة إدارة المخاطر التشغيلية بوضع وتنفيذ آليات لتحديد وتقييم وقياس ورصد المخاطر التشغيلية في جميع إدارات وأقسام المصرف ورفع تقارير منتظمة وشاملة عن المخاطر التشغيلية إلى الإدارة العليا ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.
مخاطر السلوك	يُقصد بها مخاطر قيام المصرف أو موظفيه أو الأطراف الخارجية المرتبطة به بمزاولة الأعمال بطريقة غير لائقة أو تنطوي على إهمال بشكل يؤثر سلباً على المتعامل أو على استقرار السوق أو سمعته أو المنافسة العادلة.	يوضح إطار عمل إدارة مخاطر السلوك بشكل تفصيلي إجراءات إدارة مخاطر السلوك في الإمارات الإسلامي. وتتولى تنفيذه وحدة إدارة المخاطر التشغيلية تحت إشراف لجنة المخاطر التابعة للمجموعة ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.	يتم تقديم تقارير محددة حول التعرض لمخاطر السلوك إلى لجان مخاطر الأعمال ولجنة المخاطر التابعة للمجموعة ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة للتأكد من أن الإدارة على علم بالمخاطر وضمان قدرتها على اتخاذ قرارات مدروسة وتحديد الإجراءات ذات الأولوية. كما تضمن هذه التقارير الامتثال للمتطلبات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

إدارة المخاطر تتمة

المخاطر الرئيسية	وصف المخاطر	الإشراف على المخاطر	مراقبة المخاطر وإعداد التقارير بشأنها
مخاطر السمعة	هي مخاطر خسارة الأرباح والإيرادات المستقبلية، أو انخفاض القيمة السوقية، أو نقص إمدادات السيولة بسبب تدهور السمعة وبالتالي تهديد قيمة العلامة التجارية.	تحدد سياسة مخاطر السمعة النهج الذي يتبعه المصرف في قياس وتقييم مخاطر السمعة المحتملة. وتشرف لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة واللجنة التنفيذية على إدارة هذه المخاطر.	يتم تقييم التعرض لمخاطر السمعة بشكل أساسي من خلال أساليب المصرف في تقييم المخاطر. وبعد التقييم، تراقب المخاطر الرئيسية عبر مؤشر المخاطر الرئيسية أو تقييم الرقابة الرئيسي. وتتم متابعة المشكلات المفتوحة والإجراءات المتعلقة بها لضمان عدم تحقق المخاطر التي تتضمن مخاطر على السمعة.
مخاطر الامتثال	مخاطر فرض عقوبات أو غرامات قانونية أو تنظيمية أو حدوث خسائر مرتبطة بتضرر سمعة المصرف نتيجة لعدم امتثاله للقوانين أو اللوائح أو السياسات أو الممارسات الجيدة المعمول بها.	الامتثال مسؤولية جميع الموظفين، وتعتبر أنظمة الضوابط الداخلية في المصرف مهمة جداً لكشف ومنع أي محاولة لاستخدام المصرف والنظام المالي الدولي بشكل عام لدعم الإرهاب والجريمة والأطراف الخاضعة للعقوبات. وتمثل يقظة الموظفين أحد الضوابط الداخلية الرئيسية لدعم هذا الإجراء. وتتولى لجنة المخاطر التابعة للمجموعة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على مخاطر الامتثال.	تتولى وحدة مستقلة في المصرف مساعدة الإدارة العليا للمصرف في تصميم وتنفيذ وتقديم ودعم إطار عمل لضمان اتخاذ التدابير المناسبة لإدارة مخاطر الامتثال التي يتعرض لها المصرف والتخفيف من آثارها. ويتم رفع تقارير عن كافة المسائل التنظيمية والقضايا المتعلقة بالامتثال إلى الإدارة العليا للمصرف التي تناقشها من خلال لجنة المخاطر التابعة للمجموعة ولجنتي المخاطر والتدقيق التابعتين لمجلس الإدارة.
المخاطر القانونية	مخاطر فرض عقوبات أو تعويضات أو غرامات على المصرف أو تشوه سمعته أو تضررها نتيجة لعدم وفائه بالتزاماته القانونية المتعلقة بالترتيبات التنظيمية أو التعاقدية أو العلاقات مع المتعاملين أو المنتجات أو الخدمات أو فشل العمليات والضوابط التشغيلية.	تقع المسؤولية الشاملة عن المخاطر القانونية على مجلس الإدارة. وتتولى وحدة مستقلة في المصرف تتبع مباشرة للرئيس التنفيذي إدارة الشؤون القانونية وتعمل بشكل وثيق مع خطي الدفاع الأول والثاني لرصد المخاطر القانونية والتخفيف من آثارها على مستوى جميع إدارات وأقسام المصرف. كما تقوم هذه الوحدة بتثقيف وتدريب أصحاب المصلحة الداخليين حول المخاطر القانونية الحالية والمستجدات القانونية ذات الصلة والخطوات التي يُفترض أن يتخذها المصرف وأصحاب المصلحة للمساعدة في إدارة المخاطر القانونية.	تقوم الإدارة القانونية بوضع قاعدة بيانات شاملة للدعاوى المدنية المرفوعة من جانب المصرف أو ضده. وتجري مناقشة المخاطر المتعلقة بالدعاوى المهمة المرفوعة ضد المصرف مع الإدارة العليا. وتُقدم قائمة بالدعاوى الكبرى إلى لجنة المخاطر التابعة للمجموعة ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بشكل ربع سنوي.
المخاطر الاستراتيجية	يُقصد بها تضرر الأولويات الاستراتيجية المحددة للمصرف نتيجة لمتغيرات في الافتراضات الأساسية أو تغيرات في المعايير الداخلية أو الخارجية التي تستند إليها الاستراتيجية.	يتم تحديد المخاطر الاستراتيجية وإدارتها ومراقبتها على مستوى المصرف. وتتولى لجان مختلفة مراقبة التقدم الذي تم تحقيقه في مجالات استراتيجية محددة على مستوى إدارات وأقسام المصرف من خلال الأنشطة الدورية. وتشمل هذه اللجان اللجنة التنفيذية، ولجنة الأصول والخصوم، ولجنة المخاطر التابعة للمجموعة، واللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات، ولجنة الحلول الرقمية والعمليات التحليلية والتكنولوجيا المالية.	المبادرات والأولويات المحددة والمتفق عليها في إطار استراتيجية المصرف، والخطوات التي تترتب عليها بالنسبة للقطاعات والوحدات والشركات الدولية التابعة، تخضع لمراقبة مستمرة من أجل تحديد أي مخاطر محتملة على الاستراتيجية المحددة في الوقت المناسب وتقديم أي تعديلات مطلوبة إلى اللجان المختلفة.
مخاطر عدم التوافق مع الشريعة الإسلامية	هي المخاطر الناشئة عن عدم التزام المصرف في أنشطته المصرفية الإسلامية بالمبادئ التوجيهية والقرارات والفتاوى والمعايير الشرعية الصادرة عن الهيئة العليا الشرعية في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية بالمصرف، والتي يمكن أن تؤدي إلى مخاطر على السمعة ومخاطر تنظيمية وخسائر مالية.	تتولى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية مسؤولية الإشراف والرقابة الشرعية على العمليات والأعمال وقواعد السلوك في المصرف.	يتم مراقبة الالتزام بأحكام الشريعة في المصرف عبر خطوط الدفاع الثلاثة. وتصدر لجنة الرقابة الشرعية الداخلية تقريراً سنوياً يوضح مدى التزام المصرف بمبادئ الشريعة. ويُقدم هذا التقرير إلى الجمعية العمومية بعد موافقة الهيئة العليا الشرعية.

المخاطر الرئيسية	وصف المخاطر	الإشراف على المخاطر	مراقبة المخاطر وإعداد التقارير بشأنها
المخاطر النموذجية	هي مخاطر حدوث نتائج سلبية محتملة بسبب اتخاذ القرارات بناءً على مخرجات وتقارير تستند إلى نماذج غير صحيحة أو تم إساءة استخدامها. وقد تنجم الخسارة المحتملة عن مخرجات النماذج الداخلية بسبب وجود أخطاء في صياغة هذه النماذج أو تنفيذها أو استخدامها.	توجد لجنة لإدارة المخاطر النموذجية تدعم مجلس الإدارة في الإشراف على إدارة النماذج. وهي تشرف على تنفيذ إطار حوكمة وإدارة النماذج، الذي يضع إطاراً تشغيلياً لحوكمة وإدارة كافة المراحل في دورة حياة النموذج، بما في ذلك تطوير نماذج المخاطر والتحقق من صحتها واعتمادها وتنفيذها ومراقبتها واستخدامها بما يتماشى مع معايير وتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الخاصة بإدارة النماذج.	تتم مراقبة مخاطر النماذج على مستوى المصرف، حيث يجري تحديث قائمة النماذج بشكل منتظم لتسجيل معلومات شاملة لنماذج المخاطر التي يستخدمها المصرف. وتتولى وحدة التحقق من النماذج في المجموعة مسؤولية متابعة حل المسائل المتعلقة بمخاطر النماذج أو تصعيدها، وتعد تقارير شاملة عن مخاطر النماذج وتقوم برفعها إلى لجنة إدارة المخاطر النموذجية بشكل ربع سنوي وإلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بشكل سنوي.
المخاطر البيئية والاجتماعية	ينظر المصرف إلى المخاطر المناخية باعتبارها جزءاً من المخاطر البيئية والاجتماعية الأوسع، والتي تعني احتمال تأثر المصرف بعواقب سلبية محتملة بسبب تأثيره على البيئة الطبيعية أو المجتمعات.	تتولى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة الإشراف على إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية. ويجري العمل على دمج استراتيجيتنا المتعلقة بهذه المخاطر في إطار عمل إدارة المخاطر مع الاسترشاد بنهج خطوط الدفاع الثلاثة. كما وضعنا إطاراً لسياسة المخاطر البيئية والاجتماعية يهدف إلى ضمان اتخاذ قرارات تتوافق مع التزامنا بتقديم خدمات مالية مسؤولة. ونسعى إلى التعاون مع المتعاملين في تنفيذ تحسينات بيئية واجتماعية، مع تجنب المعاملات التجارية التي لا تلبي المعايير الواردة في سياسة المخاطر البيئية والاجتماعية.	قام المصرف بتشكيل لجنة توجيهية رفيعة المستوى لوضع أهداف تمويل مرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ومراقبة التقدم مع تطوير استراتيجيات عمل لتحقيق هذه الأهداف.

قائمة الفروع ومكتب الدفع

اسم الفرع	موقع الفرع	صندوق البريد	رقم هاتف الفرع
أبوظبي والعين			
فرع أبوظبي الرئيسي	منطقة الكورنيش، وايف تاور	٤٦٠٧٧ أبوظبي	٠٢-٦١٦٠٨٨٨
شارع مطار أبوظبي	شارع الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم	٤٦٠٧٧ أبوظبي	٠٢-٤٤٦٤٠٠٠
أبوظبي مول	أبو ظبي مول، الطابق الأرضي، بجانب نظارات يتيم	٤٦٠٧٧ أبوظبي	٠٢-٦١٤٥١٩٤
فرع العين الرئيسي	شارع عثمان بن عفان، منطقة المربع - مقابل العين مول	١٥٠٩٥ العين	٠٣-٧٥١١١٥٩
بوابة الشرق مول	بوابة الشرق مول، الطابق الأرضي، بني ياس	٤٦٠٧٧ أبوظبي	٠٢-٦١٣٤٧٣٤
بوتيك مول	الصناعية - شارع خالد بن سلطان، بجانب اتصالات - بجانب اللولو	١٥٠٩٥ العين	٠٣-٧٠٣٤٥٩٠
جيمي مول	جيمي مول، الجيمي	١٥٠٩٥ العين	٠٣-٧٠٣٤٥٢٠
مدينة خليفة	SE-٠٢، مدينة خليفة "أ" - فيلا رقم ١٠٤- قطاع	٤٦٠٧٧ أبوظبي	٠٢-٦١٣٤٧١١
دبي - بر دبي			
البرشاء مول	البرشاء مول، البرشاء	٦٥٦٤ دبي	٠٤-٣٧٣٣٢١١
الضيافة	شارع الضيافة، مقابل مركز ديون، بناية العتيبة	٦٥٦٤ دبي	٠٤-٣٧٣٣٢٠٥
بر دبي	مركز بهوان، شارع الشيخ خليفة بن زايد، بجانب محطة مترو برجمان	٦٥٦٤ دبي	٠٤-٣٥٩٧٨٨٨
مدينة دبي الطبية	مبنى رقم ١٦، الطابق الأرضي، مدينة دبي الطبية	٦٥٦٤ دبي	٠٤-٣٨٣٤٧٢٦
دبي مول	دبي مول، الطابق الأرضي	٦٥٦٤ دبي	٠٤-٣٨٢٨٠١٠
شارع الوصل	مركز الفردوس، بالقرب من جمعية تعاونية الإتحاد	٦٥٦٤ دبي	٠٤-٣٧٣٣٢٠٩
دبي هيلز مول	دبي هيلز مول، الطابق ١	٦٥٦٤ دبي	٠٤-٣٧٣٣٨١٣
فرع البرشاء هايتس	برج آي رايز، البرشاء هايتس، الطابق الأرضي	٦٥٦٤ دبي	٠٤-٣٧٣٣٠٨٠
أبراج بحيرات جميرا	برج الماس، الطابق الأول	٦٥٦٤ دبي	٠٤-٣٧٣٣٢٢٥
شارع جميرا	سنست مول، أم سقيم ١	٦٥٦٤ دبي	٠٤-٠٥٩٢١١١١
شارع الشيخ زايد	برج الوصل	٦٥٦٤ دبي	٠٤-٣٣١٢٠٢٠
نخلة جميرا	نخلة جميرا - نخيل مول	٦٥٦٤ دبي	٠٤-٣٧٣٣٢٧٥
دبي - ديرة			
ند الشبا	أفينيو مول، ند الشبا ١	٦٥٦٤ دبي	٠٤-٥١٢١٩٨٢
المزهر	مركز أسواق، بالقرب من المزهر مول، المزهر ١	٦٥٦٤ دبي	٠٤-٢٨٤٥٧٩٩
الطوار	مبنى بلدية دبي، الطابق الأرضي، مقابل مركز الطوار	٦٥٦٤ دبي	٠٤-٧٠٢٣٨٨٠
بني ياس	شارع بني ياس، منطقة السبخة، بناية السبخة	٦٥٦٤ دبي	٠٤-٢٠٢٣٩٠٠
شارع النخيل	شارع نايف، بناية أحمد عبد الرحيم حافظ، دبي	٦٥٦٤ دبي	٠٤-٣٧٣٣٨٢٩
الورقاء مول	الورقاء سيتي مول، الورقاء ١	٦٥٦٤ دبي	٠٤-٢٣٦٧٨٧٨
دبي فستيفال سيتي	دبي فستيفال سنتر، مقابل إيكيا، الطابق ١	٦٥٦٤ دبي	٠٤-٣٧٣٣٢٠١
دائرة الأراضي والأملاك	بناية دائرة الأراضي والأملاك في دبي، الطابق الأرضي، شارع بني ياس، مقابل غرفة تجارة دبي	٦٥٦٤ دبي	٠٤-٢٢١٥٣٠١ ٠٤-٢٢١٢٣٢١
مردف سيتي سنتر	الطابق ١، مردف سيتي سنتر	٦٥٦٤ دبي	٠٤-٣٧٣٣٠٥٥
ند الحمر	مبنى نادي الرميثة، شارع الرباط	٦٥٦٤ دبي	٠٤-٢٨٤٥٩٩٩
ممشى الخوانيج	ممشى الخوانيج، مخرج الخوانيج الأخير، الخوانيج ١	٦٥٦٤ دبي	٠٤-٣٧٣٣٨٣٢
الشارقة والإمارات الشمالية			
عجمان	الجرف ٢، بالقرب من سيتي سنتر عجمان	٦٦٨٨ عجمان	٠٦-٥٠٦٤٠١٢
الفجيرة	الفجيرة - تاون سنتر، شارع حمد بن عبدالله	١٤٧٢ الفجيرة	٠٩-٢٢٣٥٥٥٣
حلوان	شارع واسط، بناية الشيخ إسماعيل	٦٧٦٢١ الشارقة	٠٦-٥٠٦٤٠٠٩
جورينا زيرو ٦ مول	زيرو ٦ مركز الجرينة المجتمعي، شارع المدينة الجامعية	٥١٦٩ الشارقة	٠٦-٥٠٦٤٠٣٨
خورفكان	شارع الكورنيش	١٨٩٦٩ خورفكان	٠٩-٢٣٧١١٢٢
الناصرية سيتي سنتر	ماي سيتي سنتر، الناصرية	٦٧٦٢٢ الشارقة	٠٦-٥٠٦٤٠١٨
القاسمية	برج القاسمية، شارع الملك عبد العزيز، الشارقة	٦٧٦٢٢ الشارقة	٠٦-٥٧٢٠٠٠٢
فرع رأس الخيمة الرئيسي	برج مصرف الإمارات الإسلامي، الطابق الأرضي، شارع المنتصر، منطقة النخيل	٥١٩٨ رأس الخيمة	٠٧-٢٢٦٠٠٤٤
فرع الرحمانية مول	الرحمانية مول، الطابق الأرضي، شارع الإمارات	٥١٦٩ الشارقة	٠٦-٥٠٦٤٠١٥
مكتب الدفع في محكمة الشارقة	منطقة الخان، بجانب ميناء خالد، شارع الميناء	٥١٦٩ الشارقة	٠٦-٥٢٨٢٢٤٨

قائمة أجهزة الصراف الآلي الخارجية

أبوظبي
كابيتال مول
مكتب خاص صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد
هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية - مدينة محمد بن زايد
بوابة الشرق مول
عجمان
الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء عجمان
سوق الجملة الفرصة الأخيرة
تعاونية الاتحاد عجمان الجرف
تعاونية الاتحاد عجمان الرميلة
المستشفى السعودي الألماني
شرطة عجمان - تعاونية الاتحاد عجمان شارع الاتحاد
العين
جهاز الصراف الآلي ١ في بوادي مول - بالقرب من كارفور
جهاز الصراف الآلي ٢ في بوادي مول - بالقرب من ستايل استوديو
دبي
تعاونية الاتحاد - جميرا
تعاونية الاتحاد - الطوار
تعاونية الاتحاد - العوير
سوق الوصل
مسجد الشيخ أحمد
تعاونية الاتحاد الحمرية
الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب دبي
لولو هايبر ماركت القصيص
مركز بن سوقات، طريق المطار
تعاونية الاتحاد - الوصل، السطوة
تاكسي دبي
المستشفى السعودي الألماني
مردف سيتي سنتر بالقرب من اتصالات
الاتحاد مول
مول الإمارات - هوم سنتر
مارينا مول
اتصالات - ديرة سيتي سنتر
كارفور الشندغة
مركز الكرامة
بحيرات الإمارات
دبي مول - بالقرب من كوستا كوفي - الطابق الأرضي
دبي مول كيدزانيا - الطابق الثاني
حلبة دبي مول للتزلج - الطابق الأرضي
ميغامارت سوبر ماركت القصيص
أسواق سوبر ماركت أم سقيم
دبي مول - ردهة المطاعم - الطابق الثاني
المكتب الرئيسي لشركة الإمارات للاستثمار، مبنى ١٦
مركز الغرير
الملا بلازا
تعاونية الاتحاد - أم سقيم
حياة كريك هايتس
نواعس المدينة النهدة
معيصم سيتي سنتر
ريتاج - شركة دبي للاستثمار العقاري
مول الإمارات - بالقرب من مترو لينك
ماي سيتي سنتر البرشاء
دبي وورلد سنترال
مستشفى حتا
المقر الرئيسي لهيئة كهرباء ومياه دبي
ديوا القوز
بناية ميدان-P

دبي (تابع)
تعاونية الاتحاد - أبو هيل
البرشاء مول - جهاز الصراف الآلي ٣
فالكون سيتي أوف وندرز
الامارات للمزادات
دار الوصل
مؤسسة تنظيم الصناعة الأمنية
تعاونية الاتحاد - ند الشبا
نادي النصر الرياضي
صراف آلي لشرطة دبي - القصيص
مبنى دائرة التنمية الاقتصادية في قرية الأعمال
مبنى الحضيبة للجوائز
برج ذا بلو
برج دجى - شارع الشيخ زايد
تعاونية الاتحاد - شارع حصة
تعاونية الاتحاد - البدع جميرا
المقر الرئيسي لهيئة الطرق والمواصلات في أم الرمول
فنادق وأبراج ترحاب - مثلث قرية الجميرا
بن شبيب مول - البرشاء جنوب
سوق ييوو
سوق سيرينا
مول فيلانوفا كوميونيتي
هادي اكسبرس - محيصنة
تعاونية الاتحاد - القوز
مركز دبي المالي العالمي بوابة أفينيو بلوك C
تعاونية الاتحاد - موتور سيتي
مركز جافزا ون
جامعة أميتي
تعاونية الاتحاد - منخول
سوق الذهب - الراس
آفاق ند الحمر
المكتب الرئيسي لشركة الجابر للنظارات
مؤسسة محمد بن راشد للإسكان
سوق العوير للسيارات
الفجيرة
الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء الفجيرة
جمعية الشارقة التعاونية - دبا
منتجع شاطىء ميرامار العقة
رأس الخيمة
منتجع المرجان - رأس الخيمة
الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء - رأس الخيمة
النعيم مول - رأس الخيمة
جمعية رأس الخيمة التعاونية - الرمس
الشارقة
أنصار مول
الرولة مول
مطار الشارقة الدولي
ميغامارت سوبر ماركت الشارقة
مركز صحارى
الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء - الذيد
فندق بولمان الشارقة
تعاونية الشارقة - الزبير
تعاونية الشارقة - كلباء مول
جمعية الشارقة التعاونية - خورفكان
أم القيوين
الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء - أم القيوين
سنان هايبر ماركت

ملخص الممارسات البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات

رسالة رئيس الممارسات البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات والمسؤول الرئيسي للاستدامة للمجموعة

بناء إرث مزدهر ومستدام

تفخر مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني بأن تكون جزءاً من قصة النمو الذي حققته دولة الإمارات العربية المتحدة، مساهمةً بذلك في تقدمها وازدهارها باعتبارها دولة تتميز بأحد أقوى القطاعات المالية والمصرفية في العالم، تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد أظهر الإمارات الإسلامي التزامه بتصدر صعيد الاستدامة في القطاع المصرفي الإسلامي من أجل دعم رؤى الاستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومنها الأجندة الوطنية الخضراء ٢٠٣٠ واستراتيجية الإمارات للحياد المناخي ٢٠٥٠.

كما شارك الإمارات الإسلامي في مؤتمر الأطراف COP28 مع مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، الشريك المصرفي الرئيسي لمؤتمر الأطراف COP28، مؤدياً بذلك دوراً بارزاً باعتباره المصرف الإسلامي الوحيد في المؤتمر الذي ناقش الدور الهام الذي يلعبه التمويل الإسلامي في دفع عجلة تنمية سوق التمويل المستدام، حيث ساهم الإمارات الإسلامي في إطلاق مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني لإطار عمل التمويل المستدام، المصمم بهدف تسهيل إصدار أدوات التمويل الخضراء والمستدامة لتمويل المشاريع التي تدعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون ومقاوم لتغير المناخ.

وفي إطار التزامنا بالمساواة بين الجنسين وتمثيل المرأة في الأدوار القيادية، فإننا نهدف إلى تحقيق تمثيل بنسبة ٢٥٪ للمرأة في المناصب القيادية بحلول عام ٢٠٢٧، مما يعكس إيماننا بترسيخ التنوع والشمول في مكان العمل، وتعزيز التنوع في المناصب القيادية ودعم مبدأ تكافؤ الفرص.
فيما نعمل على تطوير استراتيجيتنا الخاصة بالممارسات البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات، نحن واثقون من تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في بناء اقتصاد أكثر عدالة وانخفاضاً في انبعاثات الكربون، يتمتع فيه الجميع بالاستدامة والازدهار.
ويعرض التقرير السنوي الحالي استراتيجية الإمارات الإسلامي للممارسات البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات، بما يتفق مع استراتيجية مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، كما يسلط الضوء على التقدم الذي أحرزناه وخططنا المستقبلية والنتائج الإيجابية التي تعود بالنفع على متعاملينا وموظفينا ومجتمعنا وكوكبنا.

> نحن نفخر بتوقيعنا على تعهد الشركات المسؤولة عن المناخ في دولة الإمارات العربية المتحدة».

السيد/ فيجاي باينز
رئيس الممارسات البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات والمسؤول الرئيسي للاستدامة للمجموعة

نهج الاستدامة

نهجنا الاستراتيجي

إن الممارسات البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات ليس مجرد شعار، بل إنها مسؤولية مؤسسية تدعم النجاح المستدام. كما أن التزامنا الراسخ بمبادئ المؤسسات البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات هو دليل على مسؤوليتنا المؤسسية وكذلك التزامنا ببناء مستقبل مستدام لأصحاب المصلحة لدينا.

ترتكز رؤيتنا للممارسات البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات على الهدف الأوسع المتمثل في دمج الممارسات المستدامة بسلاسة في كافة أنشطتنا التشغيلية والاستراتيجية. وهي رؤية تشكلت عبر التزامنا الراسخ بتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة بما يتوافق مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات.

ويؤكد تركيزنا على مبادئ الممارسات البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات التزامنا بالتوفيق بين الاعتبارات الأخلاقية والمصالح الاقتصادية. يتجاوز هذا النهج مجرد فعل الخير، فهو يتعلق بخلق قيمة طويلة الأمد لمساهمينا ومتعاملينا وموظفينا والمجتمع بشكل عام.

مجالات تركيزنا

التمويل المستدام

نحن ملتزمون بتعزيز صحة واستقرار السوق على المدى الطويل

التأثير البيئي الإيجابي

نحن ملتزمون بتعزيز الإدارة البيئية لعملياتنا التشغيلية

التأثير الاجتماعي المسؤول

نحن نعطي الأولوية لرفاهية موظفينا ومتعاملينا والمجتمعات التي نخدمها

الحوكمة والأخلاق

نحن ملتزمون بالحفاظ على أعلى المعايير في الحوكمة والممارسات الأخلاقية

أهدافنا وتطلعاتنا

استراتيجية الإمارات للحياد المناخي

ملتزمون بضمان تحقيق عملياتنا التنظيمية للحياد المناخي بحلول ٢٠٥٠.

خفض الانبعاثات

نعتزم دعم التحديث الثالث للالتزام الوطني المحدد الثاني («NDC»).

التركيز على تحويل النفايات

هدفنا هو زيادة نسبة النفايات المحولة مقارنة بالنفايات العامة بنسبة لا تقل عن ١٠٪ في عام ٢٠٢٤.

الحفاظ على المياه

نهدف إلى تحقيق تحسن سنوي بنسبة ٥٪ في كفاءة استخدام المياه على مستوى عملياتنا في دولة الإمارات.

التنوع والشمول

ملتزمون بتمثيل المرأة في المناصب القيادية العليا بنسبة ٢٥٪ بحلول عام ٢٠٢٧.

لمزيد من المعلومات حول نهج الإمارات الإسلامي للاستدامة، يرجى مراجعة تقرير الإمارات الإسلامي للممارسات البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات ٢٠٢٣.

مشاركة أصحاب المصلحة في الممارسات البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات وتقييم الموضوعات المادية

يلتزم الإمارات الإسلامي برؤية طويلة الأمد تعطي الأولوية ليس فقط لاستدامة أعمالنا ولكن أيضاً لكوكبنا وسكانه، وتضمن استراتيجية الممارسات البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات التي تقودها المجموعة أن يؤدي جميع أصحاب المصلحة، من الموظفين والمتعاملين الكرام إلى المجتمع بشكل عام، دوراً محورياً في تحديد نهجنا. ويتضح هذا الالتزام من خلال تواصلنا الفعال مع قائمة واسعة من مجموعات أصحاب المصلحة.

تقوم مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني سنوياً بإجراء تحليل جوهري شامل يهدف إلى تحديد موضوعات الاستدامة ذات الصلة بإعداد تقاريرنا. ويلتزم هذا التحليل بأحدث المعايير التي وضعتها المبادرة العالمية للتقارير (GRI) ومجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)، كما يوفر فهماً شاملاً لمواقف وآراء أصحاب المصلحة بشأن قضايا الممارسات البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات التي تؤثر أو يمكن أن تؤثر على عملياتنا.

١١

في مصرف الإمارات الإسلامي، تتركز رؤيتنا طويلة الأمد حول تحقيق الاستدامة، ليس فقط لأعمالنا، بل للكوكب وقاطنيه».

أصحاب المصلحة الرئيسيون في مبادرات الممارسات البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات

أهم خمسة مواضيع

تتوافق نتائج تحليل الأهمية النسبية لعام ٢٠٢٣ إلى حد كبير مع تقييم الأهمية النسبية الذي تم إجراؤه في عام ٢٠٢٢، وهي تعكس الأهمية المستمرة للقضايا المرتبطة بالتمويل المستدام والمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ والتنوع والشمول وخصوصية البيانات والأمن السيبراني والحوكمة والأخلاقيات المهنية.

لمزيد من المعلومات حول التواصل مع أصحاب المصالح في الممارسات البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات، يرجى مراجعة تقرير الإمارات الإسلامي للممارسات البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات ٢٠٢٣.

أبرز إنجازات العام

أهم الإنجازات على صعيد الاستدامة في الإمارات الإسلامي خلال عام ٢٠٢٣

الأثر الاجتماعي المسؤول

- إطلاق إطار عمل التمويل المستدام لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني.
- تعزيز عروض منتجات الممارسات البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات من خلال إطلاق حساب إماراتي أبشر للأعمال، المصمم خصيصاً للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- ٣٦٪ من القوى العاملة من المواطنين الإماراتيين.
- المساهمات المقدمة للنهوض بالمجتمع.
- المشاركة الفعالة في العديد من المبادرات التطوعية ضمن برنامج التبادل الطوعي Exchanger التابع لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، حيث حازت إدارة الامتثال في الإمارات الإسلامي على جائزة «المساهم الأول في الإمارات الإسلامي».
- بلغ التمويل المعتمد لبرنامج الإسكان المدعوم ٤٫١ مليار درهم اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، منها ما يزيد على ٦٫١ مليار درهم تمت الموافقة عليها خلال عام ٢٠٢٣.
- التمويل المستدام من المتعاملين من الشركات الدولية والمحلية، وكذلك المؤسسات المالية.
- التعاون مع مصرف الإمارات للتنمية في برنامج ضمان ائتماني مشترك يهدف إلى تعزيز الشمول المالي بين الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- رعاية الفعاليات التي نظمتها مؤسسة محمد بن راشد للإسكان (MBRHE) في مختلف الهيئات الحكومية والمدارس بهدف رفع مستوى الوعي حول الإسكان ومحو الأمية المالية.

الأثر البيئي الإيجابي

- المشاركة في مؤتمر الأطراف COP28 لتوضيح التزامنا باستراتيجية الإمارات للحياد المناخي ٢٠٥٠.
- انخفاض بنسبة ٢٠٪ تقريباً في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري غير (المباشرة) نطاق ٢.
- انخفاض بنسبة ١٨٫٢٪ في الاستهلاك غير المباشر للطاقة.
- المشاركة في مبادرة «غابات المانغروف» بمناسبة الذكرى الستين لتأسيس بنك الإمارات دبي الوطني، حيث ساهمنا بزراعة ٦٠ ألف شجرة مانغروف في ديسمبر ٢٠٢٣.
- زراعة ١١٠ شجرة مانغروف بين عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ في إطار حملة الزهراء لزراعة أشجار المانغروف.
- في إطار التزام مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني بتعهد الشركات المسؤولة مناخياً في دولة الإمارات.

الحوكمة والمعايير الأخلاقية

- تقييم عمليات مخاطر الفساد بنسبة ١٠٠٪.
- تم الإبلاغ عن حالة فساد واحدة مقابل هدفنا المتمثل في صفر حالات.

أبرز الجوائز وشهادات التقدير في عام ٢٠٢٣

جوائز جلوبال بزنس آوتلوك

أفضل منتج مصرفي جديد للخدمات المصرفية للأعمال، رائدات الأعمال - حساب سيدات الأعمال في دولة الإمارات.

جوائز إنترناشيونال فاينانس أواردز

المصرف الإسلامي الأكثر ابتكاراً، أفضل مصرف إسلامي للشركات الصغيرة والمتوسطة.

جوائز التمويل الإسلامي العالمية

أفضل مصرف إسلامي في دولة الإمارات، أفضل مصرف للخدمات المصرفية للأفراد في دولة الإمارات، أفضل مصرف للشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات.

جوائز مجلة إسلاميك فاينانس نيوز أورادز

أفضل مصرف للخدمات المصرفية للأفراد في الإمارات العربية المتحدة، المصرف الأكثر ابتكاراً في دولة الإمارات، أفضل تداول رقمي.

لمزيد من المعلومات حول أبرز إنجازات العام، يرجى مراجعة تقرير الإمارات الإسلامي للممارسات البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات ٢٠٢٣.

حوكمة الشركات

لمحة عن الحوكمة

خلال عام ٢٠٢٣، واصل «الإمارات الإسلامي» تعزيز نهج الحوكمة المؤسسية بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية واللوائح المحلية.

وتستمر الحوكمةُ القويةُ، إلى جانب ثقافة المسؤولية والمساءلة والشفافية والمساواة، في تمكين المصرف من تنفيذ استراتيجية أعماله بفعالية، بما يتوافق مع إطار عمل قوي لإدارة المخاطر، مما يضمن خلق قيمة مستدامة لمساهمي المصرف وأصحاب المصلحة الآخرين.

حضور اجتماع مجلس الإدارة

٪١٠٠

استقلالية مجلس الإدارة

٪٤٣

أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين

٪١٠٠

تنوع الجنسين ضمن الفريق الوظيفي

الرجال	النساء
٪٦٤	٪٣٦

التنوع بين الجنسين على مستوى مجلس الإدارة

الرجال	النساء
٪٨٥,٧	٪١٤,٣

مدة تولي المنصب في مجلس الإدارة
(عدد أعضاء مجلس الإدارة)

٠-٢ عاماً	
٣-٥ أعوام	
٦-١٢ عاماً	
أكثر من ١٢ عاماً	

عدد اجتماعات مجلس الإدارة واللجان

٦٨

الامتثال التنظيمي

يلتزم الإمارات الإسلامي بمبادئ الحوكمة المنصوص عليها في إطار عمل الحوكمة الداخلي وبالمتطلبات التنظيمية المحلية ذات الصلة، بما في ذلك تلك الصادرة عن الجهات التنظيمية التالية:

- **مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي**
- **هيئة الأوراق المالية والسلع**
- **سوق دبي المالي**

أمين سر مجلس إدارة المجموعة

د. أحمد الخلفاوي

المحتويات

٤٨	كلمة رئيس مجلس الإدارة
٥٠	أبرز الإنجازات الرئيسية المتعلقة بالحوكمة المؤسسية في عام ٢٠٢٣
٥٢	نبذة عن مجلس الإدارة
٥٤	نبذة عن الإدارة العليا
٥٨	نموذج الحوكمة المؤسسية الخاص بالمجموعة
٦٠	تشكيل مجلس الإدارة
٦٢	قيادات مجلس الإدارة
٦٤	برامج التوعية المستمرة والتخطيط لتعاقب الموظفين وتقييمهم
٦٦	إدارة تعارض المصالح ومعاملات الأطراف ذات الصلة
٦٨	بيان ملكية أعضاء مجلس الإدارة من الأسهم والأوراق المالية والأعباء الخارجية
٧٠	إدارة المخاطر والرقابة الداخلية
٧١	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
٧٢	تقارير لجنة مجلس الإدارة
٨٢	التنوع في الإدارة العليا
٨٣	تعويضات الإدارة العليا
٨٤	لجان الإدارة
٨٥	اجتماع الجمعية العمومية
٨٦	المدقق الخارجي
٨٧	الخدمات المصرفية الإسلامية
٨٨	الخروقات وأسبابها وسبل تجنبها
٨٩	بيان المساهمات النقدية والعينية للمجتمع المحلي والحفاظ على البيئة
٨٩	التوطين
٩٠	علاقات المستثمرين وأداء الشركة
٩٢	التعاريف

نواصل تعزيز نهجنا في الحوكمة

١١
خلال عام ٢٠٢٣، واصلنا تعزيز منهجنا في الحوكمة المؤسسية، بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية والأنظمة المحلية، بينما نلتزم بالقيم الأساسية لمجموعتنا والمتمثلة في «التعاون والملكية والدافع والريادة.»

لطالما تبنى مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع («الإمارات الإسلامي» أو «المصرف») ثقافة الحوكمة المؤسسية القوية، والتي نعتقد أنها تدعم القيمة المستدامة للمساهمين على المدى الطويل في إطار من الضوابط الحكيمة والفعالة.

وفي عام ٢٠٢٣، واصلنا تعزيز نهج الحوكمة المؤسسية لدينا، بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية واللوائح المحلية، وتبني قيمنا الأساسية للمجموعة المتمثلة في التعاون والملكية والدافع والريادة».

لقد أنجزنا العديد من مبادرات الحوكمة الرئيسية خلال العام بما في ذلك إعادة هيكلة لجنة المجلس للتدقيق ولجنة المجلس للمخاطر، وتحديث اختصاصات لجان مجلس الإدارة وإجراء التقييم الداخلي لأداء مجلس الإدارة. ولمزيد من التفاصيل حول تقدمنا في مجال الحوكمة، يرجى الاطلاع على قسم «أبرز الإنجازات» في الصفحات من ٥٠ إلى ٥١. كما سعدنا بالترحيب بالرئيس التنفيذي الجديد للإمارات الإسلامي، السيد/ فريد الملا، الذي تم تعيينه في سبتمبر ٢٠٢٣، بعد تقاعد الرئيس التنفيذي السابق السيد/ صلاح أمين.

إن نهج الحوكمة المؤسسية الذي نتبعه يمكن مجلس الإدارة والإدارة العليا في الإمارات الإسلامي من أداء واجباتهم بفعالية ويضمن إدارة المخاطر بحكمة وفقاً لإطار عمل قوي لإدارة المخاطر، مع تقديم استراتيجية أعمالنا بطريقة ريادية ومبتكرة. كما يضمن نهج الحوكمة المؤسسية لدينا أيضاً:

- المسؤولية عن التقسيم الواضح وتفويض السلطة.
- المساءلة في العلاقات بين إدارة الإمارات الإسلامي ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة ومساهمي الإمارات الإسلامي وأصحاب المصلحة الآخرين.
- الشفافية والإفصاح لتمكين أصحاب المصلحة من تقييم الأداء المالي والوضع المالي للإمارات الإسلامي.
- العدالة في معاملة جميع أصحاب المصلحة.

وعلى مدار العام، واصل «الإمارات الإسلامي» متابعة جميع اللوائح التنظيمية ذات الصلة في القطاع المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة والامتثال لها، بما في ذلك تلك الخاصة بمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع. وفي إطار التزامنا بالحوكمة المؤسسية القوية، يقوم «الإمارات الإسلامي» باستمرار بمتابعة ومراجعة وتطبيق اللوائح وأفضل الممارسات الجديدة والقائمة المتعلقة بالحوكمة، على الصعيدين المحلي والدولي.

كما يبقي «الإمارات الإسلامي» سياساته قيد المراجعة المنتظمة، لا سيما في مجالات الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية والامتثال والتدقيق الداخلي وإعداد التقارير المالية والتدقيق الخارجي والاستعانة بمصادر خارجية لضمان استيفائها لجميع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة. وتتم الموافقة على التحديثات والتعديلات على السياسات الحالية من قبل أو نيابة عن مجلس إدارة الإمارات الإسلامي.

وبينما نتطلع إلى عام ٢٠٢٤، سوف نواصل تعزيز نهج الحوكمة لدينا لضمان استمراره على كفاءته وفعاليته.

وبشكلٍ خاص، فإننا سنقوم بما يلي:

- الاستمرار في مراجعة اختصاصات مجلس الإدارة ولجانه، وسياسات الحوكمة المؤسسية.
- إجراء تقييم مستقل مُيسّر خارجياً لمجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة.
- تضمين ودمج ممارساتنا المتعلقة بالتوكيلات وتفويض السلطة في العمليات التجارية الأساسية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع زملائي في مجلس الإدارة، وفريق القيادة العليا المتميز، وكل موظف من موظفينا، على التزامهم وعملهم الجاد وتفانيهم، نحو تعزيز أهم سُبُل وأهداف الحوكمة لدينا خلال عام ٢٠٢٣. كما أتطلع إلى أن نعمل معاً بشكل وثيق في عام ٢٠٢٤ وفي الأعوام التي تليه، للإرساء على أدائنا القوي والإنجازات العديدة التي تحققت هذا العام.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس مجلس الإدارة

أبرز الإنجازات الرئيسية المتعلقة بالحوكمة الرئيسية في عام ٢٠٢٣

الحوكمة المؤسسية

- تعزيز وظيفة الحوكمة المؤسسية في «الإمارات الإسلامي»، وضمّ المتخصصين المهرة وذوي الخبرة في مجال الحوكمة.
- تضمين إطار الحوكمة المؤسسية في الإمارات الإسلامي في الأنشطة والعمليات الروتينية.
- تحسين العديد من الإفصاحات الرئيسية بحيث تؤدي للمزيد من الشفافية، ومنها الإفصاحات الخاصة بتشكيل مجلس الإدارة وهيكله، ومعاملات الأطراف ذات الصلة وتضارب المصالح.
- تحديث اختصاصات لجنة المجلس للتدقيق ولجنة المجلس للمخاطر ولجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بحيث تشمل اللوائح الحالية وأفضل الممارسات، ولإبقاء تشكيل ونطاق كل لجنة من لجان مجلس الإدارة قيد المراجعة.
- استكمال تقييمات مجلس الإدارة ولجانه، الأمر الذي أكد على قوة وفعالية وتنوع أداء المجلس ولجانه، وعلى فهم أعضاء مجلس الإدارة العام الجيد للأعمال؛ وعلى كفاية المعلومات المقدمة إلى مجلس الإدارة وتوافقها مع استراتيجية الإمارات الإسلامي طويلة الأجل.
- تعزيز وتبسيط ممارساتنا فيما يتعلق بالتوكيلات وتفويض السلطة.

رأس المال البشري والتنوع والتعويض والتحفيز

- إجراء مراجعة شاملة لسياساتنا وممارساتنا بشأن رأس المال البشري لضمان الامتثال للقوانين والتشريعات والمعايير الصادرة من مختلف الجهات التشريعية.
- إرساء الشفافية في المسارات الوظيفية المحددة للموظفين بناء على المهارات من خلال إطار التنقل الوظيفي.
- تبسيط ورقمنة وأتمتة عمليات الموارد البشرية الأساسية لتحسين تجربة الموظف وإدارة مدخلات البيانات اليدوية وعمليات التسليم.
- ضمان استمرار التنوع والشمول كمجالات رئيسية يتم التركيز عليها وأخذا في الاعتبار بالنسبة لكل من الموظفين والمتعاملين. وتتوفر المزيد من التفاصيل في ملخص لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، على الصفحات ٧٦–٧٧.
- تعزيز الدور الريادي الذي يلعبه «الإمارات الإسلامي» في مجال التوطين، وإطلاق مبادرات جديدة لجذب المواهب الإماراتية والاحتفاظ بها، سواء في «الإمارات الإسلامي» أو لصالح القطاع المصرفي على نطاق واسع.
- الاستمرار في دعم التوطين وتمكين الإماراتيين من خلال توفير التدريب والخبرة العملية على المهارات الوظيفية والقيادية الهامة.

حوكمة التكنولوجيا والرقمنة

- تحديث القنوات الرقمية والمنصات الأساسية والبنية التحتية في «الإمارات الإسلامي»، وتحسين قدرات التنفيذ المباشر للمعاملات بشكل كبير من خلال الأتمتة المتقدمة، والعمليات المعاد هندستها، والتفاعلات غير الورقية مع المتعاملين.
- تطوير إطار عمل إدارة محفظة حوكمة تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق مع التغييرات في نموذج التشغيل المرن.
- تحسين ميزات تطبيق إدارة المحافظ والمشاريع، لدمج آلية إدارة القدرات والاختصاصات بها وتدشينها كمنصة مركزية.
- إطلاق حملة توعية كبرى لتسليط الضوء على قدرات حوكمة تكنولوجيا المعلومات، وتقديم الدعم والتوجيه للموظفين.
- ضمان امتثال أفضل للمعايير الداخلية ومعايير آيزو ٩٠٠١.
- إنشاء وظيفة إدارة التمويل السحابي داخل الوحدة الوظيفية المختصة بحوكمة تكنولوجيا المعلومات للتعامل مع جميع البيانات المالية السحابية العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- الحفاظ على فعالية برنامج التوعية بثقافة الأمن السيبراني السنوي لجميع الموظفين وأصحاب المصلحة والمستفيدين، مع التركيز على تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي وتأثيرها على الأمن، وتعزيز التعاون مع الشركاء الخارجيين لدعم أمن سلسلة التوريد ورعاية بيئة الأعمال لتكون أكثر قوة.

حوكمة الأمن السيبراني

- إدراك التطور السريع للمشهد الرقمي، ومواصلة تطوير عمليات وسياسات وضوابط وهياكل الأمن السيبراني لتعزيز حماية البيانات الحساسة وبيانات المتعاملين في «الإمارات الإسلامي»، وضمان أمن أصولنا الرقمية.
- مواءمة استراتيجيتنا للأمن السيبراني مع إطار عمل المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا ومعيار منتدى أمن المعلومات.
- تعزيز دفاعاتنا من خلال اعتماد نهج أمن المعلومات متعدد الطبقات.
- تتم إدارة هذه الاستراتيجية من قبل ائتلاف من الوحدات المتخصصة تشمل وحدات الأعمال، ومكتب أمن المعلومات للمجموعة، والمخاطر السيبرانية للمجموعة، والتدقيق الداخلي للمجموعة.
- استخدام إطار عمل متطور لتكييف التهديدات من أجل إدارة المخاطر الإلكترونية للمشروعات، بما في ذلك الضوابط الأمنية، وثقافة الأمن السيبراني، واستمرارية الأعمال، والاستجابة للحوادث، وتقييمات الطرف الثالث، وإدارة بيانات البائعين، والامتثال التنظيمي، وسياسة الاحتفاظ بالبيانات، وعمليات التدقيق، وتدريب الموظفين، وسجل خرق البيانات ووعي المتعاملين.
- الاستمرار في ضمان الإشراف على حوكمة الأمن الإلكتروني في «الإمارات الإسلامي» من قبل لجنة أمن المعلومات للمجموعة، برئاسة الرئيس التنفيذي للعمليات ورئيس المخاطر التشغيلية.

حوكمة خصوصية البيانات

- إنشاء مكتب مخصص لخصوصية البيانات للمجموعة لإنشاء وتنفيذ إطار عمل قوي لخصوصية البيانات، بما يتوافق مع مختلف لوائح خصوصية البيانات المطبقة في الإمارات الإسلامي.
- ضمان الامتثال لجميع قوانين خصوصية البيانات الدولية والمحلية المعمول بها.
- قيادة جهود الامتثال التي يبذلها مكتب خصوصية البيانات، وتطوير سياسات وإجراءات خصوصية البيانات التي تحكم خصوصية البيانات لحماية ودعم حقوق متعاملي المصرف.

الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

- تعزيز أهمية الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بالنسبة إلى «الإمارات الإسلامي» والجهات المعنية، بقيادة المسؤول الرئيسي للاستدامة في المجموعة ورئيس الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في المجموعة.
- ضمان التوافق الكامل لإطار عمل الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة مع الالتزامات العالمية والقطرية الرئيسية، بما في ذلك أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ورؤية الإمارات ٢٠٣٠.
- مواصلة تطوير نهج «الإمارات الإسلامي» تجاه الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بما يتوافق مع المعايير المتطورة، مع ظهور وتطور المبادرات الاستراتيجية على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك في مجالات صافي الانبعاثات الصفرية، ومحاسبة الاستدامة، ومعايير التدقيق والأخلاقيات.

لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الصادر عن «الإمارات الإسلامي».

مجلس الإدارة

السيد/ هشام عبد الله القاسم

رئيس مجلس الإدارة، عضو مجلس إدارة غير تنفيذي غير مستقل

تاريخ التعيين:
٢٥ يونيو ٢٠١١

السيرة الذاتية والخبرة:

- يشغل السيد/ هشام عبد الله القاسم («السيد/ القاسم») منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع، ورئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع، أحد المصارف الإسلامية الرائدة في المنطقة، ورئيس مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني مصر ودنيز بنك تركيا، وكلاهما شركتان تابعتان لبنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.
- • يشغل السيد/ القاسم منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة وصل لإدارة الأصول، وهو المسؤول عن قيادة تحولها إلى شركة عالمية لإدارة الأصول. وهو أيضا نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة دبي العقارية.
- يتمتع السيد/ القاسم بخبرة تزيد عن ٢٠ عاما في القطاع المصرفي. تشمل مؤهلاته التخصصية والمهنية درجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية وتطوير القيادة التنفيذية.

تعيينات مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأخرى:

- مدير شركة مجموعة الإمارات للاتصالات (اتصالات)
- نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، بنك الإمارات دبي الوطني

السيد/ بطي عبيد بطي الملا

نائب رئيس مجلس الإدارة، عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين:
١٨ يوليو ٢٠١١

السيرة الذاتية والخبرة:

- السيد/ بطي عبيد بطي الملا («السيد/ الملا») هو رئيس مجلس إدارة مجموعة محمد وعبيد الملا، وهي شركة رائدة في السوق مقرها دبي في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية الرئيسية بما في ذلك الضيافة والرعاية الصحية والمستحضرات الصيدلانية والعقارات والسفر والسياحة والاستثمارات.
- يتمتع السيد/ الملا بأكثر من ٣٣ عاماً من الخبرة المهنية التي تمتد إلى قطاعات البنوك والتمويل والعقارات والضيافة والاستثمار.
- السيد/ الملا حاصل على دبلوم في إدارة الأعمال من كلية نيوبيري، بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

تعيينات مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأخرى:

- مدير شركة إعمار العقارية
- مدير دبي للمرطبات
- مدير بنك الإمارات دبي الوطني

معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني

عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين:
٢٥ يونيو ٢٠١١

السيرة الذاتية والخبرة:

- يشغل معالي/ محمد هادي الحسيني منصب وزير الدولة للشؤون المالية ويتمتع بخبرة مهنية واسعة في قطاعات البنوك والتمويل والعقارات والاستثمار.
- معالي/ الحسيني هو عضو مجلس إدارة مؤسسة دبي للاستثمار، ونائب رئيس مجلس إدارة جهاز الإمارات للاستثمار، ونائب رئيس الهيئة الاتحادية للضرائب، ورئيس مجلس إدارة الاتحاد للمعلومات الائتمانية، ومدير مؤسسة دبي العقارية، ورئيس لجنة التطوير العالمية لمجموعة البنك الدولي.
- يحمل معالي/ الحسيني درجة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية من جامعة وبستر في جنيف، سويسرا.

تعيينات مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأخرى:

- مدير بنك الإمارات دبي الوطني

السيد/ علي حميد علي العويس

عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي.

تاريخ التعيين:
٢٧ مارس ٢٠١٣

السيرة الذاتية والخبرة:

- السيد/ علي حميد علي العويس («السيد/ العويس») هو رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس إدارة العديد من الشركات، وله دور فعال في إحداث تغييرات كبيرة من خلال مهاراته في تنظيم المشاريع واتصالاته التجارية.
- السيد/ العويس حاصل على درجة البكالوريوس في التجارة الإلكترونية للأعمال.

تعيينات مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأخرى:

- رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة الغذائية
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة دبي للمرطبات
- مدير شركة عمان للمرطبات
- مدير بنك الإمارات دبي الوطني

السيد/ سالم محمد عبيد الله

عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين:
٢٣ فبراير ٢٠١٩

السيرة الذاتية والخبرة:

- يشغل السيد/ سالم محمد عبيد الله («السيد/ عبيد الله») منصب نائب الرئيس الأول للعمليات التجارية في الأمريكيتين لطيران الإمارات.
- يتمتع السيد/ عبيد الله بخبرة مهنية واسعة وساهم في نجاح إطلاق وجهات مختلفة، مثل أمستردام وبراغ ومدريد وجنيف وكوبنهاغن وسانت بطرسبرغ ودبلن وبرشلونة ولشبونة.
- السيد/ عبيد الله حاصل على شهادة في إدارة الأعمال من معهد وينتورث للتكنولوجيا في بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

تعيينات مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأخرى:

- مدير بنك الإمارات دبي الوطني

سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي

عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي.

تاريخ التعيين:
٢٣ فبراير ٢٠٢٢

السيرة الذاتية والخبرة:

- سعادة/ هدى سيد نعيم الهاشمي («سعادة/ الهاشمي») هي نائب وزير شؤون مجلس الوزراء للشؤون الاستراتيجية. ويتضمن جزءً من هذا الدور قيادة عملية التعبير عن رؤية القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، ووضع استراتيجية طموحة طويلة الأجل لتنفيذ مبادرة «نحن الإمارات ٢٠٣١».
- قادت سعادة/ الهاشمي عمليات الإعداد وقيادة عمليات مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي.
- كما أنها تقود المسرعات الحكومية، وهي مسؤولة عن الحوكمة وإعادة الهيكلة المؤسسية في مكتب رئيس الوزراء.
- سعادة/ الهاشمي عضو في اللجنة التوجيهية "ميتافيرس" ومجلس مستقبل سياسة التكنولوجيا في المنتدى الاقتصادي العالمي.
- تحمل معالي الهاشمي شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من كليات التقنية العليا، حيث تخرجت مع مرتبة الشرف وحصلت على جائزة الشيخ راشد للتميز العلمي. وهي أيضا خريجة كلية لندن للأعمال، وزميلة سياسات في مركز العلوم والسياسات في جامعة كامبريدج.
- أكملت سعادة/ الهاشمي برنامج مركز محمد بن راشد لإعداد القادة وحصلت على شهادة من المعهد الدولي للتنمية الإدارية لحوكمة مجلس الإدارة.

تعيينات مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأخرى:

- مدير بنك الإمارات دبي الوطني

السيد/ شين نيلسون

مدير غير تنفيذي غير مستقل

تاريخ التعيين:
٢٧ ديسمبر ٢٠١٣

السيرة الذاتية والخبرة:

- السيد/ شاين نيلسون («السيد/ نيلسون») هو الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.
- تشهد خبرات السيد/ نيلسون القوية، عبر مختلف وحدات الأعمال والمناطق الجغرافية، بخبراته المتنوعة في مجال الخدمات المصرفية. وقبل انضمامه إلى بنك الإمارات دبي الوطني، شغل منصب الرئيس التنفيذي لبنك ستاندرد تشارترد الخاص في سنغافورة، ورئيس المجلس الاستشاري لبنك ستاندرد تشارترد صادق، وعضو مجلس إدارة بنك ستاندرد تشارترد (الصين) المحدود. وهو أيضا مدير مؤتمر النقد الدولي.
- ومن بين المناصب البارزة الأخرى التي شغلها السيد/ نيلسون في المجال المصرفي، منصب الرئيس التنفيذي الإقليمي لبنك ستاندرد تشارترد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورئيس مجلس إدارة بنك ستاندرد تشارترد (باكستان) المحدود، ورئيس المجلس الاستشاري المصرفي لمجلس إدارة مركز دبي المالي العالمي. كما شغل منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك ستاندرد تشارترد، ماليزيا بيرهاد، ومقره في كوالالمبور.
- السيد/ نيلسون حاصل على بكالوريوس إدارة الأعمال من كلية غرب أستراليا للتعليم المتقدم وهو أيضا عضو خريج في المعهد الأسترالي لمديري الشركات وزميل مشارك في المعهد الأسترالي للمديرين.

تعيينات مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأخرى:

لا يوجد.

الإدارة العليا

السيد/ فريد الملا
الرئيس التنفيذي

الخبرة

تمتد فترة عمل السيد/ الملا مع مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني لأكثر من ثلاثة عقود. وشارك خلال هذه الفترة في مبادرات كبرى ساهمت في ترسيخ مكانة «الإمارات الإسلامي» كرائد في قطاع الصيرفة الإسلامية.

وبصفته مصرفياً متمرساً يتمتع بخبرة واسعة، عزز الملا مكانة «الإمارات الإسلامي» في السوق من خلال التركيز على الخدمات المصرفية التي تركز على المتعاملين وتقديم العديد من المنتجات والخدمات الأولى من نوعها في السوق. كما تولى قيادة جهود التحول الرقمي في «الإمارات الإسلامي»، مما ساهم في تحقيق زيادة كبيرة في المعاملات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المتحرك. وتشكل مساهماته في استراتيجية التوطين طويلة الأمد التي يتبعها «الإمارات الإسلامي» لتطوير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة لتولي مناصب تنفيذية رئيسية والتخطيط لتعاقب الموظفين، محركاً رئيسياً في تحقيق نجاح المصرف. وستساعد خبرته في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية المصرف على توسيع حضوره، بما يتوافق مع رؤية صاحب السمو الشيخ/ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله، لجعل دبي عاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي العالمي.

وقبل توليه منصب الرئيس التنفيذي، شغل الملا منصب رئيس الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في «الإمارات الإسلامي»، حيث كان مسؤولاً عن قطاعات الخدمات المصرفية الشخصية والتجارية والفروع وشبكة أجهزة الصراف الآلي والمنتجات وتجربة المتعاملين وإدارة الثروات والخدمات المصرفية الرقمية. وقد شغل العديد من المناصب الأخرى في «الإمارات الإسلامي»، بما في ذلك منصب نائب الرئيس للخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات، ورئيس التمويل السكني ورئيس إدرة الفروع وقنوات التوزيع.

السيد/ محمد كامران واجد
نائب الرئيس التنفيذي

الخبرة

يقود السيد/ واجد جميع الوظائف المدرة للدخل في «الإمارات الإسلامي»، بما في ذلك الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات، والخدمات المصرفية للأعمال والخزينة والشركات والخدمات المصرفية المؤسسية والمعاملات المصرفية. ويتمتع بخبرة تزيد عن ٢٧ عاما في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة، منها ٢٠ عاماً مع مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، وهو اسم معروف في المجال المصرفي الإقليمي.

وقد تولى مجموعة من المهام المتنوعة مع مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، بما في ذلك الرئيس التنفيذي لشركة الإمارات دبي الوطني كابيتال المحدودة، والرئيس التنفيذي لشركة الإمارات للخدمات المالية، ورئيس مجموعة الخدمات المصرفية الدولية للشركات والمؤسسات المالية. قبل انضمامه إلى بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع، عمل السيد/ واجد مع بنك أبوظبي الوطني وبنك المشرق ش.م.ع. كما شغل منصب عضو مجلس إدارة شركة شعاع كابيتال ش.م.ع، وشركة إعمار للصناعات والاستثمار، والرئيس التنفيذي لمجموعة إميرالد بالاس.

التعليم والمؤهلات

- ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة عليكرة الإسلامية عليكرة الهند.
- بكالوريوس في الآداب، جامعة عليكرة الإسلامية عليكرة الهند.

السيدة/ هدى سبيل عبد الله
الرئيس التنفيذي للشؤون المالية

الخبرة

تتولى السيدة/ عبد الله مسؤولية قسم الشؤون المالية في «الإمارات الإسلامي»، وتتولى توجيه ومراقبة الاستراتيجيات المالية للمصرف وأهداف العمل والميزانية وإدارة الأداء. وقد ظلت جزءاً لا يتجزأ من مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني لأكثر من ٢٨ عاما، بعد أن بدأت حياتها المهنية كمسؤولة للخدمات الشخصية في بنك الإمارات، تتولى المسؤولية عن خدمات الموارد البشرية في المصرف.

تطورت المسيرة المهنية للسيدة/ عبد الله في المصرف على مر السنين، حيث تولت مناصب مختلفة في شركة الإمارات دبي الوطني للتمويل. وفي عام ٢٠١٣، انتقلت إلى الإمارات الإسلامي كنائب رئيس أداء الأعمال. لعبت دورًا رئيسيا في تطوير الأدوات والأنظمة لتوفير المعلومات المالية والتشغيلية الهامة للرئيس التنفيذي ومجلس الإدارة، وقدمت توصيات قابلة للتنفيذ بشأن كل من الاستراتيجية والعمليات.

في عام ٢٠١٩، تم تعيين السيدة/ عبد الله في منصب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية، حيث كانت مسؤولة عن تحديد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات وتقديم مدخلات رفيعة المستوى بشأن القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية، وكلاهما يهدف إلى رفع قيمة المساهمين.

التعليم والمؤهلات

- شهادة المحاسب القانوني الإسلامي المعتمد، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، البحرين.
- محاسب إداري معتمد، معهد المحاسبين الإداريين، الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة عجمان، جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا، الإمارات العربية المتحدة.

السيد/ فؤاد محمد
الرئيس التنفيذي للعمليات

الخبرة

عُيّنَ السيد/ محمد رئيساً تنفيذياً للعمليات في عام ٢٠٢٢. وبموجب هذا المنصب، يتولى السيد/ محمد المسؤولية عن مجمل العمليات والتحكم والمراقبة، وقيادة مشاريع تكنولوجيا المعلومات، والمواءمة مع المجموعة بشأن التحول ومبادرات الأعمال الرئيسية لتحقيق التكامل بين مختلف الجهات، مع التركيز على الرقمنة.

يتمتع السيد/ محمد بخبرة مصرفية تمتد إلى ٢٣ عامًا. وشغل قبل منصبه الحالي منصب الرئيس التنفيذي للعمليات وعضو مجلس الإدارة التنفيذي في بنك الإمارات دبي الوطني مصر، كما تولى مناصب رفيعة المستوى، منها منصب نائب رئيس تكنولوجيا المعلومات للمجموعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ورئيس قسم الخدمات المصرفية للأفراد بالإنابة في مصر. فضلاً عن ذلك، شغل السيد/ محمد، ضمن مسيرته الوظيفية، منصبًا مهمًا كرئيس لجنة الخدمات المصرفية الرقمية في اتحاد مصارف الامارات خلال مسيرته المهنية.

التعليم والمؤهلات

- أكمل تعليمه في كلية شرطة دبي وكليات التقنية العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- تلقى عدة برامج تدريبية من مؤسسات مثل «إنسياد» و«هارفارد».

السيدة/ فريدة محمد رافع
الرئيس التنفيذي للموارد البشرية

الخبرة

السيدة/ رافع هي قائدة محنكة في مجال الموارد البشرية تتمتع بخبرة ٢٣ عاما، حيث قادت العديد من وظائف الموارد البشرية عبر قطاعات متنوعة تشمل الخدمات المصرفية والطيران. لديها سجل حافل في تطوير وتنفيذ مبادرات الموارد البشرية الاستراتيجية التي تدفع النمو التنظيمي وتعزز مشاركة الموظفين.

تتمتع السيدة رافع بمعرفة واسعة بناء فرق عالية الأداء وتعزيز ثقافة الابتكار والشمول. قادت مشاريع واسعة النطاق تتعلق باكتساب المواهب، والاحتفاظ بالموظفين، والتوطين، وتخطيط القوى العاملة، وإدارة الأداء، وتطوير القيادة. وقد نجحت في مواءمة استراتيجيات الموارد البشرية مع أهداف المؤسسة، مما أدى إلى تحسين الربحية والميزة التنافسية المستدامة للعديد من المؤسسات ذات المستوى العالمي التي عملت بها في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة.

وتركز السيدة/ رافع في «الإمارات الإسلامي» على صقل مهارات الموظفين، وتعزيز ثقافة مؤسسية منتجة والدفع حسب الأداء، والاستعداد للقيادة، واستخدام قرارات الموارد البشرية القائمة على البيانات التي تستفيد من تحليلات الأفراد لتحسين العمليات، ودعم الأعمال بشكل فعال لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وتعزيز تجربة الموظفين.

ومن بين أدوارها السابقة، شغلت السيدة/ رافع منصب رئيس قسم الموارد البشرية ورئيسة استقطاب المواهب والتوطين. وقبل ذلك، شغلت منصب رئيس عمليات الموارد البشرية والإدارة في شركة أبوظبي للمطارات (الآن شركة زايد للمطارات)، ورئيس خدمات الموظفين وكشوف المرتبات في الهيئة العامة للطيران المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة، ورئيس عمليات الموارد البشرية في مصرف الهلال، ونائب الرئيس للموارد البشرية في بنك الإمارات دبي الوطني.

التعليم والمؤهلات

- ماجستير في إدارة الموارد البشرية، جامعة أبوظبي - كلية إدارة الأعمال، الإمارات العربية المتحدة.

السيد/ مهدي الكاظم
الرئيس التنفيذي للمخاطر

الخبرة

يتولى السيد/ الكاظم مسؤولية جميع وظائف المخاطر في «الإمارات الإسلامي»، حيث يتمتع بخبرة تزيد عن ٣٤ عاما في القطاع المصرفي، بما في ذلك عمله مع مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني منذ عام ١٩٨٩. وقبل انضمامه إلى المصرف، شغل منصب الرئيس التنفيذي للائتمان في بنك الإمارات دبي الوطني. وعمل رسمياً في مجلس إدارة شركة الإمارات الإسلامية للوساطة، ونائباً لرئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة الخدمات المصرفية للشركات في اتحاد مصارف الاتحاد.

التعليم والمؤهلات

- بكالوريوس في المحاسبة وعلوم الحاسوب من جامعة الإمارات العربية المتحدة.
- البرنامج الدولي للإدارة العامة لتطوير التنفيذي، سويسرا.
- محاسب قانوني معتمد، وزارة التربية والتعليم، الإمارات العربية المتحدة.

الإدارة العليا تتمة

السيد/ زكي صديقي
رئيس التدقيق الداخلي

الخبرة

يتمتع السيد/ صديقي بأكثر من ٣٦ عاما من الخبرة في مجال التدقيق الداخلي في جميع مجالات الخدمات المصرفية للشركات والأفراد والتمويل التجاري والعمليات وتمويل المشاريع والتأجير. ويشرف على قسم التدقيق الداخلي في «الإمارات الإسلامي»، ويقدم تقاريره إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة في «الإمارات الإسلامي» ورئيس التدقيق الداخلي للمجموعة، وهو أيضاً عضو في لجان الإدارة العليا، بما في ذلك اللجنة التنفيذية في الإمارات الإسلامي.

وقد أدار السيد/ صديقي سابقا وتولى مسؤوليات التدقيق لبنك المشرق وبنك الاعتماد والتجارة الدولي في مختلف البلدان، بما في ذلك بعض الاقتصادات عالية التنظيم مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وهونغ كونغ ونيجيريا والهند، فضلا عن بلدان أخرى بما في ذلك موريشيوس وسيشيل وبنغلاديش وفرنسا وساحل العاج وتوغو وجميع دول مجلس التعاون الخليجي.

أدار السيد/ صديقي العديد من المهام الخاصة والتحقيقات في حالات الاحتيال في مختلف المجالات المصرفية. لديه خبرة واسعة في العمل في التسلسل الإداري في بيئات الفروع اللامركزية في مجال الائتمان والتسويق والتمويل التجاري والخدمات المصرفية العامة.

التعليم والمؤهلات

- ماجستير إدارة الأعمال في البنوك والمالية، الجامعة الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية.
- دبلوم في الأعمال المصرفية، معهد المصرفيين، باكستان.

السيد/ حسيب أحمد أنصاري
الرئيس التنفيذي للامتثال

الخبرة

يتمتع السيد/ أنصاري بأكثر من ٢٧ عاما من الخبرة المصرفية الدولية، والتي تشمل إدارة أطر الامتثال للجرائم التنظيمية والمالية، فضلاً عن مجالات الحوكمة والعمليات. لديه خبرة واسعة في التعامل مع المنظمين والهيئات في القطاع والبنوك المراسلة الأجنبية ومقدمي الخدمات والاستشاريين.

وقد كان عضوا نشطا في جمعية الامتثال، وهو حالياً نائب رئيس لجنة الامتثال في اتحاد مصارف الإمارات. وقبل انضمامه إلى «الإمارات الإسلامي»، شغل السيد/ أنصاري منصب الرئيس التنفيذي للامتثال في المصرف العربي المتحد، وقبل ذلك، أكمل أكثر من تسع سنوات في بنك باركليز بي إل سي، حيث كان آخر منصب شغله هو الرئيس الإقليمي للامتثال في الشرق الأوسط. وقد بدأ حياته المهنية في سيتي بنك، حيث أدار مجموعة متنوعة من المحافظ الوظيفية لأكثر من عقد من الزمان.

التعليم والمؤهلات

- ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة «بريستون» (كلية إدارة الأعمال والتجارة)، باكستان

د. عاصم حمد
رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

الخبرة

يعمل الدكتور حمد في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ أكثر من ١٦ عاما. بدأ مسيرته المصرفية مع مصرف أبوظبي الإسلامي قبل انضمامه إلى الإمارات الإسلامي للإشراف على التدقيق الشرعي. وقد نشر عدداً من الكتب والمقالات حول التمويل الإسلامي والتدقيق الشرعي.

التعليم والمؤهلات

- دكتوراه في الفقه وأصوله، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

د. عبد السلام كيلاني
رئيس قسم الرقابة الشرعية الداخلية

الخبرة

يتمتع الدكتور كيلاني بخبرة ممتازة في الاستشارات والحوكمة الشرعية، بالإضافة إلى الرقابة الشرعية والتدقيق والتدريب. وقد تولى الإدارات الشرعية للمصارف الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة لأكثر من ١٥ عاماً. لعب دورًا محورياً في تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية، ومراجعة الخطط السنوية للرقابة والتدقيق الشرعي، وتوجيه إدارات الرقابة الشرعية لتحسين كفاءة العمل، ورفع مستوى الجودة الشرعية من خلال التطبيق السليم لأحكام الشريعة. بالإضافة إلى ذلك، أشرف على المواد التدريبية الشرعية، مثل التدريب الإلكتروني والتعليم عن بعد، والتي تم إعدادها خصيصاً لموظفي المصرف، فضلاً عن تقديم دورات تدريبية شرعية لمختلف الإدارات والمستويات الوظيفية. أجرى الدكتور الكيلاني أبحاثًا في مواضيع الفقه الإسلامي والتمويل والصيرفة الإسلامية.

التعليم والمؤهلات

- دكتوراه في فقه المعاملات، الجامعة الاسكندنافية، النرويج.
- درجة الماجستير في فقه المعاملات، الجامعة الأمريكية، المملكة المتحدة.
- بكالوريوس في الدراسات الإسلامية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة.

الأعضاء الرئيسيون الآخرون في الإدارة

السيد/ إبراهيم قايد
رئيس الخزينة والأسواق

الخبرة

السيد/ قايد مسؤول عن إدارة السيولة والميزانية العمومية الاستراتيجية للمجموعة وتوفير مبيعات الخزينة وهيكلة وتنفيذ الحلول لوحدات الأعمال داخل المجموعة وإدارة دفتر استثمارات المجموعة. بدأ حياته المهنية مع بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. في عام ٢٠٠٦، وخلال مسيرته المهنية، شغل مناصب مختلفة بما في ذلك مدير فرع، ورئيس مكتب التدفق والتنفيذ، ورئيس مبيعات الخزينة والهيكلة.

التعليم والمؤهلات

- درجة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية، جامعة موناش، أستراليا.
- درجة البكالوريوس في نظم المعلومات، جامعة ملبورن، أستراليا.
- شهادة برنامج تطوير القيادة، كلية داردن للأعمال، الولايات المتحدة الأمريكية.
- شهادة برنامج التفكير الاستراتيجي والقيادة في كلية وارتون، الولايات المتحدة الأمريكية.
- شهادة برنامج تطوير القيادة الاستراتيجية في عصر الاضطراب، كلية إدارة الأعمال، جامعة أكسفورد، المملكة المتحدة.

د. أحمد محمد سعيد محمد الخلفاوي
رئيس الإدارة القانونية – الإمارات الإسلامي
وأمين سر مجلس إدارة المجموعة

الخبرة

يتمتع د. الخلفاوي بخبرة تزيد عن ١٧ عاماً في الوظائف القانونية والقيادية والإدارية. وبصفته أمين سر مجلس إدارة المجموعة ورئيس الإدارة القانونية، فهو مسؤول، من بين أمور أخرى، عن ضمان امتثال الإمارات الإسلامي لجميع القوانين واللوائح ذات الصلة واتباع عمليات حوكمة فعالة.

شغل د. الخلفاوي سابقاً مناصب قانونية عليا في جهات حكومية وشبه حكومية، بما في ذلك موانئ دبي العالمية، والمنطقة الحرة لجبل علي، وسلطة جبل علي في دبي، وبنك دبي الإسلامي، وبنك إتش إس بي سي.

التعليم والمؤهلات

- دكتوراه في فلسفة الشريعة والقانون، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية.
- درجة الماجستير في القانون الخاص.
- بكالوريوس في القانون، جامعة عجمان.

السيد/ فيفيك شاه
رئيس الخدمات المصرفية للشركات

الخبرة

انضم السيد/ شاه إلى مصرف الإمارات الإسلامي في عام ٢٠١٩ كرئيس للمؤسسات المالية والاستثمارات الدولية. يتمتع بخبرة تزيد عن ٢٠ عاماً في الإدارة المالية والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والقروض المشتركة وأسواق رأس المال المقترض. وقد عمل سابقا في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني لأكثر من تسع سنوات في مناصب مختلفة منها منصب الرئيس الإقليمي للخدمات المصرفية المؤسسية والدولية وأسواق رأس المال المدين في بنك الإمارات دبي الوطني ورئيس القروض المشتركة في شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال. كما شغل منصب المدير المالي لمجموعة قصر الإمارات في الإمارات العربية المتحدة.

التعليم والمؤهلات

- درجة الماجستير في إدارة الأعمال في التمويل والتسويق.
- محاسب.
- سكرتير الشركة.

السيد/ محمد الهادي
رئيس الخدمات المصرفية للأفراد
وإدارة الثروات

الخبرة

يجلب/ السيد الهادي إلى هذا المنصب ثروة من الخبرة ومساراً وظيفياً متميزا. لديه أكثر من ١٨ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي، تولى بنجاح وأدار مناصب قيادية في مختلف الأقسام داخل مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني منها إدارة الفروع وقنوات التوزيع، والخدمات المصرفية المميزة، والاستراتيجية وإدارة الثروات.

التعليم والمؤهلات

- خريج كلية «بايز» للأعمال.
- خريج كلية «هارفارد» للأعمال.

نموذج الحوكمة المؤسسية

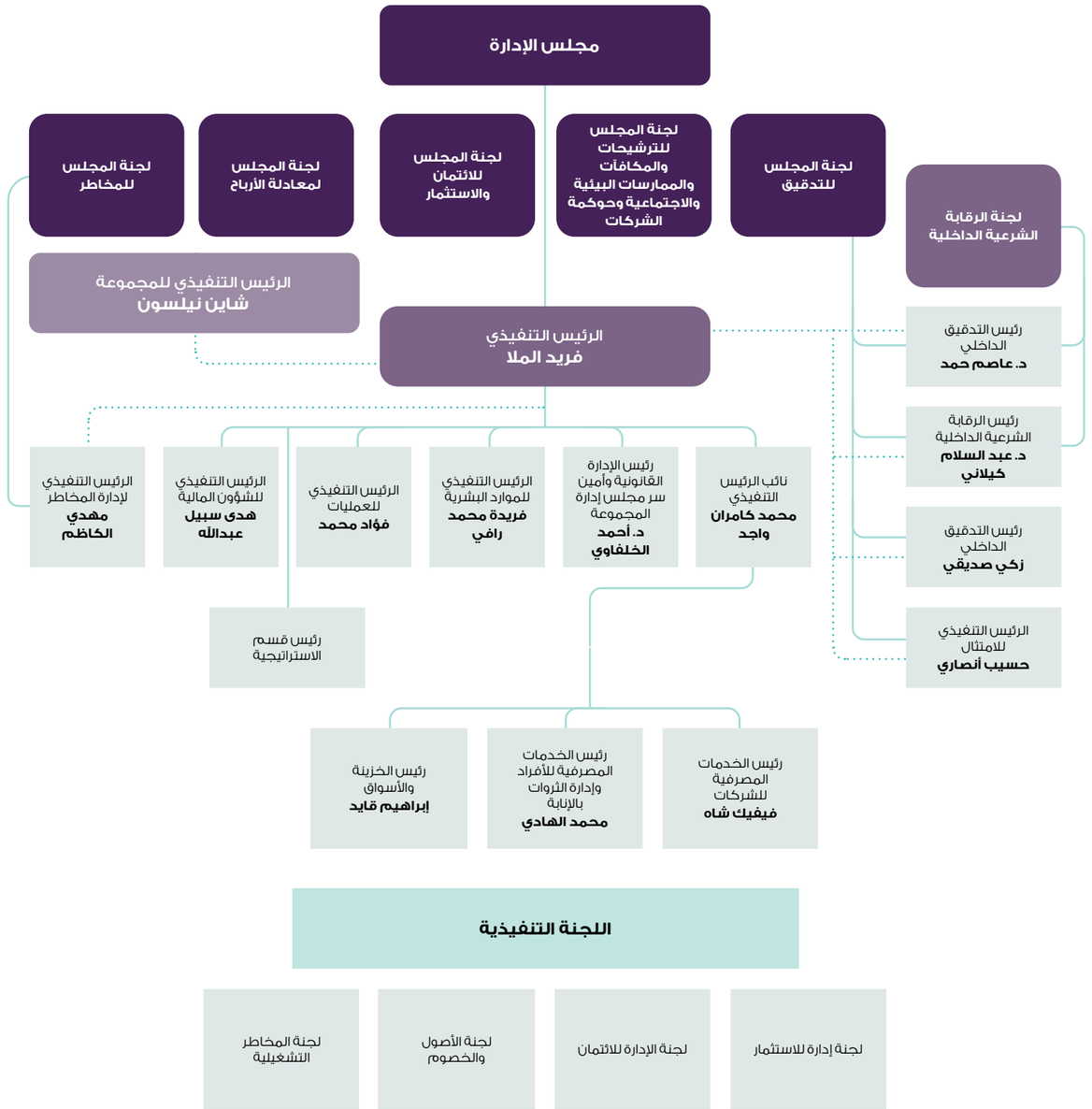

ويستند إطار الحوكمة المؤسسية في «الإمارات الإسلامي» إلى مبادئ المسؤولية والمساءلة والشفافية والمساواة لدعم اتخاذ القرارات السليمة والحكيمة. يتألف إطار عمل الحوكمة المؤسسية من دليل الحوكمة المؤسسية الصادر عن «الإمارات الإسلامي»، وميثاق مجلس الإدارة، وسلسلة من سياسات مجلس الإدارة.

يحدد دليل الحوكمة المؤسسية مسؤوليات ومساءلة مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة ووظائف الإدارة المساندة. كما يقدم لمحة شاملة لمجمل منهج الحوكمة في مصرف الإمارات الإسلامي. ويفصل ميثاق مجلس الإدارة بروتوكولات وسياسات مجلس الإدارة ويتم استكماله بسياسات محددة لمجلس الإدارة تتعلق بتضارب المصالح واللياقة والملاءمة والمكافآت وتقييم الأداء.

يحدد دليل الحوكمة المؤسسية أربعة طبقات أو مستويات عامة للأدوار:

(أ) **مجلس الإدارة:** يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن ضمان إنشاء إطار عمل للحوكمة مناسبٌ وفعال والحفاظ عليه لإدارة أنشطة المصرف والتحكم فيها.

(ب) **اللجان على مستوى مجلس الإدارة والإدارة العليا:** يفوض مجلس الإدارة السلطة للجان ويضع المعايير لمراقبة وحوكمة المصرف. وتتقلد اللّجان المسؤوليات والسلطات على النحو المحدد في اختصاصاتها.

(ج) **الوحدات الوظيفية:** تؤدي الوحدات الوظيفية الفردية أنشطة الأعمال التجارية والرقابة، والتي تتوافق مع جميع السياسات والإجراءات والمبادئ التوجيهية والقوانين واللوائح الخارجية.

(د) **الأفراد:** يتم تفويض رؤساء الأعمال والوظائف بالسلطات المطلوبة لضمان الحوكمة الفعالة والامتثال.

وعلى هذا النحو، يوجه إطار الحوكمة مجلس الإدارة والإدارة العليا في أداء واجباتهم، ويوائم مصالحهم مع مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، ويضمن إدارة المخاطر بحكمة. يمتثل المصرف لإطار العمل مع تعديله بشكل يتناسب مع الأنظمة المحلية. ونتيجة لذلك، فإن الالتزام بالحوكمة المؤسسية الرشيدة يوفر أساساً قوياً للتطور المستقبلي والأداء الإيجابي للمصرف.

تفويض السلطة

تستمد جميع السلطات في جميع أنحاء الإمارات الإسلامي في نهاية المطاف من مجلس الإدارة، الذي يضمن وجود نظام فعال للرقابة الداخلية.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن المصرف، بما في ذلك الموافقة والإشراف على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمصرف، والامتثال لجميع القوانين واللوائح المطبقة على المجلس، وإطار الحوكمة والثقافة المؤسسية. ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية عن التوجيه العام والإدارة والإشراف والرقابة على شؤون الأعمال في المصرف ويتولى قيادة وضع وتنفيذ رؤية ورسالة المصرف. كما أن المجلس هو المسؤول كذلك عن الإشراف على الإدارة العليا.

مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة

يمنح عقد تأسيس الإمارات الإسلامي رئيس مجلس الإدارة سلطة التصرف نيابة عن المصرف. ويتولى رئيس مجلس الإدارة مسؤولية قيادة مجلس الإدارة وتركيزه على المسائل الاستراتيجية، والإشراف على أعمال الإمارات الإسلامي ووضع المعايير العالية للحوكمة. يلعب رئيس مجلس الإدارة دوراً محورياً في تعزيز فعالية مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة الأفراد. يقوم رئيس مجلس الإدارة، نيابة عن مجلس الإدارة، بتفويض صلاحيات ومسؤوليات محددة إلى الرئيس التنفيذي بموجب توكيل رسمي موثق حسب الأصول، والذي يقوم بعد ذلك بتفويض صلاحيات محددة لأعضاء الإدارة العليا للمصرف.

مسؤوليات لجان مجلس الإدارة

في حين أن مجلس الإدارة هو المسؤول النهائي عن إدارة شؤون الإمارات الإسلامي، ومن أجل زيادة الكفاءة ومساعدته في تنفيذ مسؤولياته، فقد تم إنشاء لجان المجلس بأهداف وسلطات ومسؤوليات وشروط مفوضة رسمياً.

وقد أنشأ مجلس الإدارة خمس لجان دائمة لمجلس الإدارة، ولكل لجنة اختصاصاتها المعتمدة من مجلس الإدارة، والتي تحدد مسؤوليات اللجنة وكيفية رفع تقاريرها إلى المجلس. وتُجري كل لجنة تقييماً ذاتياً سنوياً. ويحدد رئيس كل لجنة وتيرة اجتماعات اللجنة، بما يتفق مع اختصاصات اللجنة ومتطلبات الإمارات الإسلامي.

ويراجع مجلس الإدارة بانتظام تشكيل لجان المجلس، ولكل من لجنة المجلس للتدقيق ولجنة المجلس للمخاطر مدير مستقل يُعيّن رئيساً لها. وتتكون أغلبية لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة من الأعضاء المستقلين، وفقا لما تقتضيه لوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وللمزيد من التفاصيل حول لجان مجلس الإدارة يرجى الرجوع إلى قسم تقارير لجان مجلس الإدارة في الصفحات ٧٢ إلى ٨١.

مسؤوليات لجان الإدارة

وقد تم إنشاء لجان إدارية مختلفة للمساعدة في الإدارة اليومية لأنشطة المصرف، ذات بنود تأسيس مرجعية معتمدة حسب الأصول، وهي تحدد مسؤوليات اللجنة وكيفية تقديم تقاريرها إلى مجلس الإدارة. وللمزيد من التفاصيل حول لجان الإدارة الرئيسية يرجى الرجوع إلى قسم لجان الإدارة في صفحة ٨٤.

تشكيل مجلس الإدارة

تشكيل مجلس الإدارة

يتوافق تشكيل مجلس الإدارة مع جميع اللوائح ذات الصلة التي تنص، من بين أمور أخرى، على ما يلي:

- يجب أن يكون في مجلس الإدارة عضو مجلس إدارة واحد على الأقل من العنصر النسائي (لدى الإمارات الإسلامي عضو مجلس الإدارة واحد من العنصر النسائي). يجب تقييم ما لا يقل عن ثلث أعضاء مجلس الإدارة على أنهم مستقلون (يتم تقييم ثلاثة من سبعة من أعضاء مجلس الإدارة لدينا على أنهم مستقلون).
- يجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة وغالبية أعضاء مجلس الإدارة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة (٦ من أصل ٧ من أعضائنا هم من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة).

يتوافق تشكيل مجلس الإدارة أيضا مع المبادئ التوجيهية التالية:

- يتألف مجلس الإدارة من عدد كاف من المديرين المستقلين لتلبية جميع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة، وإظهار التحدي الفعال والاستفسار و «استقلالية العقل والروح» المناسبة.
- المديرون مؤهلون، فردياً وجماعياً، لأداء واجباتهم الائتمانية. كما أنهم يتميزون بالفهم اللازم لأدوارهم، والقدرة على إصدار الأحكام السليمة والموضوعية حول شؤون المصرف.
- تتم جميع تعيينات مجلس الإدارة بما يتوافق مع السياسة الصحيحة والمناسبة المعتمدة ويشمل ذلك مراجعة خبرة المرشحين ومعرفتهم ومهاراتهم واستقلالهم الذهني وسجل النزاهة والسمعة الطيبة والوقت المتاح لهم للقيام بواجباتهم. ويحتوي ميثاق مجلس الإدارة والسياسة الصحيحة والمناسبة على المزيد من التفاصيل.
- يخصص المجلس وقتاً كافيا على أساس سنوي لوضع برامج تدريبية مناسبة لأعضاء مجلس الإدارة.

مهارات مجلس الإدارة

ويضم مجلس الإدارة سبعة أعضاء غير تنفيذيين يساهمون بمجموعة واسعة من المهارات والكفاءات والتنوع والخبرات والتجارب المكونة من مجموعة من الخبرات السابقة في مجالات تتضمن الخدمات المصرفية، والتمويل، والتدقيق، والتخطيط الاستراتيجي، والحوكمة المؤسسية، والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وإدارة المخاطر، والتكنولوجيا، والخدمات المصرفية الرقمية والإسلامية.

تنوع مجلس الإدارة

- تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة تعزيز التنوع بين الجنسين من خلال لوائح الحوكمة المؤسسية، بما في ذلك تلك التي وضعها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع.
- تنص اللوائح الحالية على أن ٢٠٪ على الأقل من المرشحين الذين يتم النظر في تعيينهم في مجلس إدارة شركة مدرجة يجب أن يكونوا من الإناث ويجب أن يكون لكل مجلس إدارة عضو واحد على الأقل من النساء.
- يلتزم مجلس الإمارات الإسلامي بدعم التنوع بين الجنسين. تم تعيين سعادة/ هدى سيد نعيم الهاشمي كأول امرأة عضو في مجلس إدارة «الإمارات الإسلامي» في أوائل عام ٢٠٢٢.
- ويمثل مجلس الإدارة حاليا نسبة تمثيل نسائية تبلغ ١٤,٢٪ بما يتوافق مع ميثاق مجلس الإدارة والمتطلبات التنظيمية الصادرة عن «الإمارات الإسلامي». وتدعم لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ترشيح السيدات، وسوف تستمر في مراجعة الفرص لتضمين التنوع بين الجنسين كجزء من عملية التعاقب الوظيفي لمجلس الإدارة.
- كما يلتزم «الإمارات الإسلامي» بلعب دور تقدمي في تعزيز التنوع بين الجنسين في المؤسسة، حيث تشكل نسبة الإناث حاليا ٣٦٪ من موظفي «الإمارات الإسلامي».

تعيينات مجلس الإدارة

- ويدرك «الإمارات الإسلامي» أن وجود مجلس إدارة فعال وأعضاء مجلس إدارة مؤهلين تأهيلاً جيداً وذوي خبرة مهمة لضمان وفاء المجلس بمسؤوليته الأساسية المتمثلة في تعزيز نجاح المصرف.
- تلعب لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات دوراً مهماً في اختيار وتوصية أعضاء مجلس الإدارة المحتملين للتعيين في مجلس الإدارة، مما يضمن أن مجلس الإدارة يضم أفراداً يتمتعون بتوازن في المهارات والتنوع والخبرة حيث يمتلكون مجتمعين المؤهلات المناسبة المطلوبة لحجم المصرف وتعقيده وملف المخاطر.
- يتم التأكد من أن ٢٠٪ على الأقل من المرشحين للترشيح لمجلس الإدارة هم من الإناث، بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية.
- يخضع جميع المرشحين لعضوية مجلس الإدارة لعملية صحيحة ومناسبة لضمان حصولهم على الكفاءة والمعرفة والخبرة الكافية للقيام بواجباتهم بفعالية. على وجه الخصوص، قد تنظر لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في ملف تعريف المرشح وخبرته والمتطلبات المحددة لمجلس الإدارة في ذلك الوقت.
- وتتم تعيينات أعضاء مجلس الإدارة بما يتوافق مع متطلبات التصويت التراكمية بموجب قانون الشركات التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة والنظام الأساسي للإمارات الإسلامي. يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بموجب قرار عادي يصدره المساهمون في اجتماع الجمعية العامة للمصرف ويخضع تعيينهم لموافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- في حالة وجود شاغر، يجوز للمجلس، بمساعدة لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، تحديد المرشحين ذوي الخبرة والتجربة المناسبة، باستخدام مستشارين خارجيين ووضع الإعلانات، حسب الاقتضاء. سيتم تعيين المرشح الأنسب من قبل مجلس الإدارة في غضون فترة أقصاها ٣٠ يوماً، ولكن يجب أن يترشح للانتخاب من قبل المساهمين في الجمعية العامة المقبلة لتأكيد تعيين هذا المرشح أو تعيين آخر بدلا منه.
- كما هو منصوص عليه في النظام الأساسي لمصرف «الإمارات الإسلامي»، يشغل جميع أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث («٣») سنوات ويحق لهم إعادة التعيين بعد ذلك.

البرنامج التعريفي لمجلس الإدارة

يعد البرنامج التعريفي لمجلس الإدارة وجلسات التوعية المستمرة لمجلس الإدارة أمراً حيوياً لضمان مواكبة أعضاء مجلس الإدارة للمسائل الرئيسية. وذلك لضمان أن أعضاء مجلس الإدارة لديهم المهارات والمعرفة اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتهم الائتمانية بفعالية ولتوفير التحدي البناء والاستفسار عن أعمال مجلس الإدارة.

لذلك، توفر لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بالعمل مع الإدارة العليا، برنامجاً تعريفياً مخصصاً للمديرين الجدد الذين ينضمون إلى مجلس الإدارة، من أجل ضمان توجيههم بشكل صحيح، ومجهزين تجهيزاً جيداً للوفاء بواجباتهم ومسؤولياتهم الائتمانية. ويتضمن البرنامج التعريفي ما يلي:

- معلومات حول حقوق أعضاء مجلس الإدارة وواجباتهم ومسؤولياتهم، والخطط الاستراتيجية للمصرف، والقضايا المالية والمحاسبية الهامة وإدارة المخاطر، وبرامج الامتثال، ودليل وإطار الحوكمة المؤسسية، ومدونة قواعد السلوك الخاصة به، وهيكله الإداري، ونظرة عامة على البيئة التنظيمية المطبقة على المصرف، بما في ذلك لوائح الحوكمة المؤسسية.
- مناقشات مع الرئيس التنفيذي للمجموعة، والإدارة العليا، وأمين سر الشركة، والمدققين الداخليين، والمدققين الخارجيين (عند الاقتضاء أو عندما يكون ذلك مناسباً).
- مواد القراءة المناسبة والبرامج التعليمية وورش العمل.

يخصص مجلس الإدارة ما يكفي من الوقت والميزانية والموارد الأخرى لبرنامجه التعريفي ويراجعه بانتظام لضمان اكتساب أعضاء مجلس الإدارة للمعرفة والمهارات ذات الصلة بواجباتهم ومسؤولياتهم الائتمانية والحفاظ عليها وتعزيزها.

إدارة مجلس الإدارة للثقافة المؤسسية

واصل «الإمارات الإسلامي» تبني ثقافة مؤسسية قوية خلال العام، تدعم القيمة المستدامة للمساهمين على المدى الطويل. وخلال عام ٢٠٢٣، واصل مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية في «الإمارات الإسلامي» تعزيز وترسيخ ثقافة مؤسسية قوية بعدة طرق، منها:

- الاستمرار في تطبيق مدونة قواعد السلوك المكتوبة، وسياسة تعارض المصالح، وآلية سياسة الإبلاغ عن المخالفات، وبرامج الثقافة والقيم (تطبيق قيم التعاون والملكية والدافع والريادة)، والدفاع عن حماية المستهلك وتشجيع ثقافة «التحدث» القوية.
- تحديد «الأسلوب من الأعلى» من خلال لعب دور قيادي في إنشاء وتعزيز وتضمين ومراقبة ثقافة وقيم المصرف المؤسسية لضمان إجراء جميع الأعمال بطريقة قانونية وأخلاقية.
- مراقبة ثقافة المصرف وسمعته ومعاييره الأخلاقية وحالات التأثير عليها.
- ضمان المشاركة القوية مع الموظفين والتأكد من أنهم على دراية بأن الإجراءات التأديبية أو غيرها من الإجراءات المناسبة ستنتج عن السلوكيات والتجاوزات غير المقبولة التي لا تلتزم بهدف المصرف وقيمه.
- تضمين درجات مشاركة الموظفين في بطاقات أداء الإدارة العليا.

قيادات مجلس الإدارة

اجتماعات مجلس الإدارة المنعقدة خلال عام ٢٠٢٣

- يتم تحديد مواعيد اجتماعات مجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة والأوقات وبنود جدول الأعمال «الدائمة» الرئيسية في بداية العام.
- تعقد اجتماعات مجلس الإدارة بانتظام، ست مرات على الأقل في السنة، أو أكثر، إذا لزم الأمر.
- وكما هو موضح أعلاه، ومن أجل ضمان طرح جميع بنود جدول الأعمال ذات الصلة والمناسبة للمراجعة والملاحظة والموافقة خلال العام، فإن ممارسة المصرف هي وضع جدول أعمال سنوي دائم رئيسي، يحدد بنود جدول الأعمال الدائمة التي سيتم طرحها خلال العام.
- يتم تسجيل حضور أعضاء مجلس الإدارة الفرديين في كل اجتماع لمجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة.
- وتتلخص سياسة المصرف في أن أعضاء مجلس الإدارة لابد وأن يظهروا «تحدياً واستفساراً بناءين»، وأن يتحلوا أيضا «بعقل وروح مستقلين». ويكفل الرئيس أيضاً إجراء مناقشة فعالة، وتشجيع طائفة واسعة من الآراء، وإتاحة الفرصة لكل عضو مجلس إدارة للمساهمة الكاملة. وذلك للتأكد من أن جميع القرارات تأخذ جميع المسائل الرئيسية في الاعتبار، وكل ذلك لمصلحة المصرف.
- تتم صياغة جداول أعمال مجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة من قبل مكتب أمين سر مجلس إدارة المجموعة ومشاركتها مع رئيس مجلس الإدارة للمراجعة والاعتماد، وكذلك مع الرئيس التنفيذي للإمارات الإسلامي.
- خلال عام ٢٠٢٣، تم عقد ستة اجتماعات مقررة لمجلس الإدارة لمناقشة المسائل الأساسية للمصرف، بما في ذلك مراجعة واعتماد الأداء الاستراتيجي وأداء الأعمال والمسائل الرئيسية الأخرى على النحو المبين في الفقرة التالية في الصفحة ٣٦ أدناه.

حضور مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٣

يوضح الجدول التالي اجتماعات مجلس الإدارة التي حضرها كل عضو مجلس إدارة خلال عام ٢٠٢٣. إذا اضطر عضو مجلس الإدارة للتغيب عن اجتماع مجلس الإدارة أو لجنة مجلس الإدارة، فإنه يتلقى ويراجع جدول الأعمال والأوراق الخاصة بذلك الاجتماع. وفي جميع الأحوال، يجب على عضو مجلس الإدارة في حال عدم قدرته على الحضور، التواصل الشفهي أو الكتابي قبل الاجتماع، ويكون ذلك عادة من خلال رئيس مجلس الإدارة. وذلك لضمان النظر في آرائه في الاجتماع. وفي حين يبذل أعضاء مجلس الإدارة قصارى جهدهم لحضور كل اجتماع، قد لا يكون ذلك ممكناً دائماً، لا سيما عندما يتم ترتيب اجتماعات إضافية لمجلس الإدارة، بشكل استثنائي، في غضون مهلة قصيرة للمسائل العاجلة.

مجلس الإدارة		مواعيد اجتماعات مجلس الإدارة والحضور					
الأسماء		٢٥ يناير ٢٠٢٣-	٢٦ أبريل ٢٠٢٣-	٢٦ يوليو ٢٠٢٣-	٢٥ أكتوبر ٢٠٢٣-	٦ ديسمبر ٢٠٢٣-	١٣ ديسمبر ٢٠٢٣-
السيد/ هشام عبد الله القاسم	رئيس مجلس الإدارة	√	√	√	√	√	√
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	نائب رئيس مجلس الإدارة	√	√	√	√	√	√
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	عضو مجلس الإدارة	√	√	√	√	√	√
السيد/ سالم محمد عبيد الله	عضو مجلس الإدارة	√	√	√	√	√	√
السيد/ علي حميد علي العويس	عضو مجلس الإدارة	√	√	√	√	√	√
سعادة/ هدى سيد نعيم الهاشمي	عضو مجلس الإدارة	√	√	√	√	√	√
السيد/ شين نيلسون	عضو مجلس الإدارة	√	√	√	√	√	√

بنود جدول أعمال المجلس الرئيسية خلال عام ٢٠٢٣

في عام ٢٠٢٣، عقدت ستة اجتماعات لمجلس الإدارة وتم النظر في المسائل الاستراتيجية الرئيسية التالية:

الأداء الاستراتيجي والمالي

- مراجعة الأداء المالي، بما في ذلك الأداء مقابل الاستراتيجية والميزانيات المتفق عليها لكل خط من خطوط الأعمال.
- ميزانيات عام ٢٠٢٤، وذلك ضمن سياق الاستراتيجية المعتمدة القدرة و على تحمل المخاطر.
- مراجعة استراتيجيات الأعمال الرئيسية والقرارات والمخاطر في ضوء البيئة التنظيمية والاقتصادية والسوقية.

الحوكمة المؤسسية

- مستجدات اختصاصات لجنة المجلس للمخاطر ولجنة المجلس للتدقيق والبنود المرجعية للجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لغرض بيان مدى الامتثال للمتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية.
- الموافقة على إطار الحوكمة المؤسسية في الإمارات الإسلامي والسياسات ذات الصلة.
- مستجدات عقد التأسيس والنظام الأساسي للإمارات الإسلامي بغرض الامتثال للوائح وأفضل الممارسات ذات الصلة.
- مراجعة معاملات الأطراف ذات العلاقة.
- تعيين رئيس تنفيذي جديد ومراجعة الهيكل التنظيمي لمصرف «الإمارات الإسلامي».
- إتمام عملية تقييم مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٣.
- إتمام تدريبات مجلس الإدارة، بما يتوافق مع خطة التدريب لعام ٢٠٢٣.
- تعيين المدققين الخارجيين لعام ٢٠٢٣.
- مراجعة تقارير وتحديثات لجنة مجلس الإدارة والهيئة العليا الشرعية.

الإفصاح والشفافية

- مراجعة واعتماد الإفصاحات المختلفة، بما في ذلك تلك الواردة في التقرير السنوي، وتقرير مجلس الإدارة، والنتائج المالية، وتقرير الحوكمة المؤسسية، والإفصاحات الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والتقرير الشرعي السنوي.
- إشعار اجتماع الجمعية العمومية.

برامج التوعية المستمرة والتخطيط والتقييم لتعاقب الموظفين

برامج توعية مجلس الإدارة

يقدم «الإمارات الإسلامي» جلسات توعية مستمرة لمجلس الإدارة خلال العام حول مجموعة متنوعة من الموضوعات ذات الصلة بالأعمال التجارية. ويتم إعداد هذه الموضوعات التوعوية بالتشاور مع مجلس الإدارة. وهي تغطي القضايا الرئيسية التي تعتبر ذات صلة ومناسبة للتحديات والمخاطر الجارية أو الناشئة على الأعمال، إضافة إلى أي متطلبات تنظيمية.

خلال عام ٢٠٢٣، تم تقديم جلسات التوعية التالية لمجلس الإدارة، بما في ذلك جلسات حول اللوائح والحوكمة والتقنيات الناشئة، إلى المجلس:

جلسات توعية مجلس الإدارة

الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

١. ما هي الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتأثيرها على المستثمرين والمنظمين؟
٢. أفق إعداد تقارير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
٣. دور مجلس الإدارة في الإشراف على الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

١. البيئة التنظيمية
٢. مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا
٣. التهديدات الناشئة.

الآراء الشرعية

١. الهيئة العليا الشرعية
٢. إطار عمل الحوكمة الشرعية
٣. لجنة الرقابة الشرعية الداخلية
٤. شعبة الرقابة الشرعية الداخلية

بناء على طلب من لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، تقدم الإدارة العليا عروضاً إضافية لأعضاء مجلس الإدارة، حول أي أمور قد تساعدهم على اكتساب الفهم والمعرفة بشكل أعمق في المصرف.

ويخصص مجلس الإدارة ما يكفي من الوقت والميزانية والموارد الأخرى لبرامج التوعية الخاصة به ويراجعها بانتظام لضمان اكتساب أعضاء مجلس الإدارة للمعرفة والمهارات ذات الصلة بواجباتهم ومسؤولياتهم الائتمانية والحفاظ عليها وتعزيزها.

تخطيط تعاقب أعضاء مجلس الإدارة

يراجع «الإمارات الإسلامي» تشكيل مجلس إدارته بانتظام للحفاظ على توافقه مع المتطلبات التنظيمية ودعم مبادئ استقلالية مجلس الإدارة وتنوعه وفعاليته. وتأخذ مراجعاتنا المستمرة النواحي التالية في الاعتبار:

- المهارات المطلوبة من مجلس الإدارة بشكل عام ومن كل لجنة من لجانه.
- مهارات ومدة عمل كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة.
- تنوع المجلس.
- استقلالية مجلس الإدارة.
- جميع المتطلبات التنظيمية الأخرى.

تقييم مجلس الإدارة

يلتزم مجلس الإمارات الإسلامي بمراقبة وتحسين أدائه وتطبيق أفضل الممارسات الدولية.

- يقوم مجلس الإدارة بمراجعة وتقييم أداء مجلس الإدارة وكل لجنة من لجان المجلس وكل عضو من أعضائه سنوياً، بموجب سياسة تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة في الإمارات الإسلامي. ومن خلال هذه العملية يدرك مجلس الإدارة كيفية رؤية أعضاء مجلس الإدارة لفعاليتهم، ويبرز مجالات القوة ومجالات التحسين ومن ثم يقدم صورة متكاملة لأداء مجلس الإدارة ولجانه.
- ويتم إجراء تقييم مستقل لمجلس الإدارة وكل لجنة من لجان المجلس وأعضاء مجلس الإدارة الفرديين، مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات، بواسطة مستشار خارجي مستقل، بما يتوافق مع أنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وخلال عام ٢٠٢٤، سيقوم «الإمارات الإسلامي» بتعيين مستشار خارجي لإجراء تقييم مستقل لأداء مجلس الإدارة ولجان المجلس وأعضاء مجلس الإدارة.

عملية التقييم الداخلي لمجلس الإدارة في الإمارات الإسلامي

نتائج عملية التقييم الداخلي لعام ٢٠٢٣

في إطار استطلاع تقييم مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٣، طلب المجلس ضمان تخصيص وقت كاف لمناقشة المسائل الرئيسية، وشجع على عقد اجتماعات إضافية حسب الضرورة من وقت لآخر.

وبشكل عام، أكد استطلاع تقييم مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٣ الاستنتاج التالي:

- يقوم مجلس الإدارة ولجانه بتأدية مهامهم بشكل جيد وقوي ومتنوع؛
- يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بمعرفة عامة جيدة بالأعمال وبالإمارات الإسلامي بشكل عام، وبمجموعة واسعة من مهارات العمل؛ و
- إن كمية المعلومات المقدمة إلى مجلس الإدارة كافية وتتماشى مع استراتيجية الإمارات الإسلامي طويلة الأجل.

إدارة تعارض المصالح ومعاملات الأطراف ذات الصلة

تعارض المصالح

- اعتمد المصرف «سياسة تعارض المصالح» لضمان تقديم تفاصيل جميع المعاملات التي قد يكون لعضو مجلس الإدارة فيها مصالح محتملة إلى مجلس الإدارة لمراجعتها والموافقة عليها.
- يجب على كل عضو منتدب، بمجرد تعيينه وعلى أساس ربع سنوي بعد ذلك، الإفصاح للمصرف عن جميع تعارضات المصالح الفعلية أو المحتملة.
- نتيجة للإفصاحات المكتوبة المقدمة من كل عضو، يقتنع مجلس الإدارة بأن الالتزامات الأخرى لأعضاء مجلس الإدارة لا تتعارض مع واجباتهم، أو في حالة نشوء تعارض، أن مجلس الإدارة على دراية كافية وأن السياسات موجودة لتقليل المخاطر.
- يجب على العضو المنتدب الذي لديه بأي شكل من الأشكال تعارض في المصالح فيما يتعلق بعقد فعلي أو مقترح أو ترتيبات مع المصرف أن يعلن عن طبيعة تلك المصلحة في اجتماع المجلس وأن يسجل طبيعة هذه المصلحة في المحضر. ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة التصويت على القرار المتعلق بهذا العقد أو تلك الترتيبات.
- وفي كل عام، يطلب قسم الامتثال في الإمارات الإسلامي إفصاحاً سنوياً من الإدارة العليا، يقوم بمراجعته للتأكد من أن التعيينات الخارجية لكل عضو من أعضاء الإدارة العليا تتماشى مع لائحة الحوكمة المؤسسية في دولة الإمارات العربية المتحدة للمصارف ووفقا لسياسات/إجراءات المصرف.

معاملات الأطراف ذات العلاقة

وفقا للوائح الحوكمة المؤسسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، يجب تعريف معاملات الأطراف ذات العلاقة وتحديدها، لمنع ما قد ينشأ من أي تعارض محتمل أو فعلي في المصالح.

وقد وضع «الإمارات الإسلامي» إطار عمل ومبادئ توجيهية للاستجابة للمخاطر والتدقيق في المعاملات المالية، والتي تفصل العمليات المعمول بها لتحديد وتقييم ومراقبة والإبلاغ عن مخاطر المصرف تجاه الأطراف ذات العلاقة. وتبرم معاملات الأطراف ذات العلاقة على أساس مستقل وتجاري صرف، وبالشروط التجارية العادية، ويستمر رصدها من قبل المجلس أو نيابة عنه. كما يحتفظ المصرف بسجل للأطراف ذات العلاقة وتفاصيل كل معاملة مع تلك الأطراف.

ويوضح الجدول التالي معاملات الأطراف ذات العلاقة لعام ٢٠٢٣:

العلاقة	نوع المعاملة	٢٠٢٣ (٠٠٠ درهم)	٢٠٢٢ (٠٠٠ درهم)
الشركة الأم والشركات ذات الصلة	التمويل والذمم المدينة الأخرى	٤٢٩,٧٤٣	٩٧١,١٥٧
أعضاء مجلس الإدارة والشركات ذات الصلة	التمويل والذمم المدينة الأخرى	٤,٢٤٠	٨,٦٧١
موظفي الإدارة الرئيسيين والشركات التابعة	التمويل والذمم المدينة الأخرى	٣,٥٩٢	١٦٤
الشركة الأم الرئيسية	ودائع المتعاملين والذمم الدائنة الأخرى	٩	١٨٣,٦٣٥
الشركة الأم والشركات ذات الصلة	ودائع المتعاملين والذمم الدائنة الأخرى	٤,٥٧٨,١٤٧	١,٥٠٥,١٥٦
أعضاء مجلس الإدارة والشركات ذات الصلة	ودائع المتعاملين والذمم الدائنة الأخرى	٩٩	١٦١
موظفي الإدارة العليا والشركات التابعة	ودائع المتعاملين والذمم الدائنة الأخرى	١٨,٩٨٣	١٧,٨٤٧
الشركة الأم الرئيسية	الاستثمار في الشركة الأم الرئيسية	١٨٦,٠٤٥	١٩١,٥٧٧
الشركات الأم والشركات ذات الصلة	القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات الإسلامية	٦٧,٤٧٦	١٠٣,٢٥٧
الشركات الأم والشركات ذات الصلة	القيمة العادلة السلبية للمشتقات الإسلامية	(١١٦,٨٥٨)	(٨١,١٣٠)
الشركات الأم والشركات ذات الصلة	المبلغ الاسمي للمشتقات الإسلامية	١٠,٨٠٤,٦٩٩	٩,٧٢٥,٥١٢
الشركات الأم والشركات ذات الصلة	النفقات المتكررة من شركات المجموعة	(٤٣٧,٨٢٦)	(٣٥١,٦٩٩)
الشركة الأم الرئيسية	الدخل من الاستثمار	٦,٤٤٣	٦,٤٤٣
الشركات الأم والشركات ذات الصلة	الإيرادات من تمويل الذمم المدينة	٥٥,١١٤	١٢,٥٢٧
الشركة الأم الرئيسية	التوزيع على الودائع	٣,٩١١	٤,٠٦١
الشركات الأم والشركات ذات الصلة	التوزيع على الودائع	٢٥,٨٠٠	٨,٥٩١
موظفي الإدارة العليا	استحقاقات الموظفين على المدى القصير	٣٠,٧٥٤	٢٤,٤٤٣
موظفي الإدارة العليا	استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة	١,٦٢	٣,٠٠٣
أعضاء مجلس الإدارة	رسوم اجتماع أعضاء مجلس الإدارة	٢,٨٣١	٣,٦٤٠

اعتبارا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، بلغت حسابات المتعاملين من الجهات ذات الصلة بالحكومة وتمويلها، بخلاف تلك التي تم الإفصاح عنها بشكل فردي، ٤٤.٢٪ و٤٤.٢٪ (٢٠٢٢: ٦٠.٦٪ و٤٠.٩٪) من إجمالي ودائع المتعاملين ومستحقات التمويل للمجموعة، على التوالي.

وهذه الكيانات هي كيانات تجارية تدار بشكل مستقل، وجميع التعاملات المالية مع المجموعة تتم بشروط تجارية عادية.

الشركة الأم والمجموعة القابضة هي بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع والشركة الأم الرئيسية هي مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية.

ملكية أعضاء مجلس الإدارة في الأسهم والأوراق المالية وزيادة الارتباطات الخارجية لهم

الملكية والمعاملات (الشراء والبيع) لمجلس الإدارة

لا يمتلك أي عضو مجلس إدارة أي حصة من أسهم الإمارات الإسلامي.

زيادة الارتباطات الخارجية لأعضاء مجلس الإدارة

من خلال تطبيق سياسة تعارض المصالح والسياسة الملائمة والمناسبة، يضمن مجلس الإدارة أن أي مناصب إدارية خارجية أو مصالح أخرى يملكها أي مدير (أو مدير معين يتم تعيينه في مجلس الإدارة):

- ليست مفرطة في العدد، كما هو مطلوب بموجب اللوائح ذات الصلة؛
- عدم أخذ فترة زمنية غير معقولة بما يخل بواجبات مجلس إدارة الإمارات الإسلامي؛ و
- لا تُشكّل أي تعارض في المصالح.

يمتثل الإمارات الإسلامي لجميع المتطلبات التنظيمية فيما يتعلق زيادة الارتباطات الخارجية، بما في ذلك الأحكام التالية:

- يجوز للعضو أن يشغل عضوية مجالس إدارة ما يصل إلى خمس (٥) شركات مساهمة عامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، لتشمل الشركات المساهمة العامة داخل المجموعة المصرفية.
- يجوز للمدير أن يشغل عضوية مجلس إدارة بنك واحد (١) فقط في دولة الإمارات العربية المتحدة وما يصل إلى أربعة (٤) بنوك خارج دولة الإمارات العربية المتحدة.
- يجب على أعضاء مجلس الإدارة الحصول على تصريح من مجلس الإدارة قبل قبول الترشيح للعمل في مجلس إدارة آخر ويجب ألا يكون هناك تعارض في المصالح.
- يجب على كل عضو منتدب أن يؤكد سنوياً أن لديه الوقت الكافي المتاح لإدارة الالتزامات الزمنية المطلوبة من الدور المناط به في المصرف.

كما يتبع الإمارات الإسلامي آلية توجب على أعضاء مجلس الإدارة أن يعلنوا على أساس ربع سنوي أن لديهم الوقت الكافي المتاح للقيام بواجباتهم مع المصرف.

ويبين الجدول التالي تعيينات الشركة المساهمة العامة التي يشغلها كل مدير ومدى امتثالها للوائح.

مجلس الإدارة	عدد الوظائف التي يشغلها في الشركات المساهمة العامة*	عدد الوظائف في البنوك خارج الدولة**	متوافق مع اللوائح	الوقت المتاح للإمارات الإسلامي كاف
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٣	٢	√	√
السيد/ بطي عبيد بطي الملا.	٤	لا يوجد.	√	√
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	٢	لا يوجد.	√	√
السيد/ سالم محمد عبيد الله	٥	لا يوجد.	√	√
السيد/ علي حميد علي العويس	٢	لا يوجد.	√	√
سعادة/ هدى سيد نعيم الهاشمي	٢	لا يوجد.	√	√
السيد/ شين نيلسون	١	٢	√	√

* بما فيها الإمارات الإسلامي
** بما فيها الشركات التابعة لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني

إدارة المخاطر والضوابط الداخلية

يعمل «الإمارات الإسلامي» ضمن إطار عمل شامل لحوكمة المخاطر وضعته المجموعة. وقد وضع «الإمارات الإسلامي» إطاراً شاملاً لإدارة المخاطر. تتم إدارة المخاطر بشكل استباقي داخل الإمارات الإسلامي من خلال العديد من المبادئ والمعايير والسياسات والهياكل التنظيمية الراسخة وموافقة السلطات وآليات القياس والرصد والرقابة.

يمكن إطار إدارة المخاطر المصرف من تحديد المخاطر الرئيسية وقياسها ومراقبتها وتخفيفها والإبلاغ عنها. يتم تصنيف أنواع المخاطر الرئيسية إلى «مخاطر مالية» و «مخاطر غير مالية»، ذلكَ أن المخاطرَ المالية تُحركها أحداثُ الأسواق المالية، بينما تكونُ المخاطرُ غير المالية مدفوعةً بأحداثٍ مُختلفةٍ مُتعلقةٍ بالسوق.

ويطبق المصرف ثلاثة خطوط دفاعية لنموذج إدارة المخاطر، الذي يتضمن الفصل بين المسؤوليات والضوابط والرصد والإبلاغ حسب الاقتضاء بالنسبة للمصرف من حيث حجمه وطبيعته وبيئته التنظيمية:

- تشكل وحدات الأعمال (إدارة العلاقات والمنتجات) خط الدفاع الأول.وهناك مخاطر تنشأ عن هذه الوحدات ولكنها تكون مسؤولةً ومُساءلةً عن الإدارة المستمرة لهذه المخاطر. ويشمل ذلك التقييم المباشر للمخاطر ومراقبتها والتخفيف من حدتها.
- ويشمل خط الدفاع الثاني الوحدات الوظيفية المتمثلة في إدارة المخاطر والمالية والموارد البشرية والشؤون القانونية والعمليات والتكنولوجيا والامتثال. وتُكمّل هذه الوحدات أنشطة المخاطر المتعلقة بخطوط الأعمال من خلال مسؤولياتها الخاصة بالمراقبة ورفع التقارير. حيث يتولون الإشراف على الأنشطة المنطوية على المخاطرة في المصرف وتقييم المخاطر والقضايا بشكل مستقل عن خطوط الأعمال. وتدعم هذه الوظائف أهمية دور الإدارة العليا ومديري الأعمال التنفيذيين في تحديد وتوثيق المعنيين بإدارة المخاطر كجزء من آلية الموافقة على المنتج الجديد وآلية التقييم والموافقة. وقد يعقد المعني بإدارة المخاطر أو لا يعقد اجتماعاً مع الوحدة الوظيفية الخاصة بالمخاطر في المصرف.
- يتكون خط الدفاع الثالث من وظيفة تدقيق داخلي مستقلة وفعالة، وهي توفر استعراضاً مستقلاً وضماناً موضوعياً بشأن جودة وفعالية نظام الرقابة الداخلية للمصرف وخطي دفاعه الأول والثاني.

يواجه الإمارات الإسلامي مجموعة واسعة من المخاطر، ويتم تضمين المخاطر الرئيسية في بيان قابلية تحمل المخاطر الخاص بالمصرف مع تحديد الحدود المناسبة. ويشكل بيان قابلية تحمل المخاطر المعتمد من المصرف عنصرا مهما في إطار عمل إدارة المخاطر، حيث يضع الحدود لضمان عمل «الإمارات الإسلامي» ضمن مستويات مقبولة من المخاطر والحفاظ على الامتثال لالتزاماته وتعهداته. كما يتم دعم مجلس الإدارة من خلال إطار عمل رقابي داخلي حكيم يوفر ضماناً بشأن العمليات المالية وغير المالية للإمارات الإسلامي، بما في ذلك عمليات التدقيق الداخلية والخارجية.

تم تصميم نظام الرقابة الداخلية لاتباع نهج متعدد المستويات ويتم تنفيذه على مختلف مستويات الحوكمة عبر أنحاء الإمارات الإسلامي. ويعتمد نظام الرقابة الداخلية على المساءلة والتفويض والتعاون داخل مختلف الإدارات ووظائف العمل، مما يشجع على مواءمة الأهداف والموارد والآليات المنشورة. ويقوم هذا النظام على أساس التحديد الواضح لمعايير ومسؤوليات أفضل الممارسات في مجال الحوكمة؛ حيث يتم تنفيذ السياسات والإجراءات المناسبة لخدمة كل إدارة ووحدة أعمال على نطاق المصرف. وتشمل الوظائف التي تساهم في نظام الرقابة الداخلية وظائف التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ومخاطر الائتمان والامتثال والمالية والقانونية والعمليات والتكنولوجيا والموارد البشرية والحوكمة المؤسسية.

تقدم وظائف التدقيق الداخلي والامتثال والمخاطر تقاريرها على أساس ربع سنوي إلى لجان مجلس الإدارة، بما في ذلك لجنة التدقيق الداخلي ولجنة مراجعة المخاطر. تقوم كل من لجنة المجلس للتدقيق ولجنة المجلس للمخاطر بإبلاغ مجلس الإدارة بأي مسائل مهمة، عند الاقتضاء.

- تضع لجنة المجلس للمخاطر استراتيجية المخاطر الشاملة ويوافق على الأطر المتعلقة بالمخاطر. كما تراجع بانتظام، حالات التعرض للمخاطر، وبيان القدرة على تحمل المخاطر، وتقارير تركز المخاطر، من خلال رصد المخاطر بشكل ربع سنوي وبدعم من إدارة المخاطر. وتشرف لجنة المجلس للمخاطر على إنشاء وتشغيل أنظمة إدارة المخاطر وتتلقى المستجدات على نحوٍ منتظمٍ بشأن فعاليتها.
- تلعب لجنة المجلس للتدقيق دوراً رئيسياً في تقييم وضمان جودة ونزاهة إفصاحات المصرف وبياناته المالية وتقاريره المالية والامتثال للمتطلبات التنظيمية. تقوم لجنة التدقيق بمراجعة فعالية الضوابط الداخلية وبيئة الحوكمة المؤسسية في المصرف، والإشراف على وظائف التدقيق الداخلي والخارجي والامتثال، بالإضافة إلى التدقيق الشرعي الداخلي والرقابة الشرعية الداخلية بالتنسيق مع لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في المصرف. وتشرف لجنة المجلس للترشيحات الإدارة والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على الحوافز والمكافآت الأخرى، التي تشمل النظر في هياكل المخاطر لملاءمة أداء الشركات، والمخاطرة والمسؤولية، وثقافة الشركات.

وهناك لجنة مستقلة ومنفصلة، هي لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، التي يتم تعيين أعضائها من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية بناء على ترشيح من مجلس الإدارة وموافقة الهيئة العليا الشرعية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي التي تنظر في المخاطر والضوابط الشرعية.

وتتوفر المزيد من التفاصيل عن هاتين اللجنتين في أقسام لاحقة من هذا التقرير.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تنسجم سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة مع ثقافة «الإمارات الإسلامي» وبيئته الرقابية وأهدافه طويلة الأجل. تراجع لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وترفع التوصيات السنوية إلى مجلس الإدارة بشأن كيفية ومقدار مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، مع الأخذ في الاعتبار مقدار الوقت الذي يمنحونه للإمارات الإسلامي، بالإضافة إلى نطاق وتعقيد مسؤولياتهم، ومن بينها العمل في لجان المجلس. وقد حصل أعضاء اللجنة على بدل قدره ٢٠,٠٠٠ درهم إماراتي عن كل اجتماع حضروه أثناء عام ٢٠٢٣. ويقترح مجلس الإدارة مبلغ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على المساهمين.

يوضح الجدول التالي إجمالي أتعاب مجلس الإدارة المدفوعة لكل من أعضاء مجلس إدارة الإمارات الإسلامي خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

عضو مجلس الإدارة	المنصب	المكافآت المدفوعة في عام ٢٠٢٣ (درهم)
السيد/ هشام عبد الله القاسم	رئيس مجلس الإدارة	٢,٠٠٠,٠٠٠
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	نائب رئيس مجلس الإدارة	١,٠٠٠,٠٠٠
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	عضو مجلس الإدارة	١,٠٠٠,٠٠٠
السيد/ سالم محمد عبيد الله	عضو مجلس الإدارة	١,٠٠٠,٠٠٠
السيد/ علي حميد علي العويس	عضو مجلس الإدارة	١,٠٠٠,٠٠٠
سعادة/ هدى سيد نعيم الهاشمي	عضو مجلس الإدارة	١,٠٠٠,٠٠٠
السيد/ شين نيلسون	عضو مجلس الإدارة	لا يوجد

وتمت الموافقة على مبلغ إجمالي قدره ٧ ملايين درهم إماراتي لأعضاء مجلس الإدارة من قبل المساهمين لكل من السنتين الماليتين ٢٠٢١ و٢٠٢٢. ومن المقترح أن يتم التوصية بنفس مستوى المكافآت البالغ ٧ ملايين درهم للسنة المالية ٢٠٢٣ للموافقة عليه من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٤.

لجنة المجلس للتدقيق

السيد/ سالم محمد عبيد الله

الصلاحيات

تشمل مسؤوليات لجنة المجلس للتدقيق توفير الإشراف على:

- مؤهلات واستقلالية وأداء المدققين الخارجيين للمصرف؛
- مؤهلات واستقلالية وأداء إدارات التدقيق الداخلي والامتثال والتدقيق الشرعي الداخلي والرقابة الشرعية الداخلية في المصرف؛
- نظام الرقابة الداخلية لمصرف للتأكد من أنه يغطي بشكل كاف سير أعمال المصرف، مع مراعاة الضوابط الداخلية للمصرف على التقارير المالية والإفصاح؛
- كفاية وفعالية بيئة الحوكمة المؤسسية؛ و
- امتثال المصرف للمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها (بما في ذلك اللوائح الشرعية)، ومع سياسات المصرف (ما لم يتم تفويضه على وجه التحديد إلى لجان مجلس الإدارة الأخرى).

بيان من رئيس لجنة المجلس للتدقيق

وفي عام ٢٠٢٣، عقدت لجنة المجلس للتدقيق أربعة اجتماعات استعرضت خلالها النتائج المالية للمصرف للسنة المنتهية في عام ٢٠٢٢ والنتائج المالية الفصلية لعام ٢٠٢٣، ووفرت الرقابة على التدقيق الداخلي والحوكمة والامتثال والتدقيق الشرعي الداخلي والمسائل المتعلقة بالرقابة الشرعية الداخلية.

واستعرضت اللجنة تقرير المدقق الخارجي حول البيانات المالية السنوية والربع سنوية، وحرصت على أن تركز خطة التدقيق الداخلي القائمة على المخاطر لعام ٢٠٢٣ على مجالات المخاطر الرئيسية، مؤكدة أن الحوكمة والضوابط الداخلية في «الإمارات الإسلامي» لا تزال قوية. استعرضت لجنة المجلس للتدقيق باستمرار التقدم المحرز في القضايا الهامة التي أثارتها هيئة التدقيق الداخلي وجهاز الرقابة المالية. وركز أيضا على الضوابط الموضوعة للتصدي لعمليات الاحتيال الفعلية والمحتملة.

وتلقت لجنة المجلس للتدقيق من الرئيس التنفيذي للامتثال في «الإمارات الإسلامي» تحديثات حول التقدم المحرز في تنفيذ المصرف للتغييرات التنظيمية الرئيسية كما هو مطلوب، بالإضافة إلى تحديثات حول أنشطة المصرف فيما يتعلق بمراقبة وإدارة مخاطر الجرائم المالية، بما في ذلك غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات ومخاطر تمويل انتشار التسلح. كما قامت لجنة المجلس للتدقيق بمراجعة / اعتماد خطة مراقبة الامتثال وسجل الهدايا والضيافة.

علاوة على ذلك، تلقت لجنة المجلس للتدقيق تحديثات منتظمة مشتركة من إدارة الامتثال والتدقيق حول الدراسات والنتائج الأساسية التي توصل إليها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وراجعت ووافقت على الإجراءات المغلقة المقترحة والتمديد في تواريخ الاستحقاق على التوالي.

وخلال العام، قامت لجنة المجلس للتدقيق أيضا بتحديث اختصاصاتها لتتواءم مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات.

وسيتضمن جدول أعمال اللجنة في عام ٢٠٢٤ أربعة اجتماعات على الأقل تركز على سلامة البيانات المالية للمصرف وممارسات الحوكمة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٩، والمخاطر الناشئة، وتقييم أنشطة المصرف والإشراف عليها وأداء إدارات التدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي والامتثال، فضلاً عن أداء المدقق الخارجي.

كما ستضمن لجنة المجلس للتدقيق أن تعكس خطة التدقيق الداخلي في «الإمارات الإسلامي» المخاطر الناشئة، وتوفر الضمانات اللازمة في البيئة الاقتصادية والتشغيلية الحالية المتطورة.

بصفتي رئيس لجنة المجلس للتدقيق، أقر بموجبه عن مسؤوليتي عن تصريف مهام اللجنة وضمان فعاليتها بموجب اختصاصاتها.

السيد/ سالم محمد عبيد الله
رئيس لجنة المجلس للتدقيق

اجتماعات لجنة المجلس للتدقيق في عام ٢٠٢٣

تاريخ الاجتماع	البنود الرئيسية في جدول الأعمال	عدد الحضور
٢٥ يناير، ٢٠٢٣	• مراجعة النتائج المالية للمصرف للسنة المنتهية في ٢٠٢٢ وتقرير مدقق الحسابات الخارجي • مراجعة خطة التدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي لعام ٢٠٢٣ • مراجعة التحديثات على تقرير مفتّش مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي • مراجعة التدقيق الداخلي والامتثال والمسائل المتعلقة بالشريعة والحوكمة	٣/٣
٢٦ أبريل، ٢٠٢٣	• مراجعة النتائج المالية للمصرف للربع الأول من عام ٢٠٢٣ وتقرير مراجعة المدقق الخارجي • مراجعة تحديثات تقارير المفتّشين في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي • مراجعة التدقيق الداخلي والامتثال والمسائل المتعلقة بالشريعة والحوكمة	٣/٣
٢٦ يوليو،٢٠٢٣	• مراجعة النتائج المالية للمصرف للربع الثاني من عام ٢٠٢٣ وتقرير مراجعة المدقق الخارجي • مراجعة تحديثات تقارير المفتّشين في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي • مراجعة التدقيق الداخلي والامتثال والمسائل المتعلقة بالشريعة والحوكمة	٣/٣
٢٥ أكتوبر، ٢٠٢٣	• مراجعة النتائج المالية للمصرف للربع الثالث من عام ٢٠٢٣ وتقرير مراجعة مدقق الحسابات الخارجي • تحديث اختصاصات لجنة المجلس للتدقيق • مراجعة التدقيق الداخلي والامتثال والمسائل المتعلقة بالحوكمة	٣/٣

تشكيل اللجنة

تم تعيين رئيس وأعضاء لجنة المجلس للتدقيق من قبل مجلس الإدارة، بعد النظر على النحو الواجب في توصيات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. ويتوافق تشكيل لجنة التدقيق المصرفي مع المتطلبات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والتي تتطلب ثلاثة (٣+) أعضاء غير تنفيذيين، بما في ذلك رئيس مستقل متميز عن رئيس مجلس الإدارة واللجان الأخرى، الذين يتمتعون مجتمعين بخبرة في ممارسات التدقيق وإعداد التقارير المالية والمحاسبة والامتثال.

السيد/ سالم محمد عبيد الله.
رئيس مجلس الإدارة
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

السيد/ علي حميد علي العويس
عضو
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

السيد/ شين نيلسون
عضو
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

تقارير لجان مجلس الإدارة تتمة

لجنة المجلس للمخاطر

السيد/ علي حميد علي العويس

الصلاحيات

توفر لجنة المجلس للمخاطر الإشراف على إدارة المخاطر، في إطار مسؤوليتها عن تقديم المشورة لمجلس الإدارة بشأن استراتيجية المخاطر الشاملة وقابلية المصرف لتحمل المخاطر والاستعداد لتحمل المخاطر.

ويشمل نطاق المخاطر التي تغطيها لجنة المجلس للمخاطر، على سبيل المثال لا الحصر: مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر الأصول والخصوم، مخاطر رأس المال، مخاطر التشغيل، مخاطر السلوك (ضمان الامتثال لأنظمة ومعايير حماية المستهلك من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي)، ومخاطر السمعة، ومخاطر الامتثال / الجرائم المالية، والمخاطر القانونية، والمخاطر الاستراتيجية، ومخاطر الشريعة الإسلامية، والمخاطر النموذجية، والمخاطر البيئية والاجتماعية. كما تشرف لجنة المجلس للمخاطر على عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وعملية اختبار الأوضاع الضاغطة للتأكد من أن مستوى رأس مال المصرف كاف لتلبية الحد الأدنى الذي تشترطه السلطات الرقابية ودعم استراتيجيته حتى في بيئة صعبة.

تشمل المسؤوليات الأساسية للجنة المجلس للمخاطر الإشراف على:

- مواءمة الأهداف الاستراتيجية للمصرف مع ملف المخاطر والاستعداد لتحمل المخاطر.
- تطوير وتنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر في المصرف والسياسات والإجراءات والعمليات والأنظمة والضوابط المناسبة؛
- إدارة نماذج قياس المخاطر وتسعيرها والأدوات ومراقبة فعالية هذه الأدوات؛
- الحفاظ على الحوكمة الفعالة والإشراف على إدارة مخاطر السلوك والامتثال؛
- الامتثال للمتطلبات التنظيمية المتعلقة بإدارة المخاطر؛
- تقارير المصرف العامة عن مسائل إدارة المخاطر؛ و
- استقلالية وفعالية إدارات إدارة المخاطر على مستوى المصرف.

بيان من رئيس لجنة المجلس للمخاطر

خلال عام ٢٠٢٣، عقدت لجنة المجلس للمخاطر أربعة اجتماعات، أدت خلالها مهامها وفقا لاختصاصات لجنة المجلس للمخاطر وامتثالاً لها. وحيث قامت لجنة المجلس للمخاطر خلال العام، بما يلي:

- التأكد من أن المصرف لديه إطار عمل شامل لإدارة المخاطر وبيان قابلية تحمل المخاطر لإدارة هذه المخاطر، وضمان الالتزام بذلك.
- تلقى من رئيس إدارة الامتثال في «الإمارات الإسلامي» تحديثات حول التقدم المحرز في تنفيذ المصرف للتغييرات التنظيمية الرئيسية كما هو مطلوب، بالإضافة إلى تحديثات حول أنشطة المصرف فيما يتعلق بمراقبة وإدارة مخاطر الجرائم المالية، بما في ذلك مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات وتمويل انتشار التسلح.
- استعرض إنشاء إطار عمل شامل لحماية المستهلك من أجل إدارة مخاطر السلوك.
- توفير الإشراف الفعال على عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وعملية اختبار الأوضاع الضاغطة للتأكد من أن مستوى رأس مال المصرف كاف لتلبية الحد الأدنى الذي تشترطه السلطات الرقابية ودعم استراتيجيته حتى في البيئة الصعبة.
- الإشراف على إدارة مخاطر المناخ سريعة التطور، والمخاطر التنظيمية ومخاطر الامتثال، بما في ذلك تقييم مخاطر الجرائم المالية، بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية.
- الإشراف على سياسات المخاطر والائتمان الخاصة بالمصرف وغيرها من السياسات لضمان الامتثال التنظيمي والتنفيذ الفعال.
- استعرض عدداً كبيراً من المسائل الأخرى، بما في ذلك المخاطر الرئيسية والناشئة، وتجربة المتعاملين وتصنيفاتهم، وترتيبات التعهيد للمصرف.

وبالنظر إلى عام ٢٠٢٤، ستواصل لجنة المجلس للمخاطر التركيز على إطار حوكمة المخاطر وقابلية تحمل المخاطر في «الإمارات الإسلامي». كما ستبقي لجنة المجلس للمخاطر والناشئة تحت المراجعة المستمرة، في سياق بيئة جيوسياسية عالمية وإقليمية سريعة التطور تماشياً مع ظروف السوق. كما ستواصل لجنة المجلس للمخاطر ضمان بقاء إطار عمل حوكمة المخاطر قوياً وفعالاً في سياق البيئة التشغيلية للمصرف واستراتيجيته، بما يتوافق مع ظروف السوق المتغيرة، والمتطلبات التنظيمية، وطبيعة وحجم وتعقيد «الإمارات الإسلامي».

تشكيل اللجنة

تم تعيين رئيس وأعضاء لجنة المجلس للمخاطر من قبل مجلس الإدارة، بعد النظر على النحو الواجب في توصيات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. يتوافق تشكيل لجنة المجلس للمخاطر مع المتطلبات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والتي تتطلب ثلاثة («٣») أعضاء غير تنفيذيين، بما في ذلك أعضاء الأغلبية المستقلين ورئيس مستقل متميز عن رئيس مجلس الإدارة وأي لجان أخرى. يتمتع الأعضاء مجتمعين بخبرة في قضايا وممارسات إدارة المخاطر.

السيد/ علي حميد علي العويس
الرئيس
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
عضو
رئيس مجلس إدارة غير مستقل عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

السيد/ سالم محمد إبراهيم عبيد الله
عضو
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي.

في عام ٢٠٢٤، من المقرر أن تجتمع لجنة المجلس للمخاطر أربع مرات على الأقل للوفاء بمسؤولياتها وتصعيد الأمور الرئيسية إلى مجلس الإدارة.

بصفتي رئيس لجنة المجلس للمخاطر، أقر بمسؤوليتي عن تصريف مهام لجنة المجلس للمخاطر وضمان فعاليتها بموجب اختصاصاتها.

السيد/ علي حميد علي العويس
رئيس لجنة المجلس للمخاطر

اجتماعات لجنة المجلس للمخاطر في عام ٢٠٢٣

تاريخ الاجتماع	البنود الرئيسية في جدول الأعمال	عدد الحضور
١٥ فبراير ٢٠٢٣	• بيان قابلية تحمل المخاطر وتقرير المراقبة الخاص بالمصرف • استعراض إطار حماية المستهلك • الترتيبات الأساسية عن الاستعانة بمصادر خارجية • تقارير الامتثال • اتجاهات المخاطر الناشئة الرئيسية • التقارير والمستجدات التنظيمية • مستجدات المحفظة • مراجعة السياسات • مستجدات مخاطر السيولة	٣/٣
١٧ مايو ٢٠٢٣	• التقارير والمستجدات التنظيمية • تقرير المصرف لمراقبة قابلية تحمل المخاطر • اتجاهات المخاطر الناشئة الرئيسية • السياسات والاختصاصات • تقارير الامتثال • مستجدات المحفظة • مستجدات مخاطر السيولة • تقرير عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال للمصرف • الترتيبات الأساسية عن الاستعانة بمصادر خارجية	٣/٣
١٣ سبتمبر، ٢٠٢٣	• مستجدات اختصاصات لجنة المجلس للمخاطر • مستجدات السياسة • التقارير والمستجدات التنظيمية • تقرير المصرف لمراقبة قابلية تحمل المخاطر • تقارير الامتثال • مستجدات المحفظة • مستجدات مخاطر السيولة • إجراء تقرير إدارة المخاطر	٣/٣
١٥ نوفمبر، ٢٠٢٣	• التقارير التنظيمية والتحديثات • تقرير المصرف لمراقبة قابلية تحمل المخاطر • اتجاهات المخاطر الناشئة الرئيسية • تحديثات السياسة • تقارير الامتثال • تحديثات المحفظة • الترتيبات الرئيسية عن الاستعانة بمصادر خارجية	٣/٣

لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

السيد/ بطي عبيد بطي الملا

الصلاحيات

تشمل المسؤوليات الأساسية للجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الإشراف على:

- المسائل المتعلقة بمجلس الإدارة، بما في ذلك التكوين والترشيح والتقييم وخطط التعاقب وسياسات المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة؛
- الخطة التعريفية لمجلس الإدارة وبرنامج التوعية التابع لمجلس الإدارة؛
- رفع التقارير بشأن مسائل الحوكمة المؤسسية والمكافآت، وتطوير إطار الحوكمة المؤسسية والأنظمة والضوابط؛
- استراتيجية الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والاستدامة المؤسسية؛
- ثقافة الشركة وقيمها، بما في ذلك ثقافة الحوكمة في المصرف؛
- سياسات الاختيار والتقييم والتعاقب والمكافآت للإدارة العليا؛
- استراتيجية الموارد البشرية بما في ذلك استراتيجيات التوطين واكتساب المواهب وتنوع القوى العاملة والاحتفاظ بها.
- استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وأن يظل أعضاء مجلس الإدارة المستقلون مستقلين على أساس مستمر؛ و
- تخطيط القوى العاملة ومواءمتها مع الأهداف والاستراتيجيات.

بيان رئيس لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

خلال عام ٢٠٢٣، عقدت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات أربعة اجتماعات وأدت واجباتها وفقاً لاختصاصاتها وامتثالاً لها. خلال العام، تضمنت البنود الرئيسية التي أجرتها لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ما يلي:

- تقييم فعالية برامج المكافآت (بما في ذلك المكافآت المتغيرة) والتأجيلات لضمان توافقها مع استراتيجية الإمارات الإسلامي وأهدافه وثقافته وقيمه وقدرته على تحمل المخاطر.
- مراجعة التحسينات التي أدخلت على إطار الحوكمة المؤسسية في المصرف عن طريق تحديث اختصاصات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات، وإنشاء خطابات تعيين أعضاء مجلس الإدارة ومراجعة عملية التقييم الداخلي لمجلس الإدارة واللجان وأعضائها ونتائجها.
- الإشراف على إطار عمل الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في المصرف ومراجعة سياسات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والإفصاحات.
- مراجعة الهيكل التنظيمي للمصرف، بما في ذلك تعيين الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي للموارد البشرية.
- مراقبة أداء ومكافآت الإدارة العليا.
- مراجعة استراتيجية التوطين للمصرف بما يتوافق مع المبادئ التوجيهية المحدثة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وضمان أن إطار التوطين الخاص به يطور المواهب الوطنية الإماراتية بشكل فعال ويلبي أهداف التوطين التي حددها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- مراقبة التطور الشامل لثقافة «الإمارات الإسلامي» لتعزيز بيئة صحية ومشاركة الموظفين بما يحقق نجاح «الإمارات الإسلامي».

ومن المقرر أن تجتمع لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات أربع مرات على الأقل في عام ٢٠٢٤، وستواصل إعطاء الأولوية لتطوير استراتيجية التوطين في «الإمارات الإسلامي»، مع التركيز على تحسين آلية التوظيف، والاحتفاظ بالمواهب الإماراتية، والتنوع والشمول، من أجل ضمان بقاء «الإمارات الإسلامي» في مركز «مكان العمل المفضل».

كما ستواصل لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الإشراف على سياسات وآليات المكافآت لضمان بقائها مناسبة لمجموعة المواهب في المصرف والمساهمة في النجاح والتقدم في المستقبل، وفقا للمتطلبات التنظيمية.

ومن منظور الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ستواصل لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التركيز على المجالات التي من شأنها رفع درجة تصنيفات وإفصاحات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمصرف، بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية ومتطلبات السوق، كما سيشرف على وضع إطار عمل التمويل المستدام.

وبصفتي رئيسا للجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، أقر بهذا بواجبي في الاضطلاع بمسؤوليات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بموجب اختصاصاتها وضمان فعاليتها.

السيد/ بطي عبيد بطي الملا
رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

اجتماعات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في عام ٢٠٢٣

تاريخ الاجتماع	البنود الرئيسية في جدول الأعمال	عدد الحضور
١ فبراير، ٢٠٢٣	• أجور الإدارة العليا وأداؤها • تحليل مكافأة الأداء لعام ٢٠٢٢ • مستجدات التوطين • مراجعة سياسة المكافآت (بما في ذلك قواعد خطة النقد المؤجل) • مراجعة خطابات تعيين أعضاء مجلس الإدارة واستمارات التقييم • إطار عمل إدارة النتائج • الأدوار المصنفة على أنها ذات مخاطر مادية • قواعد الخطة المؤجلة • تحليل القوى العاملة	٣/٣
١٩ أبريل، ٢٠٢٣	• تحديث اختصاصات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات • مراجعة تقييم أداء مجلس الإدارة • مراجعة رواتب الإدارة العليا • مستجدات التوطين • مراجعة سياسة المكافآت • مراجعة الأجور السنوية وبدل حضور الجلسات لأعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية • تحليل القوى العاملة	٣/٣
١٢ يوليو، ٢٠٢٣	• مراجعة الهيكل التنظيمي للمصرف • مستجدات التوطين • تحليل القوى العاملة	٣/٣
١٥ نوفمبر، ٢٠٢٣	• تعيين الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي للموارد البشرية • تحديثات الموارد البشرية • تحديثات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات • مستجدات التوطين • نموذج مكافأة الأداء والمواءمة مع اللوائح • تحليل القوى العاملة • الأدوار المصنفة على أنها ذات مخاطر مادية	٣/٣

تشكيل اللجنة

يتوافق تكوين لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات مع المتطلبات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والتي تتطلب ثلاثة («٣») أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين، بما في ذلك مديران مستقلان («٢»).

السيد/ بطي عبيد بطي الملا
رئيس مجلس الإدارة
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي غير مستقل

السيد/ سالم محمد عبيد الله
عضو
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي.

السيد/ علي حميد علي العويس
عضو
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي.

لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

السيد/ هشام عبد الله القاسم

الصلاحيات

تشمل المسؤوليات الأساسية للجنة المجلس للائتمان والاستثمار الإشراف على:

- إدارة المخاطر الائتمانية والمحافظ الاستثمارية؛
- فعالية استراتيجية وسياسات مخاطر الائتمان والاستثمار؛
- اعتماد المنتجات والخدمات الجديدة، والحدود الائتمانية المصرفية والخاصة بالبلد، والتسهيلات الائتمانية والاستثمار والأصول؛
- مراجعة مواءمة تصنيف مخاطر الائتمان مع استراتيجية العمل وقابلية تحمل المخاطر؛
- تفويض سلطة منح التمويل إلى لجان الإدارة ومعتمدي الائتمان والأعمال و «معايير الاكتتاب الائتماني»؛ و
- مراجعة المنتجات والخدمات الجديدة، ومعايير الاكتتاب الائتماني، والحدود الائتمانية للمصرف والبلدان التي سيتم تضمينها.

بيان من رئيس لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

خلال عام ٢٠٢٣، عقدت لجنة المجلس للائتمان والاستثمار ٤٦ اجتماعاً استعرضت خلالها ووافقت على ما يلي:

- فعالية استراتيجية وسياسات مخاطر الائتمان والاستثمار، وتفويض سلطات منح التمويل إلى لجان الإدارة والمعتمدين على الائتمان والأعمال.
- تكوين المحفظة وجودة المحفظة والأداء والامتثال، بما في ذلك الموافقة على الانكشافات الائتمانية عالية القيمة واستثناءات البوليصة.
- الاكتتاب ووضع الثبات للمصرف، وأي خروقات جوهرية لحدود المخاطر وكفاية الإجراءات المقترحة.
- المنتجات والخدمات الجديدة، والحدود الائتمانية المصرفية والخاصة بالبلد، ومقترحات التسهيلات الائتمانية، والاستثمارات، وإدارة الأصول، وإعادة الهيكلة المالية، ووحدة التسوية، وفقاً لإطار عمل سلطة التمويل المفوضة المعمول به.

وخلال العام، قامت لجنة المجلس للائتمان والاستثمار أيضاً بتحديث اختصاصاتها لتتواءم مع المتطلبات التنظيمية. وفي عام ٢٠٢٤، ستواصل لجنة المجلس للائتمان والاستثمار اجتماعاتها أسبوعياً للتركيز على استراتيجية «الإمارات الإسلامي» ومراقبة فعالية الائتمان والاستثمار والسياسات ذات الصلة. وعلى وجه التحديد، ستقوم لجنة المجلس للائتمان والاستثمار بما يلي:

- دراسة تدابير الكفاءة التكتيكية وقصيرة الأجل المتعلقة بالمحافظ الائتمانية والاستثمارية، بسبب التغيرات في ظروف السوق وتحسين التكلفة، والتغييرات في نماذج التشغيل، والرقمنة على خلفية ظروف السوق المتغيرة.
- مواصلة تتبع تنفيذ الإمارات الإسلامي لاستراتيجيته وقابلية تحمل المخاطر.
- الإشراف على سياسات الإمارات الإسلامي المعمول بها، والموافقة على الحدود الائتمانية المصرفية والقطرية، ومقترحات الائتمان، وتقارير المحافظ، وإطار عمل سلطة التمويل المفوّضة، والمنتجات والخدمات الجديدة.

تشكيل اللجنة

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس مجلس الإدارة
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي غير مستقل

السيد/ سالم محمد عبيد الله.
عضو
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني
عضو
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

السيد/ شين نيلسون
عضو
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

بصفتي رئيساً للجنة المجلس للائتمان والاستثمار، أقرّ بمسؤوليتي عن تصريف مهام لجنة المجلس للائتمان والاستثمار وضمان فعاليتها بموجب اختصاصاتها.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس لجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة

اجتماعات لجنة المجلس للائتمان والاستثمار المنعقدة خلال عام ٢٠٢٣

تاريخ الاجتماع	البنود الرئيسية في جدول الأعمال
خلال عام ٢٠٢٣، عقدت لجنة المجلس للائتمان والاستثمار اجتماعاً.	• التسهيلات الائتمانية • سياسات الائتمان والاستثمار • أداء الأعمال • استراتيجية مخاطر الائتمان والاستثمار • الامتثال للوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي واللوائح الأخرى ذات الصلة • مراجعة تكوين المحفظة وجودتها وأدائها وامتثالها

لجنة المجلس لمعادلة الأرباح ("لجنة المجلس لمعادلة الأرباح")

السيد/ هشام عبد الله القاسم

الصلاحيات

تشمل المسؤوليات الأساسية للجنة المجلس لمعادلة الأرباح الإشراف على:

- سياسات واستراتيجيات الاستثمارات الإسلامية، واستراتيجيات إدارة المخاطر التجارية المنقولة؛
- المراجعات المنتظمة لسياسات الاستثمار الإسلامية وأداء محفظة الأصول التي تستثمر فيها أموال أصحاب الحسابات الإسلامية؛
- مراقبة وتدقيق استخدام الاحتياطيات مثل احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار وتقديم التوصيات المناسبة إلى مجلس الإدارة؛ و
- تنفيذ إطار سياسة الحوكمة، بهدف أساسي هو حماية مصالح أصحاب المصلحة، بما يتوافق مع قرارات الهيئة العليا الشرعية ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

تشكيل اللجنة

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس مجلس الإدارة
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي غير مستقل

السيد/ بطي عبيد بطي الملا
عضو
نائب رئيس مجلس إدارة غير مستقل عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

د. سالم العلي
عضو خارجي
ممثل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

بيان من رئيس لجنة المجلس لمعادلة الأرباح

خلال عام ٢٠٢٣، اجتمعت لجنة المجلس لمعادلة الأرباح أربع مرات وواصلت عملها بما يتوافق مع اختصاصاتها، بهدف أساسي هو حماية مصالح أصحاب المصالح، بخلاف المساهمين، بما يتوافق مع قرارات الهيئة العليا الشرعية ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية. وتضمنت الأمور الرئيسية التي استعرضتها لجنة المجلس لمعادلة الأرباح خلال عام ٢٠٢٣، من بين أمور أخرى:

- سياسات واستراتيجيات الاستثمارات واستراتيجيات إدارة المخاطر التجارية المنقولة.
- سياسات الاستثمار وأداء محفظة الأصول التي تستثمر فيها أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية.
- استخدام الاحتياطيات مثل احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار، والتدقيق فيها وتقديم التوصيات المناسبة إلى مجلس الإدارة.
- ضمان سياسة وعمليات وإجراءات رقابة صارمة ودؤوبة على (أ) أنشطة التمويل والاستثمار التي يقوم بها المصرف باستخدام أموال أصحاب حسابات الاستثمار؛ و (ب) الواجبات الائتمانية التي يؤديها المصرف.
- مستوى تخصيص الاحتياطي، وضمان أنه مناسب وعادل لكل من أصحاب حسابات الاستثمار الحاليين والجدد.
- الإفصاحات التي يقوم بها المصرف فيما يتعلق بتخصيص الأصول واستراتيجيات الاستثمار فيما يتعلق بحسابات الاستثمار، من أجل مراقبة أداء المصرف عن كثب كمدير لهذه الحسابات.
- الموافقة على البنود الرئيسية المتعلقة بالامتثال لمتطلبات تنظيمية بشأن معادلة الأرباح.

وقامت لجنة المجلس لمعادلة الأرباح بانتظام بإطلاع المجلس على آخر المستجدات بشأن العمل الذي أنجزته اللجنة، وأبقت عضويتها قيد المراجعة كما أجرت تقييماً لفعالية اللجنة خلال العام.

وخلال عام ٢٠٢٤، ستواصل لجنة المجلس لمعادلة الأرباح عملها بما يتوافق مع اختصاصاتها وجميع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة.

بصفتي رئيساً للجنة المجلس لمعادلة الأرباح، أُقرّ بمسؤوليتي عن تصريف مهام اللجنة وضمان فعاليتها بموجب اختصاصاتها.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس لجنة معادلة أرباح مجلس الإدارة

اجتماعات لجنة المجلس لمعادلة الأرباح في عام ٢٠٢٣

تاريخ الاجتماع	البنود الرئيسية في جدول الأعمال	عدد الحضور
١٥ فبراير ٢٠٢٣	• مراجعة المخاطر التجارية وتحديثات الاحتياطيات • مراجعة سياسات واستراتيجيات الاستثمار • تحديثات التقارير التنظيمية للامتثال للمتطلبات التنظيمية بشأن معادلة الأرباح • اختصاصات اللجنة وتحديث سياساتها • مستجدات توزيع الأرباح	٣/٣
١٧ مايو ٢٠٢٣	• مراجعة المخاطر التجارية ومستجدات الاحتياطيات • تحديثات توزيع الأرباح	٣/٣
١٣ سبتمبر ٢٠٢٣	• مراجعة المخاطر التجارية وتحديثات الاحتياطيات • تحديثات توزيع الأرباح	٣/٣
١٥ نوفمبر ٢٠٢٣	• استعراض المخاطر التجارية المنقولة والتوصية بالاحتياطيات	٣/٣

اجتماعات لجنة مجلس الإدارة

حضور اجتماعات لجان مجلس الإدارة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

اسم العضو	لجنة المجلس للتدقيق ٤ اجتماعات مقررة	لجنة المجلس للمخاطر ٤ اجتماعات مقررة	لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ٤ اجتماعات مقررة	لجنة المجلس للائتمان والاستثمار ٤٦ اجتماعاً مقررة	لجنة المجلس لمعادلة الأرباح ٤ اجتماعات مقررة
السيد/ هشام عبد الله القاسم		ع (٤/٤)		ر (٤٦/٤٦)	ر (٤/٤)
السيد/ بطي عبيد بطي الملا			ر (٤/٤)		ع (٤/٤)
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني				ع (٤٦/٤٦)	
السيد/ علي حميد علي العويس	ع (٤/٤)	ر (٤/٤)	ع (٤/٤)		
السيد/ سالم محمد عبيد الله	ر (٤/٤)	ع (٤/٤)	ع (٤/٤)	ع (٤٦/٤٦)	
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي					
السيد/ شين نيلسون	ع (٤/٤)			ع (٤٦/٤٦)	
د. سالم العلي - ممثل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية					ع (٤/٤)

ملاحظة: ر = الرئيس وع = عضو. ويمثل الرقم الوارد بين قوسين عدد الجلسات التي حضرها كل منهم.
كما هو موضح أعلاه، تم دفع بدل لأعضاء اللجنة قدره ٢٠,٠٠٠ درهم إماراتي لكل اجتماع حضروه في عام ٢٠٢٣.

التنوع في الإدارة العليا

الجنس

الرجال ١٠

النساء ٢

مدة الخدمة

< أقل من ٣ سنوات	٪١٧
٣-٥ سنوات	٪٨
٥-٧ سنوات	٪٨
٧+ سنوات	٪٦٧

الجنسية

إماراتي	٪٥٨
هندي	٪٨
آخر	٪٣٤

تعويضات كبار المدراء

تم تصميم سياسة وهياكل المكافآت لدينا لجذب الموظفين الموهوبين والاحتفاظ بهم وتحفيزهم، كما يتم الحفاظ على توازن مناسب بين المكافآت الثابتة والمتغيرة.

يطبق الإمارات الإسلامي نظام المكافآت السنوية التقديرية للموظفين المؤهلين لتلك المكافأة. ويتم تحديد وعاء تمويل المكافآت على نطاق المصرف مع مراعاة قدرة المصرف على تحمل المخاطر والأداء النسبي لوحدات الأعمال. وأثناء تقييم أداء وحدة / أو موقع أعمال، يعتمد تقييم الأداء على كل من المعايير المالية وغير المالية. ويتميز نظام المكافآت السنوية التقديرية بالمرونة التامة، مما يسمح بإمكانية أن تكون قيم منح التعويض المتغيرة صفراً.

لا تتجاوز مستويات الأجور المتغيرة ١٠٠٪ من التعويض الثابت. وفي ظروف معينة، يسعى الإمارات الإسلامي إلى زيادة هذه المستويات إما بنسبة ١٥٠٪ من المكافآت الثابتة – بموافقة مجلس الإدارة أو بنسبة ٢٠٠٪ من المكافآت الثابتة – بموافقة الجمعية العمومية للمصرف.

وتشمل المكافآت الممنوحة بموجب نظام المكافآت السنوية التقديرية المكافآت النقدية المدفوعة بعد نهاية سنة الأداء، والمكافآت المؤجلة الممنوحة بموجب أحكام وشروط قواعد الخطة ذات الصلة. ويتم صرف المكافآت المؤجلة على شرائح على مدى عدد من السنوات وتخضع لتعديل الأداء والمصادرة والضبط والاسترداد ضمن حالات وشروط معينة.

وتخضع منح التعويضات المتغيرة لتسوية المخاطر اللاحقة على هيئة تسويات أثناء السنة، كجزء من عملية التعويض في نهاية العام، أو بعد الاستحقاق، أو بعد دفع المكافآت.

وتبلغ فترة الاسترداد ثلاث سنوات بعد تاريخ الدفع أو تاريخ استحقاق المكافأة ذات الصلة، أيهما يأتي لاحقاً. يمكن تطبيق تعديل المخاطر اللاحقة على أساس فردي أو جماعي، اعتماداً على ظروف الحدث وفي مجموعة من الظروف، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، إعادة صياغة المواد أو تراجع النتائج المالية للفترة ذات الصلة، والاحتيال أو الإهمال الجسيم من قبل فرد أو مجموعة من الموظفين والخطأ المادي أو الفشل في ضوابط إدارة المخاطر.

بلغ إجمالي مكافآت الإدارة ٣٢ مليون درهم عن عام ٢٠٢٣. ويتكون إجمالي المكافآت من الأجر الثابت (بما في ذلك مساهمات معاشات أصحاب العمل ومزايا ما بعد التوظيف المتراكمة) والتعويضات المتغيرة الممنوحة في عام ٢٠٢٣.

لمزيد من التفاصيل حول سياسة المكافآت وتصميم وهيكل عمليات المكافآت، يرجى الرجوع إلى تقرير الركيزة ٣.

لجان الإدارة

لدى الإمارات الإسلامي العديد من اللجان الإدارية، بما في ذلك اللجنة التنفيذية. وقد تم إنشاء عدد من اللجان الإدارية الإضافية للمساعدة في تنفيذ أهداف المصرف، والمساعدة في كفاءة وفعالية إدارة ورصد ومراقبة أعمال الإمارات الإسلامي.

ولكل لجنة من لجان الإدارة بنود مرجعية معتمدة تحدد سلطتها ومسؤولياتها وتواتر اجتماعاتها وممارساتها. وتساعد لجان إدارة المصرف في تحريك عملية صنع القرار عبر عدد من مجالات الأعمال، منها إدارة الأصول والمخاطر، والائتمان، والاستثمار، والمشتريات، وأمن المعلومات.

اللجنة التنفيذية	لجنة الإدارة	عدد الاجتماعات التي عقدت في عام ٢٠٢٣	مسئوليات اللجان
تشمل المسؤوليات الرئيسية للجنة التنفيذية ما يلي: • تدير أنشطة المصرف بطريقة تتفق مع استراتيجية العمل والقدرة على تحمل المخاطر، والمكافآت والسياسات الأخرى التي يضعها مجلس الإدارة. • تحديثات دورية حول جميع المسائل الجوهرية بما في ذلك التغييرات في استراتيجية العمل وقابلية تحمل المخاطر، وأداء المصرف ووضعه المالي، وخروقات حدود المخاطر أو قواعد الامتثال، وإخفاقات الرقابة الداخلية، والمسائل القانونية أو التنظيمية. عقدت اللجنة التنفيذية ١٢ اجتماعاً خلال عام ٢٠٢٣.	لجنة الإدارة للاستثمار	٤	يضمن توافق المحافظ الاستثمارية للمصرف مع الرؤية الاستراتيجية للمصرف ويراقب أداء هذه المحافظ ويقدم تقارير بذلك إلى مجلس الإدارة. كما تصدر لجنة المجلس للائتمان والاستثمار توصياتها بشأن استراتيجيات الاستثمار.
	لجنة الإدارة للائتمان	٥٠	تدير تسهيلات الائتمان والمخاطر المصرفية، وتسوية المديونية، والمخصصات والشطب، والتعديلات على التسعير، ودرجات المخاطر، والإعفاءات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية. كما تستعرض المنتجات والخدمات الجديدة والاستثمارات العقارية.
	لجنة الأصول والخصوم	١١	الإشراف على تقييم كفاية رأس المال للمصرف، ومراجعة تحمل السيولة وعدم تطابق مخاطر معدل الربح، وإدارة فجوات الاستحقاق وخطط التمويل.
	لجنة المخاطر التشغيلية	٤	تضمن التطبيق الفعال لإطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية في الإمارات الإسلامي.

اجتماعات الجمعية العمومية

تولى رئاسة اجتماع الجمعية العمومية ٢٠٢٣ رئيس مجلس إدارة الإمارات الإسلامي، وحضر الاجتماع، سواء شخصياً أو عبر الإنترنت، كافة أعضاء مجلس الإدارة ومدقق الحسابات الخارجي وممثل عن هيئة الأوراق المالية والسلع والمساهمين. وسجل محضر الاجتماع أمين سر مجلس إدارة المجموعة تمت الإفادة بقرارات اجتماع الجمعية العمومية لهيئة الأوراق المالية والسلع وللمساهمين من خلال إعلان السوق قبل افتتاح يوم التداول التالي في السوق.

وتضمنت أعمال اجتماع الجمعية العمومية ٢٠٢٣، العديد من بنود اجتماع الجمعية العمومية المعتادة الخاضعة للقرار العادي (كونها أغلبية بسيطة من الأصوات المؤهلة)، وعدد من الأمور التي تطلبت قرارات خاصة بنسبة ٧٥٪ من الأصوات المؤهلة. وقد تمت الموافقة على جميع القرارات المطروحة للموافقة عليها على النحو الواجب في اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٣. ويرد في الجدول التالي ملخصّ للقرارات التي قدمها المساهمون وأقروها (تمت الموافقة عليها):

المسألة المطروحة للموافقة عليها في اجتماع الجمعية العمومية ٢٠٢٣	نوع القرار
البيانات المالية وتقرير مجلس الإدارة الموافقة على تقرير مجلس الإدارة («المجلس») عن نشاط المصرف والبيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.	عادي
تقرير المدقق الخارجي الموافقة على تقرير المدقق الخارجي للمصرف عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.	عادي
تقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية الموافقة على تقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.	عادي
الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر الموافقة على الميزانية العمومية المدققة وحساب الأرباح والخسائر للمصرف للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.	عادي
مكافأة الموظفين الموافقة على مكافأة موظفي المصرف للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.	عادي
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة الموافقة على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.	عادي
توزيعات الأرباح الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح على مساهمي المصرف عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بناء على المبررات التي قدمها المجلس في تقريره للمساهمين.	عادي
إبراء ذمة مجلس الإدارة إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.	عادي
إخلاء أو رفض أو رفع دعاوى المسؤولية ضد مدقق الحسابات، حسب مقتضى الحال. إبراء ذمة مدقق الحسابات الخارجي من المسؤولية عن الأعمال التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.	عادي
تعيين المدقق الخارجي الموافقة على تعيين المدقق الخارجي للسنة المالية ٢٠٢٣ وتحديد أتعابه عن تلك السنة.	عادي
الموافقة على مقترحات برامج الأوراق المالية غير القابلة للتحويل الموافقة على مقترحات مجلس الإدارة بشأن الأوراق المالية غير القابلة للتحويل التي سيصدرها المصرف بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية ذات العلاقة.	خاص
تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للإمارات الإسلامي الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف وفقا للمرسوم رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١ والأنظمة والتشريعات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع دون قيود.	خاص
إخراج الزكاة الموافقة على تعديل النظام الأساسي للمصرف فيما يتعلق بحساب إخراج الزكاة نيابة عن مساهميه.	خاص
سلطة المجلس تفويض مجلس إدارة المصرف، و/أو أي شخص مفوض من قبل مجلس الإدارة، باتخاذ أي قرار أو اتخاذ أي إجراء قد يكون ضرورياً لتنفيذ القرارات العادية والخاصة التي ستعتمدها الجمعية العامة في هذا الاجتماع.	خاص

المدقق الخارجي

اختيار المدقق الخارجي

المدقق الخارجي المعين من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٣ للسنة المالية ٢٠٢٣ هو ديلويت وتوش (إم. إي). عملت ديلويت وتوش (إم.إي) لمدة خمس سنوات متتالية كمدقق خارجي لمصرف الإمارات الإسلامي. تمت عملية مناوبة شريك التدقيق لدى ديلويت أند توش (إم.إي) المسؤول عن التدقيق الخارجي بعد ثلاث سنوات. لا يجوز تعيين مكاتب تدقيق خارجي إلا لمدة أقصاها ست سنوات متتابعة.

بالإضافة إلى المسؤوليات الرئيسية للجنة المجلس للتدقيق المشار إليها أعلاه، تقوم لجنة المجلس للتدقيق أيضاً بمراجعة واعتماد نهج التدقيق الخارجي، ليشمل التقييم، والتعيين المستقل أو إعادة التعيين، وشروط المشاركة والتناوب لشركة التدقيق و / أو الشريك الرئيسي المسؤول عن التدقيق. وتشمل معايير الاختيار ضمان قدرة مكتب التدقيق على إدارة التدقيق بفعالية وكفاءة، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم وتعقيد «الإمارات الإسلامي»، فضلا عن ضمان الاستقلالية، وعدم وجود تعارض في المصالح، ووجود شريك وفريق تدقيق قوي ومقتدر.

كما تقوم لجنة المجلس للتدقيق بمراجعة نطاق التدقيق ونهجه للسنة التي يقترحها المدقق الخارجي. تتواصل لجنة المجلس للتدقيق مع فريق التدقيق الخارجي في عدد من المناسبات خلال العام، دون حضور أي من الإدارة العليا، لمناقشة التقارير الدورية والسنوية، ونتائج التدقيق، والتغييرات في معايير المحاسبة وإعداد التقارير، وغيرها من الأعمال الضرورية. تراجع لجنة المجلس للتدقيق أداء واستقلالية وجودة المدقق الخارجي سنوياً، بما في ذلك أي شروط وحدود تنظيمية تتعلق باستقلالية وتناوب ومؤهلات شركة التدقيق وموظفيها.

اسم مكتب التدقيق ومدقق الحسابات الشريك	ديلويت أند توش (إم.إي) السيد/ علي عبد العزيز
عدد السنوات المتتالية التي خدمها المدقق الشريك	عامان
إجمالي أتعاب تدقيق البيانات المالية الموحدة للإمارات الإسلامي لعام ٢٠٢٣	٠,٧ مليون درهم
رسوم أي خدمات غير التدقيق	لا يوجد

الرسوم

توافق لجنة المجلس للتدقيق على رسوم خدمات التدقيق الخارجي ضمن النطاق في بداية كل عام. وتشمل قائمة الخدمات، خدمات التدقيق والخدمات المتعلقة بالتدقيق وأي خدمات أخرى ذات صلة. ويمكن للجنة المجلس للتدقيق الموافقة على رسوم إضافية لخدمات المدققين الخارجيين التي قد تنشأ على مدار العام أو عندما تتجاوز الرسوم المبلغ المعتمد مسبقاً.

الخدمات الخاصة (غير التدقيق)

لم تكن هناك خدمات خاصة (غير التدقيق) قدمها المراجع الخارجي خلال عام ٢٠٢٣، وبالتالي، لم يتم تقديم أي رسوم مقابل الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق.

التدقيق خلال عام ٢٠٢٣

لم يبد المدقق الخارجي أي تحفظات فيما يتعلق بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

الخدمات المصرفية الإسلامية

يقدم الإمارات الإسلامي منتجات وخدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كمصرف إسلامي مرخص من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. يطبق «الإمارات الإسلامي» آلية قوية للحوكمة الشرعية لضمان اعتماد جميع المنتجات والخدمات حسب الأصول وبما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وإرشادات ولوائح الهيئة العليا الشرعية في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وتماشياً مع إطار الحوكمة الشرعية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يتبع «الإمارات الإسلامي» ثلاثة خطوط دفاعية: وحدات الأعمال وإدارة الرقابة الشرعية الداخلية وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي على التوالي. وتدعم خطوط الدفاع هذه أنشطة الحوكمة الشرعية والرقابة وإعداد التقارير في «الإمارات الإسلامي». يخضع المصرف بشكل عام للجنة الرقابة الشرعية الداخلية، ويتألف من علماء شريعة مستقلين.

يعين المساهمون أعضاء من مساهمي لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في اجتماع الجمعية العمومية، بناءً على ترشيح من مجلس الإدارة وموافقة الهيئة العليا الشرعية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. يمتلك «الإمارات الإسلامي» سياسات وإجراءات وضوابط راسخة توافق عليها لجنة الرقابة الشرعية الداخلية وتيسير أنشطة المصرف بطريقة تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

تعمل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية وفقا للقرارات والمعايير والمبادئ التوجيهية الصادرة عن الهيئة العليا الشرعية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وتتولى الإشراف على جميع الأعمال والأنشطة والمنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وقد اعتمدت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية إطار الحوكمة الشرعية لإحالة الأمور إلى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، وإصدار الفتاوى، وضمان الامتثال للشريعة الإسلامية في جميع الأهداف والأنشطة والعمليات. الفتاوى والقرارات الصادرة عن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ملزمة للإمارات الإسلامي.

وتصدر لجنة الرقابة الشرعية الداخلية تقريراً سنوياً عن أنشطتها، يتضمن التأكد من امتثال الإمارات الإسلامي لمبادئ الشريعة الإسلامية وتحديد أي حالات عدم امتثال. بالإضافة إلى ذلك، يقدم المصرف التقرير إلى هيئة تنظيم الخدمات الصحية في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لعدم الاعتراض عليه قبل تقديمه إلى مساهمي المصرف في اجتماع الجمعية العمومية. خلال عام ٢٠٢٣، عقدت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية أربعة اجتماعات دون غياب أي من أعضائها.

وفيما يلي الأعضاء الحاليون في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية:

فضيلة أ. د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء

رئيس وعضو تنفيذي في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بالإمارات الإسلامي

(أعيد تعيينه في ٦ مايو ٢٠٢١)

فضيلة الأستاذ الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء هو أستاذ الفقه وأصوله في كلية القانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة في العين، بالإضافة إلى كونه خبيراً معتمداً في الشؤون المالية المتعلقة بالامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية. والجدير بالذكر أنه:

- يقود اللجنة الشرعية في صندوق الزكاة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- عضو في عدد من هيئات الفتوى والرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية وشركات التكافل.
- حاصل على درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي المقارن من جامعة أم القرى بمكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية.

سعادة/ عصام محمد إسحاق

نائب رئيس مجلس إدارة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للإمارات الإسلامي

(أعيد تعيينه في ٣٠ مارس ٢٠٢١)

سعادة/ عصام محمد إسحاق هو عضو في مجموعة الهيئة العليا الشرعية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

- يشغل منصب نائب رئيس مجلس الحوكمة والأخلاقيات في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) وعضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في مملكة البحرين.
- وهو رئيس وعضو الهيئة الشرعية ولجان العديد من المصارف والمؤسسات الإسلامية بما في ذلك مصرف أبوظبي الإسلامي ش.م.ع (الإمارات العربية المتحدة).
- حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة ماكجيل (كندا).

الخدمات المصرفية الإسلامية تتمة

د. سالم علي آل علي
(تاريخ التعيين ١٣ أغسطس ٢٠٢٠)

د. سالم علي آل علي هو أستاذ مساعد في قسم الشريعة والدراسات الإسلامية في كلية القانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة، حيث يقوم بتدريس مجموعة من المقررات المتعلقة بالشريعة الإسلامية والصيرفة الإسلامية. وهو عضو في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لعدد من المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية؛ و

- عمل محاضرا غير متفرغ لبرنامج الماجستير في القانون في كلية الحقوق، جامعة "بي بي بي"، ومقرها لندن، حيث حاضر في مجموعة واسعة من المسائل الفقهية، منها الشريعة الإسلامية والقوانين الإنجليزية والقوانين المقارنة.
- ألف كتاباً بعنوان «زيادة رأس المال في أسواق الصكوك: القضايا الهيكلية والقانونية والتنظيمية».
- تلقى تعليمه في المملكة المتحدة، حيث حصل على درجة الدكتوراه في القانون المالي من جامعة لندن.
- حاصل على درجة البكالوريوس في الشريعة (الفقه وأصوله) ودرجة الماجستير في الصيرفة والتمويل الإسلامي.

د. محمد علي القري
(تاريخ التعيين ١ يونيو ٢٠٢١)

يتميز الدكتور القري بكونه أستاذاً سابقاً للاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، والمدير السابق لمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي في نفس الجامعة. وهو خبير في مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي ومجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي، كما أنه:

- عضو مجلس أمناء الهيئة والمجلس الشرعي للجامعة.
- رئيس وعضو في العديد من الهيئات الشرعية للمصارف الإسلامية وشركات التكافل في جميع أنحاء العالم.
- ألف العديد من الكتب في التمويل الإسلامي ونشر عشرات المقالات حول هذا الموضوع، باللغتين العربية والإنجليزية. وقد حصل الدكتور/ القري على درجة الدكتوراه من جامعة كاليفورنيا.

د. أمين فاتح
(تاريخ التعيين ١ يونيو ٢٠٢١)

يحمل الدكتور/ فاتح درجتا البكالوريوس والماجستير في الحديث الشريف، ودرجة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية. وقد شارك في الصناعة المصرفية الإسلامية منذ عام ١٩٨٨ و:

- عضو في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لعدد من المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية.
- حاضر في العديد من الجامعات. وهو مدرب ثنائي اللغة في مجال التمويل الإسلامي، حيث قدم العديد من الدورات التدريبية في مجال التمويل الإسلامي في جميع أنحاء العالم.

الإخلالات وأسبابها وتجنبها

يحافظ الإمارات الإسلامي على اتباع إجراءات لضمان الامتثال الفعال للأنظمة ذات الصلة والإبلاغ عن أي خروقات أو مسائل ذات أهمية. وخلال عام ٢٠٢٣، لم تسجل أي خروقات مادية أو الإبلاغ عنها. وقد تم تحديد كافة المسائل الجوهرية ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة ولجانه من قبل رئيس التدقيق الداخلي ورئيس إدارة الامتثال ورئيس إدارة المخاطر في الإمارات الإسلامي. كما لم يسجل المدقق الخارجي أي تحفظات عن السنة المالية ٢٠٢٣.

بيان المساهمات النقدية والعينية للمجتمع المحلي والحفاظ على البيئة

يعمل «الإمارات الإسلامي» وفق مبدأ «خلق قيمة مشتركة»، وهو إطار عمل قوي يؤكد التزامنا تجاه المجتمعات المجاورة. يتحمل المصرف مسؤولية تحسين الظروف الاجتماعية والبيئية للمناطق التي يتواجد فيها ويهدف إلى إثراء حياة الأشخاص الذين يعيشون ويعملون في المجتمعات التي يعمل فيها.

ويلعب العمل الخيري دوراً حيوياً في استراتيجية «الإمارات الإسلامي»، حيث يرمز إلى التزام المصرف بإعادة توزيع نجاحاته على مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة والمجتمع ككل. ويفيد روح العمل الخيري للمصرف في ترسيخ مكانته ككيان مسؤول اجتماعياً، وإعادة تأكيد تفانيه في النمو جنباً إلى جنب مع محيطه، والوفاء بواجباته العامة. وقد تم توثيق التقدم الذي أحرزه «الإمارات الإسلامي» في هذه القطاعات بغرض الشفافية، ويتوفر المزيد من المعلومات في تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لعام ٢٠٢٣.

التوطين

نقدم للإماراتيين فرصاً وظيفية متسارعة الارتقاء، وتطويراً مهنياً عالمي المستوى، كما نعطيهم الفرصة لدعم التنمية الاقتصادية المستمرة في دولتنا بشكل مباشر من خلال برامج التطوير الوظيفي المصممة بعناية.

ويبلغ عدد الموطنين الإماراتيين لدينا حتى نهاية عام ٢٠٢٣، عدد ١٩ مواطناً يشغلون مناصب قيادية عليا في المصرف، وما مجموعه ٦٣٥ موظفا إماراتياً في «الإمارات الإسلامي»، يلعبون أدواراً مهمة على جميع مستويات المؤسسة.

	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
٪ من الإماراتيين	٣٦,٤	٣٧,٣	٣٥,٤

يهدف «الإمارات الإسلامي» إلى جذب المواهب الإماراتية وتطويرها وإشراكها والاحتفاظ بها على جميع مستويات مؤسسته.

وقد تم تصميم مبادراتنا الرائدة لتحديد الإمكانات وتوفير التدريب والدعم اللازمين اللذين يحتاجهما موظفونا الإماراتيون لتولي مناصب قيادية تطلب بذل الجهد ومساعدة الإمارات الإسلامي على بناء مستقبل المصرف ودولة الإمارات العربية المتحدة.

علاقات المستثمرين وأداء الشركة

تتولى إدارة علاقات المستثمرين بشكل رئيسي المسؤولية عن الحوار والتفاعل مع الأطراف المعنيين الخارجيين ومنهم المساهمون وأصحاب الديون ووكالات التصنيف ومجتمع الاستثمار المهني. تنسق علاقات المستثمرين إصدار النتائج الفصلية للجمهور وتطلع أصحاب المصلحة على الأداء والتوقعات.

السيدة/ هدى سبيل هي الرئيس التنفيذي للشؤون المالية و رئيس علاقات المستثمرين
البريد الإلكتروني: Hudaab@emiratesislamic.ae
رقم الهاتف: +٩٧١٤٣٨٣٤٦٧١
الموقع الإلكتروني:
www.emiratesislamic.ae/eng/financial–information/investor–presentations

ويحتوي الجدول التالي على توزيع أنواع المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

تصنيف المساهمين	نسبة الأسهم المملوكة			
شهر(٢٠٢٣)	الأفراد	الشركات	الحكومة	المجموع
محلي	٠,٠٣	٩٩,٩٧	٠	١٠٠
عربي	٠	٠	٠	٠
أجانب	٠	٠	٠	٠
المجموع	٠,٠٣	٩٩,٩٧	٠	١٠٠

يوضح الجدول التالي بيان المساهمين الذين امتلكوا ٥٪ أو أكثر من أسهم الإمارات الإسلامي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

الاسم	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس مال الشركة
بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع.)	٥,٤٢٤,٥٧٣,٨٩١	٪٩٩,٨٩٢

يوضح الجدول التالي بيان توزيع المساهمين حسب حجم حقوق الملكية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

ملكية الأسهم	عدد المساهمون	عدد من يملكون الاسهم	نسبة الأسهم المملوكة من رأس مال الشركة
أقل من ٥٠,٠٠٠	٤٦	٣٢٩,٣٨٨	٠,٠٠٦
من ٥٠,٠٠٠ إلى أقل من ٥٠٠,٠٠٠	٥	٧١٣,٧٢٨	٠,٠١٣
من ٥٠٠,٠٠٠ إلى أقل من ٥,٠٠٠,٠٠٠	٢	٤,٨٠٤,٨٦٨	٠,٠٨٩
٥,٠٠٠,٠٠٠ أو أكثر	١	٥,٤٢٤,٥٧٣,٨٩١	٩٩,٨٩٢

إجمالي عدد أسهم الإمارات الإسلامي المصدرة = ٥,٤٣٠,٤٢١,٨٧٥

بيان سعر سهم الإمارات الإسلامي في السوق (سعر الإغلاق، أعلى وأدنى سعر) في نهاية كل شهر خلال عام ٢٠٢٣.

شهر(٢٠٢٣)	أعلى مستوى شهري	أدنى مستوى شهري	الإغلاق الشهري
يناير	لا يوجد تداول	لا يوجد تداول	٧,٤٩
فبراير	لا يوجد تداول	لا يوجد تداول	٧,٤٩
مارس	لا يوجد تداول	لا يوجد تداول	٧,٤٩
أبريل	لا يوجد تداول	لا يوجد تداول	٧,٤٩
مايو	٧,٣٠١	٧,٣٠٠	٧,٣٠
يونيو	لا يوجد تداول	لا يوجد تداول	٧,٣٠
يوليو	لا يوجد تداول	لا يوجد تداول	٧,٣٠
أغسطس	٧,٦٠	٧,٥٠	٧,٦٠
سبتمبر	٦,٨٤	٦,١٦	٦,١٦
أكتوبر	٦,١٦	٥,٦٠	٥,٦٠
نوفمبر	لا يوجد تداول	لا يوجد تداول	٥,٦٠
ديسمبر	٦,٤٤	٦,٤٤	٦,٤٤

بيان الأداء المقارن بين «الإمارات الإسلامي» و«السوق العام» خلال عام ٢٠٢٣.

شهر(٢٠٢٣)	الإمارات الإسلامي (الدرهم)	المؤشر العام لسوق دبي المالي	البيانات المالية
يناير	٧,٤٩	٣٣٠٣,٢٧	٢٣٣٦,١٨
فبراير	٧,٤٩	٣٤٣٧,٧٦	٢٤٨٩,٧٢
مارس	٧,٤٩	٣٤٠٦,٧٢	٢٣٣٠,٥٧
أبريل	٧,٤٩	٣٥٤٤,٧٩	٢٤٨٦,٨٨
مايو	٧,٣٠	٣٥٧٦,٦٣	٢٤٩١,٣٨
يونيو	٧,٣٠	٣٧٩١,٩٩	٢٦٢٣,٥٨
يوليو	٧,٣٠	٤٠٥٩,٢٧	٢٨٣٠,١٤
أغسطس	٧,٦٠	٤٠٨٢,٨٧	٢٨٠٦,٣٩
سبتمبر	٦,١٦	٤١٦٣,٥٨	٢٨٧٣,٧٤
أكتوبر	٥,٦٠	٣٨٧٧,٠٨	٢٧٢٥,٠٤
نوفمبر	٥,٦٠	٣٩٩٢,٣٦	٢٧٩٣,٦٢
ديسمبر	٦,٤٤	٤٠٥٩,٨٠	٢٨٢٣,٦٨

التعاريف

في تقرير الحوكمة هذا، يكون للعبارات التالية المعاني التالية:

المصرف/الإمارات الإسلامي: مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع.

مجموعة: مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني والشركات التابعة لها.

مصرف: مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع.

ALCO: لجنة الأصول والخصوم

مجلس الإدارة: مجلس إدارة الإمارات الإسلامي، الهيئة الإدارية للمصرف

BAC: لجنة المجلس للتدقيق

BRC: لجنة المجلس للمخاطر

BCIC: لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

BNRESGC: لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

BPEC: لجنة المجلس لمعادلة الأرباح

CBUAE: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

لائحة الحوكمة المؤسسية:
تتضمن لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (التعميم رقم ٢٠١٩/٨٣ بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠١٩) وقرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم TM/٠٣ لسنة ٢٠٢٠ بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، بالإضافة إلى القوانين والقواعد واللوائح الأخرى ذات الصلة المطبقة على المصارف والشركات المدرجة في سوق دبي المالي.

DFM: سوق دبي المالي

ESG: الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

EXCO: اللجنة التنفيذية في الإمارات الإسلامي

GAM: اجتماعات الجمعية العمومية

HSA: الهيئة العليا الشرعية

ICAAP: عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال

ISSC: لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

MIC: لجنة الإدارة للاستثمار

MCC: لجنة الإدارة للائتمان

ORC: لجنة المخاطر التشغيلية

P.J.S.C: شركة مساهمة عامة

POA: توكيل

RPT: معاملات الأطراف ذات العلاقة

SCA: هيئة الأوراق المالية والسلع

تقرير مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

يسر مجلس الإدارة أن يقدم تقريره مع البيانات المالية الموحدة المدققة الخاصة بمصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع (»المصرف« / »الإمارات الإسلامي«) وشركاته التابعة (ويشار إليهم مجتمعين بـ » المجموعة «) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

تأسس مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع. بموجب المرسوم الأميري الصادر عن صاحب السمو حاكم إمارة دبي كمصرف تقليدي ذو مسؤولية محدودة في إمارة دبي بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٧٥، تم إعادة تسجيل المصرف كشركة مساهمة عامة في يوليو ١٩٩٥. في اجتماع الجمعية العمومية غير العادي المنعقد بتاريخ ١٠ مارس ٢٠٠٤ ، تمت الموافقة على تحويل أنشطة المصرف لتتوافق تماماً مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، واكتملت عملية التحوّل بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠٠٤ (تاريخ التحوّل). بعد أن حصل المصرف على الموافقات المطلوبة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والدوائر الحكومية المختصة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

أسس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة ومتطلبات قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة المعمول بها ووفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ملاحظات مالية

حقق الإمارات الإسلامي أرباحاً صافية وتعتبر الأعلى على الإطلاق حيث بلغت ٢,١٢ مليار درهم في عام ٢٠٢٣ والتي تمثل زيادة بنسبة ٧١٪ عن العام ٢٠٢٢، ويعود السبب الرئيسي في تلك الأرباح إلى ارتفاع الدخل الممول وغير الممول.

واصل الإمارات الإسلامي الحفاظ على السيولة الجيدة ونسب رأس المال القوية، مما مكّنه من زيادة التمويلات الممنوحة للمتعاملين بنسبة ١١٪ خلال ٢٠٢٣ بما يعكس انتعاش النشاط الاقتصادي.

كما ارتفعت ودائع المتعاملين بنسبة ٩٪ وسجلت الحسابات الجارية وحسابات التوفير نمواً بنسبة ١٣٪ خلال العام.

نواصل التركيز على الحفاظ على ميزانية عمومية قوية مع إجراء رقابة صارمة على المخاطر مع إدارة فعالة لتكلفة المخاطر وضمان نسب تغطية سليمة.

بناء على الأداء القوي للمصرف، أكدت مؤسسة فيتش الدولية للتصنيف الائتمانى تصنيف الإمارات الإسلامي طويل الأجل بدرجة ('A+') مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتصنيفاً قصير الأجل بدرجة 'F1' فيما رفعت تصنيف المصرف من حيث القدرة على الاستمرار.

وخلال عام ٢٠٢٣، نجحنا في الإصدار العام للصكوك والبالغ قيمتها ١ مليار درهم، وهي تعد الأولى من نوعها في القطاع المصرفي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وقد تجاوزت طلبات الاكتتاب في هذا الإصدار التاريخي ذو أجل الاستحقاق البالغ ثلاث سنوات حجم المعروض بواقع ٢,٥ مرة، مبرزاً قوة سوق السندات المقومة بالدرهم مع دعم الثقة في سوق العملات المحلية من جانب المستثمرين العالميين المتوافقين مع الشريعة الإسلامية.

كما حقق الإمارات الإسلامي أعلى معدلات التوطين في القطاع المصرفي بدولة الإمارات العربية المتحدة، بنسبة ٣٦٪ من إجمالي عدد الموظفين. وقد شهد الإمارات الإسلامي زيادة في عدد النساء اللواتي يتولين مناصب قيادية بنسبة ٢٥٪ كما قام بالتوقيع على تعهد الإمارات للتوازن بين الجنسين لتسريع وتيرة التوازن بين الجنسين في القطاع الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة.

انطلاقاً من التزامه الراسخ بمبادئ الشريعة الإسلامية الأساسية، يواصل الإمارات الإسلامي التزامه التام بالمبادرات الخيرية بحيث ساهم بما يزيد عن ٥٠,٥ مليون درهم في مجموعة من المبادرات الخيرية في ٢٠٢٣ من خلال صندوق الإمارات الإسلامي الخيري، حيث يقدم صندوق الإمارات الإسلامي الخيري مساعدات مالية للمعوزين مع التركيز بشكل خاص على المساعدات الغذائية وتوفير المسكن والصحة والتعليم والمساهمة في الرعاية الاجتماعية.

باعتباره المصرف الإسلامي المفضل في الإمارات العربية المتحدة، يستمر المصرف في لعب دور فعال لتحفيز القطاع المصرفي الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة ويظل ملتزماً التزاماً تاماً لدعم رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم إمارة دبي لجعل إمارة دبي العاصمة العالمية للاقتصاد الإسلامي.

إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي المجموعة

بلغ إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي المجموعة كما بنهاية عام ٢٠٢٣ مبلغ ١١,٤٤٤ مليون درهم (٢٠٢٢: ٩,٢٦٠ مليون درهم).

الأرباح

واصل الإمارات الإسلامي تحقيق نمو مستمر خلال عام ٢٠٢٣ نتيجة استراتيجية النمو التي خطط لها ليكون المصرف الإسلامي الرائد في المنطقة، ويعتزم مجلس إدارة الإمارات الإسلامي مواصلة تبني استراتيجية النمو هذه. وسيتم استخدام الأرباح المحتجزة لتمويل هذا النمو المخطط له مع الحفاظ، في الوقت ذاته على نسب رأس مال جيدة. وبالتالي، لم يتم اقتراح توزيع أية أرباح للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ حتى يتسنى تنفيذ استراتيجية النمو التي ينتهجها المصرف.

التخصيصات المقترحة

يقترح مجلس الإدارة التخصيصات التالية من الأرباح المحتجزة:

	مليون درهم
الأرباح المحتجزة كما في ١ يناير ٢٠٢٣	٢,٨٤٧,٣
أرباح المجموعة للسنة	٢,١٢١,٢
الدخل الشامل الآخر	(١٥,٧)
محولة إلى الاحتياطي القانوني الإلزامي	(٢١٢,١)
أرباح محتجزة متوفرة للتخصيص	٤,٧٤٠,٧
(أ) مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن عام ٢٠٢٣	(٧,٠)
(ب) الزكاة عن عام ٢٠٢٣	(٢٠,٦)
رصيد الأرباح المحتجزة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٤,٧١٣,١**

حضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات مجلس الإدارة/لجان مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٣:

يتكون مجلس الإدارة من الأعضاء التالية:

السيد / هشام عبد الله القاسم	رئيس مجلس الإدارة
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	نائب رئيس مجلس إدارة
سعادة/ محمد هادي أحمد الحسيني	عضو مجلس إدارة
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي	عضو مجلس إدارة
السيد/ سالم محمد ابراهيم عبيدالله	عضو مجلس إدارة
السيد/ علي حميد علي العويس	عضو مجلس إدارة
السيد/ شين نيلسون	عضو مجلس إدارة

إجمالي عدد اجتماعات مجلس الإدارة: ٦

لجنة المجلس للتدقيق

السيد/ سالم محمد عبيدالله	رئيس اللجنة
السيد/ علي حميد علي العويس	عضواً
السيد/ شين نيلسون	عضواً

إجمالي عدد الاجتماعات : ٤

تقرير مجلس الإدارة (تتمة)

حضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات مجلس الإدارة/لجان مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٣: (تتمة)

لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت

السيد / بطي عبيد بطي الملا	رئيس اللجنة
السيد/ علي حميد علي العويس	عضواً
السيد/ سالم محمد عبيد اللّه	عضواً

إجمالي عدد الاجتماعات: ٤

لجنة المجلس للمخاطر

السيد/ علي حميد علي العويس	رئيس اللجنة
السيد / هشام عبد اللّه القاسم	عضواً
السيد/ سالم محمد عبيدالله	عضواً

إجمالي عدد الاجتماعات: ٤

لجنة المجلس للإئتمان والاستثمار

السيد / هشام عبد اللّه القاسم	رئيس اللجنة
سعادة/ محمد هادي أحمد الحسيني	عضواً
السيد/ سالم محمد عبيدالله	عضواً
السيد/ شين نيلسون	عضواً

إجمالي عدد الاجتماعات: ٤٦

لجنة معادلة الأرباح للمجلس

السيد / هشام عبد اللّه القاسم	رئيس اللجنة
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	عضواً
الدكتور/ سالم العلي	ممثل لجنة الرقابة الشرعية لدى اللجنة

إجمالي عدد الاجتماعات: ٤

مدققو الحسابات

تم تعيين السادة/ ديلويت اند توش كمدققين لحسابات المجموعة للسنة المالية ٢٠٢٣ في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٢٣.

نيابة عن مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة

دبي – دولة الإمارات العربية المتحدة
٢٤ يناير ٢٠٢٤

التقرير السنوي الشرعي وإشعار الزكاة

التقرير الشرعي السنوي
التقرير الشرعي السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية لـمصرف الإمارات الإسلامي

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

صدر في: (٢٠٢٤/١/١٥م)

إلى السادة المساهمين في مصرف الإمارات الإسلامي («المؤسسة»)

السّلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد؛
إن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمؤسسة («اللجنة») ووفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والمعايير ذات الصلة ("المتطلبات الرقابية")، تقدم تقريرها للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر من عام (٢٠٢٣) («السنة المالية»).

١. مسؤولية اللجنة
إن مسؤولية اللجنة وفقاً للمتطلبات الرقابية ولائحتها التنظيمية تتحدد فيما يلي:
أ. الرقابة الشرعية على جميع أعمال وأنشطة ومنتجات وخدمات وعقود ومستندات ومواثيق عمل المؤسسة، والسياسات، والمعايير المحاسبية، والعمليات والأنشطة بشكل عام، وعقد التأسيس، والنظام الأساسي، والقوائم المالية للمؤسسة، وتوزيع الأرباح وتحميل الخسائر والنفقات والمصروفات بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار «أعمال المؤسسة » وإصدار قرارات شرعية بخصوصها، و
ب. وضع الضوابط الشرعية اللازمة لأعمال المؤسسة والتزامها بالشريعة الإسلامية في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة العليا الشرعية «الهيئة »، لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتتحمل الإدارة العليا مسؤولية التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات، فتاوى، وآراء الهيئة، وقرارات اللجنة في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة («الالتزام بالشريعة الإسلامية») في جميع أعمالها والتأكد من ذلك، ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية في هذا الشأن.

٢. المعايير الشرعية:
اعتمدت اللجنة على المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية («أيوفي») معايير للحد الأدنى للمتطلبات الشرعية، والتزمت بها في كل ما تفتي به أو تعتمده أو توافق عليه أو توصي به فيما يتعلق بأعمال المؤسسة خلال السنة المالية المنتهية دون استثناء وفقا لقرار الهيئة رقم ٢٠١٨/٣/١٨.

٣. الأعمال التي قامت بها اللجنة خلال السنة المالية
لقد قامت لجنة الرقابة الشرعية على أعمال المؤسسة، من خلال مراجعة أعمال المؤسسة ومراقبتها من خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية والتدقيق الشرعي الداخلي، وفقاً لصلاحيات اللجنة ومسؤولياتها والمتطلبات الرقابية في هذا الشأن. ومن الأعمال التي قامت بها اللجنة ما يأتي:
أ. عقد (٧) اجتماعات خلال السنة المالية،
ب. إصدار الفتاوى والقرارات وإبداء الآراء فيما يتعلق بأعمال المؤسسة التي عرضت على اللجنة.
ج. مراجعة السياسات، واللوائح الإجرائية، والمعايير المحاسبية، وهياكل المنتجات، والعقود، والمستندات، ومواثيق العمل، والوثائق الأخرى المقدمة من قبل المؤسسة للجنة للاعتماد/الموافقة.
د. التأكد من مدى توافق توزيع الأرباح وتحميل النفقات والمصروفات بين أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار مع الضوابط الشرعية المعتمدة من قبل اللجنة.
ه. الرقابة من خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية، والتدقيق الشرعي الداخلي على أعمال المؤسسة، بما في ذلك المعاملات المنفذة والإجراءات المتبعة، وذلك على أساس اختيار عينات من العمليات المنفذة، ومراجعة التقارير المقدمة في هذا الخصوص.
و. تقديم توجيهات إلى الجهات المعنية في المؤسسة بتصحيح ما يمكن تصحيحه من الملاحظات التي وردت في التقارير المقدمة من قبل إدارة الرقابة الشرعية الداخلية، والتدقيق الشرعي الداخلي، وإصدار قرارات بتجنيب عوائد المعاملات التي وقعت مخالفات في تطبيقها لصرفها في وجوه الخير.
ز. اعتماد التدابير التصحيحية/الوقائية فيما يتعلق بالأخطاء التي تم الكشف عنها لمنع حدوثها مرة أخرى.
ح. بيان مقدار الزكاة الواجبة على السهم الواحد من أسهم المؤسسة.
ط. التواصل مع مجلس الإدارة واللجان التابعة له والإدارة العليا للمؤسسة، حسب الحاجة، بخصوص التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية.

وقد سعت اللجنة للحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية للتأكد من التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية.

٤. استقلالية اللجنة
تؤكد اللجنة بأنها أدت مسؤولياتها وقامت بجميع أعمالها باستقلالية تامة، وقد حصلت على التسهيلات اللازمة من المؤسسة وإدارتها العليا ومجلس إدارتها للاطلاع على جميع الوثائق والبيانات، ومناقشة التعديلات والمتطلبات الشرعية.

٥. رأي اللجنة بخصوص التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية
بناء على ما حصلنا عليه من معلومات وإيضاحات من أجل التأكد من التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية، فقد خلصت اللجنة بدرجة مقبولة من الاطمئنان إلى أن أعمال المؤسسة خلال السنة المالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية إلا ما لوحظ من مخالفات تم رفع تقارير بشأنها، وقد وجهت اللجنة باتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الخصوص.

ورأي اللجنة، المذكور أعلاه، مبني على المعلومات التي اطلعت عليها خلال السنة المالية حصراً.

نسأل الله العلي القدير أن يحقق للجميع الرشاد والسداد.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

توقيع أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمؤسسة

أ.د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء	رئيس اللجنة وعضوها التنفيذي
الشيخ/ عصام محمد إسحاق	نائب رئيس اللجنة
أ.د. محمد علي القري	عضو اللجنة
د. أمين فاتح عامر	عضو اللجنة
د. سالم علي آل علي	عضو اللجنة

الزكاة المستحقة على مساهمي مصرف الإمارات الإسلامي عن العام ٢٠٢٣ م

يجوز احتساب الزكاة على الأسهم باتباع إحدى الطريقتين التاليتين حسب نيّة حامل السهم:

الطريقة الأولى:
الزكاة المفروضة على الأسهم المشتراة بقصد الاتجار فيها (أي بيعها عند ارتفاع سعرها)، تكون على النحو التالي:
الزكاة المفروضة على كل سهم بقصد الاتجار فيه = القيمة المعلنة للسهم × ٢,٥٧٧٪ = ٠,٠٠٣٧٩٩٤ درهم
إجمالي الزكاة المستحقة على الأسهم = عدد الأسهم × الزكاة المفروضة على كل سهم بقصد الاتجار فيه

الطريقة الثانية:
الزكاة المفروضة على الأسهم المشتراة بقصد الاقتناء (أي الاستفادة من ريعها السنوي)، تكون على النحو التالي:
إجمالي الزكاة المستحقة على الأسهم المحتفظ بها بقصد الاستفادة من ريعها السنوي*** = عدد الأسهم X ٠,٠٠٣٧٩٩٤ درهم

- **ملاحظة:** يتم حساب الزكاة بنسبة ٢,٥٧٧٪ من الوعاء الزكوي للسنة التقويمية العادية، ٢,٥٨٥٪ للسنة الكبيسة، و٢,٥٩٪ للسنة الهجرية. ويعزى الفرق في نسبة الزكاة إلى الفرق في عدد الأيام التقويمية.
- ** يمثل جزءاً من زكاة السهم التي سبق للمصرف دفعها.
- *** قام المصرف مسبقاً بدفع إجمالي قيمة الزكاة المستحقة على الأسهم المحتفظ بها بقصد الاستفادة من ريعها السنوي.

القوائم المالية

Deloitte.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
بناية ٢، الطابق ٣
إعمار سكوير
داون تاون دبي
ص.ب: ٤٢٥٤
دبي
الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٨٨٨٨ ٣٧٦ ٤ (٠) ٩٧١+
فاكس: ٨٨٩٩ ٣٧٦ ٤ (٠) ٩٧١+

www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى مساهمي مصرف الإرات الإسلامي ش.م.ع

السادة المساهمين
مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع.
دبي
الإمارات العربية المتحدة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لمصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع.، **(«المصرف»)** وشركاته التابعة (معاً باسم **«المجموعة»**)، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وبيان الدخل الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد ، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية تتضمن معلومات عن السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، فإن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الـــرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة تفصيلاً في فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة الواردة بتقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين «قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين» ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة بدولة الإمارات العربية المتحدة. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه المتطلبات. نعتقد بأن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساسا لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

تتمثل أمور التدقيق الرئيسية في تلك الأمور التي نعدها، وفقاً لأحكامنا المهنية، أكثر الأمور أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا وأثناء تكوين رأينا حول البيانات المالية الموحدة بشكل مجمل، كما أنها أمور لا نبدي رأياً منفصلاً حولها.

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تناول تدقيقنا أمر التدقيق الرئيسي
خسائر الانخاض في قيمة ذمم التمويل المدينة – التقديرات غير المؤكدة لخسائر الائتمان المتوقعة لذمم التمويل المدينة	
يتطلب تقييم تحديد المصرف لمخصصات انخفاض قيمة الذمم التمويلية المدينة للعملاء من الإدارة إصدار أحكام حول تصنيف الموجودات المالية على المراحل وقياس خسارة الائتمان المتوقعة. لقد ركزت عملية التدقيق على هذا الأمر بالنظر للأهمية النسبية للذمم التمويلية المدينة للعملاء (حيث تمثل ٦١٪ من إجمالي الموجودات) وتعقيد الأحكام والافتراضات والتقديرات المستخدمة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٦ من البيانات المالية الموحدة بشأن السياسة المحاسبية والإيضاح ٣٥ بشأن الإفصاح عن مخاطر الائتمان. يتم تقييم الجزء الجوهري من محفظة الذمم التمويلية المدينة لمحفظة المتعاملين غير الأفراد بشكل فردي لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان أو الانخفاض في قيمة الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة، الأمر الذي يتطلب من الإدارة مراعاة جميع المعلومات المستقبلية النوعية والكمية المعقولة والقابلة للدعم أثناء تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، أو أثناء تقييم معايير انخفاض القيمة الائتمانية للتعرض. وقد يتضمن حكم الإدارة كذلك التدخل في الحركة على تحديد الفئات يدوياً وفقاً لسياسات المصرف ومقتضيات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية .	لقد حصلنا على فهم للأمور المتعلقة بعمليات إنشاء الذمم التمويلية المدينة، وإدارة مخاطر الائتمان وتقدير تحديد مخصصات انخفاض القيمة للذمم التمويلية المدينة ، وكذلك قمنا باختبار الفعالية التشغيلية للضوابط ذات الصلة ضمن هذه العمليات. لقد قمنا باختبار عينة لذمم التمويل المدينة الفردية وأجرينا مراجعة ائتمانية مفصلة وقيمنا تحديد المصرف للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (المرحلة ٢)، وتقييم التصنيف لتدني قيمة الائتمان (المرحلة ٣) وما إذا كان قد تم تحديد أحداث انخفاض القيمة ذات الصلة في الوقت المناسب . لقد قمنا بتقييم للافتراضات المتضمنة بحساب مخصص انخفاض القيمة، مثل التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة وتقييمات الضمان وتقديرات الاسترداد. ولقد قمنا بتقييم الضوابط المتعلقة بعملية الموافقة على مخصصات انخفاض القيمة ودقتها واكتمالها، إضافة إلى ضوابط الحوكمة، بما في ذلك تقييم الإدارة الرئيسية واجتماعات اللجان التي تشكل جزءاً من عملية الموافقة على مخصصات انخفاض قيمة الذمم التمويلية المدينة.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى مساهمي مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع تتمة

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تناول تدقيقنا أمر التدقيق الرئيسي
خسائر الانخاض في قيمة ذمم التمويل المدينة – التقديرات غير المؤكدة لخسائر الائتمان المتوقعة لذمم التمويل المدينة (تتمة)	
يتم تنفيذ قياس مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة لتعرضات التجزئة وغير التجزئة المصنفة ضمن مرحلة ١ ومرحلة ٢ بواسطة النماذج التي يكون فيها التدخل اليدوي المحدود، إلا أنه من المهم أن تكون النماذج وافتراضاتها (احتمالية التعثر والخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر وتسويات الاقتصاد الكلي) صالحة على مدار فترة التقرير وتخضع لعملية التحقق من الصحة بواسطة مراجع مستقل.	قمنا بتقييم الافتراضات الرئيسية مثل المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وسيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية بما في ذلك الافتراضات المرجحة ذات الصلة. بالنسبة إلى ذمم التمويل المدينة التي تم اختبارها بشكل جماعي، قمنا بتقييم الضوابط على عملية النمذجة، بما في ذلك مدخلات النموذج المراقبة ,التحقق والموافقة. لقد قمنا بتحدي الافتراضات الرئيسية، ومراجعة منهجية الحساب مع مطابقة أحد العينات ببيانات المصدر. لقد قمنا باختبار تطبيق تكنولوجيا المعلومات المستخدم في عملية انخفاض القيمة الائتمانية والتحقق من نزاهة البيانات المستخدمة كمدخلات للنماذج بما في ذلك نقل البيانات بين أنظمة المصدر ونماذج انخفاض القيمة. وقد قمنا بتقييم الضوابط المستندة إلى النظام والضوابط اليدوية المتعلقة بالاعتراف وقياس مخصصات انخفاض القيمة. لقد قمنا بتقييم تعديلات الإدارة على نتائج النماذج من أجل تقييم مدى معقولية هذه التعديلات. وقمنا أيضاً بتقييم مدى معقولية المعلومات المستقبلية المتعلقة في حسابات انخفاض القيمة من خلال إشراك المتخصصين لدينا لتقييم السيناريوهات الاقتصادية المتعددة المختارة وتقييم عملية الترجيح المطبقة لتحديد الخسائر غير الخطية. أجرى المصرف عملية تحقق مستقلة لنماذج احتمالية التعثر والخسارة عند التعثر بما في ذلك نموذج الاقتصاد الكلي خلال فترة التقرير. لقد أخذنا بعين الاعتبار عملية التحقق المستقلة من النماذج بالاستعانة بأخصائيينا ذوي العلاقة لمراجعة عملية التحقق وتأثيرها على نتائج تقدير انخفاض القيمة. لقد قمنا بتحديث تقييمنا للمنهجية والإطار الذي صممه ونفذه المصرف فيما يتعلق بما إذا كانت نتائج نماذج انخفاض القيمة وتحديد فئات المرحلة تبدو معقولة وتعكس التوقعات التي يستخدمها المصرف لتحديد الظروف الاقتصادية المستقبلية في تاريخ التقرير. لقد قمنا بتقييم الإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة المتعلقة بهذا الأمر مقابل متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى مساهمي مصرف الإرات الإسلامي ش.م.ع تتمة

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تناول تدقيقنا أمر التدقيق الرئيسي
أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بعملية إعداد التقارير المالية	
لقد حددنا أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالتقارير المالية كمجال التركيز نظرًا لكبر حجم وتنوع المعاملات التي تتم معالجتها يومياً بواسطة المصرف والتي تعتمد على التشغيل الفعال لضوابط تكنولوجيا المعلومات الآلية والضوابط اليدوية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات. هناك خطر بأن الاجراءات المحاسبية الآلية والضوابط الداخلية ذات العلاقة غير مصممة بشكل دقيق وغير فعالة تشغيلياً. ان الضوابط ذات الصلة تعتبر أساسية للتعامل مع المخاطر المحتملة للاحتيال والخطأ نتيجة للتغيير في التطبيق أو البيانات الأساسية.	لقد حصلنا على فهم للتطبيقات ذات الصلة بالتقارير المالية والبنية التحتية الداعمة لهذه التطبيقات. اختبرنا الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات ذات الصلة بالضوابط الآلية المحددة والمعلومات التي تنتجها المنشأة والتي تغطي سلامة الوصول للمعلومات وتغييرات البرنامج ومركز البيانات وعمليات الشبكة. قمنا بفحص بعض المعلومات التي تنتجها المنشأة المستخدمة في التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة والضوابط الرئيسية على منطق عملية إعداد التقارير وكذلك الإعداد والصيانة. لقد أجرينا اختباراً على عناصر الضوابط التكنولوجية الجوهرية على أنظمة تكنولوجيا المعلومات المهمة ذات الصلة بعمليات الأعمال. اختبرنا عملية الربط بين الأنظمة المحددة من أجل تحديد مدى دقة واكتمال نقل المعلومات.

المعلومات الأخرى
إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى التقرير السنوي للمجموعة لكنها لا تتضمن القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها.

لا يشتمل رأينا حول البيانات المالية الموحدة على المعلومات الأخرى، كما أننا لا نُعبر عن أي شكل من أشكال التأكيدات أو الاستنتاجات بشأن هذه المعلومات.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعرفة التي تم الحصول عليها أثناء عملية التدقيق، أو ما إذا كانت تشوبها أخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ جوهري يعتري المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون بالإبلاغ عن هذا الأمر. لم يسترع انتباهنا أي أمر يستدعي الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الادارة والمكلفون بالحوكمة عن اعداد البيانات المالية الموحدة
إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وإعدادها بما يتوافق مع أحكام المرسوم بالقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية الموحدة بحيث تكون خالية من الأخطاء الجوهرية، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح حسب الاقتضاء عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل فعلي غير ذلك.

يتحمل المكلفون بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة
تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة للمجموعة، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء الجوهرية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكتشف دائماً أي خطأ جوهري عند وجوده. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتُعتبر هذه الأخطاء جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى مساهمي مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع تتمة

كجزء من أعمال التدقيق التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نقوم بالتقدير المهني ونحافظ على الشك المهني خلال عملية التدقيق. قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنةً بالأخطاء الجوهرية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ , التزوير, الحذف المتعمد , سوء التمثيل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعمال التدقيق وذلك بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعة من قبل الإدارة.
- الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تُثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال خلصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدق الحسابات. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم عرض البيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بشأن المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن نتحمل مسؤولية التوجيه, الإشراف وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة والإشراف عليها. نحن مسؤولين وحدنا عن رأينا.

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية المترتبة على أعمال التدقيق بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال أعمال التدقيق.

إننا نُقدم أيضاً إقراراً لمسؤولي الحوكمة نؤكد بموجبه التزامنا بقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونطلعهم على كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بصورة معقولة أنها تؤثر على استقلاليتنا، والضوابط ذات الصلة، إن وجدت.

في ضوء الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع لجنة التدقيق بالمجموعة، نحدد الأمور الأكثر أهمية أثناء تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبذلك تعتبر هذه الأمور هي أمور التدقيق الرئيسية. نقوم باستعراض هذه الأمور في تقرير مدققي الحسابات مالم يكن الإفصاح عن تلك الأمور للعامة محظوراً بموجب القوانين أو التشريعات أو عندما نرى في حالات نادرة للغاية أنه يجب عدم الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا إذا كان من المتوقع أن تكون التداعيات السلبية للقيام بذلك أكثر من المنافع التي تعود على المصلحة العامة نتيجة هذا الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى
كما يقتضي القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، فإننا نُشير إلى أنه للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

- لقد حصلنا على كافة المعلومات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
- تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من كافة النواحي الجوهرية، بما يتوافق مع الأحكام ذات الصلة للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١؛
- احتفظت المجموعة بسجلات محاسبية منتظمة؛
- تتفق المعلومات المالية الواردة في تقرير أعضاء مجلس الإدارة مع السجلات المحاسبية للمصرفللمجموعة؛
- يبين الإيضاح رقم ١٠ من البيانات المالية الموحدة مشتريات أو استثمارات المصرفالمجموعة في الأسهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.
- يبين الإيضاح رقم ٣٠ من البيانات المالية الموحدة المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي تم بموجبها تنفيذ هذه المعاملات إضافة إلى مبادئ إدارة تضارب المصالح؛
- بناءً على المعلومات التي أُتيحت لنا، لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن المصرفالمجموعة قد خالفخالفت، خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، أي من الأحكام ذات الصلة للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، أو النظام الأساسي للمصرف، على وجه قد يكون له تأثير جوهري على أنشطته أو مركزه المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣؛ و
- يبين الإيضاح رقم ٣٧ من البيانات المالية الموحدة للمجموعة المساهمات المجتمعية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

وعملًا بمقتضى القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨ ، فإننا نؤكد أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأينا أنها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

موسى الرمحي
رقم القيد بسجل مدققي الحسابات ٨٧٢
٢٤ يناير ٢٠٢٤
دبي
الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي الموحّد للمجموعة
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	إيضاح	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
الموجودات			
نقد وودائع لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٨	**١٤,٩٨١,١٤١**	١٢,٠٢٦,٢٨٦
مستحق من البنوك	٩	**٦,١٣١,١٥٤**	٤,٦١٤,٤٧٦
أوراق مالية استثمارية	١٠	**١٠,٤٢٩,٦٦٢**	٧,٣٥٥,٨٧١
ذمم أنشطة تمويلية مدينة	١١	**٥٣,٧٤٧,٧٣٧**	٤٨,٣٦٨,٩٧٨
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية الإسلامية	٢٧	**١٨٤,١٧٣**	١٨٤,١١٨
قبولات المتعاملين	٢٩	**١,٠٣٦,٥٣٤**	٩٢٣,٨٤٣
عقارات استثمارية		**١٨٤,٨٠٦**	٢٨٠,٥٤٧
ممتلكات ومعدات		**٢٧٠,٨٤٨**	٢٤٩,٢٠٦
موجودات أخرى	١٢	**٨٤٥,٦٧٦**	٧٦٠,٣٩٣
إجمالي الموجودات		**٨٧,٨١١,٧٣١**	**٧٤,٧٦٣,٧١٨**
المطلوبات			
مستحق للبنوك	١٣	**٥,٧٩٢,٣٧٥**	١,٨٨٠,٠٨١
ودائع المتعاملين	١٤	**٦١,٣١٤,٩١٥**	٥٦,٣٤٣,٦٥٥
صكوك مستحقة	١٥	**٤,٦٧٢,٥٠٠**	٣,٦٧٢,٥٠٠
القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية الإسلامية	٢٧	**١٧٨,٣٩٦**	١٩١,٥٠٠
قبولات المتعاملين	٢٩	**١,٠٣٦,٥٣٤**	٩٢٣,٨٤٣
مطلوبات أخرى	١٦	**٣,٣٧٣,٣٠٣**	٢,٤٩١,٧٩٧
إجمالي المطلوبات		**٧٦,٣٦٨,٠٢٣**	**٦٥,٥٠٣,٣٧٦**
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر	١٧	**٥,٤٣٠,٤٢٢**	٥,٤٣٠,٤٢٢
احتياطي قانوني وإلزامي	١٨	**١,٠٢٧,١٦١**	٨١٥,٠٣٩
احتياطي آخر	١٨	**٥٤٣,٠٤٣**	٥٤٣,٠٤٣
إحتياطي القيمة العادلة	١٨	**(٢٦٩,٩٧٩)**	(٣٧٥,٤٧٦)
أرباح محتجزة		**٤,٧١٣,٠٦١**	٢,٨٤٧,٣١٤
إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى المساهمين في المجموعة		**١١,٤٤٣,٧٠٨**	**٩,٢٦٠,٣٤٢**
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		**٨٧,٨١١,٧٣١**	**٧٤,٧٦٣,٧١٨**

تشكّل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحّدة للمجموعة.
إن تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج على الصفحة ١٠٦–١٠٩.

رئيس مجلس الإدارة **عضو مجلس الإدارة** **الرئيس التنفيذي**

بيان الدخل الموحّد للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	إيضاح	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
دخل من أنشطة تمويلية واستثمارية	١٩	**٤,٦٦٤,٨٩٣**	٢,٦٩٥,٣٢٠
توزيعات على الودائع والأرباح المدفوعة لحاملي الصكوك	٢٠	**(٩٥٠,٩١٦)**	(٣٦٠,٠٦١)
صافي الدخل من منتجات تمويلية واستثمارية		**٣,٧١٣,٩٧٧**	**٢,٣٣٥,٢٥٩**
دخل الرسوم والعمولات	٢١	**٩٣٧,٠٧٨**	٨٢٩,٥٣٠
مصروفات الرسوم والعمولات		**(٤٥٤,٩٣٧)**	(٣٧٤,٤٢٦)
صافي الدخل من الرسوم والعمولات		**٤٨٢,١٤١**	**٤٥٥,١٠٤**
دخل تشغيلي آخر	٢٢	**٥٦٩,٤٥٣**	٣٩١,٦٦٢
إجمالي الدخل التشغيلي		**٤,٧٦٥,٥٧١**	**٣,١٨٢,٠٢٥**
مصروفات عمومية وإدارية	٢٣	**(١,٧٧١,٣٦٦)**	(١,٥٣٩,٠٢٠)
إجمالي الأرباح التشغيلية قبل انخفاض القيمة		**٢,٩٩٤,٢٠٥**	**١,٦٤٣,٠٠٥**
صافي خسارة انخفاض القيمة لموجودات مالية	٢٤	**(٩٩٤,٦٣٨)**	(٤٠١,٥٦١)
صافي (خسارة) / إعادة قيد انخفاض القيمة للموجودات الغير مالية		**١٢١,٦٤٨**	(١,٣٠٠)
إجمالي صافي خسارة انخفاض القيمة		**(٨٧٢,٩٩٠)**	**(٤٠٢,٨٦١)**
صافي الربح للسنة		**٢,١٢١,٢١٥**	**١,٢٤٠,١٤٤**
ربحية السهم (درهم)	٢٦	**٠,٣٩١**	**٠,٢٢٨**

تشكّل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحّدة للمجموعة.
إن تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج على الصفحة ١٠٦–١٠٩.

بيان الدخل الشامل الموحّد للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
صافي أرباح السنة	**٢,١٢١,٢١٥**	١,٢٤٠,١٤٤
الدخل الشامل الآخر		
البنود التي لا يمكن إعادة تصنيفها لاحقاً ضمن بيان الدخل:		
أرباح/ (خسائر) اكتوارية على التزامات منافع التقاعد	**(١٥,٧١٤)**	٨,٠٧٣
البنود التي يمكن إعادة تصنيفها لاحقاً ضمن بيان الدخل:		
تحوطات التدفق النقدي:		
– الحصة الفعلية من التغيرات في القيمة العادلة	**٤,٩٨٦**	–
الحركة في احتياطي القيمة العادلة (أدوات صكوك)		
– صافي التغير في القيمة العادلة	**١٠٠,٥٤٨**	(٤٨٦,٨١٠)
– صافي المحول الى بيان الدخل	**(٣٧)**	(١,٠٥٦)
الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة	**٨٩,٧٨٣**	(٤٧٩,٧٩٣)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**٢,٢١٠,٩٩٨**	**٧٦٠,٣٥١**

تشكّل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحّدة للمجموعة.
إن تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج على الصفحة ١٠٦–١٠٩.

بيان التدفقات النقدية الموحّد للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
الأنشطة التشغيلية		
صافي أرباح السنة	**٢,١٢١,٢١٥**	١,٢٤٠,١٤٤
تسويات لبنود غير نقدية وبنود أخرى (إيضاح ٣٣)	**١,٢٣١,٠٣٦**	٥٨٤,٣٥٨
أرباح تشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	**٣,٣٥٢,٢٥١**	**١,٨٢٤,٥٠٢**
(الزيادة)/ النقص في الأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مستحقة بعد ثلاثة أشهر	**(٧,٤٣٩,٧٧٣)**	٢,٦٣٧,٠٤٧
(الزيادة)/ النقص في المبالغ المستحقة من البنوك بعد ثلاثة أشهر	**(٣,٠٤٥,٧٧٣)**	٣٩٢,٨٦٦
الزيادة/(النقص) في المبالغ المستحقة للبنوك بعد ثلاثة أشهر	**(١٤٦,٤٥٥)**	١٥٣,٩٤٦
(الزيادة) / النقص في القيمة العادلة الموجبة للمشتقات الإسلامية	**٤,٩٣١**	(٦٥,٧٤٢)
الزيادة/ (النقص) في القيمة العادلة السالبة للمشتقات الإسلامية	**(١٣,١٠٤)**	٦٤,٨٨٥
(الزيادة)/النقص في الموجودات الأخرى	**(٨٥,٢٨٣)**	(٩٥,٦٥٢)
الزيادة/ (النقص) في المطلوبات الأخرى	**٦٩٨,١٢٦**	٥١٨,٣٣١
الزيادة/(النقص) في ودائع المتعاملين	**٤,٩٧١,٢٦٠**	٩,٠٧٤,٥٩٤
(الزيادة)/ النقص في ذمم أنشطة تمويلية	**(٦,٤٥١,٤٦٠)**	(٦,٣٤٢,٢٥٠)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في)/ الناتجة عن الأنشطة التشغيلية	**(٨,١٥٥,٢٨٠)**	**٨,١٦٢,٥٢٧**
الأنشطة الاستثمارية		
(الزيادة)/ النقص في استثمارات مالية	**(٣,٠١٨,٠٣٨)**	(١,٠٧٢,٤٥٦)
(الزيادة) / النقص في العقارات الاستثمارية	**٢١٥,٦٦٥**	(٥,٠٥٧)
توزيعات أرباح محصلة	**٢٩**	١٠,١٤٧
(الزيادة)/ النقص في ممتلكات ومعدات	**(١١٠,٢١٥)**	(٥٤,٢٧٢)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية	**(٢,٩١٢,٥٥٩)**	**(١,١٢١,٦٣٨)**
الأنشطة التمويلية		
إصدار صكوك	**١,٠٠٠,٠٠٠**	–
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية	**١,٠٠٠,٠٠٠**	–
الزيادة / (النقص) في النقد وما يعادله (الإيضاح ٣٣)	**(١٠,٠٦٧,٨٣٩)**	**٧,٠٤٠,٨٨٩**

تشكّل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحّدة للمجموعة.
إن تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج على الصفحة ١٠٦–١٠٩.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحّد للمجموعة
للسنة المنتهـــية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	رأس المال المصدر ألف درهم	احتياطي قانوني والزامي ألف درهم	احتياطي آخر ألف درهم	إحتياطي القيمة العادلة ألف درهم	أرباح محتجزة ألف درهم	إجمالي ألف درهم
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣	**٥,٤٣٠,٤٢٢**	**٨١٥,٠٣٩**	**٥٤٣,٠٤٣**	**(٣٧٥,٤٧٦)**	**٢,٨٤٧,٣١٤**	**٩,٢٦٠,٣٤٢**
الأرباح للسنة	**–**	**–**	**–**	**–**	**٢,١٢١,٢١٥**	**٢,١٢١,٢١٥**
الدخل / (الخسارة) الشامل الآخر للسنة	**–**	**–**	**–**	**١٠٥,٤٩٧**	**(١٥,٧١٤)**	**٨٩,٧٨٣**
المحول إلى الاحتياطي	**–**	**٢١٢,١٢٢**	**–**	**–**	**(٢١٢,١٢٢)**	**–**
أتعاب مجلس الإدارة (الإيضاح ٢٥)	**–**	**–**	**–**	**–**	**(٧,٠٠٠)**	**(٧,٠٠٠)**
الزكاة	**–**	**–**	**–**	**–**	**(٢٠,٦٣٢)**	**(٢٠,٦٣٢)**
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٥,٤٣٠,٤٢٢**	**١,٠٢٧,١٦١**	**٥٤٣,٠٤٣**	**(٢٦٩,٩٧٩)**	**٤,٧١٣,٠٦١**	**١١,٤٤٣,٧٠٨**
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢	٥,٤٣٠,٤٢٢	٦٩١,٠٢٥	٥٤٣,٠٤٣	١١٢,٣٩٠	١,٧٧٤,١٠٤	٨,٥٥٠,٩٨٤
الأرباح للسنة	–	–	–	–	١,٢٤٠,١٤٤	١,٢٤٠,١٤٤
الدخل / (الخسارة) الشامل الآخر للسنة	–	–	–	(٤٨٧,٨٦٦)	٨,٠٧٣	(٤٧٩,٧٩٣)
المحول للاحتياطي	–	١٢٤,٠١٤	–	–	(١٢٤,٠١٤)	–
أتعاب مجلس الإدارة	–	–	–	–	(٧,٠٠٠)	(٧,٠٠٠)
الزكاة	–	–	–	–	(٤٣,٩٩٣)	(٤٣,٩٩٣)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٥,٤٣٠,٤٢٢	٨١٥,٠٣٩	٥٤٣,٠٤٣	(٣٧٥,٤٧٦)	٢,٨٤٧,٣١٤	٩,٢٦٠,٣٤٢

تشكّل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحّدة للمجموعة.
إن تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج على الصفحة ١٠٦–١٠٩.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

١ معلومات الشركة
تأسس مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع. («المصرف») بموجب المرسوم الأميري الصادر عن صاحب السمو حاكم إمارة دبي كبنك تقليدي ذو مسؤولية محدودة في إمارة دبي بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٧٥، تم إعادة تسجيل المصرف كشركة مساهمة عامة في يوليو ١٩٩٥، ويخضع لرقابة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

في اجتماع الجمعية العمومية غير العادي المنعقد بتاريخ ١٠ مارس ٢٠٠٤ ، تمت الموافقة على تحويل أنشطة المصرف لتتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، واكتملت عملية التحوّل بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠٠٤ (تاريخ التحوّل)، بعد أن حصل المصرف على الموافقات المطلوبة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والدوائر الحكومية المختصة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

إن المصرف هو شركة تابعة لبنك الإمارات دبي الوطني، شركة مساهمة عامة، دبي («الشركة القابضة للمجموعة»)، كما أن الشركة الأم النهائية للشركة القابضة للمجموعة هي مؤسسة دبي للإستثمار المملوكة كلياً لحكومة دبي.

إن المصرف مدرج في سوق دبي المالي (رمز المؤشر: «EIB»). والموقع الإلكتروني للمصرف هو: http://www.emiratesislamic.ae. بالإضافة إلى المركز الرئيسي في دبي، يمارس المصرف نشاطه من خلال ٤٠ فرعاً في الإمارات العربية المتحدة، وتشتمل هذه البيانات المالية الموحّدة على البيانات المالية للمصرف وفروعه وشركاته التابعة التالية (يشار إليها معا بـ «المجموعة»).

	تاريخ وبلد التأسيس	النشاط الرئيسي	نسبة الملكية ٪ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	نسبة الملكية ٪ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
شركة الإمارات الإسلامي للوساطة المالية ذ.م.م*	٢٦ أبريل ٢٠٠٦، الإمارات العربية المتحدة	خدمات وساطة مالية	١٠٠٪	١٠٠٪
شركة صكوك مصرف الإمارات الإسلامي المحدودة	٦ يونيو ٢٠٠٧، جزر كايمان	شركة ذات غرض خاص	١٠٠٪	١٠٠٪
شركة الإمارات الإسلامي للتمويل المحدودة	١٥ مايو ٢٠١٤، جزر كايمان	شركة ذات غرض خاص	١٠٠٪	١٠٠٪

يقدم المصرف خدمات مصرفية ل ومنتجات متنوعة من خلال أدوات التمويل والإستثمار الإسلامي المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

إن العنوان المسجل للمصرف هو ص.ب. ٦٥١٤، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

*الشركة التابعة هذه قيد التصفية.

٢ الأسس المحاسبية

بيان الامتثال
تم إعداد البيانات المالية الموحّدة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات القوانين السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

دخل القانون الاتحادي رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١ في شأن الشركات التجارية حيز التنفيذ اعتبارًا من ٢ يناير ٢٠٢٢، ليحل محل القانون الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ الحالي.

إن السياسات المحاسبية الرئيسية التي تم استخدامها في إعداد هذه البيانات المالية الموحّدة للمجموعة مبينة أدناه. وتم تطبيق هذه السياسات بصورة متسقة على جميع السنوات المقدمة، ما لم يذكر خلاف ذلك.

٣ العملة التشغيلية وعملة العرض
يتم عرض هذه البيانات المالية الموحّدة للمجموعة بدرهم الإمارات العربية المتحدة («الدرهم الإماراتي») وهو العملة التشغيلية للمجموعة. ما لم يذكر خلاف ذلك، فإن المعلومات المالية المقدمة بالدرهم الإماراتي قد تم تقريبها إلى أقرب ألف.

٤ أساس القياس
تم إعداد البيانات المالية الموحّدة للمجموعة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا ما يلي:
- تم قياس المشتقات المتوافقة مع الشريعة على أساس القيمة العادلة؛
- الأدوات المالية المصنفة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة تم قياسها بالقيمة العادلة؛ و
- الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تم قياسها بالقيمة العادلة.

إن إعداد البيانات المالية الموحدة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يتطلب استخدام تقديرات محاسبية هامة محددة. ويتطلب كذلك من الإدارة أن تضع أحكاماً في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. إن النقاط التي تنطوي على درجة كبيرة من الأحكام أو التعقيد أو تلك النقاط التي تكون فيها الافتراضات أو التقديرات ذات أهمية بالنسبة للبيانات المالية الموحّدة للمجموعة قد تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم ٥.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)

٥ استخدام الأحكام والتقديرات

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحّدة للمجموعة من الإدارة أن تضع تقديرات وافتراضات معينة تؤثر على المبالغ المقررة للموجودات والمطلوبات المالية ومخصصات انخفاض القيمة الناتجة والقيم العادلة. وبشكل محدد، يتطلب من الإدارة وضع أحكام هامة حول تقدير مبالغ ومواعيد التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة لذمم الأنشطة التمويلية المدينة المعرضة لانخفاض القيمة بالإضافة إلى مخصصات انخفاض قيمة الأوراق المالية الاستثمارية غير المدرجة. يتم بصورة مستمرة تقييم التقديرات والأحكام والتي تعتمد على الخبرة التاريخية والعوامل الأخرى بما في ذلك التوقعات الخاصة بالأحداث المستقبلية التي يعتقد بأنها معقولة في ظل الظروف الراهنة.

وفيما يلي أهم النقاط التي يتطلب فيها استخدام التقديرات والأحكام:

(أ) الأدوات المالية

إن الأحكام الصادرة عند تطبيق السياسات المحاسبية والتي لها أكبر الأثر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحّدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ تتعلق بما يلي:

- تصنيف الموجودات المالية: تقييم لنموذج العمل الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصول المالية هي فقط لسداد قيمة أصل وأرباح المبلغ الأصلي المستحق.
- حساب خسائر الائتمان المتوقعة: الافتراضات والشكوك حول التقديرات التي لها تأثير كبير على خسائر الائتمان المتوقعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. ويرجع هذه الأثر بشكل رئيسي إلى المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في حساب خسائر الائتمان المتوقعة بموجب منهجية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لحساب خسائر الائتمان المتوقعة

إن المفاهيم الأساسية التي لها الأثر الأكثر أهمية وتتطلب مستوى عالٍ من التقدير كما يتم أخذها في الحسبان من قبل المجموعة عند تحديد تقييم خسائر الائتمان المتوقعة، هي على النحو التالي:

تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يتم إجراء تقييم للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان على أساس تناسبي. لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الموجودات المالية قد ارتفعت بشكل كبير منذ نشأتها ، تقوم المجموعة بمقارنة مخاطر التعثر التي تحدث على مدى فترة العمر المتوقع للأصل المالي بتاريخ التقرير مع مخاطر التعثر المقابلة عند الإنشاء، وذلك باستخدام مؤشرات المخاطر الرئيسية المستخدمة في عمليات إدارة المخاطر للمجموعة.

تقوم المجموعة بقياس الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان كل ربع سنة على الأقل لكل تمويل فردي استناداً إلى ثلاثة عوامل. إذا كان أي من العوامل التالية يشير إلى حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، سيتم نقل الأداة من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢:

(١) لقد وضعت المجموعة معدلات محددة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان استنادا إلى الحركة في احتمال التعثر المتعلقة بالاعتراف الأولي.
(٢) يتم إجراء مراجعات نوعية إضافية لتقييم نتائج المراحل وإجراء تسويات، حسب الضرورة، لتعكس بشكل أفضل المراكز التي شهدت ارتفاعاً كبيراً في مخاطر الائتمان.
(٣) يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ قرينة غير قاطعة بأن الأدوات التي تجاوز موعد سدادها ٣٠ يوما تشهد زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

إن التحركات بين المرحلة ٢ والمرحلة ٣ تعتمد على ما إذا كانت الموجودات المالية قد انخفضت قيمتها الائتمانية كما في تاريخ التقرير. إن تحديد انخفاض القيمة الائتمانية يعتمد على التقييم الفردي للموجودات المالية لغرض اثبات انخفاض القيمة.

تقوم المجموعة بمراجعة محفظة ذمم الأنشطة التمويلية لتقييم انخفاض القيمة بصورة منتظمة. ولتحديد مدى ضرورة تسجيل مخصص خسارة ما في بيان الدخل، تقوم المجموعة بوضع الأحكام لمعرفة ما إذا كان هناك أي بيانات موحدة ملحوظة تدل على وجود انخفاض ملموس في التدفقات النقدية التعاقدية المستقبلية من ذمم الأنشطة التمويلية أو مجموعة ذمم أنشطة تمويلية مدينة متجانسة. إن المنهج والافتراضات المستخدمة في تقدير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية يتم مراجعتها بصورة منتظمة لتقليل أي فروق بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية.

عوامل الاقتصاد الكلي ومعلومات النظرة المستقبلية والسيناريوهات المتعددة

إن قياس خسائر الائتمان المتوقعة لكل مرحلة وتقييم الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان يجب أن يأخذ في الاعتبار المعلومات المتعلقة بالأحداث السابقة والظروف الحالية وكذلك التوقعات المعقولة والمحتملة للأحداث المستقبلية والظروف الاقتصادية.

إن تقييم وتطبيق المعلومات ذات النظرة المستقبلية يتطلب أحكاماً منطقية تستند إلى متغيرات الاقتصاد الكلي (أو التغير في هذه المتغيرات)، مثل معدلات الإشغال وأسعار النفط ومؤشر سعر الإسكان والناتج المحلي الإجمالي (حيثما يكون مطبقاً)، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بخسائر الائتمان في المحفظة ذات الصلة وتمثل الآثار العرضية الكامنة وراء التغيرات في هذه الظروف الاقتصادية. وسوف يكون لكل سيناريو اقتصادي كلي يستخدم في حساب خسائر الائتمان المتوقعة للمجموعة توقعات مستقلة حول متغيرات الاقتصاد الكلي ذات العلاقة.

إن تقدير المجموعة لخسائر الائتمان المتوقعة في المرحلة ١ والمرحلة ٢ تقديراً متوسطاً أكثر احتمالاً وبأخذ في الاعتبار ما لا يقل عن ثلاثة سيناريوهات للاقتصاد الكلي في المستقبل. تستند هذه السيناريوهات على توقعات الاقتصاد الكلي الصادرة عن الخبراء الخارجيين. إذا كانت الظروف تستدعي سيناريوهات سلبية إضافية ، فيمكن أيضًا النظر في سيناريوهات أخرى.

يتم تحديث الاحتمالات المرجحة المرفقة بهذه السيناريوهات على أساس ربع سنوي (إن كان مطلوباً). سيتم تطبيق جميع السيناريوهات التي تم النظر فيها على جميع المحافظ الخاضعة لخسائر الائتمان المتوقعة بنفس الاحتمالات. في بعض الحالات، قد لا تحتفظ المدخلات والنماذج المستخدمة في حساب خسائر الائتمان المتوقعة دائما بجميع خصائص السوق في تاريخ البيانات المالية الموحدة. ولتبيان ذلك، يتم إجراء تعديلات أو تراكبات نوعية في بعض الأحيان كتعديلات مؤقتة عندما يكون هذا الاختلاف جوهرياً. تخضع مثل هذه الحالات إلى عملية حوكمة رقابية في المجموعة.

يتم تقييم الحساسية الناشئة عن الحركة في كل متغير من متغيرات الاقتصاد الكلي والأوزان المرجحة ذات الصلة بكل منها في إطار السيناريوهات الثلاثة بشكل دوري من قبل المجموعة.

يوضح الجدول أدناه بشكل موجز مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية المدرجة في السيناريوهات الاقتصادية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وذلك للسنوات المنتهية من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٧.

	السيناريو الأساسي					السيناريو المتجه صعوداً					السيناريو المتجه نزولا				
	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧
الإمارات العربية المتحدة															
سعر النفط – دولار أمريكي	٨٤	٨٧	٧٦	٧٤	٧٤	٨٤	٨٩	٧٧	٧٤	٧٤	٨٤	٦٩	٥٩	٦٩	٧٢
الناتج المحلي الإجمالي – التغير٪	٣,١	٤,٠	٤,٣	٣,١	٣,٢	٣,١	٥,٨	٥,٧	٣,٢	٣,٢	٣,١	٠,٢	(٠,٢)	٤,١	٤,٩
الواردات – درهم بالمليار	١٤٣٦	١٥٠٠	١٥٦١	١٦٠٢	١٦٣٩	١٤٣٦	١٥٢١	١٦٠٤	١٦٦٩	١٧٢٢	١٤٣٦	١٣٧٢	١٣٢٥	١٣٦٥	١٤١٠

كما هو الحال بالنسبة لأي توقعات اقتصادية، تخضع التوقعات والاحتمالات لحدوث حالة من عدم اليقين المتأصل، وبالتالي قد تختلف النتائج الفعلية بشكل كبير عن تلك المتوقعة.

تعريف التعثر

إن تعريف التعثر المستخدم في قياس خسائر الائتمان المتوقعة والتقييم لتحديد الحركة بين المراحل سيكون متسقا مع تعريف التعثر المستخدم لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية. إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ لا يعرف التعثر، ولكنه يحتوي على قرينة غير قاطعة بأن التعثر يحدث عندما يتجاوز موعد سداد الائتمان ٩٠ يوماً.

العمر المتوقع

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ، ينبغي على المجموعة أن تأخذ في الاعتبار الفترة التعاقدية القصوى التي يتعرض خلالها البنك لمخاطر الائتمان. ينبغي مراعاة جميع الشروط التعاقدية عند تحديد العمر المتوقع، بما في ذلك خيارات الدفع المسبق والتمديد وخيارات تجديد الائتمان. بالنسبة لبعض التسهيلات الائتمانية المتجددة التي ليس لها تاريخ استحقاق محدد، يتم تقدير العمر المتوقع على أساس الفترة التي تتعرض فيها المجموعة لمخاطر الائتمان حين يتعذر تخفيف الخسائر الائتمانية من خلال إجراءات الإدارة.

الحوكمة

بالإضافة إلى الإطار القائم لإدارة المخاطر، فقد أنشأت المجموعة لجنة داخلية لتولي مهام الإشراف على عملية انخفاض القيمة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. وتتكون اللجنة من ممثلين رفيعي المستوى من الإدارة المالية وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي وفريق الأعمال، وستكون مسؤولة عن مراجعة واعتماد المدخلات والافتراضات الرئيسية المستخدمة في تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة للمجموعة. كما تقوم بتقييم مدى ملائمة نتائج المخصصات الكلية التي ستدرج في البيانات المالية للمجموعة.

(ب) القيمة العادلة للأدوات المالية

عندما يتعذر معرفة القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المقيدة في بيان المركز المالي من الأسعار المدرجة ، فيتم تحديدها باستخدام مجموعة متنوعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استخدام النماذج الحسابية. يتم أخذ مدخلات هذه النماذج من بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها قدر الإمكان، وفي حال لم يكن ذلك ممكناً، يتطلب الأمر عندئذ عمل أحكام معينة لتحديد القيمة العادلة. تتضمن الأحكام النظر في السيولة ومدخلات النماذج مثل علاقة وتقلبات المشتقات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ذات الأجل الأطول.

تخضع القيم العادلة لإطار رقابي مصمم للتأكد من أنها إما محددة أو مصادق عليها، من خلال وحدة أعمال مستقلة عن وحدة الاعمال المعرضة للمخاطر.

(ج) الإلتزامات الطارئة الناشئة عن التقاضي

نظرا لطبيعة عملياتها، قد تدخل المجموعة في إجراءات تقاضي ناشئة عن سياق العمل المعتاد. يعتمد مخصص المطالبة الطارئة الناشئة عن التقاضي على احتمال تدفق الموارد الاقتصادية ومدى دقة ومصداقية تقدير تدفق تلك الموارد. تخضع مثل هذه الأمور للعديد من حالات عدم اليقين، ومن الصعب التنبؤ والتأكد مما قد ينتج عنه كل من تلك الأمور.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الأساسية بشكل مستمر. يتم تطبيق التعديلات على التقديرات في المستقبل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)

٦ السياسات المحاسبية الهامة

تطبق المجموعة باستمرار المبادئ المحاسبية التالية على كافة الفترات المقدمة في هذه البيانات المالية الموحّدة للمجموعة.

(أ) مبادئ التوحيد

(ا) الشركات التابعة:

الشركات التابعة هي جميع الشركات (بما في ذلك الشركات المهيكلة) التي تسيطر عليها المجموعة.

تسيطر المجموعة على شركة عندما تستثمر في أو لديها حقوق في أو عائدات متنوعة من اشتراكها في الشركة ولديها القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال السلطة التي تمتلكها على الشركة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم جدوى سيطرتها من عدمه على مستثمر إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغييرات في واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة. يتم توحيد الشركات التابعة اعتباراً من تاريخ الاستحواذ عليها، نظراً لكونه تاريخ خضوع تلك الشركات إلى سيطرة المجموعة، ويستمر توحيدها حتى تاريخ توقف هذه السيطرة.

أساس التوحيد

تشتمل البيانات المالية الموحّدة للمجموعة على البيانات المالية للمصرف وشركاته التابعة كما في نهاية فترة إعداد التقرير. يتم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحّدة بنفس تاريخ إعداد تقرير المصرف. يتم تطبيق نفس السياسات المحاسبية على المعاملات والأحداث المتشابهة في ظروف مماثلة.

كافة الأرصدة والدخل والمصروفات والأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات الداخلية للمجموعة والمتعلقة بالشركات التابعة للمجموعة يتم إلغاؤها.

يتم احتساب دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ. يتم قياس تكلفة الاستحواذ باعتبار أنها إجمالي المقابل المحول المقاس في تاريخ الاستحواذ والقيمة العادلة للموجودات المحولة من قبل المجموعة والمطلوبات الناشئة وحصة حقوق الملكية الصادرة عن المجموعة مقابل السيطرة على الكيان المستحوذ عليه. يتم قياس الموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها والمطلوبات المفترضة في مجموعة الأعمال بداية على أساس قيمتها العادلة في تاريخ الاستحواذ باستثناء الموجودات الضريبية المؤجلة والموجودات والمطلوبات المتعلقة بمزايا الموظفين والمدفوعات على أساس الأسهم والموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع. يتم الاعتراف بالتكاليف ذات الصلة بالاستحواذ كمصروفات في الفترات التي يتم فيها تكبد التكاليف واستلام الخدمات.

عندما تستحوذ المجموعة على أعمال تجارية، تجري تقييماً على الموجودات والمطلوبات المالية المفترضة للتصنيف المناسب وتصنف وفقا للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية ذات الصلة في تاريخ الاستحواذ. هذا يشمل فصل المشتقات المتجسدة في العقود الرئيسية من قبل الشركة المستحوذ عليها.

إن أي مبلغ طارئ يتوجب تحويله من قبل الشركة المستحوذة سيتم الاعتراف به بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ.

إن التغيرات اللاحقة للقيمة العادلة للمبلغ المحمل التي تعتبر إما أصل أو التزام، سيتم الاعتراف بها وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ضمن الأرباح أو الخسائر. إذا كان المبلغ المحتمل مصنف كحقوق مساهمين، يجب عدم إعادة قياسه حتى يتم تسويته في النهاية ضمن حقوق الملكية.

إذا تحقق الاندماج على مراحل، فإن حصة حقوق الملكية المحتفظ بها سابقاً في الشركة المستحوذ عليها يعاد تقديرها بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ وتدرج الأرباح والخسائر الناتجة في الأرباح أو الخسائر.

يتم الاعتراف باختيارات كل مجموعة أعمال بمفردها، فيما إذا كانت حصة مسيطرة في الشركة المستحوذ عليها (إن وجدت) في تاريخ الاستحواذ بالقيمة العادلة، أو على أساس حصة التناسبية من صافي موجودات الشركة المستحوذ عليها المحددة.

في حال وجود أي زيادة في القيمة العادلة للمبلغ الاعتباري المحول لصالح مجموعة الأعمال، فإن قيمة الحصة غير المسيطرة في الشركة المستحوذ عليها (إن وجدت)، والقيمة العادلة لحصة حقوق الملكية المحتفظ بها مسبقاً من قبل المجموعة في الشركة المستحوذ عليها (إن وجدت)، وصافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد في الشركة المستحوذ عليها يتم إدراجها كشهرة. في الحالات التي يزيد فيها المبلغ الأخير عن المبلغ الأول، يتم الاعتراف بالزيادة كأرباح متحصلة من صفقة شراء بالربح أو الخسارة في تاريخ الاستحواذ.

عند فقدان السيطرة، لا تعترف المجموعة بالموجودات والمطلوبات للشركة التابعة، وأي حصص غير مسيطرة والمكونات الأخرى من الأسهم ذات الصلة بالشركة التابعة. يتم الاعتراف بأي فائض أو عجز ناجم عن فقدان السيطرة في الربح أو الخسارة. في حال احتفاظ المجموعة بأي حصة في الشركة التابعة السابقة، فيتم قياس مثل هذه الحصة بالقيمة العادلة في تاريخ فقد تلك السيطرة. بعد ذلك يتم احتسابها على أنها حصة في رأس المال المستثمر أو وفقاً لسياسة المجموعة المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية اعتماداً على مستوى تأثير الاحتفاظ بها.

(٢) مؤسسات ذات أغراض خاصة

المؤسسات ذات الأغراض الخاصة هي مؤسسات تم تأسيسها لتحقيق غرض محدد تماما مثل تصكيك موجودات معينة أو تنفيذ معاملة تمويل أو تمويلات معينة. يتم توحيد البيانات المالية للمؤسسة ذات الأغراض الخاصة في حال حصول المجموعة على عائدات متغيرة ناتجة عن المشاركة في الشركات ذات الأغراض الخاصة ولديها القدرة على تغيير هذه العائدات من خلال نفوذها على الشركة ذات الأغراض الخاصة، وذلك بناء على تقييم جوهر علاقتها بالمجموعة.

تشير الظروف التالية إلى علاقة تكون فيها المجموعة، من الناحية الموضوعية، مسيطرة على الشركات ذات الأهداف الخاصة وبالتالي يتم توحيد بياناتها المالية:

أ) يكون للمجموعة صلاحية التصرف بالشركات ذات الأهداف الخاصة.

ب) لدى المجموعة حقوق في العائد المتغير نتيجة مشاركتها بالشركات ذات الأهداف الخاصة، و

ج) لدى المجموعة القدرة على استخدام صلاحيتها للتصرف بالشركات ذات الأهداف الخاصة للتأثير على مبلغ عائدات المجموعة.

يتم تقدير ما إذا كان للمجموعة سيطرة على المؤسسة ذات الأغراض الخاصة عند التأسيس، وعادة ما تتم إعادة التقييم بتاريخ نهاية كل فترة أو في حال كان هناك تغييرات في هيكل/شروط المعاملات الإضافية الجارية بين المجموعة والمؤسسة ذات الأغراض الخاصة.

يتضمن الإيضاح رقم ١٥ معلومات حول أنشطة التصكيك الخاصة بالمجموعة.

(ب) العملات الأجنبية

يتم إعادة تحويل البنود النقدية المقومة بالعملات الأجنبية بالأسعار السائدة في تاريخ التقرير. ويتم ترحيل المكاسب/ الخسائر الناتجة عن البنود النقدية إلى بند «الإيرادات التشغيلية الأخرى» في بيان الدخل الموحد. يتم تحويل البنود غير النقدية بالقيمة العادلة بالعملات الأجنبية بالأسعار السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. لا يتم إعادة تحويل البنود غير النقدية التي تم قياسها من حيث التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية.

(ج) ربح على أنشطة تمويلية

معدل الربح الفعلي

يتم تثبيت إيرادات ومصروفات الأرباح في الربح أو الخسارة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. «معدل الربح الفعلي» هو السعر الذي يتم بموجبه تحديداً إجراء خصومات على سداد أو استلام الدفعات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للأداة المالية إلى:

- القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي، أو
- التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية.

عند احتساب معدل الربح الفعلي للأدوات المالية بخلاف الموجودات منخفضة القيمة الائتمانية. تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع مراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية. ولكن ليس خسائر الائتمان المتوقعة. بالنسبة للموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية. يتم احتساب معدل الربح الفعلي المعدل بالائتمان باستخدام التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بما في ذلك خسائر الائتمان المتوقعة.

التكلفة المطفأة

إن «التكلفة المطفأة» للأصل المالي أو الالتزام المالي هي المبلغ الذي يتم بموجبه قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي عند الاعتراف الأولي ناقصاً دفعات المبلغ الأصلي، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم للفرق بين المبلغ الأولي والمبلغ المستحق باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي، و، للأصول المالية، المعدلة لأي مخصصات خسائر.

القيمة الدفترية الإجمالية

«القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي» هي التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل تعديل أي مخصص خسارة.

العرض

يشمل دخل معدل الربح والمصروفات المعروضة في بيان الدخل الموحد مايلي:

- الربح على الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة محسوبة على أساس معدل الربح الفعلي.
- معدل الربح على الصكوك المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والمحسوبة على أساس معدل الربح الفعلي.

(د) دخل ذمم الأنشطة التمويلية المدينة

يتم الاعتراف بالدخل الناتج عن المنتجات الإسلامية المعنية كما يلي:

المرابحة

يمكن احتساب الربح وتحديده تعاقديا عند بداية العقد، ويتم الاعتراف بالربح عند تحققه خلال مدة العقد بطريقة معدل الربح الفعال على الرصيد المستحق.

الإستصناع

يتم احتساب إيراد الإستصناع وهامش الربح المرتبط به (الفرق بين السعر النقدي للمتعامل وتكلفة إستصناع المصرف الإجمالية) على أساس التناسب الزمني.

الإجارة

يتم الاعتراف بدخل الإجارة على أساس الاستحقاق على مدى فترة العقد.

المضاربة

يتم الاعتراف بدخل تمويل المضاربة عند توزيعها من قبل المضارب، بينما يتم تحميل الخسائر على الدخل عند إعلانها من قبل المضارب.

الوكالة

يتم الاعتراف بالدخل المتوقع من الوكالة على أساس الاستحقاق خلال الفترة، و يتم تعديلها بالدخل الفعلي عند استلامه. و يتم احتساب الخسائر في تاريخ إعلانها من قبل الوكيل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)

٦ سياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(هـ) الرسوم والعمولات

يتم تحقيق دخل الرسوم، التي لا تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي للأداة المالية، من خلال مجموعة متنوعة من الخدمات التي تقدمها المجموعة لعملائها، ويتم حسابها وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ « الإيرادات الناشئة عن العقود المبرمة مع المتعاملين». بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥، يتم قياس دخل الرسوم من قبل المجموعة بناءً على المقابل المحدد في العقد مع المتعامل ويستثني المبالغ التي يتم تحصيلها نيابة عن أطراف ثالثة. تعترف المجموعة بالإيرادات عندما تنقل السيطرة على منتج أو خدمة إلى أحد المتعاملين.

يتم احتساب دخل الرسوم على النحو التالي:

(١) يتم الاعتراف بالدخل المكتسب جراء تنفيذ عمل مهم كإيرادات عند اكتمال العمل (على سبيل المثال ، الرسوم الناشئة عن التفاوض ، أو المشاركة في التفاوض على معاملة لطرف ثالث ، مثل ترتيب استحواذ على أسهم أو أوراق مالية أخرى)؛

(٢) يتم الاعتراف بالدخل المكتسب نتيجة تقديم الخدمات كإيرادات عند تقديم الخدمات (على سبيل المثال ، المحافظ وغيرها من رسوم الاستشارات الإدارية والخدمات)؛ و

(٣) يتم الاعتراف بالرسوم والعمولات والمصاريف الأخرى عندما يتم إنجاز أو استلام الخدمات ذات الصلة.

يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي لأداة مالية كتسوية لمعدل الربح الفعلي (على سبيل المثال ، بعض رسوم الالتزام بالتمويلات) وتسجل في الدخل.

(و) إيرادات تحظرها الشريعة الاسلامية

في حال تحقيق إيرادات تخالف مبادىء وأحكام الشريعة الإسلامية، فإنه يتم تجنيبها وصرفها في وجوه الخير وفق ما تقرره لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة.

(ز) دخل الأرباح

يتحقق دخل الأرباح عند تثبيت حق المجموعة في استلام الأرباح.

(ح) الدخل المتعلق بالعقارات

يتضمن الدخل المتعلق بالعقارات إيرادات الإيجار التي يتم الإعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

(ط) عقود الإيجار

بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦، تعترف المجموعة بأصل حق الاستخدام والتزامات الإيجار عند بدء الإيجار لجميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات منخفضة القيمة.

تقيس المجموعة مبدئياً أصل حق الاستخدام بالتكلفة، ومن ثم يقاس لاحقاً بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المعدلة لأي عملية إعادة قياس لالتزامات الإيجار.

تقوم المجموعة في البداية بقياس التزام الإيجار بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية مخصومة باستخدام معدل الخصم الضمني في العقد. بعد ذلك ، يتم تعديل التزام الإيجار لمدفوعات معدل الربح والإيجار، بالإضافة إلى تأثير تعديلات الإيجار وغيرها من بين أمور أخرى.

اختارت المجموعة تطبيق الاستثناء المسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ على متطلباتها العامة لعقود الإيجار قصيرة الأجل (أي خيار لا يتضمن خيار الشراء وله فترة تأجير عند بداية العقد تصل حتى ١٢ شهراً أو أقل) وعقود إيجار أصول منخفضة القيمة. ولهذا ، تعترف المجموعة بمدفوعات الإيجار المرتبطة بتلك الإيجارات كمصاريف على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار أو على أساس منتظم آخر إذا كان هذا الأساس يمثل نمطاً لمنافع وامتيازات المستأجر، على غرار المحاسبة الحالية لعقود الإيجار التشغيلية.

عرضت المجموعة حق استخدام الموجودات ضمن بند «الممتلكات والمعدات» والتزامات الإيجار ضمن بند «مطلوبات أخرى» في بيان المركز المالي الموحد.

حيثما تقوم المجموعة بتأجير عقاراتها الاستثمارية، تصنف المجموعة هذه العقود كعقود إيجار تشغيلي.

(ي) الموجودات المالية والمطلوبات المالية

(١) تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية

عند الاعتراف الأولي، يتم تصنيف الموجودات المالية على أنها مقاسة: بالتكلفة المطفأة ، أو القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى أو القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقدر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية، و
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وربح على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

عند الاعتراف الأولي بالاستثمار في الأسهم غير المحتفظ بها للمتاجرة ، يجوز للمجموعة أن تختار بلا رجعة قيد التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.

بالإضافة إلى ذلك ، عند الاعتراف الأولي ، يمكن للمجموعة أن تحدد بلا رجعة أصلاً مالياً يلبي المتطلبات التي سيتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر، على النحو المقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، في حال أن القيام بذلك سيلغي أو يخفض بشكل كبير حالة عدم التطابق المحاسبي التي قد تنشأ خلافاً لذلك.

(٢) الاعتراف والقياس الأولي

تعترف المجموعة بشكل أولي بذمم الانشطة التمويلية المدينة والودائع والصكوك الصادرة بتاريخ تقديمها أو الاستحواذ عليها. يتم تثبيت جميع الأدوات التمويلية الأخرى (بما في ذلك المشتريات العادية ومبيعات الموجودات المالية) في تاريخ التداول، وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً، بالنسبة للبند غير المقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة العائدة مباشرة إلى عملية الاستحواذ أو الإصدار.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وآلية عمل تلك السياسات من الناحية العملية. وعلى وجه الخصوص ، لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الارباح التعاقدية أو الاحتفاظ بسجل تسعير محدد للربح أو مطابقة مدة الموجودات المالية مع مدة المطلوبات التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة المجموعة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
- كيف يتم تعويض مديري الوحدات – على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية التي يتم تحصيلها؛ و
- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك ، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءاً من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للمجموعة لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)

٦ سياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ي) الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)

(٢) الاعتراف والقياس الأولي (تتمة)

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والربح:

لأغراض هذا التقييم ، يتم تعريف «المبلغ الأصلي» على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. يتم تعريف «الربح» على أنها المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف التسهيلات الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) ، وكذلك هامش الربح.

في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والربح ، فإن المجموعة تأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط. عند إجراء التقدير، تضع المجموعة نصب أعينها الاعتبارات التالية:

- الحالات الطارئة التي قد تغير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية;
- مزايا الرافعة المالية;
- أحكام السداد والتمديد;
- الأحكام التي تحدّ من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية الناتجة عن موجودات محددة (على سبيل المثال، ترتيبات الموجودات غير القابلة للإلغاء); و
- المزايا التي من شأنها تغيير المقابل المادي للقيمة الزمنية للأموال – مثل عملية إعادة تحديد سعر الربح بشكل دوري.

لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الإيضاح بشأن الأوراق المالية الاستثمارية وذمم الأنشطة التمويلية المدينة والنقد ومعادلات النقد.

تقوم المجموعة بتصنيف مطلوباتها المالية، بخلاف الضمانات المالية والتزامات ذمم الأنشطة التمويلية المدينة على أنها مقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إعادة التصنيفات:

لم يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي إلا في الفترة التي تأتي بعد قيام المجموعة بتغيير نموذج الاعمال الخاص بها لادارة الموجودات المالية.

(٣) انخفاض القيمة

تعترف المجموعة بمخصصات الخسارة المكونة لتغطية خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات التمويلية التالية التي لا تقدر بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة:

- الموجودات المالية التى هي أدوات تمويلية؛
- عقود الضمانات المالية الصادرة؛ و
- التزامات تمويلية صادرة.

لا يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة على استثمارات الاسهم.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر التسهيلات، باستثناء تلك الادوات المالية التى لم تشهد مخاطر الائتمان المعرضة لها ارتفاعاً كبيراً منذ الاعتراف الأولي بها.

إن خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرا هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن حالات الإخلال بالأدوات المالية المحتمل حدوثها في غضون فترة ١٢ شهرا بعد تاريخ إعداد البيانات المالية.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

خسائر الائتمان المتوقعة هي عبارة عن تقدير خسائر الائتمان استناداً إلى مبدأ الاحتمال المرجح. كما يتم قياسها على النحو التالى:

- الموجودات المالية التى لا تتعرض لخسارة في قيمة الائتمان كما في تاريخ إعداد البيانات المالية: باعتبارها القيمة الحالية لكافة حالات نقص السيولة (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للكيان بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- الموجودات المالية منخفضة قيمة الائتمان في وقت إعداد البيانات المالية: باعتبارها الفرق بين إجمالي القيمة المدرجة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية التقديرية;
- الالتزامات التمويلية التي لم يتم سحبها: باعتبارها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حال سحب التمويل واستلام التدفقات النقدية التي تتوقعها المجموعة; و
- عقود الضمانات المالية: الدفعات المتوقعة لتعويض حامليها، ناقصاً أية مبالغ تتوقع المجموعة تحصيلها.

الموجودات المالية المعاد هيكلتها

في حال إعادة التفاوض بشأن أو تعديل أحكام أي أصل مالي أو في حال استبدال الأصل المالي القائم بآخر جديد نتيجة تعرض الملتزم لصعوبات مالية، عندها يتم إجراء تقييم لمعرفة ما اذا كان ينبغى إيقاف الاعتراف بالأصل المالي وتقاس خسائر الائتمان المتوقعة على النحو التالى:

- في حال لم تسفر عملية اعادة الهيكلة عن إيقاف الاعتراف بالأصل القائم، عندها يتم تضمين التدفقات النقدية المتوقعة والناشئة عن الأصل المالي المعدل في حساب نقص السيولة من الأصل القائم.
- في حال كانت عملية اعادة الهيكلة ستسفر عن إيقاف الاعتراف بالأصل القائم، عندها، تعامل القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد على أنها التدفق النقدى النهائي من الأصل المالي القائم في وقت إيقاف الاعتراف. ويتم تضمين هذا المبلغ في حساب نقص السيولة من الأصل المالي القائم. تم خصم النقص في السيولة من تاريخ إيقاف الاعتراف المتوقع وحتى تاريخ إعداد البيانات المالية بتطبيق معدل الربح الفعلي للأصل المالي القائم.

الموجودات المالية منخفضة قيمة الائتمان

في تاريخ إعداد كل بيانات مالية، تقوم المجموعة بتقدير ما اذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وموجودات الأدوات التمويلية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى ذات قيمة ائتمان منخفض. يكون الأصل المالي ذات قيمة ائتمان منخفض عند حدوث واحدة أو أكثر من الحالات التي تحدث أثراً ضاراً على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

مدرج أدناه بيانات يمكن ملاحظتها حول المؤشرات الدالة على تعرض أي أصل مالي إلى الانخفاض في قيمة الائتمان:

- تعرض الملتزم او المصدر إلى صعوبات مالية كبيرة;
- الاخلال بأحد العقود، مثل حالة التعثر أو التخلف عن السداد;
- اعادة هيكلة ذمم تمويلية أو سلفة نقدية ما من قبل المجموعة وفق شروط لم تكن المجموعة لتوافق على غيرها؛
- عندما يصبح من المحتمل ان يتعرض الملتزم للافلاس أو إعادة هيكلة; أو
- انحسار أحد الأسواق النشطة نتيجة صعوبات مالية.

الموجودات التي شهدت انخفاضاً في قيمتها الائتمانية القائمة أو المشتراة

إن الموجودات التي شهدت انخفاضاً في قيمتها الائتمانية القائمة أو المشتراة هي موجودات مالية منخفضة القيمة الائتمانية عند الاعتراف الأولي لها. يتم تسجيل الموجودات التي شهدت انخفاضاً في قيمتها الائتمانية القائمة أو المشتراة بالقيمة العادلة عند الاعتراف الأصلي بها وبحيث يتم قيد إيرادات الأرباح لاحقاً استناداً إلى معدل الربح الفردي المعدل وفقاً لتقديرات الائتمان. يتم الاعتراف أو التخلي عن خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي إلى الحد الذي يحدث فيه تغيير لاحق في خسارة الائتمان المتوقعة.

التسهيلات المتجددة

تتضمن محفظة منتجات المجموعة باقة متنوعة من تسهيلات الأفراد والشركات وبطاقات الائتمان، التي يحق للمجموعة إلغاء و/أو تخفيض التسهيلات الممنوحة لها بموجب إشعار بفترة قصيرة. لا تربط المجموعة تعرضها لخسائر الائتمان المتوقعة بفترة الإشعار التعاقدي، ولكن بدلاً من ذلك تقوم بحساب خسائر الائتمان المتوقعة على مدى فترة زمنية تعكس توقعات المجموعة حول طبيعة سلوك المتعامل، واحتمال تعثره عن السداد وإجراءات تقليل تعرض المجموعة للمخاطر المستقبلية والتي يمكن أن تشمل خفض أو إلغاء التسهيلات.

بناءً على التجربة السابقة وتوقعات المجموعة، يتم تقدير الفترة التي تقوم فيها المجموعة باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة لهذه المنتجات استناداً إلى الفترة التي تتعرض فيها المجموعة لمخاطر الائتمان وحيث لا يتم تخفيف خسائر الائتمان من خلال إجراءات الإدارة.

الشطب

يتم شطب ذمم الأنشطة التمويلية المدينة والأوراق المالية (جزئيا او كليا) عندما لا تكون هناك امكانية واقعية لاستردادها. وهذا عموما ما تكون عليه الحال عندما تستنفذ جميع الجهود التصحيحية لاسترداد الدين من المتعاملين. غير ان الموجودات المالية المشطوبة تخضع لانشطة الإنفاذ بغية الامتثال لاجراءات المجموعة في استرداد المبالغ المستحقة.

(٤) الضمانات المالية والتزامات الذمم التمويلية

الضمانات المالية هى العقود التى تتطلب من المجموعة أداء دفعات محددة لتعويض حامليها عن الخسارة المتكبدة نتيجة تخلف أحد المدينين عن السداد في موعد الاستحقاق وفقا لشروط أداة التمويل. يتم إدراج مطلوبات الضمان المالي بالتكلفة المطفأة عندما يصبح من المحتمل أداء الدفعة بموجب العقد.

تكون «التزامات الذمم التمويلية» بمثابة التزامات مؤكدة ولا رجعة فيها لتوفير الائتمان بموجب الاحكام والشروط المحددة.

يتم قياس الضمانات المالية الصادرة او الالتزامات غير القابلة للإلغاء في البداية بالقيمة العادلة ويتم إطفاء القيمة العادلة الأولية لها خلال فترة الضمان او الالتزام. وبعد ذلك، يتم قياسها استناداً إلى القيمة الأعلى للمبلغ المطفأ ومبلغ مخصص الخسارة.

(٥) العملات الأجنبية

يتم الاعتراف بفروق العملات الأجنبية الناتجة عن التحويل بشكل عام في الأرباح أو الخسائر. ومع ذلك ، فإن فروق العملات الأجنبية الناتجة عن تحويل استثمارات الأسهم، والتي جرى بشأنها تصويت لإدراج التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في بند الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بها في بند الدخل الشامل الآخر.

(٦) ذمم أنشطة تمويلية مدينة

ذمم الأنشطة التمويلية المدينة هي موجودات مالية غير مشتقة بدفعات ثابتة أو متفق عليها وليست مدرجة في أي سوق نشطة. يشمل مسمى «ذمم أنشطة تمويلية مدينة» في بيان المركز المالي الموحد ما يلي:

- ذمم أنشطة تمويلية مدينة التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة: يتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملات المباشرة المتزايدة ، وبالتالي تكلفتها المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلية وبتم تخديمها من دون خسائر الائتمان المتوقعة، و
- ذمم أنشطة تمويلية مدينة مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر: يتم قياسها بالقيمة العادلة مع إدراج التغييرات المثبتة فوراً في الأرباح أو الخسائر ، في حال كان مطبقاً.

يتم استخدام التعابير التالية في إطار ذمم أنشطة تمويلية مدينة:

المرابحة

المرابحة هي اتفاقية تتعهد بموجبها المجموعة بأن تبيع للمتعامل السلعة التي اشترتها المجموعة وامتلكتها، استنادا على وعد من المتعامل بشراء السلعة المشتراة بموجب بنود وشروط معينة. يشمل سعر البيع تكلفة السلعة وهامش ربح متفق عليه.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)

٦ سياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ي) الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)

(٦) ذمم أنشطة تمويلية مدينة (تتمة)

الإستصناع

الإستصناع هو اتفاقية بين المجموعة والمتعامل تبيع المجموعة بموجبها إلى المتعامل عقاراً مطوراً بمواصفات متفق عليها. تقوم المجموعة بتطوير العقار بنفسها أو عن طريق مقاول من الباطن وتقوم بعد ذلك بتسليمه إلى المتعامل في تاريخ محدد وسعر متفق عليه.

الإجارة

الإجارة هي عقد تقوم المجموعة (المؤجر) بموجبه بتأجير أصل ما للمتعامل (المستأجر) لمدة محددة ومقابل أقساط إيجار معينة. وقد ينتهي عقد الإجارة بتحويل ملكية العقار إلى المستأجر في نهاية العقد. و كذلك، عندما يقوم المصرف فعلياً بتحويل جميع المخاطر والعائدات المتصلة بملكية الأصل المؤجر إلى المستأجر.

المشاركة

وهي اتفاقية بين المجموعة والمتعامل للمساهمة في مؤسسة استثمارية معينة ، سواء كانت موجودة أو جديدة ، أو ملكية عقار معين إما بشكل دائم أو وفقًا لاتفاقية متناقصة بين الطرفين بينما يتم مشاركة الخسارة بالتناسب مع أسهم رأس المال في المؤسسة.

المضاربة

المضاربة هي عقد بين طرفين بحيث يقدم أحدهما المال و يسمى «رب المال» و الأخر يقدم الجهد و الخبرة و يسمى «مضارب» و الذي يعتبر مسئولاً عن استثمار هذه الأموال في مشروع أو نشاط محدد مقابل نسبة من دخل المضاربة المتفق عليها مسبقا. وفي حالة الخسارة العادية يتحمل رب المال خسارة الأموال بينما يتحمل المضارب ضياع جهوده. ومع ذلك، في حالة التقصير أو الإهمال أو الإخلال بأي شروط و أحكام عقد المضاربة، يتحمل المضارب وحده الخسائر. تقوم المجموعة بدور المضارب عندما تقبل أموال المودعين و بدور رب المال عند تشغيل هذه الأموال على أساس المضاربة.

الوكالة

الوكالة هي عقد تتعهد فيه المجموعة بتقديم مبلغ معين من المال لوكيل معين والذي يستثمره حسب شروط معينة مقابل رسوم محددة (مبلغ مقطوع من المال أو نسبة من الأموال المستثمرة). يلتزم الوكيل بإعادة المبلغ المستثمر في حالة التقصير أو الإهمال أو الإخلال بأي من بنود وشروط الوكالة.

يتم تنفيذ هذه المنتجات بالتكلفة المطفأة ناقصاً انخفاض القيمة.

(٧) الأوراق المالية الاستثمارية

'يشمل مسمى «الأوراق المالية الاستثمارية» في بيان المركز المالي ما يلي:

- أوراق مالية استثمارية مصنفة بالتكلفة المطفأة: يتم قياسها مبدئيًا بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة المباشرة المتزايدة ، ولاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي.
- أوراق مالية للاستثمار في الأدوات التمويلية والأسهم مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: يتم إدراجها بالقيمة العادلة مع إدراج التغيرات مباشرة في الربح أو الخسارة.
- أدوات تمويلية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، و
- أوراق مالية للاستثمار في الأسهم محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

بالنسبة للأوراق المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم تثبيت الأرباح والخسائر في الدخل الشامل الآخر، باستثناء ما يلي، والتي يتم إثباتها في الربح أو الخسارة بنفس الطريقة كما في الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة.

- إيرادات الربح باستخدام طريقة الربح الفعلي؛
- تكاليف خسائر الائتمان المتوقعة والقيود العكسية، و
- أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية.

عندما يتم عدم تحقق قيمة اوراق تمويلية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في بنود الدخل الشامل الأخرى من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر.

تختار المجموعة أن تدرج في الدخل الشامل الآخر التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات معينة في أدوات حقوق ملكية غير محتفظ بها للمتاجرة. يتم إجراء الاختيار على أساس كل أداة على حدة عند الاعتراف الأولي وهو غير قابل للإلغاء.

لا يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر الناشئة عن أدوات حقوق الملكية تلك إلى بند الأرباح والخسائر ولا يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة في الأرباح أو الخسائر. يتم تثبيت توزيعات الأرباح في الأرباح أو الخسائر ما لم تمثل بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل الأرباح والخسائر التراكمية لأدوات حقوق الملكية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المحتجزة عند التخلص من الاستثمار.

(٨) إلغاء الاعتراف

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للمجموعة في الحصول على تدفقات نقدية من الموجودات أو عندما تقوم المجموعة بتحويل الحقوق لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية في معاملة يتم فيها تحويل جميع المخاطر والامتيازات الخاصة بملكية الموجودات المالية أو في حال لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بجميع المخاطر والامتيازات الخاصة بملكية الموجودات المالية ولا تحتفظ بحصة مسيطرة في الأصل المالي.

عند إلغاء الاعتراف بأحد الموجودات المالية فإن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة لجزء من الأصل المستبعد) ومجموع (١) المقابل المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم استلامه بعد خصم أي التزام جديد مفترض) و(٢) أي ربح أو خسارة متراكمة تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة.

لا يتم الاعتراف بأي ربح / خسارة تراكمية معترف بها في بنود الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالأوراق المالية الاستثمارية لحقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حساب الربح أو الخسارة عند إلغاء الاعتراف بهذه الأوراق المالية.

يتم الاعتراف بأي حصة في الموجودات المالية المحولة المؤهلة للاستبعاد والتي يتم إنشاؤها أو الاحتفاظ بها من قبل المجموعة كأصل أو التزام مستقل.

تبرم المجموعة معاملات تقوم بموجبها بتحويل موجودات معترف بها في البيان الموحد الخاص بمركزها المالي ولكن تحتفظ بكل أو معظم المخاطر والامتيازات الخاصة بالموجودات المحولة أو جزء منها. في مثل هذه الحالات، لا يتم إيقاف الاعتراف بالموجودات المحولة. مثال على تلك المعاملات، تمويل أوراق مالية ومعاملات بيع وإعادة شراء.

في المعاملات التي لا تحتفظ بها المجموعة أو لا تقوم بتحويل جميع المخاطر والامتيازات الجوهرية الخاصة بملكية أحد الموجودات المالية وتحتفظ بحصة مسيطرة على الأصل، تواصل المجموعة الاعتراف بالأصل إلى حد استمرار مشاركتها به، ويتم تحديد ذلك إلى الحد الذي يطرأ هناك أي تغير على قيمة الموجودات المحولة.

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالتزام مالي عندما يتم الاعفاء من التزاماتها التعاقدية أو عندما يتم إلغاؤها أو إنهاؤها.

(٩) تعديل الموجودات المالية والمطلوبات المالية

إذا تم تعديل شروط أصل مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك اختلاف جوهري في التدفقات النقدية للأصل المعدل. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة إلى حد كبير ، فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي تعتبر منتهية الصلاحية. في هذه الحالة ، يتم أيقاف الاعتراف بالأصل المالي الأصلي ويتم الاعتراف بالأصل المالي الجديد بالقيمة العادلة.

إذا لم تكن التدفقات النقدية للموجودات المعدلة المحملة بالتكلفة المطفأة مختلفة بشكل جوهري ، فإن التعديل لن يؤدي إلى استبعاد الموجودات المالية. في هذه الحالة ، تعيد المجموعة احتساب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي وتعترف بالمبلغ الناتج عن تعديل القيمة الدفترية الإجمالية كأرباح أو خسارة معدلة في بند الأرباح والخسائر. إذا تم تنفيذ مثل هذا التعديل نتيجة الصعوبات المالية للملتزم ، فسيتم عرض الربح أو الخسارة مع خسائر انخفاض القيمة. في حالات أخرى ، يتم إدراجها كدخل أرباح.

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم تعديل شروطها وفي حال كان هناك اختلاف جوهري في المطلوبات المعدلة. في هذه الحالة، يتم الاعتراف بالمطلوبات المالية الجديدة بناءً على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. يتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية المطفأة والمطلوبات المالية الجديدة مع الشروط المعدلة في بند الأرباح والخسائر.

(١٠) المقاصة

تتم مقاصة الموجودات و المطلوبات المالية و يتم بيان صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحّد للمجموعة عندما يكون هناك حق قانوني قابل التنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها و تكون هناك رغبة في التسوية على أساس المبلغ الصافي أو تحقيق الأصل و تسوية المطلوبات في نفس الوقت.

يتم بيان الدخل والمصروفات على أساس الصافي فقط عندما يسمح بها بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو للأرباح والخسائر الناشئة من مجموعة من المعاملات المماثلة مثل أنشطة التداول في المجموعة.

(١١) قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي يتم الحصول عليه لبيع أصل أو تم دفعه لتحويل التزام في معاملة منتظمة في سوق رئيسي في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض أن معاملة بيع الأصل أو تحويل الالتزام تحدث إما:

(١) في سوق رئيسي للأصل أو الالتزام؛ أو

(٢) في حالة عدم وجود سوق رئيسي، في السوق الذي به أكبر قدر من المميزات للأصل أو الالتزامات.

إذا كان لأصل أو التزام تم قياسه بالقيمة العادلة سعر عرض وسعر طلب، تقيس المجموعة الموجودات والمراكز الطويلة بسعر العرض والمطلوبات والمراكز القصيرة بسعر الطلب.

تعترف المجموعة بالتحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما في نهاية فترة التقرير التي حدث خلالها التغيير.

تطبق القيمة العادلة على كل من الأدوات المالية وغير المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)

٦ سياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ي) الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)

(١٢) المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

عند الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة بتصنيف موجودات مالية معينة على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة، وذلك لأن هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من التباين المحاسبي والذي قد ينشأ بخلاف ذلك:

تقوم المجموعة بتصنيف بعض المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة في أي من الحالات التالية:

(أ) عندما تتم إدارة أو تقييم المطلوبات أو إعداد تقارير بشأنها داخلياً على أساس القيمة العادلة
(ب) عندما يلغي التصنيف أو يقلل بشكل كبير التباين المحاسبي والذي قد يظهر بخلاف ذلك.

يتوفر وصف حول أساس كل تصنيف في الإيضاحات ذات الصلة بشأن أي من فئات الموجودات أو المطلوبات.

(١٣) اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم الافصاح عن الأوراق المالية المباعة التي تخضع لاتفاقيات إعادة الشراء في البيانات المالية الموحّدة للمجموعة كموجودات مرهونة عندما يكون للمحول إليه الحق بموجب العقد أو العرف لبيع أو إعادة رهن الضمانات. ويتم إضافة المطلوبات المقابلة كوديعة مستقلة. و يتم بيان الأوراق المالية التي تم شراؤها بموجب اتفاقيات إعادة بيع (اتفاقيات إعادة شراء عكسي) كذمم أنشطة تمويلية مدينة لبنوك أو عملاء آخرين. حيثما يكون مناسباً. يعامل الفرق بين سعر البيع و سعر إعادة الشراء كربح ويتم استحقاقه على مدى مدة الاتفاقيات باستخدام معدل الربح الفعلي.

(ك) النقد وما يعادله

'يشتمل النقد وما يعادله على الأوراق النقدية والعملات المعدنية المتوفرة والأرصدة غير المقيدة لدى البنوك المركزية والموجودات المالية ذات السيولة العالية مع فترات استحقاق أصلية مدتها ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الحيازة والتي تكون عرضة لمخاطر ضئيلة للتغيرات في قيمتها العادلة. ويتم استخدامها من قبل المجموعة في إدارة التزاماتها قصيرة الأجل.

يتم قيد النقد وما يعادله بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحّد.

(ل) المشتقات الإسلامية المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط

تتبع المجموعة نموذج محاسبة التحوط الذي يربط محاسبة التحوط بشكل وثيق مع إدارة المخاطر. يقيس النموذج فعالية التحوط من خلال اختبار قائم على الأهداف يركز على العلاقة الاقتصادية بين العنصر المحوط وأداة التحوط وتأثير مخاطر الائتمان على تلك العلاقة الاقتصادية.

تقوم المجموعة أيضًا بإعادة التوازن في علاقات التحوط، بحيث أنه في حال توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ولكن بقي هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط المحددة هذه على حاله. تقوم المجموعة بتعديل نسبة التحوط في علاقة التحوط بحيث تلبي معايير التأهل مجددا.

يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات الإسلامية التي ليست أداة تحوط في التحوط المؤهل عند نشوئها في الربح أو الخسارة. يتم تسجيل الأرباح والخسائر في صافي الربح/(الخسارة) في أوراق مالية للمتاجرة باستثناء الأرباح والخسائر في تلك المشتقات الإسلامية التي تدار جنبا إلى جنب مع الأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة؛ يتم إدراج هذه الأرباح والخسائر في بند «دخل تشغيلي آخر».

تستخدم المجموعة أدوات التحوط المتوافقة مع الشريعة للوفاء بمتطلبات عملائها وتعاملاتها التجارية بالنقد الأجنبي ولتغطية تعرضها لمخاطر معدلات الربح والعملة الأجنبية.

في حالة وجود علاقة تغطية بين أداة مشتقة إسلامية والبند ذي صلة الخاضع للتغطية تم قياس أداة التغطية بالقيمة العادلة مع احتساب أية أرباح وخسائر ناتجة كما هو موضح أدناه.

تحتسب القيمة العادلة لأدوات التغطية المشتقة الإسلامية بنفس الطريقة التي تحتسب بها القيمة العادلة للأدوات المالية.

أن طريقة الاعتراف بأرباح أو خسائر القيمة العادلة الناتجة يعتمد على ما إذا كانت تلك الأداة المشتقة الإسلامية محددة كأداة تغطية. و إن كان كذلك، فتكون وفقاً لطبيعة البند الذي تتم تغطيته. و تخصص المجموعة عدة مشتقات إسلامية معينة كما يلي، إما:

- مشتقات تغطية التعرض للتغييرات في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المعترف بها أو الارتباطات الثابتة (تغطية القيمة العادلة)؛ أو
- مشتقات تغطية لتدفقات نقدية مستقبلية محتملة بدرجة كبيرة عائدة إلى أصل معترف به أو مطالبة أو لمعاملة متوقعة (تغطية تدفق نقدي)، أو
- تغطية صافي الاستثمار في عمليات خارجية.

تستخدم محاسبة التحوط للمشتقات الإسلامية المقاسة بهذه الطريقة على أن يتم استيفاء بعد المعايير المحددة.

(١) تغطية القيمة العادلة

يتم تصنيف أداة مشتقة إسلامية على أنها أداة تحوط في علاقة تحوط للتغير في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات معترف بها أو التزام المؤسسة الذي قد يؤثر على الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف مباشرة بالتغيرات في القيمة العادلة للأداة المشتقة الإسلامية في الربح أو الخسارة مع أية تغيرات في القيمة العادلة للبنود المحوطة التي تكون منسوبة إلى المخاطر المحوطة.

يتم تصنيف أداة مشتقة على أنها أداة تحوط في علاقة تحوط للتغير في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات معترف بها أو التزام المؤسسة الذي قد يؤثر على الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف مباشرة بالتغيرات في القيمة العادلة للأداة المشتقة الإسلامية في الربح أو الخسارة مع أية تغيرات في القيمة العادلة للبنود المحوطة التي تكون منسوبة إلى المخاطر المحوطة.

عندما تنتهي أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنتهاؤها أو ممارستها أو عندما لا يعد التحوط يفي بمعايير محاسبة التحوط للقيمة العادلة. أو عندما يتم إلغاء تصنيف التحوط. يتم إيقاف محاسبة التحوط بأثر مستقبلي. فيما يتعلق بأية تسويات إلى هذه النقطة بشأن البند المحوط. الذي تم تطبيق طريقة معدل الربح الفعلي عليه، يتم إطفاؤها ضمن الأرباح أو الخسائر كجزء من معدل الربح الفعلي المعاد احتسابه للبند على مدى عمره المتبقي.

(٢) تغطية التدفق النقدي

عندما يتم تخصيص المشتقات الإسلامية كأداة تغطية لتغطية التقلب في تدفقات نقدية تعزى إلى مخاطر معينة مرتبطة بموجودات أو مطلوبات معترف بها أو معاملة محتملة الحدوث من الممكن أن تؤثر في الربح أو الخسارة. فإن الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات الإسلامية يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الأخرى «تحوطات التدفق النقدي: الحصة الفعلية في التغيرات في القيمة العادلة». يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء غير المؤثر مباشرة في بيان الدخل الموحد للمجموعة.

يتم إعادة تدوير الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في «بنود الدخل الشامل الأخرى» في بيان الدخل الموحد للمجموعة في الفترات التي يؤثر فيها البند الخاضع للتغطية على الأرباح والخسائر. ومع ذلك، عندما تؤدي الصفقة المتوقعة الخاضعة للتغطية إلى الاعتراف بالموجودات غير المالية أو المطلوبات غير المالية. تتم إزالة الأرباح أو الخسائر المعترف بها سابقا في «الدخل الشامل الأخرى» من حقوق المساهمين ويتم تضمينها في القياس الأولي لتكلفة الموجودات أو المطلوبات.

عند انتهاء فترة أداة تغطية أو بيعها، أو عندما تكون التغطية لا تتوافق مع شروط محاسبة التغطية أو يتم رفضها. فإن محاسبة التغطية تتوقف تبعاً لذلك. وإن أي مكاسب أو خسائر يتم تحقيقها في بنود الدخل الشامل الأخرى في ذلك الوقت تبقى في حقوق المساهمين ويتم الاعتراف بها عند الاعتراف النهائي بالمعاملة المتوقعة في بيان الدخل الموحد للمجموعة. في حال أن المعاملة المتوقعة أصبحت غير محتملة الحدوث. يتم على الفور تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المبينة في حقوق المساهمين إلى بيان الدخل الموحد للمجموعة.

(٣) تحوطات صافي الاستثمار

عندما يتم تخصيص أداة مالية مشتقة إسلامية أو مطالبة مالية غير مشتقة كأداة تغطية لصافي الاستثمار في عملية خارجية. يتم تحقيق الجزء الفعلي من التغيرات في القيمة العادلة للأداة لتغطية في الدخل الشامل الآخر وتتراكم في احتياطي تحويل العملة. ويتم تحقيق أي جزء غير فعال من التغيرات في القيمة العادلة للأداة المشتقة الإسلامية فوراً في بيان الدخل الموحد للمجموعة. يعاد تصنيف المبلغ المعترف به في الدخل الشامل الأخرى إلى بيان الدخل الموحد للمجموعة كتسوية إعادة تصنيف عند التخلص من العمليات الأجنبية.

(٤) المشتقات الإسلامية غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

إن بعض الأدوات المشتقة الإسلامية غير مؤهلة لمحاسبة التغطية. تشتمل هذه الأدوات المالية المشتقة الإسلامية على عقود صرف العملات الأجنبية وميادلات معدلات الربح وخيارات صرف العملات الأجنبية. يتم قياس الأدوات المالية المشتقة الإسلامية مبدئياً بالتكلفة باعتبارها القيمة العادلة في تاريخ العقد، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم تسجيل جميع المشتقات الإسلامية بقيمتها العادلة كموجودات عندما تكون القيم العادلة موجبة وكمطلوبات عندما تكون القيم العادلة سالبة. تتم مقاصة الأصول والالتزامات المشتقة الإسلامية الناشئة عن معاملات مختلفة فقط في حال كانت المعاملات مع نفس الطرف المقابل، ويوجد حق قانوني في المقاصة، وتعتزم الأطراف تسوية التدفقات النقدية على أساس الصافي.

يتم تحديد القيم العادلة للمشتقات الإسلامية من الأسعار المعلنة في الأسواق النشطة حيثما تكون متاحة. عندما لا يكون هناك سوق نشط للأداة، يتم اشتقاق القيمة العادلة من أسعار مكونات المشتقات الإسلامية باستخدام نماذج التسعير أو التقييم المعترف بها حيثما يكون مناسباً.

(٥) المشتقات الإسلامية الضمنية

هناك بعض الأدوات المشتقة الإسلامية المدمجة ضمن موجودات ومطلوبات مالية وعقود أساسية غير مالية حيث يتم التعامل معها على أنها مشتقات إسلامية مستقلة ومسجلة بالقيمة العادلة إذا كانت تلبي تعريف الأداة المشتقة الإسلامية وعندما تكون خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لا ترتبط بصورة وثيقة مع نظيرتها في العقد الأساسي ولا يعتبر العقد الأساسي على أنه محتفظ به للمتاجرة أو مصفنا بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة. يتم قياس الأدوات المشتقة الإسلامية الضمنية المستقلة عن العقد الأساسي بالقيمة العادلة في محفظة المتاجرة مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل الموحد للمجموعة.

(م) المخزون

يتم الاحتفاظ بالممتلكات المكتسبة عند تسوية ذمم الأنشطة التمويلية المدينة كمخزون ويتم تقديرها بتكلفة أقل أو صافي القيمة القابلة للتحقيق. يتم إدراج التكاليف المباشرة التي تم تكبدها في مرحلة الاستحواذ كجزء من تكلفة المخزون.

إن صافي القيمة القابلة للتحقيق هي سعر البيع المقدر في ظروف الأعمال الاعتيادية واعتماداً على أسعار السوق في تاريخ هذا التقرير.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)

٦ سياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ن) الممتلكات والمعدات والاستهلاك

يتم بيان الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم، وتشمل التكلفة التاريخية التكاليف التي تنسب مباشرة إلى حيازة الموجودات.

ويتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو يتم الاعتراف بها كأصل مستقل، كما يكون مناسباً، فقط عندما يكون من المتوقع تدفق مزايا اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند إلى المجموعة ويكون من الممكن قياس تكلفة البند بصورة يمكن الاعتماد عليها. ويتم تحميل تكلفة أعمال الإصلاح والصيانة الأخرى في بيان الدخل خلال الفترة المالية التي تم تكبدها فيها.

لا يتم استهلاك أراضي الملكية الحرة والموجودات الثابتة التي ليست قيد الاستعمال. العمر الانتاجي الافتراضي للموجودات الثابتة الخاصة بالمجموعة هو كما يلي:

مباني ملكية حرة	٢٥ – ٦٠ سنة
تحسينات ملكية حرة	١٠ سنوات
تحسينات على ممتلكات مؤجرة	٧ سنوات
أثاث وتركيبات ومعدات مكتبية	٥ سنوات
أجهزة وبرامج كمبيوتر	٤ – ٥ سنوات
برامج الخدمات المصرفية الأساسية	٥ – ٧ سنوات
مركبات	٣ – ٥ سنوات

يتم استهلاك الموجودات على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية كما هو مذكور أعلاه.

يتم بيان الموجودات الثابتة غير المستخدمة بسعر التكلفة. وإذا ما تم استخدامها يتم تحويلها إلى فئة العقارات والمعدات الملائمة ويتم استهلاكها وفقاً لسياسات المجموعة.

يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعاد من خلال مقارنة العائدات مع القيمة الدفترية، ويتم بيانها ضمن الدخل الموحّد للمجموعة.

(س) عقارات استثمارية

تحتفظ المجموعة بعقارات معينة كاستثمارات لكسب دخل إيجاري أو لزيادة رأس المال أو لكلا الغرضين. يتم قياس العقارات الاستثمارية بشكل مبدئي بسعر التكلفة بما في ذلك تكاليف المعاملة. تشتمل القيمة الدفترية على تكلفة استبدال أحد أجزاء عقار استثماري قائم في وقت تكبد التكلفة في حالة الوفاء بمعايير الاعتراف باستثناء تكاليف الصيانة اليومية للعقار الاستثماري. بعد الاعتراف الأولي، يتم بيان العقارات الاستثمارية بالتكلفة ناقصة الاستهلاك وانخفاض القيمة (إن وجدت).

يتم إلغاء الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عندما يتم استبعادها أو عندما يتم سحب العقار من الاستخدام بالكامل ولا يتوقع تحصيل أي منافع اقتصادية مستقبليه من التصرف فيه. كما يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر عند التخلي أو التصرف بالعقار الاستثماري في بيان الدخل تحت بند «إيرادات تشغيلية أخرى» في سنة التخلي أو الاستبعاد.

يتم إجراء التحويلات من وإلى العقارات الاستثمارية فقط عندما يكون هناك تغيير في الاستخدام بناء على نموذج الأعمال.

(ع) الموجودات غير الملموسة

(١) برامج الحاسوب المرسملة

يتم بيان برامج الحاسوب التي اشترتها المجموعة بسعر التكلفة ناقصاً الإطفاء التراكمي و خسائر انخفاض القيمة التراكمية.

تتم رسملة المصروفات التالية على أصول برامج الحاسوب فقط عندما تزيد من قيمة المزايا الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في أصل معين ترتبط به و يتم احتساب جميع النفقات الأخرى عند تكبدها.

يتم الاعتراف بالاطفاء فى بيان الدخل الموحد للمجموعة على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للبرامج من التاريخ الذي أصبح فيه البرنامج متاحاً للاستخدام.

(٢) الموجودات غير الملموسة الأخرى

يتم قياس الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها بشكل منفصل في اعتراف مبدئي بسعر التكلفة. إن سعر تكلفة الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال دمج الأعمال مع شركة ما هو القيمة العادلة كما هي بتاريخ الاستحواذ. بعد الاعتراف الأولي، يتم نقل الموجودات غير الملموسة بسعر التكلفة ناقصا أي إطفاء متراكم وأي خسائر انخفاض قيمة متراكمة. يتم تقييم العمر الإنتاجي للأصول غير الملموسة على أنها إما محددة أو غير محددة. يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر محدد خلال عمرها الإنتاجي الاقتصادي ويتم تقييمها لانخفاض القيمة عندما يكون هناك مؤشر بأن قيمة الأصل غير الملموس قد تنخفض. تتم مراجعة فترة الإطفاء وأسلوب الإطفاء للأصل غير الملموس ذي العمر الإنتاجي المحدد في نهاية كل سنة مالية على الأقل. تحتسب التغييرات في العمر الإنتاجي المتوقع أو النموذج المتوقع للاستهلاك لمزايا اقتصادية مستقبلية مدمجة في الأصل بتغيير فترة أو أسلوب الإطفاء (كما يكون مناسبا) وتعتبر على أنها تغيير في التقدير المحاسبي. يتم الاعتراف بمصاريف الإطفاء على الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد في بيان الدخل الموحد للمجموعة بفئة المصاريف التي تتفق مع وظيفة الموجودات غير الملموسة.

(ف) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

يتم مراجعة المبالغ المرحلة للأصول الغير المالية للمجموعة بشكل دوري وذلك لتحديد إذا كان هناك إي مؤشر على انخفاض القيمة. في حالة وجود مثل هذا المؤشر يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من الأصل.

يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة إذا تجاوز المبلغ المرحل لأصل أو للوحدة المولدة للنقد له المبلغ القابل للاسترداد الخاص به. تعتبر الوحدة المولدة للنقد أقل أصل للمجموعة يمكن تحديده والذي يولد تدفقات نقدية والتي تعتبر مستقلة عن الموجودات الأخرى والمجموعات بشكل كبير. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل. يتم تخصيص خسائر انخفاض القيمة الخاصة بالوحدات المولدة للنقد أولاً لتقليل المبلغ المرحل لأي شهرة تخصص للوحدة ومن ثم لتقليل المبلغ المرحل للأصول الأخرى في الوحدة (المجموعة أو الوحدات) على أساس النسبة والتناسب.

إن المبلغ المسترد لأصل أو وحدة مولدة للنقد هو القيمة الأكبر لقيمته المستخدمة أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف بيعه. عند تقييم القيمة المستخدمة يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل.

(س) الودائع والتمويلات والصكوك المصدرة

تشكل الودائع والتمويلات والصكوك المصدرة المصادر الرئيسية للتمويل في المجموعة.

يتم قياس الودائع والتمويلات والصكوك التي يتم إصدارها مبدئيا بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملة المباشرة الإضافية، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي.

(ق) المخصصات

يتم إدراج المخصصات عندما يترتب على المجموعة التزام قائم (قانوني أو استدلالي) نتيجة لأحداث سابقة، وأنه من المحتمل (على الأرجح) أن يكون تدفق الموارد التي تجسد الفوائد الاقتصادية مطلوباً لتسوية الالتزام، ويمكن إجراء تقدير يعتد به لمبلغ الالتزام.

(ر) امتيازات الموظفين

(١) التزامات معاش التقاعد

تعمل المجموعة بموجب نظام المعاشات الخاص بمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة المؤهلين لذلك بموجب القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة الخاص بالمعاشات والتأمينات الاجتماعية. ويتم إجراء الترتيبات المتعلقة بالتعويضات الخاصة بالعاملين خارج الدولة طبقا للأنظمة والأعراف المحلية. هذا ويتم تكوين مخصص كامل لكافة الامتيازات المستحقة.

تدفع المجموعة كذلك مساهمات للصناديق التي يديرها الأمناء على أساس تعاقدي أو تطوعي. ولا يترتب على المجموعة أي التزامات دفع بمجرد دفع تلك المساهمات. يتم الاعتراف بالمساهمات كمصاريف مكافأة الموظفين عند استحقاقها. ويتم الاعتراف بالمساهمات المدفوعة مقدماً كأحد الموجودات إلى الحد الذي يتوافر عنده استرداد نقدي أو خصم في المدفوعات المستقبلية. عادة ما يكون استحقاق هذه المكافآت مشروطاً بأن يبقي الموظف في الخدمة حتى سن التقاعد أو أن يكمل الحد الأدنى لمدة الخدمة.

(٢) برنامج مكافأة نهاية الخدمة

بموجب قانون العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة، تعمل المجموعة بموجب نظام مكافأة نهاية الخدمة الذي يشمل كافة الموظفين الوافدين الذين عملوا لدى المجموعة لأكثر من عام. يسجل مخصص نظام مكافأة نهاية الخدمة في بيان الدخل الموحّد.

تعتمد القيمة الحالية لالتزامات مكافأة نهاية الخدمة على عدد من العوامل التي تحدد على أساس اكتواري باستخدام عدد من الافتراضات. تتضمن الافتراضات المستخدمة في تحديد صافي التكلفة (الدخل) لمكافأة نهاية الخدمة معدل الخصم. إن أي تغييرات في هذه الافتراضات ستؤثر على القيمة الدفترية لالتزامات مكافأة نهاية الخدمة. تستند قيمة التزامات مكافأة نهاية الخدمة إلى التقرير المقدم من قبل إحدى الشركات الإكتوارية المستقلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)

٦ سياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ش) توزيعات الأرباح

يتم إدراج توزيعات الأرباح على أنها التزامات ويتم خصمها من حقوق الملكية عندما تتم الموافقة عليها من قبل مساهمي المجموعة في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

(ت) رأس المال والاحتياطي

تكلفة إصدار الأسهم

يتم خصم التكاليف الإضافية العائدة مباشرة إلى إصدار أداة حقوق الملكية من القياس الأولي لأدوات حقوق الملكية.

(ث) ربحية السهم

تقدم المجموعة البيانات الخاصة بربحية السهم الأساسي والمخفف لأسهمها العادية. يتم حساب ربحية السهم بقسمة الربح أو الخسارة للعام على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. يتم تحديد الربح المخفف للسهم عن طريق تعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة لتغطية تأثيرات الأسهم العادية المحتملة.

(خ) قطاعات التشغيل

لأغراض الإدارة، تم تقسيم المجموعة إلى قطاعات تشغيلية على أساس منتجاتها وخدماتها والشركات التابعة المحددة التي تدار بشكل مستقل من قبل مدراء القطاعات المسؤولين عن أداء القطاعات المعنية الموضوعة تحت مسؤوليتهم.

يتبع مدراء القطاعات مباشرة إلى إدارة المجموعة التي تجري مراجعة منتظمة لنتائج كل قطاع على حده بهدف تخصيص الموارد اللازمة له وتقييم أدائه. تم إدراج إفصاحات إضافية عن كل من هذه القطاعات في الإيضاح رقم (٢٩).

(ذ) أطراف ذات علاقة

يعتبر الطرف ذو علاقة بالمجموعة إذا كان:

(أ) الطرف يتمتع بالحقوق التالية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ومن خلال وسيط واحد أو أكثر ،
- (١) يسيطر أو مسيطر عليه من قبل، أو يخضع لسيطرة مشتركة مع المجموعة؛
- (٢) لديه حصة في المجموعة تمنحه نفوذاً كبيراً على المجموعة؛ أو
- (٣) لديه سيطرة مشتركة على المجموعة.

(ب) الطرف شركة زميلة؛

(ج) الطرف ائتلافاً خاضع لسيطرة مشتركة؛

(د) الطرف عضوا في إدارة المجموعة الرئيسية؛

(هـ) الطرف عضوا مقربا من عائلة أي فرد مشار إليه في الفقرة (أ) أو (د)؛ أو،

(و) الطرف كيان خاضعاً لسيطرة، أو سيطرة مشتركة، أو نفوذ مؤثر من قبل، أو لمن تؤول إليه صلاحية التصويت في الائتلاف بشكل مباشر من الأفراد المشار إليهم في الفقرة (د) أو (هـ) ؛ أو

(ز) الطرف خطة من مستحقات ما بعد التوظيف مخصصة لمصلحة موظفي المجموعة، أو لأي كيان هو طرف ذو علاقة بالمجموعة.

(ض) توزيع الأرباح

يتم توزيع الأرباح بين أصحاب الحسابات غير المقيدة (استثمار وتوفير ووكالة) والمساهمين وفقاً لتوجيهات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في المصرف.

إن الأرباح الصافية المحققة من وعاء المضاربة في نهاية كل ربع سنة هي صافي الأرباح القابلة للتوزيع. يتم حساب صافي الأرباح القابلة للتوزيع بين أصحاب الحسابات غير المقيدة والمساهمين بعد خصم نسبة حصة المضارب المعلنة.

يتم توزيع الأرباح بالنسبة والتناسب بين المعدل الموزون لأرصدة الحسابات غير المقيدة وأموال المساهمين، وبدون أي تمييز لأي طرف مشارك في وعاء المضاربة.

(ظ) الزكاة

يقوم المصرف بصرف الزكاة وفقاً لنظامه الأساسي. يحتسب المصرف الزكاة استناداً إلى توجيهات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، وذلك على النحو التالي:
- يتم احتساب الزكاة حسب طريقة صافي أصول الاستثمار.
- يتم صرف الزكاة للقنوات الشرعية من خلال لجنة مشكلة من قبل الإدارة.

(غ) احتياطي معادلة الربح

احتياطيات معادلة الأرباح هي المبالغ المخصصة من دخل وعاء المضاربة المشترك، قبل تخصيص حصة المضارب، من أجل الحفاظ على مستوى معين من العائد على الاستثمارات لجميع أصحاب حسابات الاستثمار والمستثمرين الآخرين في وعاء المضاربة المشترك.

(أ.أ) احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين

يمثل احتياطي مخاطر الاستثمار لدى المودعين جزءًا من حصة المودعين في الأرباح المخصصة كاحتياطي. يتم دفع هذا الاحتياطي للمودعين بناءً على موافقة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمصرف. يتم تضمين الزكاة على احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين ضمن الزكاة المستحقة ويتم خصمها من رصيد احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين.

(أ.ب) الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات عندما يكون لدى المتعامل سيطرة على سلعة او خدمة. يكتسب المتعامل السيطرة عندما يكون لديه القدرة على توجيه الاستخدام والحصول على مزايا من هذه السلعة او الخدمة بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل تلك السلع أو الخدمات.

تعتمد المجموعة أيضاً تشغيل برنامج المكافآت الذي يتيح للعملاء الحصول على نقاط عند قيامهم بشراء منتجات باستخدام بطاقات الائتمان الصادرة عن المجموعة. يمكن بعد ذلك استبدال النقاط بقسائم تسوق أو مبالغ نقدية أو أميال السفر، مع مراعاة تحقيق الحد الأدنى لعدد النقاط التي يتم كسبها.

(أ.د) ضريبة الشركات في الإمارات العربية المتحدة

في ٩ ديسمبر ٢٠٢٢ ، أصدرت وزارة المالية الإماراتية المرسوم بقانون اتحادي رقم ٤٧ لسنة ٢٠٢٢ في شأن الضريبة على الشركات والمؤسسات، قانون الضريبة على الشركات («قانون الضريبة على الشركات») لسن نظام جديد للضريبة على الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة. وسيدخل النظام الجديد للضريبة على الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة حيز التنفيذ للفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد ١ يونيو ٢٠٢٣.

باعتبار أن السنة المحاسبية للمجموعة تنتهي في ٣١ ديسمبر، فإن سريان مفعول هذا النظام للمجموعة وفقًا لذلك سيبدأ من ١ يناير ٢٠٢٤ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، مع تقديم الإقرار الأول في أو قبل ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥.

يؤكد قانون الضريبة على الشركات على تطبيق معدل ٩٪ على الدخل الخاضع للضريبة الذي يتجاوز الحد الأقصى المحدد. من غير المتوقع حالياً أن تخضع المجموعة لتطبيق الحد الأدنى العالمي لمعدل الضريبة بنسبة ١٥٪ في السنة المالية ٢٠٢٤. يعتمد هذا على تطبيق مبدأ تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح – الركيزة الثانية من قبل الدول التي تعمل فيها المجموعة وتطبيق نظام ضريبي إضافي من قبل وزارة المالية الإماراتية.

وفقًا لتقييم المجموعة، لا يوجد أي تأثير ضريبي مؤجل بسبب قانون الضريبة على الشركات في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. بالإضافة لذلك، وبناءً على تقييم المجموعة، فإن معدل الضريبة الفعلية المتوقعة التي ستخضع لها في دولة الإمارات العربية المتحدة هو ٩٪.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)

٧ معايير صادرة ولكن لم يتم تفعيلها بعد

إن بعض المعايير والتعديلات الجديدة على المعايير والتفسيرات ليست سارية بعد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ولم ترغب المجموعة بتفعيلها في وقت مبكر.

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة	تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١ عرض البيانات المالية المتعلقة بتصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة	١ يناير ٢٠٢٤
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١ عرض البيانات المالية المتعلقة بالمطلوبات غير المتداولة مع التعهدات	١ يناير ٢٠٢٤
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ٧ بيان التدفقات النقدية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٧ الأدوات المالية: الإفصاحات المتعلقة بترتيبات تمويل الموردين	١ يناير ٢٠٢٤

تتوقع المجموعة أن يتم تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة متى وعندما تكون قابلة للتطبيق. كما أن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لايكون له تأثير جوهري على البيانات المالية للمجموعة في فترة التطبيق الأولي.

٨ نقد وودائع لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
نقد	**٩٠٢,٩٨١**	٥١٧,٥٨٦
ودائع إلزامية وودائع أخرى لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	**٦,٥٤٢,٨٩٩**	٤,٣٢١,٧٥٣
مرابحات لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	**٧,٥٣٥,٢٦١**	٧,١٨٦,٩٤٧
	١٤,٩٨١,١٤١	١٢,٠٢٦,٢٨٦

إن متطلبات الاحتياطي المحتفظ بها لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ليست متاحة لاستخدام المجموعة في عملياتها اليومية ولا يمكن سحبها دون موافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. يتغير مستوى الاحتياطي المطلوب على أساس دوري طبقا لتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

٩ مستحق من البنوك

	محلية (الإمارات العربية المتحدة) ألف درهم	أجنبية ألف درهم	إجمالي ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
ودائع لأجل	**١,٦٥١,٦٣١**	**٤,١٠٢,٧٩٠**	**٥,٧٥٤,٤٢١**
ليلة واحدة، وودائع تحت الطلب وقصيرة الأجل	**٦,٠٩٠**	**٣٨٤,٦٦٦**	**٣٩٠,٧٥٦**
إجمالي المستحق من البنوك	**١,٦٥٧,٧٢١**	**٤,٤٨٧,٤٥٦**	**٦,١٤٥,١٧٧**
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة			**(١٤,٠٢٣)**
			٦,١٣١,١٥٤

	محلية (الإمارات العربية المتحدة) ألف درهم	أجنبية ألف درهم	إجمالي ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
ودائع لأجل	١,٠٧٢,٨٢٤	٢,٥٩٤,٣٠١	٣,٦٦٧,١٢٥
ليلة واحدة، وودائع تحت الطلب وقصيرة الأجل	٦٧٧,٥١٣	٢٧٨,٩٣٨	٩٥٦,٤٥١
إجمالي المستحق من البنوك	١,٧٥٠,٣٣٧	٢,٨٧٣,٢٣٩	٤,٦٢٣,٥٧٦
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة			(٩,١٠٠)
			٤,٦١٤,٤٧٦

١٠ أوراق مالية استثمارية

	محلية* ألف درهم	إقليمية** ألف درهم	دولية*** ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣				
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة				
أسهم	–	٦٤,١٧٢	–	٦٤,١٧٢
أخرى	–	–	–	–
	–	٦٤,١٧٢	–	٦٤,١٧٢
مقاسة بالتكلفة المطفأة				
صكوك حكومية	١,١٤٥,٢٩٠	١,٢٤٢,١٧٩	٢٦٢,٨٣٤	٢,٦٥٠,٣٠٣
صكوك شركات	٧٩٤,٠٣١	٤٠٤,١٣٣	٦٦٩,٣٠٨	١,٨٦٧,٤٧٢
	١,٩٣٩,٣٢١	١,٦٤٦,٣١٢	٩٣٢,١٤٢	٤,٥١٧,٧٧٥
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة				(٤,٧١٥)
				٤,٥١٣,٦٠
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
صكوك حكومية	–	٨٠,٥٧٩	٤٦٠,٣١٦	٥٤٠,٨٩٥
صكوك شركات	٢,٥٦٣,٤٠٧	١,٠٥٠,٠٢٧	١,٧١٦,٧١٦	٥,٣٣٠,١٥٠
	٢,٥٦٣,٤٠٧	١,١٣٠,٦٠٦	٢,١٧٧,٠٣٢	٥,٨٧١,٠٤٥
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة				(١٨,٦١٥)
				٥,٨٥٢,٤٣٠
إجمالي الأوراق المالية الاستثمارية	٤,٥٠٢,٧٢٨	٢,٨٤١,٠٩٠	٣,١٠٩,١٧٤	١٠,٤٥٢,٩٩٢
صافي الأوراق المالية الاستثمارية				١٠,٤٢٩,٦٦٢

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، بلغت القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية المقاسة بالتكلفة المطفأة ٤,٥٢٦ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ١,٢٢٦ مليون درهم).

تم ضمان الأوراق المالية الاستثمارية بقيمة دفترية قدرها ٣٤٥ مليون درهم (٢٠٢٢: لا شيء) وقيمة عادلة قدرها ٣٣٥ مليون درهم (٢٠٢٢: لا شيء) مقابل الالتزامات المستحقة للبنوك (راجع إيضاح ١٣).

	محلية* ألف درهم	إقليمية** ألف درهم	دولية*** ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة				
أسهم	١٠٦,٦٠٠	٦٤,١٨٢	–	١٧٠,٧٨٢
أخرى	–	–	١١٦	١١٦
	١٠٦,٦٠٠	٦٤,١٨٢	١١٦	١٧٠,٨٩٨
مقاسة بالتكلفة المطفأة				
صكوك حكومية	١١٤,٤٦٩	٩٠٢,٣٧٩	–	١,٠١٦,٨٤٨
صكوك شركات	–	–	٢٤٣,٥٥٣	٢٤٣,٥٥٣
	١١٤,٤٦٩	٩٠٢,٣٧٩	٢٤٣,٥٥٣	١,٢٦٠,٤٠١
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة				(٤٩١)
				١,٢٥٩,٩١٠
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
صكوك حكومية	–	٨٠,٧٣٠	٤٤٩,٦٥٣	٥٣٠,٣٨٣
صكوك شركات	٣,١٤٨,٨٣٤	٨٥٨,٤٠٥	١,٤١٦,٨٢٨	٥,٤٢٤,٠٦٧
	٣,١٤٨,٨٣٤	٩٣٩,١٣٥	١,٨٦٦,٤٨١	٥,٩٥٤,٤٥٠
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة				(٢٩,٣٨٧)
				٥,٩٢٥,٠٦٣
إجمالي الأوراق المالية الاستثمارية	٣,٣٦٩,٩٠٣	١,٩٠٥,٦٩٦	٢,١١٠,١٥٠	٧,٣٨٥,٧٤٩
صافي الأوراق المالية الاستثمارية				٧,٣٥٥,٨٧١

*محلية: تعد هذه أوراق مالية صادرة في دولة الإمارات العربية المتحدة
**إقليمية: تعد هذه أوراق مالية صادرة ضمن منطقة الشرق الأوسط
***دولية: تعد هذه أوراق مالية صادرة خارج نطاق منطقة الشرق الأوسط.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)

١١ ذمم أنشطة تمويلية مدينة

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
بالتكلفة المطفأة		
مرابحة	**٣٧,٠٤٨,٧٨٨**	٣٢,٦١٦,٤١١
ذمم مدينة من بطاقات الائتمان	**٢,٨٧٦,٣٣٥**	٢,٢٨٧,٣١٢
وكالة	**٣٥٩,٩٨٣**	٣٦٤,٥٠٢
استصناع	**١,٦٨٩,٧٤٥**	١,٣٦١,٥٥٧
إجارة	**١٨,٢٧٠,٢٤٢**	١٧,٨٢٠,٠٤٢
أخرى	**١٤,٥٤٨**	١١٥,٠٠١
	٦٠,٢٥٩,٦٤١	٥٤,٥٠٩,٨٢٥
ناقصاً: دخل مؤجل	**(١,٦٦٠,٧٥٨)**	(١,٤٢٨,١٧٨)
إجمالي ذمم أنشطة تمويلية مدينة	**٥٨,٥٩٨,٨٨٣**	٥٣,٠٨١,٦٤٧
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة	**(٤,٨٥١,١٤٦)**	(٤,٧١٢,٦٦٩)
صافي ذمم أنشطة تمويلية مدينة	**٥٣,٧٤٧,٧٣٧**	٤٨,٣٦٨,٩٧٨
إجمالي ذمم أنشطة تمويلية تعرضت لانخفاض القيمة	**٣,٦٨٢,١١٨**	٣,٦٩٢,٠٧٤

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
حسب وحدة الأعمال:		
قطاع الشركات	**٢٢,٢٦٥,٠٣٣**	٢٠,٧٦٨,٢١٣
قطاع الأفراد	**٣٦,٣٣٣,٨٥٠**	٣٢,٣١٣,٤٣٤
	٥٨,٥٩٨,٨٨٣	٥٣,٠٨١,٦٤٧

تم تصكيك موجودات الإجارة بمبلغ ٢,٩ مليار درهم (٢٠٢٢: ٢,٣ مليار درهم) لغرض إصدار التزام بالصكوك. (إيضاح ١٥).

تم الإفصاح عن مخصصات انخفاض القيمة لذمم الأنشطة التمويلية المدينة التي تعرضت لانخفاض في القيمة بمزيد من التفاصيل في الإيضاح رقم ٣٥ (ط).

١٢ موجودات أخرى

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
أرباح مستحقة	**١٤٥,٧٢٥**	١٥٣,٦٤٤
مدفوعات مقدماً وسلف أخرى	**١٦٦,٠٥٠**	٩٦,٨٧١
مديونيات مختلفة وذمم تمويلية مدينة أخرى	**٥,٥٠٠**	١٤,٩٢٤
عمولات بيع مؤجلة	**٢٣,٢٦٩**	٢١,٨٥٢
بضائع متاحة للبيع	**٤١,٥٧٤**	٧٧,٨٥٥
أخرى	**٤٦٣,٥٥٨**	٣٩٥,٢٤٧
	٨٤٥,٦٧٦	٧٦٠,٣٩٣

١٣ مستحق لبنوك

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
ودائع تحت الطلب	**٥٤٣,١٦١**	٤٢,٦٣٦
اتفاقيات إعادة الشراء مع البنوك	**٣٢٧,١٢١**	–
ودائع لأجل وودائع أخرى	**٤,٩٢٢,٠٩٣**	١,٨٣٧,٤٤٥
	٥,٧٩٢,٣٧٥	١,٨٨٠,٠٨١

يبلغ متوسط معدلات الربح المدفوع على ما ذكر أعلاه ٣,٨٩٪ سنوياً (٢٠٢٢: ١,٥٠٪ سنوياً).

١٤ ودائع المتعاملين

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
(أ) بحسب النوع		
ودائع تحت الطلب واشعارات قصيرة الأجل	**٢٩,٤٩٥,٨٣٧**	٢٤,٩٢١,٨٠٢
وكالة	**١٣,٣٣٠,٣٤٤**	١٣,٠٢٨,٦٠٣
ودائع لأجل	**١,٥١٤,٠٥١**	١,٨٦١,٩٢٨
حسابات ادخار	**١٦,٥٥٧,٩٧٩**	١٥,٩٥٧,٧٤٤
أخرى (بما في ذلك حساب الضمان العقاري)	**٤١٦,٧٠٤**	٥٧٤,١١٨
	٦١,٣١٤,٩١٥	٥٦,٣٤٣,٦٥٥
(أ) بحسب وحدات الأعمال		
قطاع الشركات	**١١,٤٤٤,٥٤٥**	١٢,٨٧٤,٥٧٣
قطاع الأفراد	**٤٩,٨٧٠,٣٧٠**	٤٣,٤٦٩,٠٨٢
	٦١,٣١٤,٩١٥	٥٦,٣٤٣,٦٥٥

بلغ متوسط معدلات الربح المدفوعة على الودائع المذكورة أعلاه ١,٢٦٪ سنوياً (٢٠٢٢: ٠,٥٠٪ سنوياً).

١٥ صكوك مستحقة

(أ) خلال العام ٢٠٢٣ أصدرت المجموعة صكوكاً بمبلغ ١ مليار درهم لجمع تمويل لأجل متوسط مقوم بالدرهم من خلال ترتيبات تمويل صكوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية وخلال العامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١ أصدرت المجموعة صكوكاً إضافية بقيمة ٣,٧ مليارات درهم لجمع تمويل لأجل متوسط مقوم بالدولار الأمريكي من خلال ترتيبات تمويل صكوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، يبلغ إجمالي قيمة الصكوك المستحقة الدفع ٤,٧ مليار درهماً.

فيما يلي تفاصيل ترتيبات تمويل الصكوك:

تاريخ الإصدار	المبلغ	سوق الإدراج	سعر نسبة الربح (٪)	أساس الدفع	تاريخ الاستحقاق
سبتمبر ٢٠٢٠	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي	بورصة إيرلندا وناسداك	١,٨٢٧	نصف سنوياً	سبتمبر ٢٠٢٥
أكتوبر ٢٠٢١	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي	بورصة إيرلندا وناسداك	٢,٠٨٢	نصف سنوياً	نوفمبر ٢٠٢٦
فبراير ٢٠٢٣	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم	ناسداك	٥,٠٥	نصف سنوياً	فبراير ٢٠٢٦

قام المصرف بتحويل بعض أصول الإجارة المحددة بقيمة إجمالية بلغت ٢,٩ مليار درهم («الأصول ذات الملكية المشتركة») إلى شركته التابعة، شركة صكوك مصرف الإمارات الإسلامي المحدودة («جهة الإصدار»)، وهي شركة ذات هدف خاص تأسست لإصدار هذه الصكوك. كما أبرم المصرف عقد مرابحة إضافي مع حاملي الصكوك بمبلغ ١,٩ مليار درهم. وهذا التمويل متوسط الأجل مدرج بالتكاليف المطفأة.

تبقى الأصول ذات الملكية المشتركة، من حيث الموضوع، تحت سيطرة المجموعة، وتبعاً لذلك، يستمر الاعتراف بهذه الأصول من قبل المجموعة. في حال حدوث أي تعثر، قدمت الشركة الأم تعهداً بتعويض جميع الخسائر المتكبدة من قبل حاملي الصكوك. والأصول هي تحت سيطرة المجموعة وسوف تواصل صيانتها من قبل المجموعة.

ستقوم جهة الإصدار بدفع مبلغ على أساس نصف سنوي من العائدات المتحصلة من الأصول ذات الملكية المشتركة. يتوقع أن تكون تلك العائدات كافية لتغطية مبلغ التوزيع نصف السنوي المستحق لحاملي الصكوك في مواعيد التوزيع النصف السنوي. بتاريخ استحقاق الصكوك، تعهدت المجموعة بإعادة شراء الأصول بسعر التنفيذ.

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
الرصيد كما في ١ يناير	**٣,٦٧٢,٥٠٠**	٣,٦٧٢,٥٠٠
إصدارات	**١,٠٠٠,٠٠٠**	–
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	**٤,٦٧٢,٥٠٠**	٣,٦٧٢,٥٠٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)

١٥ صكوك مستحقة (تتمة)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، بلغ إجمالي الصكوك المستحقة الدفع ٤,٦٧٣ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٣,٦٧٣ مليون درهم) وتستحق الدفع على النحو التالي:

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
٢٠٢٥	**١,٨٣٦,٢٥٠**	١,٨٣٦,٢٥٠
٢٠٢٦	**٢,٨٣٦,٢٥٠**	١,٨٣٦,٢٥٠
	٤,٦٧٢,٥٠٠	٣,٦٧٢,٥٠٠

(أ) تم تأسيس شركة الإمارات الإسلامي للتمويل المحدودة (شركة ذات أغراض خاصة) بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٥ بموجب قانون الشركات الصادر بجزر كايمان كشركة ذات هدف خاص. تتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في شراء محافظ موجودات مالية من خلال إصدار صكوك. تؤدي نتائج التصكيك الى تشكيل محفظة استثمارية مجمعة يتم إدراجها للتداول في بورصة ناسداك (خارج السوق الرسمية)، وذلك لهدف خاص. وقد تم اعتماد البنية الاساسية لأنشطة الشركة المتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية من قبل لجنة الرقابة الشرعية بالمصرف.

قام المصرف بنقل جزء من محفظته الاستثمارية الى شركة الإمارات الإسلامي للتمويل المحدودة (تأسست بموجب قوانين جزر كايمن)، وتحتفظ المجموعة بالسيطرة على تلك الموجودات التي تم نقلها وبالتالي يبقى الإعتراف بهذه الموجودات ضمن الموجودات التمويلية والاستثمارية للمجموعة.

١٦ مطلوبات أخرى

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
أرباح مستحقة الدفع للمودعين	**٣٠١,٥٧٧**	١٤١,٣٧٤
مطلوبات متعلقة بالموظفين	**١٩٤,٠٣٦**	١٥٨,٠٥٥
شيكات المدراء	**٦١٢,١٠٥**	٥٠٤,٤١٢
ذمم دائنة تجارية وأخرى	**٣٤٢,٥٣٠**	٣٣٣,١٥٩
زكاة مستحقة	**٢٠,٩٩٢**	٤٤,٠٦٥
احتياطي مخاطر استثمارات المودعين	**١٣,٦٠٣**	٢,٧٢٤
أخرى	**١,٨٨٨,٤٦٠**	١,٣٠٨,٠٠٨
	٣,٣٧٣,٣٠٣	٢,٤٩١,٧٩٧

(أ) الحركة في احتياطي مخاطر استثمار المودعين هي كما يلي:

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
الرصيد كما في ١ يناير	**٢,٧٢٤**	–
الربح المكتسب على رصيد الاحتياطي	**–**	–
محول	**١١,٢٣٩**	٢,٧٩٦
الزكاة	**(٣٦٠)**	(٧٢)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	**١٣,٦٠٣**	٢,٧٢٤

١٧ رأس المال المصدر واحتياطي رأس المال

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
رأس المال المصرح به		
١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (٢٠٢٢: ١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة ١ درهم للسهم (٢٠٢٢: ١ درهم للسهم).	**١٠,٠٠٠,٠٠٠**	١٠,٠٠٠,٠٠٠
رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل		
٥,٤٣٠,٤٢١,٨٧٥ (٢٠٢٢: ٥,٤٣٠,٤٢١,٨٧٥) سهم عادي بقيمة ١ درهم للسهم (٢٠٢٢: ١ درهم للسهم).	**٥,٤٣٠,٤٢٢**	٥,٤٣٠,٤٢٢

١٨ الاحتياطيات

احتياطي قانوني وإلزامي

بموجب النظام الأساسي للمصرف وطبقا للقانون الاتحادي رقم ١٤ لعام ٢٠١٨ يجب تحويل ما لا يقل عن ١٠٪ من صافي أرباح السنة إلى الاحتياطي القانوني والإلزامي غير القابل للتوزيع حتى يبلغ هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأسمال المصدر للبنك.

الاحتياطي الآخر

هنالك أيضا نسبة ١٠٪ من الربح قابلة للتحويل للاحتياطي النظامي غير القابل للتوزيع حتى يبلغ إجمالي هذا الاحتياطي ١٠٪ من رأسمال البنك المصدر. باعتبار أن الاحتياطي العادي يساوي ١٠٪ من رأس مال البنك المصدر لم يتم تخصيص أرباح للاحتياطي القانوني لهذا العام.

	احتياطي قانوني وإلزامي ألف درهم	احتياطيات أخرى ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
في ١ يناير ٢٠٢٣	٨١٥,٠٣٩	٥٤٣,٠٤٣	١,٣٥٨,٠٨٢
المحول من الأرباح المحتجزة*	٢١٢,١٢٢	–	٢١٢,١٢٢
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١,٠٢٧,١٦١	٥٤٣,٠٤٣	١,٥٧٠,٢٠٤

*إن أرقام المقارنة الخاصة بالعام الماضي مبينة في بيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد.

احتياطي القيمة العادلة

يتضمن احتياطي القيمة العادلة صافي التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وصافي الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية.

١٩ دخل من أنشطة تمويلية واستثمارية

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
ذمم أنشطة تمويلية مدينة		
– المرابحة	**٢,٥٠٢,٠٥٩**	١,٤٤١,٤٣٩
– إجاره	**١,١٢١,٩١٦**	٦٥٠,٤٨٨
– استصناع	**٨٥,١١٧**	٣٩,٣٢٩
أوراق مالية استثمارية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**٢١٣,٠١٥**	١٧٤,١٥٠
أوراق مالية استثمارية مصنفة بالتكلفة المطفأة	**١٢٠,٣٣٨**	٣٤,٥٧٩
أخرى	**٦٢٢,٤٤٨**	٣٥٥,٣٣٥
	٤,٦٦٤,٨٩٣	٢,٦٩٥,٣٢٠

٢٠ توزيعات على الودائع والأرباح المدفوعة إلى حاملي الصكوك

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
توزيعات للمودعين	**٨٣٢,٠١٧**	٢٨٦,١٢٧
الأرباح المدفوعة إلى حاملي الصكوك	**١١٨,٨٩٩**	٧٣,٩٣٤
	٩٥٠,٩١٦	٣٦٠,٠٦١

تمثل التوزيعات على الودائع الإسلامية الحصة من الإيرادات الموزعة بين المودعين والمساهمين. تمت الموافقة على التخصيص والتوزيع للمودعين من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

تمثل الأرباح المدفوعة لحملة الصكوك توزيع العائدات المستلمة فيما يتعلق بالموجودات المحولة إلى شركة الإمارات الإسلامية للصكوك المحدودة التي تم إنشاؤها خصيصاً لهذه المعاملة.

٢١ دخل الرسوم والعمولات

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
دخل العمولات	**٨٢,٠٤١**	٧١,٣٥٣
دخل الرسوم	**٨٥٥,٠٣٧**	٧٥٨,١٧٧
إجمالي دخل الرسوم والعمولات	**٩٣٧,٠٧٨**	٨٢٩,٥٣٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)

٢٢ دخل تشغيلي آخر

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
توزيعات أرباح على الاستثمار في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**٢٩**	١٠,١٤٧
أرباح من بيع اوراق مالية استثمارية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**٣٧**	١,٠٥٦
أرباح / (خسارة) من أوراق استثمارية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**٢٧,٧٧٤**	٢٢,٤١٧
دخل إيجاري (بعد استبعاد الاستهلاك)	**٤,٩٢٠**	٢,٣٩٦
أرباح / (خسارة) من بيع عقارات (عقارات استثمارية / مخزون)	**٩,٩٢١**	١١,٥٤٤
دخل من العملات الأجنبية والمشتقات الإسلامية	**٤٩٩,٧٢٠**	٣٤٠,٦٣١
دخل آخر (صافي)	**٢٧,٠٥٢**	٣,٤٧١
	٥٦٩,٤٥٣	٣٩١,٦٦٢

* يشمل دخل صرف العملات الأجنبية أرباح المتاجرة والتحويلات وأرباح معاملات مع المتعاملين.

٢٣ مصروفات عمومية وإدارية

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
تكاليف الموظفين	**٦٧٦,٤٢٠**	٥٩٤,٨٣٢
رسوم معاد فرضها من شركات المجموعة	**٤٣٧,٨٢٦**	٣٥١,٦٩٩
استهلاك	**٨٨,٥٧٣**	٨٦,٩٣٩
أخرى*	**٥٦٨,٥٤٧**	٥٠٥,٥٥٠
	١,٧٧١,٣٦٦	١,٥٣٩,٠٢٠

*أخرى تشمل الإشغال والاتصالات والتسويق والمعدات والإمدادات والشؤون القانونية وغيرها من النفقات.

٢٤ صافي خسائر انخفاض القيمة للموجودات المالية

تم إظهار صافي خسائر انخفاض القيمة للموجودات المالية المحملة على بيان الدخل الموحد كالتالي:

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
صافي انخفاض القيمة للمستحقات من البنوك	**٤,٩٢٣**	٤,٨٠٢
صافي انخفاض القيمة للأوراق المالية الاستثمارية	**(٦,٥٤٨)**	١٤,٥٠٩
صافي انخفاض القيمة لذمم أنشطة تمويلية مدينة (الإيضاح ٣٥ ل)	**١,٠٧٢,٧٠١**	٥٨٧,٢٩٦
صافي انخفاض القيمة لتعرضات غير ممولة	**١٤٠,٠٣٤**	(٣٩٣)
الديون المعدومة المشطوبة/ (المستردة) – الصافي	**(٢١٦,٤٧٢)**	(٢٠٤,٦٥٣)
صافي خسائر انخفاض القيمة للسنة	**٩٩٤,٦٣٨**	٤٠١,٥٦١

٢٥ أتعاب أعضاء مجلس الإدارة

وهي تتضمن الأتعاب مستحقة الدفع إلى أعضاء مجلس إدارة المجموعة البالغة ٧ ملايين درهم (٢٠٢٢: ٧ ملايين درهم).

٢٦ ربحية السهم

تقدم المجموعة البيانات الخاصة بربحية السهم الأساسي والمخفف لأسهمها العادية. يتم حساب ربحية السهم بقسمة الربح أو الخسارة للعام على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة. يتم تحديد الربح للسهم المخفف عن طريق تعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة لتغطية تأثيرات الأسهم العادية المحتملة.

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
صافي الأرباح للعام (بالآلاف)	**٢,١٢١,٢١٥**	١,٢٤٠,١٤٤
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية في الإصدار (بالألف)	**٥,٤٣٠,٤٢٢**	٥,٤٣٠,٤٢٢
صافي ربحية السهم* (درهم)	**٠,٣٩١**	٠,٢٢٨

*كانت ربحية السهم المخفضة والأساسية للسهم الواحد هي ذاتها بنهاية العام.

٢٧ الأدوات التمويلية الإسلامية المشتقة

يوضح الجدول أدناه القيم الموجبة والسالبة للأدوات التمويلية الإسلامية المشتقة التي تعادل القيم السوقية بالإضافة إلى المبالغ الاسمية التي تم تحليلها حسب مدة استحقاقها. تتمثل القيمة الاسمية بقيمة الموجودات المشتقة ذات الصلة أو المعدل أو المؤشر المرجعي والتي يتم بناءاً عليها قياس التغيرات في قيمة الأدوات المشتقة. توضح المبالغ الاسمية حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولكنها لا تدل على مخاطر السوق ولا مخاطر الائتمان.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	قيمة عادلة موجبة ألف درهم	قيمة عادلة سالبة ألف درهم	مبلغ اسمي ألف درهم	في خلال ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من سنة إلى ٣ سنوات ألف درهم	من ٣ سنوات إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم
الأدوات التمويلية الإسلامية المشتقة:								
عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة	**٤,٣٥٢**	**(٣٧٤)**	**٤,٣٩٤,٧٢٠**	**٢,٣٢٢,١٥٢**	**٢,٠٧٢,٥٦٨**	–	–	–
خيارات صرف العملات الأجنبية	**٤,٥٨٧**	**(٤,٧١١)**	**٦٥٤,٢٠٦**	**١٠٥,٧٩٢**	**٣١٧,٣٧٥**	**٢٣١,٠٣٩**	–	–
عقود مقايضة أسعار الربح/رأس المال	**١٧٠,٢٤٨**	**(١٧٣,٣١١)**	**١١,٨٦٣,٩٣٥**	–	**١,١٠١,٢٢٨**	**٥,٢٧٩,٢٢٦**	**٢,٩٦٥,٠٩٠**	**٢,٥١٨,٣٩١**
الإجمالي	**١٧٩,١٨٧**	**(١٧٨,٣٩٦)**	**١٦,٩١٢,٨٦١**	**٢,٤٢٧,٩٤٤**	**٣,٤٩١,١٧١**	**٥,٥١٠,٢٦٥**	**٢,٩٦٥,٠٩٠**	**٢,٥١٨,٣٩١**
مشتقات إسلامية محتفظ بها لتغطية التدفقات النقدية:								
مبادلات/الحدود القصوى لمعدلات الربح	**٤,٩٨٦**	–	**٣٠٠,٠٠٠**	–	–	**٣٠٠,٠٠٠**	–	–
الإجمالي	**١٨٤,١٧٣**	**(١٧٨,٣٩٦)**	**١٧,٢١٢,٨٦١**	**٢,٤٢٧,٩٤٤**	**٣,٤٩١,١٧١**	**٥,٨١٠,٢٦٥**	**٢,٩٦٥,٠٩٠**	**٢,٥١٨,٣٩١**

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	قيمة عادلة موجبة ألف درهم	قيمة عادلة سالبة ألف درهم	مبلغ اسمي ألف درهم	في خلال ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من سنة إلى ٣ سنوات ألف درهم	من ٣ سنوات إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم
الأدوات التمويلية الإسلامية المشتقة:								
عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة	٣,٥٣٤	(٢,٥٢٤)	٥,٠٢٠,٢٧٨	٢,٩٨٣,٤٩٢	٢,٠٣٦,٧٨٦	–	–	–
خيارات صرف العملات الأجنبية	٣,٠٠٥	(٣,٦١٢)	١٣٦,٧٩٩	٢٨,٣٠٣	٥١,٨٨٩	٥٦,٦٠٧	–	–
عقود مقايضة أسعار الربح/رأس المال	١٧٧,٠٧٩	(١٨٥,٣٦٤)	٩,٤١٩,٦٥١	–	٢٩٩,٢٣٨	٢,٧١٩,٦٥٩	٣,٣١٢,١٩٩	٣,٠٨٨,٥٥٥
الإجمالي	١٨٤,١١٨	(١٩١,٥٠٠)	١٤,٥٧٦,٧٢٨	٣,٠١١,٧٩٥	٢,٣٨٧,٩١٣	٢,٧٧٦,٢٦٦	٣,٣١٢,١٩٩	٣,٠٨٨,٥٥٥
مشتقات إسلامية محتفظ بها لتغطية التدفقات النقدية:								
مبادلات/الحدود القصوى لمعدلات الربح	–	–	–	–	–	–	–	–
الإجمالي	١٨٤,١١٨	(١٩١,٥٠٠)	١٤,٥٧٦,٧٢٨	٣,٠١١,٧٩٥	٢,٣٨٧,٩١٣	٢,٧٧٦,٢٦٦	٣,٣١٢,١٩٩	٣,٠٨٨,٥٥٥

مخاطر الائتمان ذات الصلة بالأدوات المشتقة الإسلامية

تنشأ مخاطر الائتمان ذات الصلة بالأدوات المالية المشتقة الإسلامية من احتمال إخلال الطرف المقابل بالالتزامات التعاقدية والمقتصرة على القيمة العادلة الإيجابية للأداة المفضلة للمجموعة والتقلبات المستقبلية المحتملة. نظراً لأن المجموعة لديها ضمانات نقدية من الطرف المقابل إلى حدود القيمة العادلة، تتم إدارة المخاطر الائتمانية وفقًا للتسهيلات الموافق عليها. وفي حالات محددة تخضع لضمانات إضافية. وتقوم المجموعة بتطبيق تعديل قيمة الائتمان على صفقات الأدوات المشتقة القائمة. وتستند منهجية احتساب تعديل قيمة الإئتمان إلى ثلاثة عناصر: احتمال تعثر الطرف المقابل عن السداد والإنكشاف الإيجابي المتوقع ومعدل الاسترداد. ويتم احتساب تعديل قيمة الإئتمان على جميع فئات الموجودات بما في ذلك العملات الأجنبية ومعدلات الربح.

الأدوات المشتقة الإسلامية المحتفظ بها أو المصدرة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم الأنشطة التجارية للمشتقات الإسلامية للمجموعة بالبيع وتغطية المركز. تشمل أنشطة البيع تقديم منتجات للعملاء بأسعار تشجيعية حتى يتمكنوا من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمتوقعة.

تتم إدارة المتاجرة بمشتقات معدلات الربح وفقا للحدود التي يوافق عليها مجلس الإدارة.

الأدوات المشتقة الإسلامية المحتفظ بها أو المصدرة لأغراض التغطية

تستخدم المجموعة المشتقات الإسلامية كجزء من إدارة موجوداتها ومطلوباتها لأغراض التغطية لتقليل مخاطر العملة ومعدلات الربح. ويتم تحقيق ذلك بتغطية أدوات مالية معينة والمعاملات المتوقعة وإستراتيجية التغطية مقابل تعرضات الميزانية العمومية.

تقوم المجموعة بتحديد مشتقاتها الإسلامية المحتفظ بها أو الصادرة لأغراض التحوط على النحو التالي:

- تحوطات القيمة العادلة: تحوطات القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المعترف بها أو الالتزامات الثابتة.
- تحوطات التدفقات النقدية: تحوطات التدفقات النقدية المستقبلية المحتملة والمتعلقة بموجودات أو مطلوبات معترف بها أو معاملة متوقعة مرجحة إلى حد كبير.
- صافي تحوط الاستثمارات: تحوط صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)

٢٧ الأدوات التمويلية الإسلامية المشتقة (تتمة)

الأدوات المشتقة الإسلامية المحتفظ بها أو المصدرة لأغراض التغطية (تتمة)

علاوة على ذلك، فيما يتعلق بمعاملات التحوط التي تقوم بها المجموعة، تقوم المجموعة بتوثيق ما يلي:

- عند بدء المعاملة، العلاقة بين أدوات التحوط والبنود المتحوط لها، والمخاطر التي تتم تغطيتها وهدف المجموعة واستراتيجية إدارة المخاطر في إجراء معاملة التحوط.
- الطريقة التي يتم بها قياس الفعالية طوال فترة علاقة التحوط.

في نهاية الفترة، لم يتم تخصيص أي مشتقات لأغراض التحوط مثل «تحوط القيمة العادلة» أو «تحوط صافي الاستثمار»

تقيّم المجموعة، عند التحوط وعلى أساس مستمر فيما إذا كانت المشتقات الإسلامية المستخدمة في معاملات التحوط فعالة للغاية في تعويض التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبنود المتحوط لها.

يتم قياس فعالية التحوط من قبل المجموعة على أساس مستقبلي عند التأسيس وكذلك بأثر رجعي (عند الاقتضاء) في المستقبل على مدى فترة علاقة التحوط. تشمل مصادر عدم الفعالية في محاسبة التحوط تأثير مخاطر الائتمان ذات الصلة بالأدوات المشتقة الإسلامية على تقييم البند المشتق والبند المتحوط لتخفيف مخاطر الائتمان هذه تقوم المجموعة بتنفيذ مشتقات التحوط الإسلامية مع نظراء ذوي جودة عالية وتكون غالبية مشتقات التحوط الإسلامية للمجموعة مضمونة.

تحوطات القيمة العادلة

كذلك تستخدم المجموعة عقود مقايضة معدلات الربح للتغطية مقابل التغيرات في القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية الناتجة عن تقلبات معدلات الربح. يتم تحديد هذه العقود من قبل المجموعة كتحوطات للقيمة العادلة. وبالتالي يتم تطبيق محاسبة التحوط بالقيمة العادلة بغرض التحوط ضد التغيرات في قيمة الموجودات الثابتة والمطلوبات الخاضعة لمخاطر معدل الربح وكذلك الموجودات والمطلوبات الخاضعة لمخاطر صرف العملات الأجنبية.

بعد التحديد الأولي، يتم إحتساب التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات الإسلامية المصنفة كتغطيات القيمة العادلة في بند «دخل تشغيلي آخر»، إلى جانب أي تغيرات في القيمة العادلة للموجودات أو التحوط المتعلق بها والمتعلقة بالمخاطر المغطاة.

تحوطات التدفق النقدي

تستخدم المجموعة عقود مقايضة معدلات الربح والعقود الآجلة لتغطية التعرض إلى مخاطر التدفق النقدي الناتجة من بعض ودائع العملاء والتمويلات متوسطة الأجل. تستخدم مقايضات معدلات الربح أيضاً للتحوط ضد مخاطر التدفقات النقدية الناتجة عن بعض التمويلات والذمم المدينة ذات المعدلات المتغيرة. يتم تحديد هذه من قبل المجموعة كتحوطات للتدفق النقدي. وبالتالي، تقوم المجموعة بتطبيق محاسبة التحوط للتدفقات النقدية للتحوط من التغير في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة على نحو كبير تابعة إلى مخاطر معدل الربح على الموجودات والمطلوبات ذات المعدلات المتغيرة والموجودات والمطلوبات الخاضعة لمخاطر الصرف الأجنبي.

يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات الإسلامية المصنفة كتحوطات للتدفقات النقدية في احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة تتعلق بالجزء غير الفعال مباشرة في بيان الدخل الموحد للمجموعة.

٢٨ القطاعات التشغيلية

تتكون أنشطة المجموعة من القطاعات الرئيسة التالية:

الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات

يقدم المصرف – من خلال هذا القطاع – إلى المتعاملين من الشركات مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات ويقبل ودائعهم.

الخدمات المصرفية للأفراد

يقدم قطاع الأفراد مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات إلى الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة ويقبل ودائعهم.

الخزينة

تشمل أنشطة الخزينة إدارة محفظة الاستثمار للمجموعة وإدارة الصناديق وخيارات خدمات الخزينة بين البنوك.

أخرى

تشمل العمليات الأخرى للمجموعة العمليات ووحدات الدعم.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات ألف درهم	الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات ألف درهم	الخزينة ألف درهم	أخرى ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
صافي الدخل من منتجات تمويلية واستثمارية	٦٥١,٤٩٦	٢,١٥٠,٥٩٦	٣٧٦,٨٥٦	٥٣٥,٠٢٩	٣,٧١٣,٩٧٧
صافي الدخل من الرسوم والعمولات ودخل تشغيلي آخر	١٧٩,٦٩١	٨٢٢,٣٠٤	٣٥,٧٨٠	١٣,٨١٩	١,٠٥١,٥٩٤
إجمالي الدخل التشغيلي	٨٣١,١٨٧	٢,٩٧٢,٩٠٠	٤١٢,٦٣٦	٥٤٨,٨٤٨	٤,٧٦٥,٥٧١
مصروفات عمومية وإدارية	(٩٠,٢٢١)	(١,٠٠٩,٣٧٧)	(٢٣,٣٩٣)	(٦٤٨,٣٧٥)	(١,٧٧١,٣٦٦)
صافي خسارة انخفاض القيمة	(١٢٦,٦٦٨)	(٨٧٦,٤٢٠)	٦,٢٨٢	١٢٣,٨١٦	(٨٧٢,٩٩٠)
صافي الربح / (الخسارة) للسنة	٦١٤,٢٩٨	١,٠٨٧,١٠٣	٣٩٥,٥٢٥	٢٤,٢٨٩	٢,١٢١,٢١٥
موجودات القطاع	٢٧,٣٠٥,١٣٧	٤١,٥٢٢,٥٦٢	١٨,٩٦٦,٤٤٧	١٧,٥٨٥	٨٧,٨١١,٧٣١
مطلوبات القطاع وحقوق الملكية	١٤,٤٨٦,٨٥٩	٥٢,٦٣٨,٨٨٦	٢,٨٤٨,١١٧	١٧,٨٣٧,٨٦٩	٨٧,٨١١,٧٣١

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات ألف درهم	الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات ألف درهم	الخزينة ألف درهم	أخرى ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
صافي الدخل من منتجات تمويلية واستثمارية	٤٨٠,٢٠١	١,٥٢٤,٥٤٩	١٥٣,٢١١	١٧٧,٢٩٨	٢,٣٣٥,٢٥٩
صافي الدخل من الرسوم والعمولات ودخل تشغيلي آخر	١٥٧,٨٠٠	٦٤١,١٣٧	٣٤,٨٠٤	١٣,٠٢٥	٨٤٦,٧٦٦
إجمالي الدخل التشغيلي	٦٣٨,٠٠١	٢,١٦٥,٦٨٦	١٨٨,٠١٥	١٩٠,٣٢٣	٣,١٨٢,٠٢٥
مصروفات عمومية وإدارية	(٧٩,٦١٧)	(٧٩٥,٦٠٨)	(١٩,٨١٧)	(٦٤٣,٩٧٨)	(١,٥٣٩,٠٢٠)
صافي خسارة انخفاض القيمة	(٩٦,٤٢٧)	(٢٩٠,٤١١)	(١٥,١٥٢)	(٨٧١)	(٤٠٢,٨٦١)
صافي الربح / (الخسارة) للسنة	٤٦١,٩٥٧	١,٠٧٩,٦٦٧	١٥٣,٠٤٦	(٤٥٤,٥٢٦)	١,٢٤٠,١٤٤
موجودات القطاع	٢٢,٧٥٦,٠٣٦	٣٥,٧٤٢,٥٢٩	١٥,٩٦١,٦٧٧	٣٠٣,٤٧٦	٧٤,٧٦٣,٧١٨
مطلوبات القطاع وحقوق الملكية	١٤,٥٧٩,٩٣٦	٤٥,٤١٥,٥٣٥	١,١٣٨,٨٩٩	١٣,٦٢٩,٣٤٨	٧٤,٧٦٣,٧١٨

٢٩ الالتزامات والارتباطات الطارئة

كانت الالتزامات والارتباطات الطارئة للمجموعة كالآتي:

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
خطابات اعتماد	٥٦٣,٠٠١	٦٤٨,٦٨٩
الضمانات	٦,٥٧٨,٩٦٧	٥,٤٦١,٧٥٩
التزامات المشاركة في المخاطر	١٠,٧٨١	–
التزامات تمويلية غير قابلة للإلغاء*	٢,٧٩٥,٥٢٤	١,٤٨٩,٢٩٤
	٩,٩٤٨,٢٧٣	٧,٥٩٩,٧٤٢

* تمثل الالتزامات التمويلية غير القابلة للإلغاء التزاماً تعاقدياً للسماح بإجراء سحوبات على التسهيلات خلال فترة محددة تخضع لشروط سابقة وشروط الإنهاء. باعتبار أن هذه الالتزامات قد تنتهي دون إجراء أي معاملة سحب، وكشرط مسبق لسحب المبلغ يتعين الالتزام به، فإن إجمالي المبالغ التعاقدية لا تمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية على وجه التحديد.

يبيّن الجدول أدناه موجز أرصدة المرحلة للتعرضات غير الممولة وقبولات العملاء والخسائر الائتمانية المتوقعة عليها:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
مليون درهم	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ١	المستوى ٢
تركزات غير ممولة	١٠,٦٦٥,٤١٦	٣١٩,٣٩١	٧,٩٢٣,٢١٧	٦٠٠,٣٦٨
خسائر الائتمان المتوقعة	١٥١,٩٧٦	٧,٣١٣	١٩,٢٠١	٥٢

Unfunded exposure includes guarantees, standby letter of credits and irrevocable financing commitments تتضمن التسهيلات غير الممولة الضمانات وخطابات الاعتماد الاحتياطية والتزامات ذمم الأنشطة التمويلية غير القابلة للإلغاء.

(أ) القبولات

بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، يتم الاعتراف بالقبولات ضمن بيان المركز المالي مع المطلوبات المماثلة. ولهذا لا توجد التزامات خارج بنود بيان المركز المالي على القبولات.

(ب) التزامات رأسمالية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، بلغت التزامات المجموعة فيما يتعلق بالتحسينات الخاصة بالفروع ومشاريع التحكم الآلي بالفروع ١١,٢ مليون درهم (٢٠٢٢: ٩,٧ مليون درهم).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)

٣٠ المعاملات مع الأطراف ذات علاقة

إن المجموعة مملوكة من قبل بنك الإمارات دبي الوطني بنسبة (٧٩٩٩٪)، وهو مملوك جزئياً لمؤسسة دبي للاستثمار بنسبة (٥٥,٧٥٪). تعتبر حكومة دبي المساهم الرئيسي في مؤسسة دبي للاستثمار.

إن حسابات المتعاملين والتمويلات للمؤسسات ذات الصلة بالحكومة بخلاف تلك التي تم الإفصاح عنها بصورة فردية تمثل ٤,٢٪ و ٤,٢٪ (٢٠٢٢: ١٦,٠٪ و٤,٠٪) من إجمالي حسابات المتعاملين وذمم الأنشطة التمويلية المدينة لدى المجموعة على التوالي.

تتم إدارة هذه المؤسسات بشكل مستقل وتتم كافة معاملاتها المالية مع المجموعة وفقا للشروط التجارية المتعارف عليها.

أبرمت المجموعة أيضا معاملات مع بعض الأطراف ذات العلاقة الأخرى والتي لا تعتبر مؤسسات ذات صلة بالحكومة. وقد تم أيضا إجراء هذه المعاملات بصورة فعلية بنفس الشروط، بما في ذلك معدلات الأرباح والضمانات السائدة في نفس الوقت الذي تتم فيه معاملات مقابلة مع أطراف أخرى ولا تنطوي على ما يزيد عن حجم المخاطر الاعتيادي.

إن موظفي الإدارة الرئيسيين هم هؤلاء الأشخاص، بمن فيهم المدراء غير التنفيذيين، الذين يتمتعون بالصلاحية والمسؤولية عن تخطيط أنشطة المجموعة وتوجيهها والتحكم فيها بشكل مباشر أو غير مباشر.

لم يتم تسجيل خسائر انخفاض القيمة مقابل الأرصدة القائمة خلال الفترة مع كبار موظفي الإدارة وعلاقاتهم المباشرة في نهاية السنة.

الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات علاقة مدرجة وفق الشروط التجارية العادية على النحو التالي:

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
تمويلات وذمم أنشطة مدينة أخرى		
الشركة الأم وشركات ذات علاقة	**٤٢٩,٧٤٣**	٩٧١,١٥٧
أعضاء مجلس الإدارة وشركات ذات علاقة	**٤,٢٤٠**	٨,٦٧١
موظفي الإدارة الرئيسيين وشركات زميلة	**٣,٥٩٢**	١٦٤
	٤٣٧,٥٧٥	٩٧٩,٩٩٢
ودائع المتعاملين ومستحقات أخرى		
من الشركة الأم الرئيسية	**٩**	١٨٣,٦٣٥
من الشركة الأم وشركات ذات علاقة	**٤,٥٧٨,١٤٧**	١,٥٠٥,١٥٦
من أعضاء مجلس الإدارة وشركات ذات علاقة	**٩٩**	١٦١
من موظفي الإدارة الرئيسيين وشركات زميلة	**١٨,٩٨٣**	١٧,٨٤٧
	٤,٥٩٧,٢٣٨	١,٧٠٦,٧٩٩
الأوراق المالية الاستثمارية والمشتقات الإسلامية		
الاستثمار في الشركة الأم	**١٨٦,٠٤٥**	١٩١,٥٧٧
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات الإسلامية - الشركة الأم والشركات ذات العلاقة	**٦٧,٤٧٦**	١٠٣,٢٥٧
القيمة العادلة السالبة للمشتقات الإسلامية - الشركة الأم والشركات ذات العلاقة	**(١١٦,٨٥٨)**	(٨١,١٣٠)
القيمة الاسمية للمشتقات الإسلامية - الشركات الأم وذات العلاقة	**١٠,٨٠٤,٦٩٩**	٩,٧٢٥,٥١٢
بيان الدخل الموحد للمجموعة		
رسوم معاد فرضها من شركات المجموعة	**(٤٣٧,٨٢٦)**	(٣٥١,٦٩٩)
دخل من استثمار في الشركة الأم	**٦,٤٤٣**	٦,٤٤٣
دخل من ذم أنشطة تمويلية مدينة		
من الشركة الأم وشركات ذات علاقة	**٥٥,١١٤**	١٢,٥٢٧
توزيعات على ودائع		
إلى الشركة الأم	**٣,٩١١**	٤,٠٦١
إلى الشركة الأم وشركات ذات علاقة	**٢٥,٨٠٠**	٨,٥٩١

بلغ إجمالي مبلغ التعويضات المدفوعة لموظفي الإدارة الرئيسيين للمجموعة خلال الفترة كما يلي:

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
تعويضات كبار المسؤولين الإداريين		
مزايا الموظفين قصيرة الأجل	**٣٠,٧٥٤**	٢٤,٤٤٣
المزايا الوظيفية بعد الخدمة	**١,٠٦٢**	٣,٠٠٣

٣١ التوزيع الجغرافي للموجودات والمطلوبات

فيما يلي بيان تحليل المركز المالي للمجموعة وفقاً للأقاليم الجغرافية التالية ودون احتساب أي ضمانات إضافية أو أي ضمانات ائتمانية مساعدة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ألف درهم	دولية ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات				
نقد وودائع لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	**١٤,٩٨١,١٤١**	**-**	**-**	**١٤,٩٨١,١٤١**
مستحق من البنوك	**١,٦٤٣,٦٩٨**	**١,٨٠٤,٩٧٧**	**٢,٦٨٢,٤٧٩**	**٦,١٣١,١٥٤**
أوراق مالية استثمارية	**٤,٤٩٢,٧٦١**	**٢,٨٣٩,٠٣٩**	**٣,٠٩٧,٨٦٢**	**١٠,٤٢٩,٦٦٢**
ذمم أنشطة تمويلية مدينة	**٥٢,٢٩٢,٨١٥**	**١,١٩٨,٤٣١**	**٢٥٦,٤٩١**	**٥٣,٧٤٧,٧٣٧**
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية الإسلامية	**١٨٤,١٧٣**	**-**	**-**	**١٨٤,١٧٣**
قبولات المتعاملين	**١,٠٣٦,٥٣٤**	**-**	**-**	**١,٠٣٦,٥٣٤**
عقارات استثمارية	**١٨٤,٨٠٦**	**-**	**-**	**١٨٤,٨٠٦**
ممتلكات ومعدات	**٢٧٠,٨٤٨**	**-**	**-**	**٢٧٠,٨٤٨**
موجودات أخرى	**٨٤٥,٦٧٦**	**-**	**-**	**٨٤٥,٦٧٦**
إجمالي الموجودات	**٧٥,٩٣٢,٤٥٢**	**٥,٨٤٢,٤٤٧**	**٦,٠٣٦,٨٣٢**	**٨٧,٨١١,٧٣١**
المطلوبات				
مستحق للبنوك	**٤,٩٥٤,٩١٥**	**١٦٠,٣١٠**	**٦٧٧,١٥٠**	**٥,٧٩٢,٣٧٥**
ودائع المتعاملين	**٦٠,٠٩٢,٣٢٦**	**٢٦٧,٥١٩**	**٩٥٥,٠٧٠**	**٦١,٣١٤,٩١٥**
صكوك مستحقة	**٤,٦٧٢,٥٠٠**	**-**	**-**	**٤,٦٧٢,٥٠٠**
القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية الإسلامية	**١٧٨,٣٩٦**	**-**	**-**	**١٧٨,٣٩٦**
قبولات المتعاملين	**١,٠٣٦,٥٣٤**	**-**	**-**	**١,٠٣٦,٥٣٤**
مطلوبات أخرى	**٣,٣٧٣,٣٠٣**	**-**	**-**	**٣,٣٧٣,٣٠٣**
إجمالي حقوق الملكية	**١١,٤٤٣,٧٠٨**	**-**	**-**	**١١,٤٤٣,٧٠٨**
إجمالي المطلوبات و حقوق الملكية	**٨٥,٧٥١,٦٨٢**	**٤٢٧,٨٢٩**	**١,٦٣٢,٢٢٠**	**٨٧,٨١١,٧٣١**
التوزيع الجغرافي لخطابات الاعتماد والضمانات	**٦,٣٩٠,٤١١**	**١٥١,٤٤٩**	**٦٠٠,١٠٨**	**٧,١٤١,٩٦٨**

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				
التوزيع الجغرافي للموجودات	٦٥,٢٧٦,٤٠٤	٣,٩٩١,١٩٧	٥,٤٩٦,١١٧	٧٤,٧٦٣,٧١٨
التوزيع الجغرافي للمطلوبات و حقوق الملكية	٧٣,٥٤٦,٤٤٦	٥٤٨,٠٨٨	٦٦٩,١٨٤	٧٤,٧٦٣,٧١٨
التوزيع الجغرافي لخطابات الاعتماد والضمانات	٥,٩٢٠,٢٥٢	١٢٤,١٣٤	٦٦,٠٦٢	٦,١١٠,٤٤٨

٣٢ الموجودات والمطلوبات المالية

أ) تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يوضح الجدول التالي تصنيف المجموعة لجميع فئات الموجودات و المطلوبات المالية و القيم الدفترية لها.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة ألف درهم	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	التكلفة المطفأة* ألف درهم	استثمارات التحوط ألف درهم	إجمالي القيمة الدفترية ألف درهم
الموجودات المالية					
نقد وودائع لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	**-**	**-**	**١٤,٩٨١,١٤١**	**-**	**١٤,٩٨١,١٤١**
مستحق من البنوك	**-**	**-**	**٦,١٣١,١٥٤**	**-**	**٦,١٣١,١٥٤**
أوراق مالية استثمارية	**٦٤,١٧٢**	**٥,٨٥٢,٤٣٠**	**٤,٥١٣,٠٦٠**	**-**	**١٠,٤٢٩,٦٦٢**
ذمم أنشطة تمويلية مدينة	**-**	**-**	**٥٣,٧٤٧,٧٣٧**	**-**	**٥٣,٧٤٧,٧٣٧**
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات الإسلامية	**١٧٩,١٨٧**	**-**	**-**	**٤,٩٨٦**	**١٨٤,١٧٣**
أخرى	**-**	**-**	**١,٦٥١,٣١٧**	**-**	**١,٦٥١,٣١٧**
	٢٤٣,٣٥٩	**٥,٨٥٢,٤٣٠**	**٨١,٠٢٤,٤٠٩**	**٤,٩٨٦**	**٨٧,١٢٥,١٨٤**
المطلوبات المالية					
مستحق للبنوك	**-**	**-**	**٥,٧٩٢,٣٧٥**	**-**	**٥,٧٩٢,٣٧٥**
ودائع المتعاملين	**-**	**-**	**٦١,٣١٤,٩١٥**	**-**	**٦١,٣١٤,٩١٥**
صكوك مستحقة	**-**	**-**	**٤,٦٧٢,٥٠٠**	**-**	**٤,٦٧٢,٥٠٠**
القيمة العادلة السالبة للمشتقات الإسلامية	**١٧٨,٣٩٦**	**-**	**-**	**-**	**١٧٨,٣٩٦**
أخرى	**-**	**-**	**٤,٤٠٩,٨٣٧**	**-**	**٤,٤٠٩,٨٣٧**
	١٧٨,٣٩٦	**-**	**٧٦,١٨٩,٦٢٧**	**-**	**٧٦,٣٦٨,٠٢٣**

* لا يوجد اختلاف جوهري بين القيم الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات (التي لم تقيم بالقيمة العادلة) وقيمها العادلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)

٣٢ الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

أ) تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة ألف درهم	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	التكلفة المطفأة* ألف درهم	استثمارات التحوط ألف درهم	إجمالي القيمة الدفترية ألف درهم
الموجودات المالية					
نقد وودائع لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	–	–	١٢,٠٢٦,٢٨٦	–	١٢,٠٢٦,٢٨٦
مستحق من البنوك	–	–	٤,٦١٤,٤٧٦	–	٤,٦١٤,٤٧٦
أوراق مالية استثمارية	١٧٠,٨٩٨	٥,٩٢٥,٠٦٣	١,٢٥٩,٩١٠	–	٧,٣٥٥,٨٧١
ذمم أنشطة تمويلية مدينة	–	–	٤٨,٣٦٨,٩٧٨	–	٤٨,٣٦٨,٩٧٨
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات الإسلامية	١٨٤,١١٨	–	–	–	١٨٤,١١٨
أخرى	–	–	١,٤٨٧,٦٥٨	–	١,٤٨٧,٦٥٨
	٣٥٥,٠١٦	٥,٩٢٥,٠٦٣	٦٧,٧٥٧,٣٠٨	–	٧٤,٠٣٧,٣٨٧
المطلوبات المالية					
مستحق للبنوك	–	–	١,٨٨٠,٠٨١	–	١,٨٨٠,٠٨١
ودائع المتعاملين	–	–	٥٦,٣٤٣,٦٥٥	–	٥٦,٣٤٣,٦٥٥
صكوك مستحقة	–	–	٣,٦٧٢,٥٠٠	–	٣,٦٧٢,٥٠٠
القيمة العادلة السالبة للمشتقات الإسلامية	١٩١,٥٠٠	–	–	–	١٩١,٥٠٠
أخرى	–	–	٣,٤١٥,٦٤٠	–	٣,٤١٥,٦٤٠
	١٩١,٥٠٠	–	٦٥,٣١١,٨٧٦	–	٦٥,٥٠٣,٣٧٦

* لا يوجد اختلاف جوهري بين القيم الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات (التي لم تقيم بالقيمة العادلة) وقيمها العادلة.

ب) القيمة العادلة للأدوات المالية

يوضح الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية المرحلة بالقيمة العادلة وفقاً لطريقة التقييم. تم تحديد المستويات في الترتيب الهرمي للقيمة العادلة على النحو التالي:

- المستوى ١: الأسعار المعلنة (غير معدلة) في الأسواق الرئيسية للموجودات والمطلوبات المحددة.
- المستوى ٢: التقييم باستخدام المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة المتضمنة في المستوى ١ والتي يمكن ملاحظتها للموجودات والمطلوبات سواء بطريقة مباشرة (مثل الأسعار) أو بطريقة غير مباشرة مثل (تستنتج من الأسعار).
- المستوى ٣: التقييم باستخدام مدخلات للموجودات والمطلوبات التي لا تعتمد على بيانات السوق (مدخلات غير ملحوظة).

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	المستوى ١ ألف درهم	المستوى ٢ ألف درهم	المستوى ٣ ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
أوراق مالية استثمارية				
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
صكوك حكومية	٥٣٢,٩٧٨	–	–	٥٣٢,٩٧٨
صكوك الشركات	٥,٣١٩,٤٥٢	–	–	٥,٣١٩,٤٥٢
	٥,٨٥٢,٤٣٠	–	–	٥,٨٥٢,٤٣٠
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:				
أسهم	–	–	٦٤,١٧٢	٦٤,١٧٢
أخرى	–	–	–	–
	–	–	٦٤,١٧٢	٦٤,١٧٢
المشتقات الإسلامية				
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات الإسلامية				
المشتقات الإسلامية المحتفظ بها للمتاجرة	–	١٧٩,١٨٧	–	١٧٩,١٨٧
القيمة العادلة السالبة للمشتقات الإسلامية				
مبادلات معدلات الربح	–	٤,٩٨٦	–	٤,٩٨٦
	–	١٨٤,١٧٣	–	١٨٤,١٧٣
القيمة العادلة السالبة للمشتقات الإسلامية				
المشتقات المحتفظ بها للمتاجرة	–	(١٧٨,٣٩٦)	–	(١٧٨,٣٩٦)
المشتقات المحتفظ بها لتغطيات التدفقات النقدية				
مبادلات معدلات الربح	–	–	–	–
	–	(١٧٨,٣٩٦)	–	(١٧٨,٣٩٦)
	٥,٨٥٢,٤٣٠	٥,٧٧٧	٦٤,١٧٢	٥,٩٢٢,٣٧٩

يوضح الجدول التالي تسوية من الأرصدة الافتتاحية إلى الأرصدة الختامية فيما يتعلق بقياسات القيمة العادلة في المستوى ٣ من هذا الترتيب الهرمي للقيمة العادلة.

	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف درهم
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٣	**٦٤,٢٩٨**
إجمالي الأرباح أو الخسائر:	
– في الأرباح أو الخسائر	**٦,٩٦٩**
تحويلات من المستوى ٣	**–**
تسويات وتعديلات أخرى	**(٧,٠٩٥)**
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٦٤,١٧٢**
	٦٤,١٧٢

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	المستوى ١ ألف درهم	المستوى ٢ ألف درهم	المستوى ٣ ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
أوراق مالية استثمارية				
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
صكوك حكومية	٥٢٢,١٢٨	–	–	٥٢٢,١٢٨
صكوك الشركات	٥,٤٠٢,٩٣٥	–	–	٥,٤٠٢,٩٣٥
	٥,٩٢٥,٠٦٣	–	–	٥,٩٢٥,٠٦٣
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:				
أسهم	–	١٠٦,٦٠٠	٦٤,١٨٢	١٧٠,٧٨٢
أخرى	–	–	١١٦	١١٦
	–	١٠٦,٦٠٠	٦٤,٢٩٨	١٧٠,٨٩٨
المشتقات الإسلامية				
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات الإسلامية				
المشتقات المحتفظ بها للمتاجرة	–	١٨٤,١١٨	–	١٨٤,١١٨
القيمة العادلة السالبة للمشتقات الإسلامية				
مبادلات معدلات الربح	–	–	–	–
	–	١٨٤,١١٨	–	١٨٤,١١٨
القيمة العادلة السالبة للمشتقات الإسلامية				
المشتقات الإسلامية المحتفظ بها للمتاجرة	–	(١٩١,٥٠٠)	–	(١٩١,٥٠٠)
المشتقات الإسلامية المحتفظ بها لتغطيات التدفقات النقدية				
مبادلات معدلات الربح	–	–	–	–
	–	(١٩١,٥٠٠)	–	(١٩١,٥٠٠)
	٥,٩٢٥,٠٦٣	٩٩,٢١٨	٦٤,٢٩٨	٦,٠٨٨,٥٧٩

يوضح الجدول التالي تسوية من الأرصدة الافتتاحية إلى الأرصدة الختامية فيما يتعلق بقياسات القيمة العادلة في المستوى ٣ من هذا الترتيب الهرمي للقيمة العادلة.

	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف درهم
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٢	١٥٠,٥٨٣
إجمالي الأرباح أو الخسائر:	
– في الأرباح أو الخسائر	(٤٩,٦٥٠)
تحويلات من المستوى ٣	(٣٦,٦٣٥)
تسويات وتعديلات أخرى	–
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٦٤,٢٩٨

في ظروف معينة، تقاس القيمة العادلة للأدوات المالية المصنفة في المستوى ٣ باستخدام أساليب التقييم التي تتضمن الافتراضات غير المثبتة من خلال أسعار معاملات السوق الحالية الممكن ملاحظتها لنفس الأداة وغير المرتكزة على بيانات السوق الملحوظة. تستخدم المجموعة تقنيات التقييم اعتماداً على نوع الأداة والبيانات المتاحة في السوق. على سبيل المثال، في حال غياب السوق النشطة، يتم تقييم القيمة العادلة للاستثمار على أساس تحليل المركز المالي والنتائج والقدرة على تحمل المخاطر وغيرها من العوامل ذات الصلة بمتلقي الاستثمارات. ويتم تحديد التغيرات المناسبة وغير المناسبة في قيمة الأدوات المالية على أساس التغيرات في قيمة الأدوات نتيجة لاختلاف مستويات المعايير غير الخاضعة للرقابة والتي يتم قياسها على أساس تقديري.

خلال السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ لم يتم تحويل موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر من المستوى ١ إلى المستوى ٢.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)

٣٣ إيضاحات حول بيان التدفقات النقدية الموحّد للمجموعة

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
(أ) تحليل التغيرات في النقد وما يعادله خلال السنة		
الرصيد في بداية السنة	**٧,٠٩٧,٣١٩**	٥٦,٤٣٠
صافي التدفق النقدي الداخل / (الصادر)	**(١٠,٠٦٧,٨٣٩)**	٧,٠٤٠,٨٨٩
الرصيد في نهاية السنة	**(٢,٩٧٠,٥٢٠)**	٧,٠٩٧,٣١٩
(ب) تحليل النقد ومعادلات النقد		
نقد وودائع لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	**١٤,٩٨١,١٤١**	١٢,٠٢٦,٢٨٦
المستحق من البنوك	**٦,١٤٥,١٧٧**	٤,٦٢٣,٥٧٦
المستحق للبنوك	**(٥,٧٩٢,٣٧٥)**	(١,٨٨٠,٠٨١)
	١٥,٣٣٣,٩٤٣	١٤,٧٦٩,٧٨١
ناقصاً: ودائع لدى المصرف المركزي لأغراض نظامية	**(٥,٤٩٨,١٣١)**	(٣,٠١٣,١٢٩)
ناقصاً: مرابحة لدى المصرف المركزي تستحق بعد ٣ أشهر	**(٧,٥٣٥,٢٥٧)**	(٢,٥٨٠,٤٨٦)
ناقصاً: المبالغ المستحقة من البنوك بعد ٣ أشهر	**(٥,٢٧٨,٥٦٦)**	(٢,٢٣٢,٧٩٣)
زائداً: المبالغ المستحقة للبنوك بعد ٣ أشهر	**٧,٤٩١**	١٥٣,٩٤٦
	(٢,٩٧٠,٥٢٠)	٧,٠٩٧,٣١٩
(ج) تسويات لبنود غير نقدية		
خسائر / (عكس قيد) انخفاض القيمة على المستحق من البنوك / موجودات أخرى	**٤,٩٢٣**	٤,٨٠٢
خسائر / (عكس قيد) انخفاض قيمة الأوراق المالية الاستثمارية	**(٦,٥٤٨)**	١٤,٥٠٩
خسائر انخفاض قيمة ذمم أنشطة تمويلية مدينة	**١,٠٧٢,٧٠١**	٥٨٧,٢٩٦
خسائر انخفاض القيمة لتركزات غير ممولة	**١٤٠,٠٣٤**	(٣٩٣)
دخل أرباح موزعة على استثمارات في الأسهم	**(٢٩)**	(١,١٤٧)
استهلاك / انخفاض قيمة الممتلكات والمعدات/العقارات الاستثمارية	**(٢١,٤٣٠)**	١٠١,٠٤٧
(الأرباح)/الخسارة غير المحقّقة على الاستثمارات	**٥١,٣٠٦**	(١٠١,٢١٢)
(الأرباح)/الخسارة على بيع عقارات (عقارات استثمارية / مخزون)	**(٩,٩٢١)**	(١١,٥٤٤)
	١,٢٣١,٠٣٦	٥٨٤,٣٥٨

٣٤ إدارة وتخصيص رأس المال

يقوم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بالإشراف على المجموعة على أساس موحد ولذلك يتلقى معلومات حول كفاية رأس المال ويحدد متطلبات رأس المال للمجموعة ككل. اعتبارا من عام ٢٠١٧ ، يتم احتساب رأس المال على مستوى المجموعة باستخدام إطار بازل ٣ للجنة بازل للرقابة المصرفية (لجنة بازل)، بعد تطبيق التعديلات التي يقدمها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مع مراعاة المصلحة الوطنية. يتألف إطار بازل ٣ ، شأنه شأن بازل ٢ ، من ثلاث «ركائز»: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ، وعملية المراجعة الرقابية وانضباط السوق.

الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أنظمة ولوائح رأس مال بازل ٣ ، والتي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من ١ فبراير ٢٠١٧ ، حيث تم تطبيق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال على ثلاثة مستويات، وهي على وجه التحديد، الشق الأول من الأسهم العادية ورأس المال الإضافي ورأس المال الإجمالي.

يتم تكوين احتياطي رأس المال التحوطي (احتياطي رأس المال التحوطي) واحتياطي التقلبات الدورية لرأس المال، بحد أقصى يصل إلى ٢,٥٪ لكل احتياطي بحيث يكون أعلى من قيمة أسهم رأس المال العادية بواقع ٧٪.

رأس المال النظامي

ينقسم رأس المال النظامي للمجموعة إلى ثلاث فئات رئيسية وهي الشق الأول للأسهم العادية والشق الأول والشق الثاني الإضافي اعتماداً على خصائصها.

- يشمل الشق الأول للأسهم العادية، ويمثل الفئة الأعلى جودة من رأس المال، رأسمال الأسهم وعلاوة الأسهم والاحتياطي القانوني والنظامي والاحتياطيات الأخرى والأرباح المحتجزة والحصة غير المسيطرة بعد خصم الشهرة التجارية والموجودات غير الملموسة والتعديلات النظامية الأخرى المتعلقة بالبنود المدرجة في حقوق الملكية و لكن يتم التعامل معها بصورة مختلفة لأغراض خاصة بكفاية رأس المال حسب التوجيهات المقترحة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- يشتمل الشق الاول الإضافي من رأس المال على أدوات رأس المال للأسهم غير العادية. ليس لدى المجموعة رأس مال إضافي بنهاية إعداد فترة التقرير.
- يشتمل الشق الثاني من رأس المال على الديون الثانوية المؤهلة والاحتياطي غير المفصح عنه واحتياطي القيمة العادلة.

مدرج أدناه لمحة عامة حول رأس المال وفقًا لإطار بازل ٣:

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
رأس المال المتاح		
الشق الأول من حقوق الملكية العادية	**١١,٧٢٦,١٣٣**	٩,٤٢٧,٨٥٤
الشق الأول من رأس المال	**١١,٧٢٦,١٣٣**	٩,٤٢٧,٨٥٤
إجمالي رأس المال المؤهل	**١٢,٤٢٦,٨٠١**	١٠,٠٣٣,٩٦٥
الأصول المرجحة بالمخاطر		
مخاطر الائتمان	**٥٦,٠٥٣,٤٠٣**	٤٨,٤٨٨,٨٦٩
مخاطر السوق	**١٠١,٥١٥**	٨٤,٠٦٦
المخاطر التشغيلية	**٥,٨٣٠,٩٤٩**	٤,١٩٦,٧٢١
إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر	**٦١,٩٨٥,٨٦٧**	٥٢,٧٦٩,٦٥٦

نسبة رأس المال	٢٠٢٣	٢٠٢٢
أ. الإجمالي الموحّد للمجموعة	**٢٠,٠٥٪**	١٩,٠١٪
ب. نسبة الشق الأول للإجمالي الموحّد	**١٨,٩٢٪**	١٧,٨٧٪
ج. نسبة الشق الأول للأسهم العادية للإجمالي الموحّد	**١٨,٩٢٪**	١٧,٨٧٪

فيما يلي نسب كفاية رأس المال وفقاً لإطار بازل ٣:

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
الشق ١ من أسهم رأس المال العادية		
رأس المال	**٥,٤٣٠,٤٢٢**	٥,٤٣٠,٤٢٢
احتياطيات مؤهلة	**١,٣٠٠,٢٢٥**	٩٨٢,٦٠٧
ترتيبات التحول: إعادة قيد جزئية لتأثير خسائر الائتمان المتوقعة على أسهم رأس المال الشق الأول العادية	**٣٦٢,٤٧٩**	٢٠٩,٥٨٨
أرباح محتجزة / (–) خسارة	**٤,٧١٣,٠٦١**	٢,٨٤٧,٣١٤
إجمالي الشق ١ من أسهم رأس المال العادية قبل التعديلات التنظيمية واستقطاع الحد الأدنى	**١١,٨٠٦,١٨٧**	٩,٤٦٩,٩٣١
ناقصاً: الاستقطاعات التنظيمية	**(٨٠,٠٥٤)**	(٤٢,٠٧٧)
إجمالي الشق ١ من أسهم رأس المال العادية بعد التعديلات التنظيمية واستقطاع الحد الأدنى	**١١,٧٢٦,١٣٣**	٩,٤٢٧,٨٥٤
إجمالي الشق ١ من أسهم رأس المال العادية بعد الترتيبات الانتقالية لاستقطاعات (الشق ١ من أسهم رأس المال العادية) الفئة (أ)	**١١,٧٢٦,١٣٣**	٩,٤٢٧,٨٥٤
رأس مال إضافي من الفئة ١		
رأس مال إضافي مؤهل – الشق ١	**–**	–
رأس مال إضافي مؤهل – الشق ١ آخر على سبيل المثال (أسهم علاوة، حصة أقلية)	**–**	–
إجمالي رأس المال الإضافي – الشق ١	**–**	–
إجمالي رأس المال الإضافي – الشق ١ بعد الترتيبات الانتقالية الفئة (ب)	**–**	–
الشق ٢ من رأس المال		
الشق ٢ من رأس المال الآخر (بما في ذلك المخصصات العامة وغير ذلك)	**٧٠٠,٦٦٨**	٦٦,١١١
إجمالي الشق ٢ من راس المال	**٧٠٠,٦٦٨**	٦٦,١١١
إجمالي الشق ٢ من رأس المال بعد الترتيبات الانتقالية (الشق ٢) الفئة (ج)	**٧٠٠,٦٦٨**	٦٦,١١١
إجمالي رأس المال التنظيمي – (أ + ب + ج)	**١٢,٤٢٦,٨٠١**	١٠,٠٣٣,٩٦٥

٣٥ إدارة المخاطر

إن المخاطر الأساسية التي تتعرض لها المجموعة ناشئة عن توفير الائتمان للعملاء من الأفراد والشركات. كما تتعرض المجموعة أيضاً لعدد من أنواع أخرى من المخاطر: مثل مخاطر السوق والتشغيل والسيولة والامتثال والشهرة والدولة ومخاطر سلوك السوق والأمور القانونية التي تحفز استراتيجية إدارة المخاطر ذات الصلة بها ومجموعة المنتجات واستراتيجيات تنوع المخاطر.

إطار عمل إدارة المخاطر:

يتيح هذا الإطار للمجموعة إدارة المخاطر على مستوى المجموعة بهدف تحقيق أقصى قدر من الإيرادات مع الالتزام بقدرتنا على تحمل المخاطر.

تستخدم المجموعة ثلاثة أنماط من نماذج الدفاع لدعم نهجها في إدارة المخاطر من خلال توضيح المسؤولية وتشجيع التعاون وتمكين التنسيق الفعال لأنشطة المخاطر والرقابة. وفيما يلي نبذة مختصرة عن الخطوط الدفاعية الثلاثة:

- وحدات الأعمال: ويتمثل دورها في ضمان الإدارة الفعالة للمخاطر ضمن نطاق مسؤولياتها التنظيمية المباشرة. جميع الموظفين داخل وحدات الأعمال مدربين تدريبا كافيا ولديهم إمكانية استخدام الأدوات المناسبة لضمان الرقابة على المخاطر. وتتحمل كل وحدة تداعيات المخاطر التي تتعرض إليها وهي كذلك مسؤولة عن وضع وتطبيق الضوابط الرقابية اللازمة لتخفيف المخاطر الناشئة عن الأنشطة.
- وحدات الرقابة على المخاطر: وهي مسؤولة عن تنفيذ السياسات والإجراءات ومراقبة المخاطر المحتملة للتأكد من أن جميع المخاطر تقع ضمن نطاق قدرة المجموعة على تحمل المخاطر. وقد تم وضع الضوابط المناسبة وتنفيذها مع إعداد تقارير كافية للتنبؤ بالمخاطر المستقبلية وتحسين مستوى الجاهزية لدى الإدارة بمختلف مستوياتها.
- إدارة التدقيق الداخلي: وتقدم ضماناً مستقلاً وتستعرض نتائج تقاريرها على كافة هيئات الإدارة والحوكمة ذات الصلة والمدراء التنفيذيين الخاضعين للمساءلة وغيرها من الوحدات واللجان الرقابية ولجان مجلس الإدارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)

٣٥ إدارة المخاطر (تتمة)

أ) حوكمة المخاطر

يضمن هيكل حوكمة المخاطر للمجموعة إجراء رقابة وسيطرة مركزية مع تحمل المسؤولية التامة عن المخاطر.

إن لدى مجلس ادارة («المجلس») المسؤولية الكاملة عن تحديد القدرة على تحمل المخاطر للمجموعة وتأسيس والإشراف على إطار عمل إدارة المخاطر. ويدار ذلك من خلال عدد من اللجان، بما فيها: لجنة المخاطر للمجلس ولجنة الائتمان والاستثمار للمجلس ولجنة التدقيق للمجلس. وتقوم اللجان على مستوى الإدارة أيضا بالإدارة النشطة للمخاطر وتحديداً لجان إدارة الائتمان والاستثمار ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات للمجموعة.

تضم لجنة المخاطر للمجلس أعضاء من مجلس الإدارة وهي مسؤولة عن رقابة المخاطر للمجلس فيما يتعلق بحوكمة المخاطر وقابلية تحمل المخاطر وإطار عمل إدارة المخاطر. تستلم لجنة المخاطر للمجلس تقارير حول إدارة المخاطر بما في ذلك اتجاهات المحفظة والسياسات والمعايير واختبار التحمل والسيولة وكفاية رأس المال، وتفوض اللجنة بالتحقيق أو البحث عن أي معلومات تتعلق بأي نشاط في إطار دور ومهام وصلاحيات اللجنة.

تقوم لجنة المجلس للائتمان والاستثمار بدعم المجلس لإدارة محفظة الائتمان والاستثمار للمصرف وتتولى المسؤولية عن الموافقة على قرارات الائتمان والاستثمار بمستوى أعلى من صلاحية لجنة الإدارة للائتمان والاستثمار. وهي تشرف على تنفيذ مهام إدارة مخاطر الائتمان للمجموعة وتراجع الملف الائتماني للمحافظ الأساسية لضمان الامتثال لإستراتيجية الأعمال والقدرة على تحمل المخاطر.

الدور الرئيسي للجنة التدقيق للمجلس هو الإشراف على ومراجعة الشؤون المالية والتدقيق والرقابة الداخلية، وكذلك الرقابة على استقلالية وأداء مدققي المجموعة الداخليين والخارجيين.

تعد لجنة الإدارة للائتمان بمثابة لجنة مشكّلة على مستوى المجموعة وتتركز مهامها في اتخاذ قرارات الائتمان بما في ذلك دون حصر، الموافقة على وتجديد التسهيلات الائتمانية ومراجعة ومراقبة أداء المحفظة تماشياً مع استراتيجية مخاطر الائتمان والقرارات الصادرة بشأن تسوية الديون وشطب المخصصات وتعديلات التسعير والتصنيفات والإعفاءات.

يتمثل دور لجنة الإدارة للاستثمار في تقديم الدعم لمجلس الإدارة من حيث إدارة المحافظ الاستثمارية للمجموعة للتأكد من أنها تتوافق مع الرؤية الاستراتيجية للمجموعة وكذلك تقديم الدعم لمجلس الإدارة من حيث الرقابة على وإصدار تقارير حول أداء هذه المحافظ.

تتولى لجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة المسؤولية عن إدارة الميزانية العمومية وجودة خطة التمويل فضلا عن إدارة رأس المال وإعداد والامتثال بالسياسات المتعلقة بإدارة الميزانية العمومية، بما في ذلك إدارة السيولة وكفاية رأس المال والنقد الأجنبي الهيكلي ومخاطر أسعار الأرباح. توافق اللجنة أيضا على خطة التمويل الطارئة وفضلا عن تسعير تحويل الأموال وغير ذلك.

تتولى لجنة المخاطر للمجموعة المسؤولية عن إدارة جميع المخاطر الأخرى بخلاف الصلاحيات الممنوحة إلى لجنة الائتمان والاستثمار للإدارة ولجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة وتضمن اللجنة الإدارة الفاعلة للمخاطر في المجموعة لدعم استراتيجية عمل المجموعة وقدرتها على تحمل المخاطر. توافق اللجنة على سياسات المخاطر والنماذج التحليلية لضمان الإدارة الفعالة للائتمان والسوق والتشغيل، واستمرارية الأعمال والشهرة والامتثال والأمور القانونية وغيرها من المخاطر التي تواجه المجموعة.

ب) وحدة المخاطر

تتم إدارة إطار المخاطر للمجموعة من قبل وحدة إدارة مخاطر الشركات والمخاطر التنظيمية للمجموعة. وهذه الوحدة مستقلة عن وحدات الإنشاء والتداول والمبيعات لضمان عدم الإخلال بالتوازن في قرارات المخاطر/العائد نتيجة ما قد تتعرض له من ضغوطات بهدف تحقيق إيرادات أفضل، وكذلك لضمان الشفافية في اتخاذ القرارات وفقا لمعايير وسياسات المجموعة.

تساعد وحدة المخاطر في التحكم بالمخاطر الكلية للمجموعة وإدارتها بفاعلية. يتمثل دور الوحدة في ما يلي:

- التأكد من تعميم إطار إدارة المخاطر وتطبيقه بفاعلية في سائر أنحاء المجموعة بما يضمن جعله ملائماً لأنشطة المجموعة.
- الاهتمام بشكل مباشر بمعالجة مختلف أنواع المخاطر، بما في ذلك ودون حصر، الائتمان والسوق والدولة والعمليات التشغيلية ومخاطر الشهرة؛
- ضمان أن تكون استراتيجيات الأعمال وسياسات وإجراءات ومنهجيات المخاطر متماشية مع قابلية تحمل المخاطر في المجموعة؛
- تعزيز النزاهة في قرارات مخاطر/عائدات المجموعة بما يضمن شفافيتها؛
- ضمان تطوير وتطبيق هيكل وأنظمة إدارة المخاطر.

ج) القدرة على تحمل المخاطر:

إن بيان القدرة على تحمل المخاطر للمجموعة هو توضيح للمخاطر التي قد تكون المجموعة مستعدة لقبولها و / أو ضمانها و / أو التعرض لها في السياق الطبيعي لسلوك أعمالها.

يشكل بيان القدرة على تحمل المخاطر للمجموعة مكوناً مهماً وامتداداً لإطار القدرة على تحمل المخاطر. وهو عبارة عن آلية تستخدمها المجموعة لتحديد وضع المخاطر في المجموعة لاحقاً، وذلك من خلال استخدام مجموعة من مقاييس المخاطر الأساسية المحددة مسبقًا والحدود الخاصة بها.

د) مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر التعرض لخسارة مالية ، في حال فشل أي من عملاء المجموعة أو المتعاملين أو الأطراف المقابلة في السوق على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تجاه المجموعة. تنشأ مخاطر الائتمان بشكل رئيسي من ذمم الأنشطة التمويلية المدينة بين البنوك والتمويلات التجارية وتمويلات الأفراد والتزامات التمويلات الناشئة عن أنشطة التمويلات ، ولكن من الممكن أن تنشأ أيضاً عن تحسينات التسهيلات الائتمانية المتاحة، مثل المشتقات الائتمانية (مبادلات التسهيلات الائتمانية المتعثرة) والضمانات المالية وخطاب الاعتماد والموافقة والقبول.

تتعرض المجموعة أيضاً لمخاطر ائتمانية أخرى ناشئة عن استثمارات في الأوراق المالية والتركزات الأخرى الناشئة عن أنشطة التداول الخاصة بها («التركزات التجارية») بما في ذلك موجودات محفظة المتاجرة في غير حقوق الملكية ومشتقاتها وكذلك أرصدة التسوية مع الأطراف المقابلة في السوق واتفاقيات إعادة الشراء العكسية.

إدارة مخاطر الائتمان:

يرتكز نهج المجموعة تجاه إدارة مخاطر الائتمان على أساس الاستقلالية والنزاهة في إدارة المخاطر. يتم ضمان ذلك من خلال هيكل تنظيمي محدد ويحظى بدعم جيد من قبل مختلف لجان المخاطر والمجالس والنظم والسياسات والإجراءات والعمليات التي توفر بنية تحتية قوية للمخاطر وإطار الإدارة.

تركز سياسة الائتمان للمجموعة على السياسات الائتمانية الأساسية وتفاصيلها والإرشادات الخاصة بالسياسات ومعايير التمويل ومتطلبات الرقابة والمتابعة وتحديد التمويلات المشكوك فيها وإدارة المتعاملين ذوي المخاطر المرتفعة وتكوين المخصصات. تم وضع إجراءات قياسية خاصة بالأعمال لغرض معالجة وإدارة المخاطر المتنوعة عبر مختلف قطاعات الأعمال والمنتجات والمحافظ.

يتم قياس أداء المحفظة بشكل دوري مقابل معايير بيان القدرة على تحمل المخاطر وإخلالاتها في حال اتخاذ أي إجراء من قبل اللجنة التنفيذية للمجموعة.

إدارة مخاطر ائتمان الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية للأعمال والخدمات المصرفية الخاصة

يتم منح التسهيلات الائتمانية على أساس التقييم المفصل لمخاطر الائتمان للطرف المقابل. ويتناول التقييم من بين أمور أخرى، الغرض من التمويل ومصادر السداد والعوامل الاقتصادية الكلية السائدة والمحتملة واتجاهات القطاع والقدرات الائتمانية للمتعامل ومركز المتعامل في القطاع.

يتم تنفيذ عملية إدارة التسهيلات الائتمانية عن طريق وحدة منفصلة لضمان التنفيذ السليم لجميع الموافقات الائتمانية والتأكد من المستندات والضوابط التحوطية لمواعيد الاستحقاق وانتهاء صلاحيات الحدود الائتمانية والضمانات الإضافية.

تتم إدارة العمليات عن طريق وحدات مستقلة مسؤولة عن إنجاز المعاملات بما يتماشى مع موافقات الائتمان والتوجيهات الأساسية للعمليات.

إدارة مؤشرات الإنذار المبكر لذمم الأنشطة التمويلية المدينة وذمم الأنشطة التمويلية المدينة الخاضعة للرقابة وذمم الأنشطة التمويلية المدينة منخفضة القيمة – لدى المجموعة معالجة محددة بشكل جيد لتحديد مؤشرات الإنذار المبكر لذمم الأنشطة التمويلية المدينة وذمم الأنشطة التمويلية المدينة المتعثرة ويتم التعامل معها على نحو فعال. هنالك سياسات تحكم التصنيف الائتماني لمؤشرات الإنذار المبكر لذمم الأنشطة التمويلية المدينة وذمم الأنشطة التمويلية المدينة الخاضعة للرقابة وذمم الأنشطة التمويلية المدينة المتعثرة. يكون تعليق الربح والاحتياطات وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتوجيهات الجهات الرقابية.

إدارة مخاطر ائتمان المتعاملين:

إن لدى المجموعة إطار عمل إداري منظم لإدارة مخاطر الخدمات المصرفية للأفراد. يتيح إطار العمل للمجموعة تحديد وتقييم أهمية جميع مخاطر الائتمان التي تواجهها المجموعة، والتي قد يكون لها تأثير سلبي كبير على مركزها المالي.

في محفظة الخدمات المصرفية للأفراد، تكون الخسائر ناتجة عن العجز التام بسبب عدم قدرة أو عدم رغبة المتعامل في الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بمعاملات التمويل.

إن سياسة تكوين المخصصات للمجموعة، التي تتماشى مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية وتعليمات الجهات الرقابية تسمح للمجموعة الاعتراف بانخفاض قيمة محافظ الأفراد لديها.

نموذج إدارة المخاطر والتقييم المستقل

تعتمد المجموعة على مبدأ استخدام النماذج في العديد من أنشطتها المالية والتجارية، ابتداءً من تعهدات التسهيلات الائتمانية إلى اعداد تقارير بشأن الخسارة المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

وللقيام بإدارة المخاطر النموذجية، طبقت المجموعة إطار حوكمة نموذجي للمجموعة (الإطار). والإطار عبارة عن سياسة شاملة للمجموعة وهي قابلة للتطبيق على النماذج في جميع الكيانات والشركات التابعة للمجموعة. وفقًا للإطار، فإن جميع النماذج الداخلية والخارجية (القائمة على الموردين) تنطوي على نماذج قياس المخاطر التي تؤثر بشكل مباشر على إعداد التقارير المالية بشأن الخسارة المتوقعة والخسارة المتوقعة على مدى العمر الافتراضي والتي تتطلب إجراء تحقق مستقل.

يحدد الإطار طريقة منهجية لإدارة التطوير والتحقق والموافقة والتطبيق والاستخدام المستمر للنماذج. كما يحدد الإطار بنية إدارية فعالة ذات أدوار ومسؤوليات وسياسات وضوابط مبينة بوضوح من أجل إدارة مخاطر النموذج. تتم مراجعة الإطار على أساس منتظم لضمان استيفائه للمعايير الرقابية والممارسات الدولية. ينبغي اعتماد أي تغيير مهم وجوهري في الإطار من قبل مجلس الإدارة أو لجنة المجلس للمخاطر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)

٣٥ إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر الائتمان (تتمة)

إدارة مخاطر الائتمان (تتمة)

نموذج إدارة المخاطر والتقييم المستقل (تتمة)

لدى المجموعة وحدة تدقيق مستقلة تقوم بالتحقق من صحة النموذج المستقل. تشمل مهام الوحدة رفع توصيات حول مدى ملاءمة غرض الاستخدام أو الموافقة الشرطية أو عدم ملاءمة غرض الاستخدام إلى لجنة المجلس للمخاطر أو إلى الجهة المفوضة أصولاً بالصلاحيات المناسبة للموافقة على استخدام نماذج تقييم / تقدير المخاطر الجديدة. بالإضافة إلى التحقق من صحة النموذج الجديد، تقوم وحدة التدقيق أيضاً بتقييم أداء النماذج الحالية من خلال عملية التحقق السنوية. إن استقلالية الفريق تمكّنه من العمل كخط دفاعي فعال للبنك.

تفويضات قبول معاملات الائتمان

قامت لجنة المجلس للائتمان والاستثمار بمنح تفويض لأعضاء لجنة الإدارة للائتمان ولجنة إدارة الاستثمار ولجنة الائتمان للأفراد وأعضاء من الإدارة العليا لتسهيل وإدارة الأعمال بفاعلية. ومع ذلك تحتفظ لجنة المجلس للائتمان والاستثمار بمطلق الصلاحية للموافقة على معاملات الائتمان بمبالغ كبيرة خارج نطاق صلاحيات لجنة الإدارة للائتمان.

قياس مخاطر الائتمان

يعتبر تقدير مخاطر الائتمان لغرض إدارة المخاطر عملية معقدة وتتطلب استخدام النماذج نظراً لأن التركزات تتنوع تماشياً مع التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت. إن تقييم مخاطر الائتمان لمحفظة الموجودات تتطلب مزيداً من التقييمات فيما يتعلق بالتعثرات المحتمل حدوثها ونسب الخسارة ذات الصلة. تقوم المجموعة بقياس مخاطر الائتمان باستخدام مدخلات احتمال التعثر ومستوى التعرض عند التعثر والخسارة باحتمال التعثر. وهذا مشابه للنهج المستخدم لغرض قياس خسارة الائتمان المتوقعة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

تصنيف مخاطر الائتمان

تستخدم المجموعة تصنيف مخاطر الائتمان الداخلية التي تعكس تقييمها لاحتمال التعثر من جانب الأطراف المقابلة. تستخدم المجموعة نماذج تقييم داخلية مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف المقابلة. يتم جمع معلومات محددة حول الملتزم وذمم الأنشطة التمويلية المدينة في وقت تقديم الطلب (مثل الدخل المتاح ومستوى الضمانات الإضافية لتمويلات الأفراد، واعتبارات الإيرادات وحركة القطاع التي قد لا يتم تسجيلها كجزء من مدخلات البيانات الأخرى في النموذج.

تتم معايرة التصنيفات الائتمانية ، بحيث تزيد مخاطر التعثر بشكل مضاعف عند كل درجة مخاطر أعلى. على سبيل المثال ، يكون الفرق في احتمالات التعثر بين درجة التصنيف ايه ١ وايه ٢ أقل من الفرق في احتمال التعثر بين درجة التقييم ايه ٣ وايه ٤.

فيما يلي الاعتبارات الإضافية لكل نوع من أنواع المحافظ التي لدى المجموعة:

الأفراد:

بعد تاريخ الاعتراف الأولي، تتم مراقبة سلوك الدفع للملتزم على أساس دوري لوضع سجل تتبع حول النشاط السلوكي. إن أي معلومات أخرى معروفة عن الملتزم بحيث تؤثر على جدارة الائتمان مثل: البطالة وتاريخ التعثر السابق يتم تضمينها أيضا في سجل تتبع النشاط السلوكي. يتم ربط هذه النتيجة بمدخلات التعثر المحتمل.

الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية للأعمال والخدمات المصرفية الخاصة:

بالنسبة للشركات، يتم تحديد التصنيف على مستوى الملتزم. سوف يقوم مدير العلاقات بدمج أي مستجدات ذات صلة بالمعلومات الجديدة/تقييم الائتمان في نظام الائتمان على أساس مستمر. بالإضافة إلى ذلك ، سيقوم مدير العلاقات أيضاً بتحديث المعلومات حول مدى الجدارة الائتمانية للملتزم في كل عام من خلال مصادر تشمل على سبيل المثال البيانات المالية العامة. وهذا سيحدد مستجدات التصنيف الائتماني الداخلي والتعثر المحتمل.

الخزينة:

بالنسبة للأوراق المالية في محفظة الخزينة ، يتم استخدام فئات التصنيف الائتماني الخارجية. تتم مراقبة وتحديث هذه التصنيفات المعلنة باستمرار. يتم تحديد التعثر المحتمل المرتبط بكل فئة تصنيف على أساس معدلات التعثر المحققة خلال ١٢ شهراً السابقة ، كما يتم نشرها من قبل وكالة التصنيف.

تشتمل طريقة التقييم للمجموعة على ٢٤ مستوى تصنيف للأدوات غير المعرضة للتعثر (من ١ إلى ٢٤) و ٤ فئات افتراضية (٢٥ إلى ٢٨). يتم تعيين مقياس التقييم الداخلي للمجموعة باستخدام التقييمات الخارجية. يحدد المقياس الرئيسي لكل فئة تصنيف نطاقاً محدداً من احتمالات التعثر، والتي تكون مستقرة بمرور الوقت. تتم مراجعة نماذج التقييم لإعادة قياسها بحيث تعكس أحدث التوقعات في ضوء جميع حالات التعثر الملاحظة بشكل فعلي.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يوضح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ نموذج «من ثلاث مراحل» لتحديد الانخفاض في القيمة بناءً على التغيرات في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي على النحو الموجز أدناه:

- يتم تصنيف الأدوات المالية منخفضة القيمة الائتمانية عند الاعتراف الأولي في المرحلة الأولى ويتم مراقبة مخاطر ائتمانها بشكل مستمر من قبل المجموعة.
- إذا تم تحديد زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي، يتم نقل الأداة المالية إلى «المرحلة ٢» ، ولكن لا يتم اعتبارها على أنها منخفضة القيمة الائتمانية.
- إذا كانت الأداة المالية منخفضة قيمة الائتمان ، يتم نقل الأداة المالية إلى المرحلة الثالثة.
- يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة للأدوات المالية في المرحلة ١ بمبلغ يساوي حصة من خسائر الائتمان المتوقعة لمرة واحدة التي تنتج عن حالات التعثر المحتملة خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة. فيما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة للأدوات المالية في المرحلة ٢ و٣ استناداً إلى العمر الافتراضي لها.
- يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بعد خصم المعلومات ذات النظرة المستقبلية.
- يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على الموجوات المالية المشتراة أو منخفضة قيمة الائتمان الأصلية استناداً إلى العمر الافتراضي لها.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

تأخذ المجموعة في الحسبان بأن الأداة المالية قد خضعت لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان عند استيفاء واحد أو أكثر من المعايير الكمية أو النوعية أو المصد التالية:

المعايير الكمية:

الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية للأعمال والخدمات المصرفية الخاصة:

يتم قياس الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان بمقارنة مخاطر التعثر المقدرة عند المنح مع مخاطر التعثر كما في تاريخ إعداد التقرير.

الأفراد:

يتم تحديد الحد الأدنى لكل محفظة بناءً على معدلات التعثر التاريخية. يتم أخذ التسهيلات التي تتجاوز الحد الأدنى على أساس الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

المعايير النوعية:

تضع المجموعة أيضاً في الاعتبار تقييمها للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان العديد من العوامل النوعية المختلفة مثل التغيرات العكسية الهامة في الأعمال وتمديد فترة التسهيلات الممنوحة لأجل والتحمل الفعلي أو المتوقع أو إعادة الهيكلة، والمؤشرات المبكرة للتدفقات النقدية ومشاكل السيولة.

المصد:

يتم تطبيق المصد وتعتبر الأداة المالية على أنها تعرضت لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان إذا تخلف الملتزم عن السداد لأكثر من ٣٠ يوماً بسبب دفعاته التعاقدية.

تعريف التعثر والموجودات منخفضة قيمة الائتمان

تحدد المجموعة أداة مالية ما على أنها في حالة تعثر، بحيث تتماشى كلياً مع تعريف مفهوم الائتمان منخفضة قيمة الائتمان، عندما تستوفي واحداً أو أكثر من المعايير التالية:

الكمية:

تخلف الملتزم عن السداد لأكثر من ٩٠ يوماً بسبب دفعاته التعاقدية.

النوعية:

يستوفي الملتزم حالة عدم احتمال السداد، مما يدل على أن الملتزم يواجه صعوبة مالية كبيرة. وهذه حالات تكون على غرار القدرة على التحمل طويل الأمد وتعثر الملتزم ودخول الملتزم في حالة إفلاس وغير ذلك.

المعالجة

تواصل المجموعة مراقبة هذه الأدوات المالية لمدة ١٢ شهراً كحد أدنى للتأكد من تراجع مخاطر التعثر بصورة كافية قبل رفع تصنيف هذا التركز من مرحلة خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتوقع (المرحلة ٢) إلى خسائر الائتمان المتوقعة لفترة ١٢ شهرا (المرحلة ١).

تلتزم المجموعة بفترة اختبار لمدة ٤ دفعات كحد أدنى (لسداد الدفعات على أساس ربع سنوي أو لمدة أقل) ولمدة ١٢ شهراً (في الحالات التي يتكرر فيها دفع الأقساط على نحو يزيد عن ربع سنة) بعد إعادة الهيكلة، قبل رفع تصنيف تلك التركزات من المرحلة ٣ إلى ٢.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة - تفسيرات المدخلات والافتراضات وتقنيات التقدير

يتم تسوية مدخلات خسارة الائتمان المتوقعة واحتمال التعثر ومستوى التركز عند التعثر والخسارة باحتمال التعثر وتتم تسويتها وفق ترجيحات استمرارها (بمعنى أنه لا يتم سداد أو التخلف عن السداد في العام السابق) على أساس سنوي. ويتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة لكل سنة مقبلة بشكل فعال، ومن ثم يتم خصمها وجمعها مجدداً لحين تاريخ إعداد التقرير. يشير معدل الخصم المستخدم في حساب خسائر الائتمان المتوقعة إلى معدل الربح الفعلي الأصلي أو ما يقرب منه.

يتم تحديد التعثر المتوقع على مدى العمر الافتراضي استناداً إلى سجل الاستحقاق، ويتتبع سجل الاستحقاق كيفية نشوء التعثر في المحفظة خلال العمر الافتراضي المتبقي لذمم الأنشطة التمويلية المدينة. يعتمد سجل الاستحقاق على البيانات التاريخية المرصودة.

يتم تحديد مستوى التركز عند التعثر بناءً على سجل الاستحقاق المتوقع والذي يتنوع بحسب نوع المنتج.

- بالنسبة لإطفاء التمويلات والدفعات النهائية للتمويلات، يعتمد هذا على التسديد التعاقدي المستحق على الملتزم على مدى ١٢ شهراً وعلى أساس العمر الافتراضي. يتم تعديل هذا أيضاً لأي دفعات زائدة يتم أداؤها عن طريق الملتزم.
- بالنسبة للمنتجات التمويلية المتجددة، يتم التنبؤ بمستوى التركز عند التعثر عن طريق أخذ الرصيد المسحوب حالياً وإضافة عامل تحويل الائتمان، مما يسمح بوضع افتراضات السحب المتوقع للحدود المتبقية بحلول وقت التعثر.

يتم حساب مدخلات الخسارة باحتمال التعثر على مستوى التسهيلات. تستند هذه إلى خصائص مثل التركز والضمانات ومعايير أخرى تستند إلى قطاع الأعمال. بالإضافة لذلك، تكون الخسارة باحتمال التعثر النهائية مشروطة بتوقعات الاقتصاد الكلي.

يتم أيضًا تضمين معلومات النظرة التطلعية حول الأوضاع الاقتصادية ذات الصلة في تحديد فترة الاثني عشر شهراً والمدة الفعلية لكل من مدخلات احتمالات التعثر ومستوى التركز عند التعثر والخسارة باحتمال التعثر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)

٣٥ إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر الائتمان (تتمة)

إدارة مخاطر الائتمان (تتمة)

إدراج معلومات استشرافية في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة

ينطوي تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وحساب خسائر الائتمان المتوقعة على معلومات استشرافية. قامت المجموعة بإجراء تحليل تاريخي وتحديد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكل محفظة.

تختلف هذه المتغيرات الاقتصادية والأثر المرتبط بها على مدخلات احتمال التعثر ومستوى التركز عند التعثر والخسارة باحتمال التعثر باختلاف الأدوات المالية. كما تم تطبيق تقييم الخبير في هذه العملية. يتم توفير توقعات هذه المتغيرات الاقتصادية («السيناريو الاقتصادي الأساسي من الأعلى للأسفل ومن الأسفل للأعلى والسناريو المرجح بالمخاطر») عن طريق تحليلات موديز.

يتم تحديد تأثير هذه المتغيرات الاقتصادية على مدخلات احتمال التعثر ومستوى التركز عند التعثر والخسارة باحتمال التعثر من خلال إجراء تحليل إحصائي لفهم أثر التبدلات في هذه المتغيرات التي كانت مدرجة تاريخياً وفق معدلات التعثر ومكونات الخسارة باحتمال التعثر ومستوى التركز عند التعثر.

كما هو الحال مع أي توقعات اقتصادية ، فإن التوقعات واحتمالات حدوثها تخضع لدرجة عالية من عدم اليقين الضمني، وبالتالي قد تكون النتائج الفعلية مختلفة بشكل كبير عن تلك المتوقعة.

مراقبة مخاطر الائتمان:

الخدمات المصرفية للشركات: تتم مراقبة عمليات تمويلات المجموعة بشكل مستمر من خلال نظام يشمل علامات الإنذار المبكر. ويتلو ذلك متابعة العمليات بالحساب وتقدير الضمانات الإضافية واستطلاع السوق ومؤشرات الإنذار المبكر.

يتم تحديد الحسابات ذات مؤشرات الإنذار المبكر استناداً إلى الرقابة والتتبع وعلامات الإنذار المبكر. تتم مراقبة إستراتيجية الحسابات وخطط العمل الخاصة بهما بشكل منتظم وكذلك مناقشتها في اجتماعات لجنة الإنذار المبكر.

بالإضافة لذلك، فيما يتعلق بمدخلات توقعات خسائر الائتمان بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، تتم مراقبة مخاطر الائتمان والإبلاغ عنها وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. تتم مراجعة والموافقة على عمليات ترحيل المرحلة وأي استثناءات لمعايير الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وغيرها من المسائل المتعلقة بالائتمان وانخفاض القيمة من قبل منتدى الحوكمة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

الخدمات المصرفية للأفراد: يتم تقييم مخاطر محفظة التمويلات للمجموعة بشكل مستمر ومراقبتها على أساس الاستثناءات وتقارير المعلومات الإدارية والعائدات الناتجة عن وحدات الأعمال والائتمان. كما تتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر مع إعداد تقارير شهرية وربع سنوية رسمية لضمان إطلاع الإدارة العليا على آخر التطورات المستجدة بشأن جودة ائتمان المحفظة فضلاً عن العوامل الخارجية المتغيرة.

إستراتيجية تقليل المخاطر الائتمانية للمجموعة:

تزاول المجموعة عملياتها ضمن حدود التمويلات التي يحددها مجلس الإدارة بما يتماشى مع إرشادات مصرف الإمارات المركزي. هناك إجراءات فاعلة تم وضعها من أجل إدارة الاستثناءات والإحالة إلى الإدارة العليا.

قامت المجموعة بتبني إجراءات لتنويع التركزات في مختلف القطاعات. ويتم تحقيق التنويع من خلال وضع حدود للعملاء والقطاع و حدود جغرافية.

إن تحويل المخاطر في صورة تمويلات مشتركة واتفاقيات المشاركة في المخاطر مع البنوك الأخرى، وعمليات تبادل المعلومات حول حالات التعثر في السداد الائتماني وبيع التمويلات تعتبر جميعها ممارسات مقبولة دولياً وتتبعها المجموعة لتقليل مخاطرها.

إدارة الضمانات الإضافية

تستخدم الضمانات الإضافية والضمانات على نحو فعال كأدوات مخففة من قبل المجموعة. ويتم إجراء رصد مستمر لجودة الضمانات الإضافية وتقييمها.
تشمل فئات الضمانات الإضافية الرئيسية كل من الضمانات النقدية / الودائع الثابتة والمخزون والأسهم وضمانات أخرى (للشركات والبنوك والضمانات الشخصية) والممتلكات غير المنقولة والذمم المدينة والذهب والسيارات.

يتم إعادة تقييم الضمانات الإضافية بشكل منتظم وفقا لسياسة الائتمان في المجموعة. كما تجرى تقييمات استثنائية بحسب طبيعة الضمانات الإضافية والظروف الاقتصادية العامة. وهذا يتيح للمجموعة تقدير القيمة السوقية العادلة للضمانات الإضافية وضمان إدارة المخاطر بشكل مناسب. تخضع هياكل الضمان والتعهدات القانونية أيضا إلى مراجعة منتظمة.

يرجى مراجعة الركيزة ٣ للحصول على معلومات إضافية حول إدارة الضمانات الإضافية.

الشطب

يتم شطب الصكوك في الخدمات المصرفية للشركات والخزنية (جزئياً أو كلياً) عندما لا تكون هناك امكانية واقعية لاستردادها. وهذا عموما ما تكون عليه الحال عندما تستنفذ جميع الجهود التصحيحية لاسترداد الدين من المتعاملين. غير ان الموجودات المالية المشطوبة تخضع لانشطة الإنفاذ بغية الامتثال لاجراءات المجموعة في استرداد المبالغ المستحقة.

تصنف التمويلات الاستهلاكية المتعثرة على أنها تمويلات مشطوبة بعد مضي ١٨١ يوماً على تاريخ سدادها. تبقى جميع الذمم المدينة مفعلة على نظام إدارة التمويلات للتحصيل وتنفيذ أي استراتيجية قانونية قد تراها المجموعة ملائمة.

د. تحليل الموجودات حسب الأنشطة الاقتصادية:

The Group monitors concentrations of credit risk by economic activity sector. The analysis by economic activity is as follows:

	٢٠٢٣		٢٠٢٢	
	خدمي أنشطة تمويلية مدينة ألف درهم	أخرى ألف درهم	خدمي أنشطة تمويلية مدينة ألف درهم	أخرى ألف درهم
الصناعة	**٢,٣٩١,٣١٤**	**٤٠٠,٠٥٨**	٢,٦١٤,٧٦٧	٣٢٣,٣٦٠
الإنشاءات	**٧٤١,٠٠٥**	**٣١٧,٢٩١**	٧٦٨,٧٩٠	٣١٥,٤٤٨
التجارة	**٥,٤٦٣,٩٥٧**	**–**	٥,٢٢٣,٤٥٦	–
المواصلات والاتصالات	**٦٠٤,٤١٢**	**١,٢٢٣,١٠١**	٨٣,٢٩٥	٩٧٧,١٢٦
الخدمات الاستهلاكية والخدمات الأخرى	**١,٩٨٣,٠٤٤**	**٧٦٨,٢٦٥**	١,٤٧٩,٠٢٣	٥٦١,٨٧٨
حكومي	**٢٢٥,٦٣٩**	**٣,١٩١,١٩٨**	٧٩٣,٧٣٠	١,٥٤٧,٢٢٠
الشخصية	**٣٦,٧٧٢,٤١٠**	**–**	٣٢,٦٠٩,٠٥٩	–
العقارية	**٤,٥٤٦,٠٩٤**	**–**	٣,٨٣٢,٢١٢	–
المطاعم والفنادق	**٩١,٥٦٥**	**–**	٩١,٢١٤	–
إدارة الشركات والمشاريع التجارية	**٣,١٦٠,١٥٥**	**–**	٣,١٤١,٢٤٦	–
مؤسسات مالية وشركات استثمارية	**١,٦٤,٠٠٥**	**١٠,٥١٤,٠٣٩**	١,٥٣٤,٣٨٥	٨,١٩٣,٧٩٢
أخرى	**٣,٢١٦,٠٤١**	**١٨٤,٢١٧**	٢,٣٣٨,٦٤٨	٩٠,٤٨٨
إجمالي الموجودات	**٦٠,٢٥٩,٦٤١**	**١٦,٥٩٨,١٦٩**	٥٤,٥٠٩,٨٢٥	١٢,٠٠٩,٣١٢
ناقصاً الدخل المؤجل	**(١,٦٦٠,٧٥٨)**	**–**	(١,٤٢٨,١٧٨)	–
ناقصاً خسائر الائتمان المتوقعة	**(٤,٨٥١,١٤٦)**	**(٣٧,٣٥٣)**	(٤,٧١٢,٦٦٩)	(٣٨,٩٧٨)
	٥٣,٧٤٧,٧٣٧	**١٦,٥٦٠,٨١٦**	٤٨,٣٦٨,٩٧٨	١١,٩٧٠,٣٣٤

تشتمل النشاطات الأخرى على المستحق من البنوك والأوراق المالية الاستثمارية.

هـ. تصنيف الأوراق المالية الاستثمارية حسب تصنيفها الخارجي كما يلي:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف درهم	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	مصنفة بالتكلفة المطفأة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
التصنيف				
AAA	**–**	**–**	**٢٣٨,٣٢٨**	**٢٣٨,٣٢٨**
AA– إلى AA+	**–**	**٩٣٤,٧٨٧**	**٩٣٩,٣٧١**	**١,٨٧٤,١٥٨**
A–إلى A+	**–**	**٢,٨٧٢,٦٤٨**	**١,٨٩٨,٤٦٩**	**٤,٧٧١,١١٧**
أقل من A–	**–**	**١,٨١١,٠٣٤**	**١,٣٩٠,١٩٢**	**٣,٢٠١,٢٢٦**
غير مصنفة	**٦٤,١٧٢**	**٢٥٢,٥٧٦**	**٥١,٤١٥**	**٣٦٨,١٦٣**
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة	**–**	**(١٨,٦١٥)**	**(٤,٧١٥)**	**(٢٣,٣٣٠)**
	٦٤,١٧٢	**٥,٨٥٢,٤٣٠**	**٤,٥١٣,٠٦٠**	**١٠,٤٢٩,٦٦٢**
والتي أصدر منها بواسطة:				
حكومات	**–**	**٥٤٠,٨٩٥**	**٢,٦٥٠,٣٠٣**	**٣,١٩١,١٩٨**
مشاريع قطاع عام	**–**	**٤,٥٩٢,٤٢١**	**١,٨٦٧,٤٧٢**	**٦,٤٥٩,٨٩٣**
قطاع خاص وأخرى	**٦٤,١٧٢**	**٧٣٧,٧٢٩**	**–**	**٨٠١,٩٠١**
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة	**–**	**(١٨,٦١٥)**	**(٤,٧١٥)**	**(٢٣,٣٣٠)**
	٦٤,١٧٢	**٥,٨٥٢,٤٣٠**	**٤,٥١٣,٠٦٠**	**١٠,٤٢٩,٦٦٢**

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف درهم	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	مصنفة بالتكلفة المطفأة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
التصنيف				
AAA	–	–	١٨٣,١٠٠	١٨٣,١٠٠
AA– إلى AA+	–	٦٠٧,١٤٣	–	٦٠٧,١٤٣
A–إلى A+	–	٣,٠٨٤,٩٥٥	٨١٥,٣٠٣	٣,٩٠٠,٢٥٨
أقل من A–	–	١,٩٨٨,٩٩٥	٢١٠,٥٨٣	٢,١٩٩,٥٧٨
غير مصنفة	١٧٠,٨٩٨	٢٧٣,٣٥٧	٥١,٤١٥	٤٩٥,٦٧٠
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة	–	(٢٩,٣٨٧)	(٤٩١)	(٢٩,٨٧٨)
	١٧٠,٨٩٨	٥,٩٢٥,٦٣	١,٢٥٩,٩١٠	٧,٣٥٥,٨٧١
والتي أصدر منها بواسطة:				
حكومات	–	٥٣٠,٣٨٣	١,٠١٦,٨٤٨	١,٥٤٧,٢٣١
مشاريع قطاع عام	–	٤,٤٤٧,٠٤٢	٢٤٣,٥٥٣	٤,٦٩٠,٥٩٥
قطاع خاص وأخرى	١٧٠,٨٩٨	٩٧٧,٠٢٥	–	١,١٤٧,٩٢٣
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة	–	(٢٩,٣٨٧)	(٤٩١)	(٢٩,٨٧٨)
	١٧٠,٨٩٨	٥,٩٢٥,٦٣	١,٢٥٩,٩١٠	٧,٣٥٥,٨٧١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)

٣٥ إدارة المخاطر (تتمة)

ز) أقصى تعرض إجمالي للمخاطر:

يوضح الجدول التالي أقصى تعرض إجمالي للمخاطر الائتمانية فيما يتعلق بمكونات بيان المركز المالي. يظهر بالجدول إجمالي أقصى تعرض قبل تأثير استخدام التصفية الرئيسية واتفاقيات الضمانات الإضافية.

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
ودائع لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	**١٤,٠٧٨,١٦٠**	١١,٥٠٨,٧٠٠
مستحق من البنوك	**٦,١٣١,١٥٤**	٤,٦١٤,٤٧٦
أوراق مالية استثمارية	**١٠,٤٢٩,٦٦٢**	٧,٣٥٥,٨٧١
ذمم أنشطة تمويلية مدينة	**٥٣,٧٤٧,٧٣٧**	٤٨,٣٦٨,٩٧٨
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية الإسلامية	**١٨٤,١٧٣**	١٨٤,١١٨
قبولات المتعاملين	**١,٠٣٦,٥٣٤**	٩٢٣,٨٤٣
موجودات أخرى	**١٥١,٢٢٥**	١٦٨,٥٦٨
إجمالي (أ)	**٨٥,٧٥٨,٦٤٥**	٧٣,١٢٤,٥٥٤
مطلوبات محتملة	**٧,١٥٢,٧٤٩**	٦,١١٠,٤٤٨
التزامات تمويلية غير قابلة للإلغاء	**٢,٧٩٥,٥٢٤**	١,٤٨٩,٦٩٤
إجمالي (ب)	**٩,٩٤٨,٢٧٣**	٧,٥٩٩,٧٤٢
إجمالي المخاطر الائتمانية (أ + ب)	**٩٥,٧٠٦,٩١٨**	٨٠,٧٢٤,٢٩٦

ح) تحليل جودة الائتمان:

يوضح الجدول التالي معلومات حول جودة الائتمان للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. ما لم يتم تحديده بشكل محدد، بالنسبة للموجودات المالية، تمثل المبالغ في الجدول إجمالي المبالغ الدفترية.

ألف درهم ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	لمدة ١٢ شهرا خسائر الائتمان المتوقعة	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - غير منخفضة القيمة	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - منخفضة القيمة	الإجمالي
ذمم أنشطة تمويلية مدينة				
الرصيد في ١ يناير	**٤٨,١٢٩,٧١٧**	**١,٢٥٩,٨٥٦**	**٣,٦٩٢,٠٧٤**	**٥٣,٠٨١,٦٤٧**
التحويلات من المرحلة ١	**(٢,١٧٨,٩٠١)**	**١,٥٨٨,٠٤٤**	**٥٩٠,٨٥٧**	**–**
التحويلات من المرحلة ٢	**٣١٢,٩٠٠**	**(٦٥٢,٤١٣)**	**٣٣٩,٥١٣**	**–**
التحويلات من المرحلة ٣	**٣٦٧**	**١٩,٨٤٦**	**(٢٠,٢١٣)**	**–**
أصول مالية جديدة، صافي الدفعات المسددة	**٦,٢٨٠,٦٢٧**	**١٥٦,٧٢٢**	**١٤,١١١**	**٦,٤٥١,٤٦٠**
المبالغ المشطوبة خلال العام	**–**	**–**	**(٩٣٤,٢٢٤)**	**(٩٣٤,٢٢٤)**
إجمالي ذمم أنشطة تمويلية مدينة كما في ٣١ ديسمبر	**٥٢,٥٤٤,٧١٠**	**٢,٣٧٢,٠٥٥**	**٣,٦٨٢,١١٨**	**٥٨,٥٩٨,٨٨٣**
خسائر الائتمان المتوقعة	**(١,٢٦٤,٢٩٦)**	**(٢٧٥,٤٦٥)**	**(٣,٣١١,٣٨٥)**	**(٤,٨٥١,١٤٦)**
القيمة الدفترية	**٥١,٢٨٠,٤١٤**	**٢,٠٩٦,٥٩٠**	**٣٧٠,٧٣٣**	**٥٣,٧٤٧,٧٣٧**
حسب وحدات الأعمال				
قطاع الشركات	**١٨,٧١٣,٧٤٥**	**٥٠٢,١٩٠**	**٣,٠٤٩,٠٩٨**	**٢٢,٢٦٥,٠٣٣**
قطاع الأفراد	**٣٣,٨٣٠,٩٦٥**	**١,٨٦٩,٨٦٥**	**٦٣٣,٠٢٠**	**٣٦,٣٣٣,٨٥٠**
إجمالي ذمم أنشطة تمويلية مدينة	**٥٢,٥٤٤,٧١٠**	**٢,٣٧٢,٠٥٥**	**٣,٦٨٢,١١٨**	**٥٨,٥٩٨,٨٨٣**

ألف درهم ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	لمدة ١٢ شهرا خسائر الائتمان المتوقعة	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - غير منخفضة القيمة	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - منخفضة القيمة	الإجمالي
ذمم أنشطة تمويلية مدينة				
الرصيد في ١ يناير	٤٢,٢٨٩,٠٣٠	٩٠٠,٣٤٨	٣,٨٤٣,٧٢٠	٤٧,٠٣٣,٠٩٨
التحويلات من المرحلة ١	(٨٩٥,٨٤٦)	٨٥٥,٦٤١	٤٠,٢٠٥	–
التحويلات من المرحلة ٢	٨٤,٨٣٦	(٣٥٥,٣٠٧)	٢٧٠,٤٧١	–
التحويلات من المرحلة ٣	–	٩٧,٢٧٩	(٩٧,٢٧٩)	–
أصول مالية جديدة، صافي الدفعات المسددة	٦,٦٥١,٦٩٧	(٢٣٨,١٠٥)	(٧١,٣٤٢)	٦,٣٤٢,٢٥٠
المبالغ المشطوبة خلال العام	–	–	(٢٩٣,٧٠١)	(٢٩٣,٧٠١)
إجمالي ذمم أنشطة تمويلية مدينة كما في ٣١ ديسمبر	٤٨,١٢٩,٧١٧	١,٢٥٩,٨٥٦	٣,٦٩٢,٠٧٤	٥٣,٠٨١,٦٤٧
خسائر الائتمان المتوقعة	(٩٥٥,٤٨٢)	(٢٧٤,٩٢٠)	(٣,٤٨٢,٢٦٧)	(٤,٧١٢,٦٦٩)
القيمة الدفترية	٤٧,١٧٤,٢٣٥	٩٨٤,٩٣٦	٢٠٩,٨٠٧	٤٨,٣٦٨,٩٧٨
حسب وحدات الأعمال				
قطاع الشركات	١٧,٢٨٧,٧٦٩	٤٦٥,٥٤٦	٣,٠١٤,٨٩٨	٢٠,٧٦٨,٢١٣
قطاع الأفراد	٣٠,٨٤١,٩٤٨	٧٩٤,٣١٠	٦٧٧,١٧٦	٣٢,٣١٣,٤٣٤
إجمالي ذمم أنشطة تمويلية مدينة	٤٨,١٢٩,٧١٧	١,٢٥٩,٨٥٦	٣,٦٩٢,٠٧٤	٥٣,٠٨١,٦٤٧

المرحلتان ١ و ٢ تقدمان تمويلات مصنفة ضمن الفئات من ١ إلى ٤ و، في حين أن المرحلة ٣ و الموجودات التي شهدت انخفاضاً في قيمتها الائتمانية القائمة أو المشتراة هي عبارة عن تمويلات غير عاملة مصنفة ضمن الفئات ٥ أ إلى ٥ د.

الخدمات المصرفية للشركات - التمويلات المنتجة لا تشمل التعرضات مقابل قائمة مراقبة المتعاملين.

ط. المبالغ الناشئة عن خسائر الائتمان المتوقعة

ذمم أنشطة تمويلية مدينة ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣				٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
	خسائر ائتمان متوقعة لـ ١٢ شهراً	خسائر ائتمان متوقعة لمدى العمر- غير منخفضة القيمة	خسائر ائتمان متوقعة لمدى العمر- منخفضة القيمة	المجموع	خسائر ائتمان متوقعة لـ ١٢ شهراً	خسائر ائتمان متوقعة لمدى العمر- غير منخفضة القيمة	خسائر ائتمان متوقعة لمدى العمر- منخفضة القيمة	المجموع
الرصيد في ١ يناير	**٩٥٥,٤٨٢**	**٢٧٤,٩٢٠**	**٣,٤٨٢,٢٦٧**	**٤,٧١٢,٦٦٩**	٧١٧,١١١	٢٤٩,٢٤٨	٣,٤٥٢,٧١٥	٤,٤١٩,٠٧٤
التحويلات من المرحلة ١	**(٨٧,٧٣٠)**	**٣٣,٢٥٦**	**٥٤,٤٧٤**	**–**	(١٧,٩٧٧)	١٦,٧٦٣	١,٢١٤	–
التحويلات من المرحلة ٢	**٢٠,٦٠٥**	**(١٤٢,٠٣٥)**	**١٢١,٤٣٠**	**–**	١٧,٩٧٧	(٥٨,٨١٤)	٤٠,٨٣٧	–
التحويلات من المرحلة ٣	**٣٦٧**	**٥,٦٦٣**	**(٦,٠٣٠)**	**–**	–	٤٢,٠٥١	(٤٢,٠٥١)	–
مخصصات انخفاض القيمة المكونة خلال السنة	**٣٧٥,٥٧٢**	**١٠٣,٦٦١**	**١,٠٧٦,٨٣٤**	**١,٥٥٦,٠٦٧**	٢٣٨,٣٧١	٢٥,٦٧٢	٥٣٢,٠٩٧	٧٩٦,١٤٠
إعادة قيد / تحصيلات تم إجراؤها خلال السنة	**–**	**–**	**(٤٨٣,٣٦٦)**	**(٤٨٣,٣٦٦)**	–	–	(٢٠٨,٨٤٤)	(٢٠٨,٨٤٤)
المبالغ المشطوبة خلال السنة	**–**	**–**	**(٩٣٤,٢٢٤)**	**(٩٣٤,٢٢٤)**	–	–	(٢٩٣,٧٠١)	(٢٩٣,٧٠١)
الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر	**١,٢٦٤,٢٩٦**	**٢٧٥,٤٦٥**	**٣,٣١١,٣٨٥**	**٤,٨٥١,١٤٦**	**٩٥٥,٤٨٢**	**٢٧٤,٩٢٠**	**٣,٤٨٢,٢٦٧**	**٤,٧١٢,٦٦٩**

المبلغ التعاقدي القائم على ذمم أنشطة تمويلية مدينة التي تم شطبها خلال السنة، والتي لا تزال خاضعة لنشاط الإنفاذ يبلغ ٩٣٤ مليون درهم (٢٠٢٢: ٢٩٤ درهم مليون).

ي) احتياطي انخفاض القيمة بموجب توجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي توجيهاته الخاصة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠١٨ من خلال الإشعار رقم: CBUAE/BSD/٢٠١٨/٤٥٨ بشأن تناول تطبيقاته المختلفة وآثاره العملية المترتبة على البنوك التي تعتمد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في دولة الإمارات العربية المتحدة («التعليمات»).

عملاً بالفقرة ٦,٤ من التعليمات، تكون التسوية بين المخصص العام والخاص بموجب التعميم ٢٠١٠/٢٨ الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ كما يلي:

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
احتياطي انخفاض القيمة: عام		
أحكام عامة بموجب التعميم ٢٠١٠/٢٨ الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	**٨٤٠,٨٠١**	٧٩١,٥٤٥
ناقصاً: مخصصات المرحلة الأولى والمرحلة الثانية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية ٩	**(١,٥٣٩,٧٦١)**	(١,٢٨٨,٦٣٥)
الاحتياطي العام المحول إلى احتياطي انخفاض القيمة*	**–**	–
احتياطي انخفاض القيمة: محدد		
مخصصات محددة بموجب التعميم ٢٠١٠/٢٨ الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	**٣,٠٧٠,٥٣٧**	٣,٢٥٣,٦٢٠
ناقصاً: مخصصات المرحلة ٣ بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية ٩	**(٣,٣١١,٣٨٥)**	(٣,٤٨٢,٢٦٧)
المخصص المحدد المحول إلى احتياطي انخفاض القيمة*	**–**	–
إجمالي المخصص المحول إلى احتياطي انخفاض القيمة	**–**	–

* في حالة ما إذا كانت المخصصات بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ تتجاوز المخصصات بموجب تعليمات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، فلن يتم تحويل أي مبالغ إلى احتياطي انخفاض القيمة.

ك) مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي المخاطر المحتملة للتعرض لخسارة نتيجة التغيرات في الأسعار الناتجة عن تقلب معدلات الأرباح، أسعار الصرف، وأسعار الأسهم والسلع، بما يتضمن ذلك ترابطها وتقلبها. تماشياً مع المنهج المتبع من قبل المصرف للالتزام الصارم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، لا تقوم المجموعة بالدخول في معاملات مضاربة في العملات الأجنبية.

تتم إدارة مخاطر السوق التي تتعرض لها المجموعة من خلال حدود المخاطر الموضوعة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات والمعتمدة من قبل لجنة المخاطر. تتم مراجعة حدود المخاطر من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات بصورة سنوية. تتم مراقبة حدود مخاطر السوق باستمرار وبصورة مستقلة من قبل قسم المخاطر ويتم إبلاغ الاستثناءات - في حال وجودها - إلى الإدارة العليا.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)

٣٥ إدارة المخاطر (تتمة)

ك) مخاطر السوق (تتمة)

القيمة المعرضة للمخاطر

للإحاطة بالجوانب متعددة الأبعاد لمخاطر السوق بشكل أفضل، فإن معيار مخاطر السوق الرئيسي للمجموعة هو احصائي: «القيمة المعرضة للمخاطر»، الذي يستخدم لفترات قصيرة من حالة تحمل المخاطر. يتم حساب معايير القيمة المعرضة للمخاطر لفئات الموجودات المحددة المدرجة على أساس يومي، مثل معدل قيمة الأرباح المعرضة للمخاطر وقيمة العملات الأجنبية المعرضة للمخاطر وإجمالي القيمة المعرضة للمخاطر.

١. مخاطر العملات الأجنبية

هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن المجموعة لا تحتفظ بأية مراكز غير مغطاه بالعملات الأجنبية. إن المجموعة غير معرضة بشكل كبير لمخاطر العملات الأجنبية حيث أن غالبية الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة مقوّمة إما بدرهم الإمارات العربية المتحدة أو بعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى المربوطة بالدولار الأميركي.

٢. مخاطر الأسعار

هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية تبعاً لتغيرات أسعار السوق وذلك بصرف النظر عن سبب التغيرات التي قد تنشأ نتيجة عوامل تخص الأداة الاستثمارية نفسها أو الجهة التي أصدرتها أو العوامل التي تؤثر على الأدوات المالية المشابهة في سوق المال. يعرض الجدول التالي مدى التأثير على حقوق الملكية (نتيجة التغير في القيم العادلة لأسعار الأسهم) من تغير محتمل في مؤشرات الأسهم، مع الإبقاء على جميع المعطيات الأخرى ثابتة.

	٢٠٢٣			٢٠٢٢		
	نسبة التغير في مؤشرات السوق ٪	التأثير على صافي الربح ألف درهم	التأثير على بنود الدخل الشامل الأخرى ألف درهم	نسبة التغير في مؤشرات السوق ٪	التأثير على صافي الربح ألف درهم	التأثير على بنود الدخل الشامل الأخرى ألف درهم
أسهم	١٠	٦,٤١٧	–	١٠	١٧,٠٩٠	–
صكوك	١٠	–	٥٨٥,٢٤٣	١٠	–	٥٩٢,٥٠٦

ل. المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الموظفين أو الأنظمة أو نتيجة لحدث خارجي. يشمل هذا التعريف المخاطر القانونية (الموصوفة بأنها التعرض للغرامات والعقوبات والأضرار العقابية الناتجة عن الإجراءات الرقابية، وكذلك التسويات الخاصة) والمخاطر التنظيمية والمخاطر الناشئة عن مبادرات التغيير.

إطار حوكمة المخاطر التشغيلية

تستخدم المجموعة ثلاثة أنماط من نماذج الدفاع لإدارة المخاطر التشغيلية. تشكل وحدات الأعمال والدعم خط الدفاع الأول، وهي المسؤول الرئيسي عن تحديد المخاطر التشغيلية في مجالاتها والتخفيف من وطأة تلك المخاطر وحلها بشكل فوري.

وتقدم وحدة المخاطر التشغيلية باعتبارها خط الدفاع الثاني، أساليب وأدوات متسقة وموحدة لوحدات الأعمال. وتوفر كذلك الدعم لإدارة المخاطر التشغيلية. تراقب وحدة المخاطر التشغيلية بالمجموعة عملية إدارة المخاطر والامتثال لسياسات وإجراءات المخاطر التشغيلية. يجري تحليلاً مستقلاً للتعرض للمخاطر التشغيلية واستراتيجيات البنك للتخفيف من وطأة المخاطر.

تقدم إدارة التدقيق الداخلي باعتبارها الخط الثالث للدفاع، ضمانًا مستقلًا لمجلس الإدارة.

آلية إدارة المخاطر التشغيلية

أنشأت إدارة المخاطر التشغيلية ضمن إدارة المخاطر بهدف وضع إطار وهيكلية الإدارة المنصوص عليها في سياسة المخاطر التشغيلية. تشتمل عملية إدارة المخاطر بشكل أساسي على العناصر التالية،

- تقييم المخاطر
- مراقبة ومراجعة المخاطر
- معالجة المخاطر
- الإبلاغ عن المخاطر

تعمل وحدة الأعمال هذه على تطوير وتنفيذ طرق تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر التشغيلية في جميع أنحاء المجموعة وتوفر تقارير منتظمة وشاملة عن المخاطر التشغيلية للإدارة العليا. كما تدعم إدارة المخاطر التشغيلية وحدات الأعمال وغيرها من وحدات الدعم الأخرى لمراقبة وإدارة المخاطر التشغيلية الفردية. علاوة على ذلك، تقدم إدار المخاطر التشغيلية للمجموعة أيضًا تحليلًا وتقارير حول المخاطر التشغيلية إلى لجان الإدارة (لجنة المجلس للمخاطر ولجنة المخاطر للمجموعة ولجنة المخاطر المحلية). وإلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وفقًا للأنظمة والتوجيهات والتعاميم وتجري تفتيشًا مستقلًا والرقابة على المخاطر والإجراءات المتخذة للتخفيف من وطأة تلك المخاطر.

إدارة التأمين

تمتلك المجموعة تغطية تأمينية شاملة ومصممة خصيصًا لحماية المجموعة من الخسائر غير المتوقعة وغير المتوقعة. يتم الحصول على غطاء التأمين من شركات التأمين الإسلامي ذات التصنيف العالي في سوق إعادة التأمين الدولي. تتم مراجعة متطلبات التأمين بشكل دوري وتتماشى التغطية التأمينية مع التغيرات في تعرض المجموعة للمخاطر.

إدارة مكافحة الاحتيال

تشمل مهام مجلس الإدارة والإدارة العمل على بناء خط دفاعي موثوق والحفاظ عليه للحماية من التهديدات الناتجة عن الاحتيال.

تماشياً مع التقنيات المصرفية المتطورة والمشهد الرقمي، أدركت الإدارة الحاجة إلى زيادة التركيز على قدرات مكافحة الاحتيال للمجموعة. وعلى هذا النحو، يستثمر البنك باستمرار في الأنظمة والضوابط المتقدمة لمنع عمليات الاحتيال التي تُرتكب ضد البنك. وقد قام البنك برفع مستوى الرقابة وتعزيز الضوابط الاستقصائية لإدارة مخاطر الاحتيال، والتي تنشأ من التقنيات الجديدة والأساليب المصرفية الجديدة.

لدى المجموعة فريق متخصص في التحقيق ومنع الاحتيال يركز على التحقيق في محاولات الاحتيال ضد البنك ونشر الوعي بالاحتيال بين أصحاب المصلحة وتحديد مخاطر الاحتيال والتخفيف من تداعياتها. يقدم الفريق تقارير مستقلة إلى لجنة المجلس للمخاطر.

لدى المجموعة سياسات وإجراءات معمول بها لضمان الامتثال للتشريعات السائدة والحد من المخاطر، بما في ذلك مخاطر الاحتيال.

الإبلاغ عن الاحتيال والممارسات المشبوهة

تلتزم المجموعة بأعلى معايير الانفتاح والنزاهة والمساءلة في تقديم خدماتها. في حين أن المجموعة قد وضعت مجموعة واسعة من الأنظمة واللوائح والإجراءات وقواعد السلوك والتصرف لبلورة التزاماتها. ومع ذلك، قد تظهر هناك ولسوء الحظ عمليات احتيال و/او سوء تصرف و/أو سوء معاملة.

وتبعاً لذلك، تقدم المجموعة، في إطار سياسة الإبلاغ عن الاحتيال والممارسات المشبوهة، إلى موظفيها منصة مواتية للإبلاغ عن الممارسات المشبوهة. تم وضع هذه السياسة لتشجيع الموظفين على الشعور بالثقة والإبلاغ عن الاحتيال الداخلي والتصرفات المريبة وغيرها من حالات الإخلال عن طريق قنوات محددة في حين أنها تحمي الموظفين من أي تداعيات ذات صلة.

إدارة الأمن السيبراني

يعتبر مصرف الإمارات الإسلامي المعلومات والعمليات والأنظمة والشبكات ذات الصلة من الأصول الهامة والقيمة. يجب حماية هذه الأصول لضمان سريتها وتوافرها وسلامتها في جميع الأوقات.

إن لدى المجموعة إطارًا شاملاً للأمن السيبراني يستند إلى ثلاثة أنواع من النماذج الدفاعية.

يضمن إطار العمل بأن مصرف الإمارات الإسلامي يتمتع بالمرونة في تحمل تهديدات الأمن السيبراني في بيئة رقمية متطورة ومعقدة بشكل متزايد.

إدارة استمرارية الأعمال

وتعرف إدارة استمرارية الأعمال بأنها «عملية إدارة شاملة تحدد التهديدات المحتملة للمؤسسة والآثار التي قد تحدثها هذه التهديدات على عمليات الأعمال التشغيلية، في حال حدوثها، والتي تقدم إطار عمل لبناء مؤسسات مرنة وتمتلك القدرة على الاستجابة الفعالة بما يضمن مصالح مساهميها الرئيسيين وسمعتها وعلامتها التجارية وأنشطتها التي تعود عليها بمنافع قيمة.

ترتكز عملية استمرارية الأعمال في جميع أنحاء المجموعة إلى المعيار الدولي «آيزو٢٢٣٠١» للعام ٢٠١٢ (E). تتولى لجنة المخاطر للمجلس مسؤولية الرقابة ووضع استراتيجية إدارة استمرارية الأعمال. تتولى الإدارة ووحدات الدعم مسؤولية التأكد من تطبيق واختبار خطط استمرارية الأعمال المناسبة لمجالات عملها المعنية. يتم مراقبة فعالية خطط استمرارية الأعمال بشكل مستقل عن طريق إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة.

ن. مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المجموعة لتمويل زيادة في الموجودات أو لسداد الالتزامات حين يستحق موعدها (والتي تعرف بمخاطر التمويل المنتظم) أو بسبب عدم القدرة على تحويل الموجودات إلى نقد بأسعار معقولة (والتي تعرف بمخاطر سيولة السوق) بأسعار معقولة. تنشأ المخاطر عن عدم التطابق في مبالغ وأوقات التدفقات النقدية.

الأهداف وهيكل الحوكمة

يكمن الهدف من إطار إدارة السيولة والتمويل لدى المجموعة في ضمان الوفاء بجميع التزامات التمويل المنظورة (في ظل كل من الظروف المعتادة و المشددة) عند استحقاقها وبأن الانخراط في أسواق التمويل الكبيرة يتم وفق عملية فعالة ومنسقة ومنخفضة التكلفة. تحقيقا لهذه الغاية تحافظ المجموعة على قاعدة تمويل متنوعة تشمل الودائع الرئيسية للمستهلكين والشركات والمؤسسات. ويتعزز ذلك عن طريق توفير تمويل وفرص استثمارية للأسواق الكبيرة تتسم بقدر عال من الموجودات السائلة وتنوع العملات ومواعيد الاستحقاق لتمكين المجموعة من الاستجابة بسرعة وسلاسة لمتطلبات السيولة غير المتوقعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)

٣٥ إدارة المخاطر (تتمة)

ن. مخاطر السيولة (تتمة)

السياسات والإجراءات

تشمل إدارة عمليات السيولة والتمويل على وجه التحديد ما يلي:

- توقع التدفقات النقدية من العملات الرئيسية في مختلف الظروف الصعبة والنظر في مستوى الموجودات السائلة الضرورية فيما يتعلق بذلك؛
- تحليل عدم التطابق بين الموجودات والمطلوبات لفترات مختلفة مع التركيز على أقصر أطر زمنية. تستند هذه التقارير حول الفجوات على التدفقات النقدية التعاقدية والإبقاء على الافتراضات الضعيفة للأصول والمطلوبات التي لم يحلّ أجل استحقاقها والطلب المحتمل على السيولة عن طريق الالتزامات غير المسحوبة؛
- مراقبة سيولة الميزانية العمومية ونسبة ذمم الأنشطة التمويلية المدينة إلى الودائع بموجب المتطلبات الداخلية والتنظيمية؛
- الحفاظ على نطاق متنوع من مصادر التمويل مع تسهيلات تمويل احتياطية؛
- إدارة تركزات وسمات استحقاقات التمويلات؛
- الحفاظ على خطط التمويلات؛
- رصد تركزات المودعين لتفادي الاعتماد الزائد على شريحة كبيرة من المودعين الأفراد وضمان توفير قدرات تمويل مرضية؛ و
- الحفاظ على خطط السيولة والتمويل في الحالات الطارئة. تساهم هذه الخطط في تحديد المؤشرات المبكرة للأوضاع الصعبة وتصف الإجراءات التي يتعين اتخاذها في الحالات المعقدة الناجمة الأزمات الطارئة أو غيرها. مع التقليل من الآثار السلبية طويلة المدى التي قد تترتب على الأعمال.

س. تحليل الاستحقاق للموجودات والمطلوبات:

يوضح الجدول التالي ملخصاً لخصائص الاستحقاق لموجودات ومطلوبات المجموعة:

	خلال ٣ شهور ألف درهم	أكثر من ٣ شهور وحتى سنة ألف درهم	أكثر من سنة وحتى ٣ سنوات ألف درهم	أكثر من ٣ سنوات وحتى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات و غير محدد ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣						
الموجودات						
نقد وودائع لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٧,٧٥٢,١٥٤	٧,٢٢٨,٩٨٧	–	–	–	١٤,٩٨١,١٤١
مستحق من البنوك	٤,١٧٨,١٩٣	١,٩٥٢,٩٦١	–	–	–	٦,١٣١,١٥٤
أوراق مالية استثمارية	٤٨٧,٣٩٨	٥٢٥,١٥٣	٣,٢٤٥,٨٩٦	٣,٢٩٤,٨١١	٢,٨٧٦,٤٠٤	١٠,٤٢٩,٦٦٢
ذمم أنشطة تمويلية مدينة	١٧,٥٠١,٠٩١	٧,٠٧٩,٣٣١	٩,٨٦٩,٥٤٢	٦,١٣١,٧٧٠	١٣,١٦٦,٠٠٣	٥٣,٧٤٧,٧٣٧
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية الإسلامية	١,٤٣٨	٧,٦٣٩	٦٥,٢١٩	٧٠,٢٩٩	٣٩,٥٧٨	١٨٤,١٧٣
عقارات استثمارية	–	–	–	–	١٨٤,٨٠٦	١٨٤,٨٠٦
قبولات المتعاملين	١,٠٣٦,٥٣٤	–	–	–	–	١,٠٣٦,٥٣٤
الممتلكات والمعدات	–	–	–	–	٢٧٠,٨٤٨	٢٧٠,٨٤٨
الموجودات الأخرى	٣١٣,٤١٠	–	–	–	٥٣٢,٢٦٦	٨٤٥,٦٧٦
إجمالي الموجودات	٣١,٢٧٠,٢١٨	١٦,٧٩٤,٠٧١	١٣,١٨٠,٦٥٧	٩,٤٩٦,٨٨٠	١٧,٠٦٩,٩٠٥	٨٧,٨١١,٧٣١
المطلوبات						
مستحق للبنوك	٣,٢٤٥,٣٣٢	٥٥١,٤٧٦	–	–	١,٩٩٥,٥٦٧	٥,٧٩٢,٣٧٥
ودائع المتعاملين	٥١,٨١٧,١٨٠	٧,٨٦٤,٢٧٥	٨٥٧,١٦٠	٣٤١,٨٤٨	٤٣٤,٤٥٢	٦١,٣١٤,٩١٥
صكوك مستحقة	–	–	٤,٦٧٢,٥٠٠	–	–	٤,٦٧٢,٥٠٠
القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية الإسلامية	٥٣٧	٤,٦٩٧	٦٠,٦٧٧	٧١,٩١٢	٤٠,٥٧٣	١٧٨,٣٩٦
قبولات المتعاملين	١,٠٣٦,٥٣٤	–	–	–	–	١,٠٣٦,٥٣٤
المطلوبات الأخرى	١,٤٥٧,٧٩٩	–	–	–	١,٩١٥,٥٠٤	٣,٣٧٣,٣٠٣
إجمالي حقوق الملكية	–	–	–	–	١١,٤٤٣,٧٠٨	١١,٤٤٣,٧٠٨
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	٥٧,٥٥٧,٣٨٢	٨,٤٢٠,٤٤٨	٥,٥٩٠,٣٣٧	٤١٣,٧٦٠	١٥,٨٢٩,٨٠٤	٨٧,٨١١,٧٣١
خارج الميزانية						
خطابات الاعتماد والضمان	٣,٥١٢,٩٩٧	١,٦٥٨,٨٨٠	١,٢٥٣,٩٩٩	٢٨٧,٢٧١	٤٢٨,٨٢١	٧,١٤١,٩٦٨
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢						
الموجودات	٢٩,٨١٧,٥٧٠	١٠,٦٦٠,٩٥١	١١,٩٧٩,١٤٢	٦,٩٨٣,٧٠٥	١٥,٣٢٢,٣٥٠	٧٤,٧٦٣,٧١٨
المطلوبات وحقوق الملكية	٤٩,٩٠١,٥٤٠	٨,٥٤٥,٢٩٣	٢,٣٩٩,٠٨٦	٢,٣٣٦,٩٩٥	١١,٥٨٠,٨٠٤	٧٤,٧٦٣,٧١٨
بنود خارج الميزانية	٣,٢٤٤,٦٩٩	١,٧١٧,٢١٨	٦٩٣,٥١٤	١٦٠,٢٨٩	٢٩٤,٧٢٨	٦,١١٠,٤٤٨

ع. تحليل المطلوبات المالية من خلال المستحقات التعاقدية المتبقية

يوضح الجدول التالي ملخصاً لخصائص الاستحقاق للمطلوبات المالية للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ اعتماداً على التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة. و يتم التعامل مع عمليات السداد والتي تخضع للإشعارات كما لو إن هذه الإشعارات أعطيت على الفور. إلا أن، المجموعة تتوقع بان لا يقوم الكثير من المتعاملين بطلب السداد في أول تاريخ للسداد الذي يتطلب من المجموعة السداد فيه ولا يظهر الجدول التالي التدفقات المالية المتوقعة الموضحة من قبل المجموعة في سجل الاحتفاظ بودائع المجموعة.

	القيمة الدفترية ألف درهم	التدفقات الخارجة الإجمالية الإسمية ألف درهم	خلال ٣ شهور ألف درهم	أكثر من ٣ شهور حتى سنة واحدة ألف درهم	أكثر من سنة وحتى ثلاث سنوات ألف درهم	أكثر من ٣ سنوات وحتى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم
المطلوبات المالية							
مستحق للبنوك	٥,٧٩٢,٣٧٥	(٥,٨٢٩,١٦٧)	(٣,٢٦٤,٠١٤)	(٥٦٩,٥٨٦)	–	–	(١,٩٩٥,٥٦٧)
ودائع المتعاملين	٦١,٣١٤,٩١٥	(٦١,٨١٨,٦٦٠)	(٥١,٩٥٦,٣٦٢)	(٨,٠٣٢,٧٥٨)	(٩٦٠,٧٩١)	(٤١٦,٣٢٥)	(٤٥٢,٤٢٤)
صكوك مستحقة	٤,٦٧٢,٥٠٠	(٤,٩٥٠,١٧٨)	(٣٠,٩٠٩)	(٩٣,٤٠٨)	(٤,٨٢٥,٨٦١)	–	–
	٧١,٧٧٩,٧٩٠	(٧٢,٥٩٨,٠٠٥)	(٥٥,٢٥١,٢٨٥)	(٨,٦٩٥,٧٥٢)	(٥,٧٨٦,٦٥٢)	(٤١٦,٣٢٥)	(٢,٤٤٧,٩٩١)
خطابات الاعتماد والضمان	٧,١٤١,٩٦٨	(٧,١٤١,٩٦٨)	(٣,٥١٢,٩٩٧)	(١,٦٥٨,٨٨٠)	(١,٢٥٣,٩٩٩)	(٢٨٧,٢٧١)	(٤٢٨,٨٢١)
التزامات تمويلية غير قابلة للإلغاء	٢,٧٩٥,٥٢٤	(٢,٧٩٥,٥٢٤)	(٧٢٢,٣٨٣)	(٢,٠٥٥,٧٥٩)	–	–	(١٧,٣٨٢)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	القيمة الدفترية ألف درهم	التدفقات الخارجة الإجمالية الإسمية ألف درهم	خلال ٣ شهور ألف درهم	أكثر من ٣ شهور حتى سنة واحدة ألف درهم	أكثر من سنة وحتى ثلاث سنوات ألف درهم	أكثر من ٣ سنوات وحتى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم
المطلوبات المالية							
مستحق للبنوك	١,٨٨٠,٠٨١	(١,٨٨٩,٨٩٨)	(١,١٣٨,٦٠٠)	(١٩٥,٦٤٧)	–	–	(٥٥٥,٦٥١)
ودائع المتعاملين	٥٦,٣٤٣,٦٥٥	(٥٦,٦٧٢,٢٩١)	(٤٦,٧٩٤,٠٣٤)	(٨,٤٧٤,٨٩١)	(٥٨١,٣٩٧)	(٤٦٢,٦٢٦)	(٣٥٩,٣٤٣)
صكوك مستحقة	٣,٦٧٢,٥٠٠	(٣,٩١٤,٠٩٨)	(١٧,٩٤٥)	(٥٤,٨٣١)	(١,٩٧٢,٦٨٢)	(١,٨٦٨,٦٤٠)	–
	٦١,٨٩٦,٢٣٦	(٦٢,٤٧٦,٢٨٧)	(٤٧,٩٥٠,٥٧٩)	(٨,٧٢٥,٣٦٩)	(٢,٥٥٤,٠٧٩)	(٢,٣٣١,٢٦٦)	(٩١٤,٩٩٤)
خطابات الاعتماد والضمان	٦,١١٠,٤٤٨	(٦,١١٠,٤٤٨)	(٣,٢٤٤,٦٩٩)	(١,٧١٧,٢١٨)	(٦٩٣,٥١٤)	(١٦٠,٢٨٩)	(٢٩٤,٧٢٨)
التزامات تمويلية غير قابلة للإلغاء	١,٤٨٩,٢٩٤	(١,٤٨٩,٢٩٤)	(١,٣٨٣,٨٢٧)	(٩٤,٧٢٠)	–	–	(١٠,٧٤٧)

ف. مخاطر معدل الربح في السجلات المصرفية

يتم تعريف مخاطر معدل الربح في السجلات المصرفية على أنه تعرض المنتجات لغير المتاجرة المقدمة من قبل المجموعة إلى معدلات الربح. تشمل المنتجات لغير المتاجرة كافة مراكز السجلات المصرفية الناتجة عن معدلات الربح للموجودات والمطلوبات المصرفية للمستهلكين والموجودات والمطلوبات التجارية للمجموعة والاستثمارات المالية التي يتم تخصيصها على أنها متاحة للبيع وبالتكلفة المطفأة والمحتفظ بها لحين موعد الاستحقاق. تنشأ مخاطر معدل الربح في السجلات المصرفية أساسا من عدم التطابق بين الإيرادات وتكاليف تمويلها، وذلك نتيجة للتغيرات في معدلات الربح.

من أجل إدارة هذه المخاطر على نحو فعال، يتم تحويل مخاطر معدل الربح في السجلات المصرفية المتعلقة بالمنتجات لغير المتاجرة إلى الخزينة تحت إشراف لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات للمجموعة بموجب نظام تسعير تحويل الأموال. يكون مطلوباً من لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات للمجموعة إجراء رصد منتظم لمراكز مخاطر معدل الربح هذه لضمان توافقها مع حدود مخاطر أسعار الربح.

لقياس مخاطر معدلات الربح الإجمالية في السجلات المصرفية، تطبق المجموعة اختبارات الضغط من خلال محاكاة التحركات الموازية لنطاق من ٥٠ نقطة أساس إلى ٢٠٠ نقطة أساس إلى منحنى/منحنيات العائد والتناظر وتأثيرها على صافي الدخل من المنتجات التمويلية والاستثمارية.

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
	المبلغ **ألف درهم**	**الاختلاف** **ألف درهم**	المبلغ ألف درهم	الاختلاف ألف درهم
المعدلات أعلى بـ ٢٠٠ نقطة أساس	**٣,٦٦٩,١٥٥**	**٤٢٢,٨٧٨**	٣,١٧٧,١٣٣	٣٣٩,١٤٢
حالة الأساس	**٣,٢٤٦,٢٧٨**	**–**	٢,٨٣٧,٩٩١	–
المعدلات أقل بـ ٢٠٠ نقطة أساس	**٢,٥٧١,٠٠٠**	**(٦٧٥,٢٧٨)**	٢,١٢٦,٧٧٩	(٧١١,٢١٢)

تستند حساسيات معدل الربح المبينة في الجدول أعلاه إلى سيناريوهات مبسطة، أي أن التوقعات أعلاه تفترض أن معدلات الربح لجميع الاستحقاقات تتغير بنفس المقدار، وبالتالي لا تعكس التأثير المحتمل على صافي الدخل من الربح نتيجة لتغير بعض المعدلات. بينما تبقى معدلات أخرى دون تغيير. تساهم تلك التوقعات أيضاً في التوصل إلى افتراضات أخرى مبسطة. بما في ذلك إدارة جميع تلك المراكز حتى موعد الاستحقاق وهذا التأثير لا يشمل الإجراءات التي سيتم اتخاذها في الخزينة أو في وحدات الأعمال لتقليل آثار مخاطر معدلات الفائدة. وعملياً، تسعى الخزينة وعلى نحو استباقي إلى تغيير خصائص مخاطر معدلات الفائدة للحد من الخسائر وتحقيق أقصى استفادة من صافي الإيرادات.

يفترض حساب صدمة معدل الانخفاض أن المعدلات الأدنى المقبولة في السوق هي صفر أي (من إيبور لمدة شهر واحد من ٢٢ نقطة أساس إلى صفر) في عام ٢٠٢٢ مقارنة بتأثير خفض التصنيف الكامل البالغ ٢٠٠ نقطة أساس في عام ٢٠٢٣.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)

٣٥ إدارة المخاطر (تتمة)

ص. تحليل إعادة تسعير معدل الربح*

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	أقل من شهر ألف درهم	أكثر من شهر وحتى ٣ أشهر ألف درهم	أكثر من ٣ أشهر و حتى ٦ أشهر ألف درهم	أكثر من ٦ أشهر وحتى سنة ألف درهم	أكثر من سنة ألف درهم	لا يحمل معدل ربح ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات							
نقد وودائع لدى مصرف الإمارات العربية							
المتحدة المركزي	٣٠٦,٢٧٤	٧,٢٢٨,٩٨٧	–	–	–	٧,٤٤٥,٨٨٠	١٤,٩٨١,١٤١
مستحق من البنوك	٣,٠٨٢,٢٧١	١,١١٩,٦١٢	١,٠٥٧,١٩٧	٤٨١,٣١٧	–	٣٩٠,٧٥٧	٦,١٣١,١٥٤
أوراق مالية استثمارية	٢١٩,٦٨٨	٢٦٧,٨٢٦	٤٠٨,٧٣٨	١١٦,٤١٥	٩,٣٥٢,٨٢٣	٦٤,١٧٢	١٠,٤٢٩,٦٦٢
ذمم أنشطة تمويلية مدينة	١٥,٩٦١,٣٢٢	٢١,٦٢,٣٩٣	٤,٢٣٦,٣١٠	٣,٨٦٣,٢٢٣	٨,٦٢٤,٤٨٩	–	٥٣,٧٤٧,٧٣٧
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات الإسلامية	–	–	–	–	–	١٨٤,١٧٣	١٨٤,١٧٣
عقارات استثمارية	–	–	–	–	–	١٨٤,٨٠٦	١٨٤,٨٠٦
قبولات المتعاملين	–	–	–	–	–	١,٠٣٦,٥٣٤	١,٠٣٦,٥٣٤
ممتلكات ومعدات	–	–	–	–	–	٢٧٠,٨٤٨	٢٧٠,٨٤٨
الموجودات الأخرى	–	–	–	–	–	٨٤٥,٦٧٦	٨٤٥,٦٧٦
إجمالي الموجودات	**١٩,٥٦٩,٥٥٥**	**٢٩,٦٧٨,٨١٨**	**٥,٧٠٢,٢٤٥**	**٤,٤٦٠,٩٥٥**	**١٧,٩٧٧,٣١٢**	**١٠,٤٢٢,٨٤٦**	**٨٧,٨١١,٧٣١**
المطلوبات وحقوق الملكية							
مستحق للبنوك	١,٢٠٠,٥٧٤	١,٥٠٥,١٤١	–	٥٥١,٤٧٦	–	٢,٥٣٥,١٨٤	٥,٧٩٢,٣٧٥
ودائع المتعاملين	١٨,٩٩٠,٩٤٤	٢,٧١٥,٦٤٨	٤,٢٢٠,٦٤١	٣,٦٤٣,٦٣٤	١,٦٣٣,٤٦٠	٣٠,١١٠,٥٨٨	٦١,٣١٤,٩١٥
صكوك مستحقة	–	–	–	–	٤,٦٧٢,٥٠٠	–	٤,٦٧٢,٥٠٠
القيمة العادلة السالبة للمشتقات الإسلامية	–	–	–	–	–	١٧٨,٣٩٦	١٧٨,٣٩٦
قبولات المتعاملين	–	–	–	–	–	١,٠٣٦,٥٣٤	١,٠٣٦,٥٣٤
المطلوبات الأخرى	–	–	–	–	–	٣,٣٧٣,٣٠٣	٣,٣٧٣,٣٠٣
إجمالي حقوق الملكية	–	–	–	–	–	١١,٤٤٣,٧٠٨	١١,٤٤٣,٧٠٨
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**٢٠,١٩١,٥١٨**	**٤,٢٢٠,٧٨٩**	**٤,٢٢٠,٦٤١**	**٤,١٩٥,١١٠**	**٦,٣٠٥,٩٦٠**	**٤٨,٦٧٧,٧١٣**	**٨٧,٨١١,٧٣١**
الفجوة داخل بنود الميزانية	**(٦٢١,٩٦٣)**	**٢٥,٤٥٨,٠٢٩**	**١,٤٨١,٦٠٤**	**٢٦٥,٨٤٥**	**١١,٦٧١,٣٥٢**	**(٣٨,٢٥٤,٨٦٧)**	**–**
فجوة حساسية معدل الربح – ٢٠٢٣	**(٦٢١,٩٦٣)**	**٢٥,٤٥٨,٠٢٩**	**١,٤٨١,٦٠٤**	**٢٦٥,٨٤٥**	**١١,٦٧١,٣٥٢**	**(٣٨,٢٥٤,٨٦٧)**	**–**
فجوة حساسية معدل الربح التراكمية – ٢٠٢٣	**(٦٢١,٩٦٣)**	**٢٤,٨٣٦,٠٦٦**	**٢٦,٣١٧,٦٧٠**	**٢٦,٥٨٣,٥١٥**	**٣٨,٢٥٤,٨٦٧**	**–**	**–**
فجوة حساسية معدل الربح التراكمية – ٢٠٢٢	١٢,١١٦	١٩,٣٦٢,٥٠٧	٢٠,٧٨٧,٢٥٨	٢٢,٧٣٧,٦٦٠	٣١,٢٨٤,٧٩١	–	–

*تمثل الحالة عندما يتم إعادة تسعير معدل الربح لكل فئة من الموجودات والمطلوبات.

ق. مخاطر السمعة

مخاطر السمعة هي مخاطر الخسارة المحتملة للدخل والعائد المستقبلي والخسارة في القيمة السوقية أو عدم توفر السيولة بسبب تدهور السمعة. تشمل أيضا التهديد الذي قد تتعرض له قيمة العلامة التجارية لمؤسسة مالية. ومن الممكن أن تنشأ مخاطر السمعة للمجموعة عن عدم الالتزام بقرار لجنة الرقابة الشرعية الداخلية أثناء اتخاذ القرارات الإدارية بشأن المنتجات أو إبرام عقود المنتجات المالية.

يمكن أن تنشأ مخاطر السمعة نتيجة للفشل مع نظرة سلبية قوية من المتعاملين أو المساهمين أو الدائنين أو الجمهور. وضعت المجموعة إجراءات وضوابط لضمان النظرة الإيجابية للمجموعة وبما يضمن أن تكون الإدارة الكلية للمخاطر قادرة على توفر الإدارة الملائمة لمخاطر السمعة.

ر. عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبار الإجهاد

يعد اختبار الإجهاد جزءًا لا يتجزأ من عملية إدارة المخاطر للمجموعة. يتضمن الاختبار تحليل السيناريو ويتم إجراؤه بانتظام. كما يتم إجراء عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبار الإجهاد، على وجه الخصوص، (عملية على مستوى المجموعة تشمل أنواع المخاطر) سنويًا. وبالإضافة لذلك، يتم إجراء اختبارات ضغط إضافية استجابة لظروف الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي أو على مستوى المحفظة والفروع / الشركات التابعة. يتم توثيق كل اختبار إجهاد ومناقشة النتائج على مستوى اللجنة التنفيذية والموافقة عليها من قبل لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة المجلس للمجموعة.

يقدم اختبار الإجهاد تنبيهات إلى الإدارة العليا حول احتمال تعرض المجموعة لأحداث سلبية استثنائية ولكن معقولة. وعلى هذا النحو، يتيح لنا اختبار الإجهاد تقييم كفاية رأس المال وتحديد قطاعات المحفظة التي يحتمل أن تكون محفوفة بالمخاطر وكذلك المخاطر المنهجية الكامنة. وهذا يتيح لنا فيما بعد وضع خطط الطوارئ المناسبة واستراتيجيات الخروج وإجراءات التخفيف مسبقًا.

ش. المخاطر التنظيمية والرقابية

المخاطر التنظيمية والرقابية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن تدهور السمعة و/أو الخسائر المالية نتيجة لعدم التقيد بالقوانين المطبقة أو الأنظمة أو العقوبات المفروضة.

إن لدى المجموعة إدارة امتثال مستقلة مدعومة بالصلاحيات والتفويضات اللازمة لفرض القيود ومراقبتها على نطاق المجموعة. وهذا يشمل الامتثال للقوانين والأنظمة السارية المحلية ذات الصلة بالإضافة إلى تلك الصادرة عن مراكز المقاصة بالدولار الأمريكي/اليورو.

تشمل سياسات الامتثال مجالات رئيسية من ضمنها العقوبات ومكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية ومعايير إعداد التقارير المعتمدة والمطبقة على مستوى المجموعة، كما يتم إضافة المزيد من المجالات إليها بحسب الضرورة، وذلك لمعالجة أي متطلبات محلية فريدة أخرى. تحظى السياسات بدعم أنظمة التفتيش والرقابة المؤتمتة وفريق تحقيقات متخصص للمساعدة في الامتثال لمتطلبات العقوبات ومكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية. كما يتم إجراء الرقابة على الامتثال على نحو مستقل للتأكد من فاعلية وجدوى الضوابط. ويتم توفير التدريب الإلزامي لكافة الموظفين الجدد وعلى نحو مستمر لاحقاً وذلك لضمان تحقيق الامتثال الكلي بجميع المتطلبات الرئيسية.

ا) مخاطر عدم الامتثال للشريعة

إن عدم الامتثال لقرارات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية والفتاوى أثناء اتخاذ القرارات الإدارية أو المنتجات أو تنفيذ عقود المنتجات المالية ، قد يتسبب في حدوث مخاطر على السمعة بالنسبة للمجموعة.

لدى المجموعة إدارة رقابة شرعية داخلية دائمة لتقييم جميع الحلول الحالية والمقترحة قبل تقديمها إلى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للموافقة عليها وإجراء تدقيق دوري لضمان الامتثال لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية.

ص) دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بصفة عامة

تعتبر إدارة التدقيق الداخلي لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني بمثابة وحدة التقييم المستقلة المنشأة من قبل مجلس الإدارة لغرض دراسة وتقييم أنشطة مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني بما في ذلك كافة جوانب إدارة مخاطر المجموعة. تعتبر الإدارة مستقلة من الناحية التنظيمية عن جميع الإدارات الأخرى في البنك. يرأس الإدارة رئيس التدقيق للمجموعة ، وهو مسؤول أمام مجلس الإدارة من خلال لجنة المجلس للتدقيق.

تكمن الأهداف الرئيسية لإدارة التدقيق الداخلي للمجموعة في تقديم ضمانات موثوقة حول المخاطر التي تتعرض لها وحدات الأعمال في المجموعة وتقييم مدى كفاءة وفعالية الضوابط المالية / التشغيلية وبيئة حوكمة الشركات ، وتقييم مدى حساب الموجودات وحمايتها من الخسائر وإجراء متابعة للأنشطة بهدف تقييم والإبلاغ عن الطريقة التي اتبعتها الإدارة لمعالجة المخاطر والامتثال لخطط العمل المتفق عليها سابقاً.

تتحقق مهمة الإدارة من خلال خطة تدقيق سنوية قائمة على المخاطر وموافق عليها من قبل لجنة المجلس للتدقيق، يتم إعداد تقرير رسمي في نهاية كل ربع سنوي بحيث يتضمن ملخصاً حول نشاط التدقيق الذي تم استكماله خلال الفترة بالإضافة إلى معلومات حول مستجدات حالة المسائل المذكورة مسبقاً في التقرير المرفوع إلى لجنة المجلس للتدقيق.

تقوم لجنة المجلس للتدقيق بمراجعة واعتماد خطط وموارد التدقيق الداخلي للمجموعة ، وتقييم فعالية إدارة التدقيق الداخلي. يقوم المستشارون الخارجيون أيضاً بإجراء تقييم دوري للإدارة.

ث. مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

إن المشهد العالمي سريع التغير، والذي يتسم بتحديات مثل تغير المناخ، والتوقعات دائمة التغير لأصحاب المصلحة لدينا، فضلاً عن التطور المستمر للمعايير الدولية، لا سيما في مجالات المحاسبة المستدامة والتدقيق والأخلاقيات، يتطلب اتباع نهج استباقي تجاه الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. تواصل المجموعة تطوير نهجها تجاه الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بما يتماشى مع المعايير المتطورة على المستويين الإقليمي والعالمي.

المخاطر المتعلقة بالمناخ

تتعلق المخاطر المناخية بالآثار المالية وغير المالية التي قد تنشأ نتيجة لتغير المناخ. هناك فئتان من المخاطر المناخية: المخاطر المادية، التي يمكن أن تنشأ عن التغيرات في الطقس والمناخ، والمخاطر الانتقالية التي يمكن أن تنشأ عن التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون.

تعتبر المجموعة المخاطر المناخية جزءاً من المخاطر البيئية والاجتماعية الأوسع نطاقاً. كما يتم دمج استراتيجيتنا بشأن مخاطر المناخ في إطار إدارة المخاطر للمجموعة وتسترشد طريقها من نهج خطوط الدفاع الثلاثة.

يتحمل مجلس إدارة المجموعة المسؤولية النهائية عن جميع الجوانب ذات الصلة بالمخاطر المتعلقة بالمناخ. يشارك مجلس الإدارة بنشاط في تشكيل إستراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الخاصة بنا ويتم إطلاعه بانتظام على التقدم المحرز في هذه الإستراتيجية من قبل اللجنة التنفيذية.

تأثير مخاطر المناخ على الأحكام والتقديرات المحاسبية

في الوقت الحالي، تعتقد المجموعة بأن تأثيرات المخاطر المتعلقة بالمناخ والتي يمكن أن تنشأ على المدى القصير والمتوسط سيكون لها تأثير محدود على الأحكام والتقديرات المحاسبية.

٣٥ إدارة المخاطر (تتمة)

خ. إطار إدارة وإجراءات المخاطر في كيانات المجموعة

عند وضع سياسات وإجراءات إدارة المخاطر على مستوى كيانات المجموعة، يتم الأخذ في الاعتبار التوافق مع بيئة الأنظمة والتشريعات المحددة للكيانات.

٣٦ إجراءات قانونية

التقاضي هو إجراء شائع في مجال الخدمات المصرفية بسبب طبيعة الأعمال التي تتم ممارستها. والمجموعة طرف في الإجراءات القانونية والأمور التنظيمية الناشئة عن عملياتها التجارية العادية. إن لدى المجموعة ضوابط وسياسات مناسبة لإدارة المطالبات القانونية. يتم تحديد الاعتراف بالمخصصات وفقًا للسياسات المحاسبية المبيّنة في الإيضاح ٧. في حين أن نتائج الإجراءات القانونية والمسائل التنظيمية غير مؤكدة بطبيعتها ، تعتقد الإدارة أنه بناءً على المعلومات المتاحة لها ، تم وضع المخصصات المناسبة فيما يتعلق بهذه الأمور كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. لا يشكل أي مخصص معترف به إقرارًا بارتكاب مخالفة أو مسؤولية قانونية. بناءً على المعلومات المتاحة، لا يتوقع أن ينشأ أي تأثير سلبي جوهري على المركز المالي للمجموعة من المطالبات القانونية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بخلاف الحد المذكور سابقاً.

٣٧ المساهمات الاجتماعية

بلغت المساهمات الاجتماعية من صندوق الخيرات (بما في ذلك التبرعات والأعمال الخيرية) المقدمة خلال العام ٥٠,٥ مليون درهماً (٢٠٢٢: ١٠٨,١ مليون درهم).

٣٨ المبالغ المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة حيثما كان ذلك ضروريا لتتوافق مع العرض المطبق في السنة الحالية.

تصميم وإنتاج إمبرور
emperor.works

مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع
الطابق ٣، مبنى ١٦، دبي
مدينة دبي الطبية، دبي
صندوق بريد: ٦٥٦٤
الإمارات العربية المتحدة

emiratesislamic.ae

مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع. مرخص من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي